



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثالث عشر

تعلم وتعليم - تلوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من برد الله به خبراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسى بن الفقيه

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

طباعة ذات السلسلة - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٢ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

نحو ﴿تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَدِينُكُمْ﴾^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للتعليم عما ذكر.

تعلم وتعليم

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التثقيف :

٢ - التثقيف : مصدر ثقف . يقال : ثقفت المربع : أي سويته وأزلت عوجه . ويقال : رجل ثقف : إذا كان حاداً فظناً مربعاً لهم ، وثقف الإنسان أدبه وعلمه وهديه .^(٢) فالتثقيف أعم من التعليم

ب - التدريب :

٣ - التدريب : من التدريب ، وهي : التجربة والتعود والحركة على الأمر . وقد درته تدريباً ، ومنه ما في حديث الثقيفي «وكانت فاقه مدرية» أي محرقة مؤدبة وقد ألفت الركوب والسير أي عودت المشي في التدريب . فصارت ثالغتها وتعرفها ولا تعرف^(٣)

فالتدريب من وسائل التعليم .^(٤)

التعريف :

١ - التعلم لغة : مصدر تعلم . والتعلم مفاروع التعليم . يقال : علمته العلم فتعلمه . والتعليم مصدر علم : يقال : علمته إذا عرّفه . وعلمه وأعلمه إياه فتعلمه . وعلم الأمر وتعلمه : اتقته والعلم نقيض الجهل .

والعلم أيضاً : هو اعتقاد الشيء على ما هو عليه على سبيل الثقة . وجاء بمعنى : المعرفة .^(٥)

قال المراجع : التعلم والإعلام في الأصل واحد ، إلا أن الإعلام اختص بما كان بإخبار مريض ، والتعليم اختص بما يكون بتكرير وتكرير ، حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم . وربما استعمل التعليم بمعنى الإعلام إذا كان فيه تكرير^(٦)

(١) سورة احجرات/ ١٦

(٢) لسان العرب . والصحاح والجمع الوسيط مادة ثقف

(٣) حديث : الثقيفي . وهي لغة مدرية . أخرجه مسلم

(٤) ٢٦٤/٣ ط الحبيب

(٥) لسان العرب

(٦) لسان العرب ، والقاموس المحيط ، والصحاح الشرب .
والصحاح مادة علم .

(٧) مفردات الراغب ص ٢٤٨ ط كمرشي . بكسر
١٣٥٠ هـ .

جـ - التأديب :

٤ - التأديب : مصدر أدب . يقال : أدبته أديبا من باب ضرب ، وبمفاعيل للمبالغة والتكثير ، فيضال : أدبته - بالتشديد - إذا علمه رياضة النفس وعناصر الأخلاق . والاسم : الأدب . قال أبو زيد الأنصاري : الأدب يقع على كل رياضة معودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل . وينتهي التأديب أيضا بمعنى : العفوية . يقال : أدبته تأديبا : إذا عاقبه على إساءته ، لأنه سبب يدعو إلى حقيقة الأدب .^(١)

الحكم التكليفي :

أ - التعلم :

٥ - تعلم العلم تعثر به الأحكام الآتية :

قد يكون التعلم فرض عين ، وهو تعلم ما لا بد منه للمسلم ، لإقامة دينه وإخلاص عمله لله تعالى أو مباشرة عبادته . فقد فرض على كل مكلف ومكلف - بعد تعلمه ما تصح به عقيدته من أصول الدين - تعلم ما تصح به العبادات والمعاملات من الوضوء والغسل والصلاة والصوم ، وأحكام الزكاة ، والحج لمن وجب عليه ، وإخلاص النية في العبادات لله . ويجب تعلم أحكام البيع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكرهات في مسائل المعاملات ،

وكذا أهل الحرف ، وكل من اشتغل بشيء يفرض عليه تعلم حكمه ليمتنع عن الحرام فيه . وقد يكون التعلم فرض كفاية ، وهو تعلم كل علم لا يستغنى عنه في قيام أمور الدنيا كالطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقراءات وأسانيد الحديث ونحو ذلك .

ومن التعلم ما هو مندوب ، ومنه التبحر في الفقه بالتوسع فيه ، والإطلاع على غوامضه ، وكذا غيره من العلوم الشرعية .

وقد يكون التعلم حراما : ومنه تعلم الشعوذة .^(٢) وضرب الرمل ،^(٣) والسحر وكذا الكهانة ، والعرافة .

وقد يكون التعلم مكروها ، ومنه تعلم أشعار الفحول مما فيه وصف النساء المعينات ، وتفصيل كل ما تقدم في مصطلحه الخاص .

وقد يكون التعلم مباحا ، ومنه الأشعار التي ليس فيها ما يتكر من استهفاف بأحد المسلمين أو ذكر عوراتهم أو نحو ذلك .^(٤)

(١) وهي : حقة في اليد كالسحر ترى الشيء بغير ما عليه كما في الفلاسوس ، وفي الصبيان هم : لم يروى الإنسان منها ما ليس له حقيقة كالسحر ، وانظر إحياء علوم الدين ١/ ١٦٠ ويليدها .

(٢) الرمل : هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقطة بدواعة معقودة تخرج حروفا تجمع ويستخرج جملة مائة على حواف الأسور ، وهو حرام قطعا ، وتعلمه وتعليمه حرام ، لأنه من إيهام العوام أن قاطعه يشارك الله تعالى في شيء .

(٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار ، وشرح تنوير -

(٤) لطبايع الثبر ، والمصالح مائة : (أدب ،

ب - التعليم :

٦ - قال النووي : تعليم الطالب فرض كفاية ، فإن لم يكن هناك من يصلح إلا واحد تعين عليه .

وإن كان جماعة يصلحون ، فطلب ذلك من أحدهم فامتنع فهل يأتيه ؟ يجري في ذلك وجهان . والأصح : لا يأتيه .^(١)

هذا ويلزم تعليم العلم اللازم لتعليمه ، كاستعلام كافر يريد الإسلام عن الإسلام ، أو استعلام حديث عهد بالإسلام عن صلاة حضر وقتها ، وكالمستفتي في الحلال والحرام فإنه يلزم في هذه الأمور الإجابة ، ومن امتنع كان أثماً .

وليس كذلك الأمر في نوافل الأعمم التي لا ضرورة بالناس إلى معرفتها .^(٢)

فإن ابن الحاج : ينبغي للعالم ، أو بتعبير

عليه : إذا رأى الناس قد أعرضوا عن العلم أن يعرض نفسه عليهم . لتعليمهم وإرشادهم وإن كانوا معرضين .^(٣)

٧ - وقد حث الشرع على تعليم العلوم التي تحتجها الأمة في دينها ودنياها ، وجاءت الآيات والأحاديث والأخبار بذلك .^(٤) ومن الآيات قول الله تعالى : ﴿ ولولا نأمر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾^(٥) والمراد هو التعليم .

وقوله جل شأنه : ﴿ وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب أثبتن لله للناس ولا تكتمونه ﴾^(٦) وهو إيجاب للتعليم .

وقوله تعالى : ﴿ وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ﴾^(٧) وهو تحريم للكتمان .

وقال ﷺ : من شئ عن علم فكتمه ألبس بلجام من نار يوم القيامة .^(٨) وقال ﷺ :

« الأوصار ٢٢/١ - ٤٧ ط مصطفى الخليلي بغير الطعة الثانية ، وجوامع الإفتاء ٢٧٨/٢ ، وحاشية لعشر المضي على نهاية المحتاج ٣٨٠/٧ ط المكتبة الإسلامية ، والإضاع للشرعبي ١٠/١ ط دار المعرفة ، والمضي لابن قدامة ١٨٠/١ - ١٨٥ ط الزيلعي ، ونصير الدررطي ٣٦/١ - ٤١ ط دار الكتب المصرية بالقاهرة »

(١) المجموع للنووي ٥٦/١ نشر المكتبة المعالية بالمعجالة .
(٢) المرقاة في شرح المشكاة ٢٨٦/١ ط مكتبة المدربة .
ماكنان وشرح السنة للبخاري ٣٠٣/١ ، وشرح سنن أبي داود للحطايي ١٨٥/١

(١) المدخل لابن الحاج ٨٨/٢

(٢) الإجماع للعزالي ١٦/١ وبعدها

(٣) سورة طه ١٢٢/١

(٤) سورة آل عمران ١٨٧/١

(٥) سورة البقرة ١٤٦/١

(٦) حديث ١٠٠ من أصل عن علم فكتمه ألبس بلجام من

أعرجه أحد (٢/٢٩٣ - ط المصنف) وحاكم ١٠١/١ ط

دايرة المعارف المتأخرة من حديث أبي هريرة . وصححه

أخاكم ووافقه الذهبي

تعلم وتعليم ٨

«طلب العلم فريضة على كل مسلم، وإن طالب العلم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر»^(١) وقوله عليه السلام: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٢).

والتحقيق محل العلم في الحداثتين السابقتين على المعنى العام، فيشمل علوم الشرع: علم الكلام، والفقه، والتفسير، والحديث، وعلوم الدنيا، ومنها الزراعة، والصناعة، والسياسة، والحرف، والطب، والتكنولوجيا، والحساب، والهندسة وغير ذلك من أنواع العلوم، وما يرتبط به مصالح أمور الدنيا.^(٣)

فضل التعليم والتعلم:

٨- وردت الآيات والأخبار والآثار، وتطابقت الدلائل الصريحة على فضيلة العلم، والحث

على تحصيله، والاجتهاد في اقتباسه وتعليمه.^(٤)

فمن الآيات قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^(٦) وقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٧) وقال: ﴿هُوَ الَّذِي يُثَبِّتُ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^(٨).

ومن الأخبار قوله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٩) وقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ نَحْرِ النَّعَمِ»^(١٠).

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْطِ مَعْتَبًا وَلَا

(١) إجماع علوم الدين ١٦/١ وما بعدها

(٢) سورة المزمل / ٩

(٣) سورة طه / ١١٤

(٤) سورة فاطر / ٢٨

(٥) سورة الجمعة / ٩

(٦) حديث: «مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»، أخرجه البخاري (الفتح ١٦٧/١ ط السلفية)، ومسلم (٢/١٨٨ ط الحديث)، من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٧) حديث: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ نَحْرِ النَّعَمِ»، أخرجه مسلم (١٨٧٢/٢ ط الحديث)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٨) حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم، وإن طالب العلم يستغفر...» أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩ ط النسخة) من حديث أنس رضي الله عنه، وعضد بن حجر أضافه وهو حسن بن صالح كما في لسان القرآن (١/١٨٨ ط. دائرة المعارف العثمانية).

(٩) حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، أخرجه ابن ماجه (١/٨٦ ط الحديث)، من حديث أنس رضي الله عنه بإسناد ضعيف، وأخرجه كفلتك أقرون، ووجه القوي لطريقته كما في القاصد المختار للسخاوي (ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ط الحانجي).

(١٠) إجماع ١٦/١ وما بعدها

تعلم وتعليل ٩

متعتاء. ولكن يعني معلما جبراه. (١)
ومن الآثار قول علي رضي الله عنه: كفى

بالتعلم شرفا أن يدعيه من لا يحسنه، ويفرح به إذا نسب إليه، وكفى بالجهل ذما أن يبرأ منه من هو فيه. وقوله: العلم بحر منكم، وأنت محرم المال. والمال تنقصه النفقة، والعلم يترك بالإنفاق.

- وأن يشغق على المتعلمين، وأن يجرهم بحري بنيه، قال رسول الله ﷺ: إني أنا لكم بمنزلة الوالد (٢) بأن يقصد إنقاذهم من نار الآخرة، وهو أهم من إنقاذ الوالدين ولدهما من نار الدنيا. (٣)

- وأن لا يتعظم على المتعلمين، بل يلين لهم ويتواضع. قال عمر رضي الله عنه: تواضعوا لمن علمكم، وتواضعوا لمن تعلمون، ولا تكونوا من جباري العلماء. (٤)

- وأن يتفقد المتعلمين، ويسأل عن غلبتهم، وينبغي أن يكون بأدلا ومعه في تفهيمهم وتقريب الفائدة إلى أذهانهم. (٥)

- وأن يزجر المتعلم عن سوء الأخلاق بطريق التدبیر ما أمكن ولا يصرح، وبطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ.

- وأن يقتصر بالتعلم على قدر فهمه، فلا

آداب المعلم والتعلم

أ- آداب المعلم:

٩- فصل الفقهاء القول في آداب المعلم ووظائفه وأهمها مايلي:

- أن يقصد بتعليمه وجهه الله تعالى، ولا يقصد توصلا إلى غرض دنيوي. (٦)

- وأن يتخلق بالمحاسن التي ورد الشرع بها وحث عليها، والخلال الحميدة والشيم المرفوعة التي أرشد إليها.

- وأن يحذر من الحسد والرياء والإعجاب واحتقار الناس، وإن كانوا دونه بمرجات.

- وأن لا يبدل العلم ولا يذهب به إلى مكان

(١) المجموع للتوحي ٤/١، ٤٣، ٥٤، والآداب للشرعية ٧/٢٠٢

(٢) حديث: إني أنا لكم بمنزلة الوالد. أخرجه أبو داود (٦٨/١ - ٦٩) تحقيق عزت عبيد - حاشي ٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وإسناده حسن.

(٣) إحياء علوم الدين ١/٥٥

(٤) المجموع ٦/٥٧، والآداب للشرعية ١/٢٥٤

(٥) المجموع ١/٥٨

(٦) حديث: وإن الله لم يعني معصا ولا امتعا ولكن... أخرجه مسلم (٣/١٠٥ ط الحلي) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٧) المجموع للشرعي بتحقيق المطب ١/٥٢ نشر المكتبة السلفية بالقاهرة. إحياء علوم الدين ١/٥٦ مطبعة الاستقامة، وراجع بيان العلم وفوائده ١/١٢٣

عبدت قلبه الخلد كله، ألا وهي القلب. (١)
وقالوا : تطيب القلب للمعلم كتطيب
الأرض للزراعة.

وينبغي أن يقطع العلائق الشاغرة عن كمال
الاجتهاد في التحصيل، ويرضى بما يتيسر من
القوت، ويصبر إن ضاق به العيش. (٢)

- وينبغي للمتعلم أن يتواضع لمعلمه وينظر
إليه بعين الاحترام، وسري كمال أهيت
ورجحانه على أكثر طبقة، فذلك أقرب إلى
تفاديه به ورؤيته ما سمعه منه في ذهنه.

- وليحذر المتعلم التبسط على من يعلمه وإن
أنسه، والأدلال عليه وإن تقدمت صحته،
ولا يظهر له الاستكفاء منه والاستغناء عنه، فإن
في ذلك كفراً للمعلم واستخفافاً بحقه.

- ولا ينبغي أن تبعثه معرفة الحق للمعلم
على قبول الشبهة منه، ولا ينبغي له أن يعتد
بمعلمه بالسؤال، ولا يدعوه ترك الإغناء
للمعلم إلى تقليد فيما أخذ عنه. وأبست كثرة

يلقى إليه ما لا يبلغه عقله، فيفتره أو يحبط عليه
عقله، اقتداءً في ذلك بالشيء (٣) حيث قال :
«اتزنوا الناس منازلهم». (٤)

- وإن تعرضهم على الاشتغال في كل وقت،
وعطالهم في أوقات براعته محفوظاتهم، وبسألهم
عن ذكرهم من المهمات.

وأن يقدم في تعليمهم إذا ازدحوا الأسبق
فالأسبق. (٥)

- وأن يكون عملاً بعلمه فلا يكذب قوله
ففيه، لأن المعلم يترك بالصفات والعلم يترك
بالأبصار، وأرباب الأبصار أكثر. (٦)

ب - آداب المتعلم :

١٠ - ينبغي أن يظهر قلبه من الأداس ليصلح
لغيب، ولي العلم وحفظه واستشعره، ففي
الصحيحين عن رسول الله ﷺ : «إن في الجسد
مخدغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا

(١) إحياء علوم الدين ٥٧/١، والآداب الشرعية ١٢/٢٦٩

(٢) حديث : «اتزنوا الناس منازلهم» أخرجه أبو داود

(٣) ١٥٢/٥١ تحقيق عزت حيد وهب : من حديث عائشة

رضي الله عنها. وقال أبو داود : «ميسون - يعني ابن

أبي شبيب القروي عن عائشة - لا يترك عائشة رضي الله

عنها

(٤) المجموع ٩١/٦

(٥) إحياء علوم الناس ٥٨/١، وانظر جامع بيان العلم وفضله

لقرطبي ١٢٥/١ وما بعدها

(٦) حديث : «إن في الجسد مخدعة إذا صلحت صلح الجسد

كله». أخرجه البخاري الفتح ١٢٩/١ ط السلفية.

وسنم ٣٦٠/٣ ط الحلبي : من حديث العلاء بن رباح

رضي الله عنها.

(٧) المجموع للشوري ٦٤/١، والمردعي لابن الحاج ١٩١/٢

ط الحنفي

السؤال فيها التيسر اعتناء، ولا قبول ماصح في النفس تقليداً.^(١)

إلا أنه لا يلج في السؤال إختلجاً مضجراً، ويغتنم من له عند طيب نفسه وغراضه، ويتلطف في سؤاله ويحسن خطابه.^(٢)

تعليم الصغار :

- ويتأخذ المتعلم حظه من وجد طنبه عند من يبه وخاسل، ولا يطلب الصيت وحسن الذكر باتباع أهل المنازل من العلماء، إذا كان الفسخ غيرهم أهم، إلا أن ينوي الضمان فيكون الأخذ عن أشهر ذكره وارتفع قدره أولي، لأن الانتساب إليه أجل والأخذ عنه أشهر.^(٣)

- وينبغي أن يكون حريصاً على التعلم مواظباً عليه في جميع أوقاته، ليلاً ونهاراً حفيظاً وسفراً، ولا يذهب من أوقاته شيئاً في غير العلم إلا بقدر الضرورة لأكل ونوم قدره لا يد منه - ونحوهما من الضروريات.

- ومن آداب المتعلم : الحلم والأناسة، وأن تكون همته عالية، فلا يرضى باليسير مع إمكان

كثير، وأن لا يسوف في استغفانه ولا يؤخر تحصيل فائدة، وإن قلت؛ إذا تمكن منها، وإن شمل حصوفاً بعد ساعة، لأن لتأخير آفات، ولأن في الزمن الثاني يحصل غيرها.^(٤)

١١ - على الآباء والأمهات وسائر الأولياء تعلم الصغار ما يلزمهم بعد البلوغ، فيعلم الصغير ما تصح به عقيدته من إيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وما تصح به عبادته، ويعرفه ما يتعلق بصلاته وصيامه وطهرته وبحروها، وذلك لقول النبي ﷺ : «مرو أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع».^(٥) ويعرفه تحريم الرنا واللواط والسوق وشرب الخمر والكذب والغيبة وشبهها، كما يعلم أنه بالبلوغ يدخل في التكليف، ويعرف ما يبلغ به.

وقيل هذا التعليم مستحب، ونقل الرافعي عن الأئمة وجوبه على الآباء والأمهات، وهذا ما صححه النووي.^(٦)

(١) المجموع ٣٦/١، ٣٨، ٣٩/١.

(٢) حديث : « مرو أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين » - أخرجه أبو داود ١٠٣٤/١.

تحفيظ عزت عبيد دعاس وحسنه الشويخ في الرعايا

(٣) ١١٨ - ط المكتب الإسلامي

(٤) الفوائد الدواني ١١٢: ٢، والمجموع ٥٠/١.

(٥) المجموع ٣٦/١ ط مشيخة، وأهـاء علوم الدين ٥٠/١، وكتاب أدب الدنيا والدين للهاردي ص ٣٦ - ٣٧، وكتاب تذكرة السامع والمكلم في أدب شماع والمتعلم لآمن حمامة ص ٨٩ ط حيدر أباد ١٣٥٣هـ.

(٦) المجموع ٣٧/١.

(٧) كتاب أدب الدنيا والدين ص ٣١.

أثرينة وأسباب الرفاهية فيضج عمره في طلبها
بذا كبر وبنك هلاك الأمد.^(١)

وسيفي أن يعلمه أيضا من أمور الدنيا
ما يحتاج إليه من: السباحة والرمي وغير ذلك مما
ينفعه في كل زمان بحسبه. قال عمر رضي الله
عنه: علموا أولادكم السباحة والرمية، ومروهم
على بيعا على الخيل دناء.^(٢)

هذا وللتفصيل في العلم المحمود والعلم
المذموم، وأنسامها وأحكامها، وما هو يتعين
طلبه وتعلمه وما هو فرض كفاية (ر: علم).

تعليم النساء :

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية تعليم
النساء القرآن والعلوم والآداب. ومن الفقهاء
من قال بوجوب قيام المتأهلة من النساء بتعليم
علوم الشرع، كما كانت عائشة رضي الله عنها
ونساء تابعات^(٣). وقد قال الله تعالى لنساء نبيه

ودليل وجوب تعليم الصغير: قول الله
عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ
وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾^(٤) قال علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وعنه قتادة: معناه علموهم
ما تنجون به من النار وهذه ظاهرة^(٥) وثبت في
المصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن
رسول الله ﷺ أنه قال: «كلكم راع ومسئول
عن رعيته»^(٦)

قال القاضي أبو بكر بن العربي: إن القضي
أمانة عند الذم، وقبلة الظاهر جوهرية تفيضة
ساذجة خالية عن كل نقش وصورة، وهو قابل
لكل نقش وقابل لكل ما يبال به إليه، فإذن عود
أخير وعلمه نشأ عليه وسعد في الدنيا والآخرة،
بشاركه في ثوابه أبواه وكل معلم له ومؤدب.

وإن عود الشر وأهل شقي وهنك. وكان الوزر
في رقبة القيم به والسوي عليه. ومهما كان الأب
يصود ولده من نار الدنيا فينبغي أن يصونه من
نار الآخرة. وهو أولى، وصيادته بأن يؤدبه
ويؤديه ويعلمه بحسن الأخلاق، ويحفظه من
فراء السوء، ولا يعودو التنعيم، ولا يجيب إليه

(١) سورة التحريم ١/١

(٢) أبو داود ٥٠/١، ١١/٣، والسنن ١٠١/١، ١١٦/١،

والدر المختار ١٨٩/٣

(٣) حديث - وكلهم راع ومسئول عن رعيته - أخرجه

البيهقي ١١٦/١، ٤٨٠ ط النسخة، وسلم ٣/١٢٥٩

ط (المجلد) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١) المحلل لأم الحاج ١١/٤

(٢) أخرجه - علموا أولادكم السباحة - فروع ابن القيم في
كتابه الفروية (ص ٩ ط. دار الكتب العلمية) عن
أبي حمزة بن سهل بن سفيان رضي الله عنه قال: كتب
عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي عبد الله بن الجراح
رضي الله عنه: أن عفاكم فيما كنتم تعلمون. وبشأنكم
الرمي وعزاء إلى الطبراني في كتاب فضل الرمي

(٣) تفسير القرطبي ١١٨/١١، والفرائد العديدة لابن حجر
عبد بن ٨٥، والبرهان ١٠٨/٢، وانظر الموسوعة
الفتحية ٧٦/٧، ٧٧

عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَذْكُرُونَ مَا يَنْتَلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ...﴾^(١)

ويجب أن يكون تعليم النساء مع مراعاة آداب أمر الشارع للمرأة بالترامها للحفاظ على عرضها وشرفها وعفتها، من عدم الاختلاط بالرجال وعدم التبرج، وعدم الخوض بالقول إذا كانت هناك حاجة للكلام مع الأجانب.

وللتفصيل (ر): اختلاط، أنوثة، تبرج، حجاب، عورة).

ويجب تعليم النساء العلوم التي تعتبر ضرورية بالنسبة للأنثى كطب النساء. قال في الجوهرة: إذا كان المرض في سائر بدن المرأة يجوز النظر إليه عند الدواء، لأنه موضع ضرورة، وإن كان في موضع الفرج فينبغي أن يعلم امرأة تدانها... قال ابن عابدين: والظاهر أن وينبغي ههنا للموجب^(٢).

وللتفصيل (ر): نظيب، وتدوي).

هذا ويرى أكثر الفقهاء عدم الكراهة في تعليم النساء الكتابة كالرجل. فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أنس بنت عبد الله رضي الله عنها قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ وأنا عند حفصة فقَالَ: ألا

تعلمين هذه رقية تعلمتها الكتابة»^(٣).

قال الشيخ محمد الدين ابن تيمية في المنتقى: وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة.

وقد سرد ابن مفلح في الآداب الشرعية الأحاديث التي يؤخذ من ظاهرها النهي عن تعليم النساء الكتابة، إلا أنه قد ضعف هذه الأحاديث، أو أعدها بالوضع^(٤).

الضرب للتعليم:

١٣ - للمعلم ضرب الصبي الذي يتعلم عنده للتأديب^(٥). وتتبع عبارات الفقهاء يتبين أنهم يقيدون حق المعلم في ضرب الصبي المتعلم بقيود منها:

أ - أن يكون الضرب معتادا للتعليم كَمَا وكَيْفَا وبحالا، يعلم المعلم الأمن منه، ويكون ضربه بالجبد لا بالعصا، وليس له أن يجاوز الثلاث.

(١) حدثت في الانطس هذه رقية السنة كما سمعتها لكتابتها. أخرجه أحمد (٣٧٢/٦) وفليحة) وأبو داود (٢١٥/٤). تحقيق عزت عبيد دعباس) وأخرجه المحقق (٤٠٧ - ٥٧ ط دائرة المعارف العشائية) وصححه ووافقه نعمي.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣٠٩/٣، ٣١٠، ولفظي الحديثية ص ٨٥.

(٣) مؤلف الجليل ١٢٧/٢، وفي المحتاج ١١٢/٤ نشر دار إحياء التراث العربي، والمفتي لابن قدامة ٥/٣٧٧ ط الرياض، وابن عابدين ٣٦٣/٥.

(٤) صورة الأعراب / ٣٤

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٥، واللفظي اختبة ٥/٣٣٠

ضمان ضرب التعليم :

١٤ - ذهب المائتكية والمخابلة إلى أن المعلم إذا أدب صبيه الأدب الشروع فهايت ، فلا ضمان عليه .^(١) وهذا قال الحنفية . إلا أنهم يشترطون لنفي الضمان أن يكون الضرب قد حصل بإذن الأب أو الوصي ، فغلا عن كونه لم يخرج عن الضرب المعتاد كذا وكيفا ومغلا ، فإذا ضرب المعلم صبيا يتعلم منه بغير إذن الأب أو الوصي ضمن عند الحنفية ، لأنه متعبد في الضرب ، والمتولد منه بكون مضمونا عليه .^(٢)

وقال الشافعية : لومات المتعلم من ضرب المعلم ، فإنه يضمن وإن كان بدون الولي وكان مثله معتادا للتعليم ، لأنه مشروط بسلامة العاقبة إذ المقصود التأديب لا الهلاك ، فإذا حصل به هلاك تبين أنه جاوز الحد المشروع .^(٣) وللمغصيل (ر : تلقيب . ضمان . قتل) .

الاستنجان لتعليم القرآن والعلم الشرعي :

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز أخذ الرزق

وروي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لمرداس المعلم رضي الله عنه : وإياك أن تضرب فوق الثلاث ، فإنك إذا ضربت فوق الثلاث افترض الله منك .^(١)

ب - أن يكون الضرب بدون الولي ، لأن الضرب عند التعليم غير متعارف ، وإنما الضرب عند سوء الأدب ، فلا يكون ذلك من التعليم في شيء ، وتسلم الولي صيه إلى المعلم لتعليمه لا يثبت الإذن في الضرب ، فلهذا ليس له الضرب ، إلا أن يأذن له فيه نصا .

ومثل عن بعض الشافعية قولهم : الإجماع الفعلي مطرد بجواز ذلك بدون إذن الولي .^(٢) ج - أن يكون الضرب يعقل التأديب ، وليس للمعلم ضرب من لا يعقل التأديب من الصبيان .

قال الأئرم : سئل أحمد عن ضرب المعلم الصبيان ، قال : على قدر ذنوبهم ، ويشترى بجهده الضرب وإذا كان صغيرا لا يعقل فلا يضربه .^(٣)

(١) الفقي لابن قدامة ٢٣٧/٥ ، وضاية الشافعي ٢٨٥/٣ ، وجواهر الإكليل ٢٩٦/٢ ، والميزان الكبرى للشمس ١٧٢/٢

(٢) ابن عابدين ٣٦٤/٥ ، ومذائع الصنائع ٣٠٥/٧ ، وضائفة المحققين على الدر ٢٧٥/٤ ، والمبسوط للشرعي ١٣/١٦

(٣) مخي المحتاج ١٩٩/٤ ، ومصلحة المحتاج ، وضائفة الشراطيني ٣٠٨/٤ ط الحلبي .

(١) ابن عابدين ٢٣٥/٦ ، ٣٦٣/٥ ، وجواهر الإكليل ٢٩٦/٢

(٢) المبسوط للشرعي ١٣/١٦ ، وابن عابدين ٣٦٣/٥ ، ومذائع الصنائع ٣٠٥/٧ ، ومخي المحتاج ١٩٧/٢ ، وانظر الموسوعة الفقهية الكويتية ١٣/١٠

(٣) مخي لابن قدامة ٢٣٧/٥ ، والأدب الشرعية لابن مفلح ٥٠٦/١ ، وغاية التمهيد ٢٨٥/٣

من بيت المال على تعليم القرآن وتدرّيس علم نافع من حديث وقفه ونحوهما. لأن هذا الرزق ليس لجرة من كل وجه بل هو كالأجرة^(١)

وإنما اختلفوا في الاستحجار لتعليم القرآن والحديث والفقه ونحوهما من العلوم الشرعية: فبري متقدمو الحنفية - وهو المذهب عند الحنابلة - عدم صحة الاستحجار لتعليم القرآن والعلم الشرعي، كالفقه والحديث. ^(٢) لحديث عباد بن الصامت رضي الله عنه. قال: علمت ناساً من أهل الضفة القرآن والكتابة، فأهدي إلي رجل منهم قوساً. قال: قلت: قوس، وليس بها. قال: قلت: أتفعلن في سبيل الله، فذكرت ذلك للنبي ﷺ وقصصت عليه القصة، فقلت: يا رسول الله، رجل أهدى إلي قوساً من كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليت بها، وأرمي عنها في سبيل الله، قال: «إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فأقبلها»^(٣)

وحديث أبي بن كعب رضي الله عنه، أنه علم رجلاً سورة من القرآن، فأهدى له خمبصة

أوثوباً، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إنك لو لبثت لأبكت الله مكانها ثوباً من ناره»^(٤) ولأنه استحجار لعمل مفروض، فلا يجوز، كالأستحجار للصوم والصلاة، ولأنه غير مفقود الاستغناء في حق الأجير، لتعلقه بالتعلم، فأشبه الاستحجار لعمل حشبة لا يقدر على حملها بنفسه، ولأن الاستحجار على تعليم القرآن والعلم سبب لتضرر الناس على تعليم القرآن والعلم، لأن نفل الأجير يمنعهم من ذلك، وإلى هذا أشار الله جل شأنه في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نَأْتِيهِمْ جِزَاءَ نِعْمِهِمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ﴾^(٥) فيؤدي إلى الرغبة عن هذه الطاعة، وهذا لا يجوز.^(٦)

وهذه متأخرو الحنفية - وهو المختار للفتوى عندهم - والمالكية في قول، وهو القول الآخر عند الحنابلة - يؤخذ مما نقله أبو طالب عن أحمد - إلى جواز الاستحجار على تعليم القرآن والفقه، خبر: «إن أحن ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»^(٧) ولما روي عن عبد الجبار بن عمر

(١) حديث: «إنك لو لبثت لأبكت الله مكانها ثوباً من ناره». ذكره الغلب مصطفى السبرطي في مطالب لولي النبي (٣٨/٣) ط المكتب الإسلامي، وعزاء إلى الأثرم في سنة ط (٢) سورة الطور/ ١٠

(٣) مصالب أولي النبي ٣٨/٣، وبدائع الصنائع ١٩١/١، والفناوي الخدية ١١٨/١

(٤) حديث: «إن أحن ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله». أخرجه البخاري (الفتح ١٩٩/٦٠) ط (صليبة)

(١) ابن حليدين ٢٨٢/٣، ومصالب أولي النبي ٣٨/٣، والمسنن لابن قدامة ١١٧/٦، وقليوبي ٢٩٦/٤، والموسوعة الفقهية ٢٥٩/٨

(٢) بدائع الصنائع ١٩١/٤، والإحصاف ٢٥/٦، (٣) حديث: «إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فأقبلها» أخرجه البيهقي ٧٠٢/٣، تحقيق عزيد دعاسي: والمحكم ١١٢/٢ ط دائرة المعارف العشانية، وصححه ووافقه الذهبي.

الأجرة على تعليمه يؤدي إلى تغليب طالبه^(١)

وذهب الشافعية - على الأصح - إلى حواز الاستنحار لتعليم القرآن بشرط تعيين السورة والآيات التي يعلمها، فإن أخل بأحدهما لم يصح، وقيل: لا يشترط تعيين واحد منهما. أما الاستنحار لتدريس العلم فقالوا: بعدم جواز إلا أن يكون الاستنحار لتعليم مسألة أو مسائل مضبوطة، فيجوز^(٢).

وقد فصل الفقهاء الفوز في شروط الاستنحار على تعليم القرآن والعلم، عند الكلام عن الاستنحار على الطاعة، يرجع إليها في أبواب (الإجارة) من كتب الفقه.

الاستنحار على تعليم الحرف والعلوم غير الشرعية:

١٦ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز الاستنحار على تعليم الحرف والصناعات المباحة التي تتعلق بها المصالح الدنيوية، كخطاطة وحداثة وبناء وزرع ونسج ونحو ذلك^(٣).

(١) الفواكه العوانى ٢/ ١٦٦.

(٢) روضة الطالبين ١٥/ ١٩٠، ومعنى افتتاح ٢/ ٣١٤.

والأنوار لأعمال الأثر ١/ ٩٩.

(٣) البزازية جوامع الهندية ٥/ ٣٨، والفتاوى الهندية

١٤٨/ ١٤، والبدنية ١٤/ ٢٠، نشر دار صادر بيروت.

والأنوار لأعمال الأثر ١/ ٩٩، وانظر مطلب أولي للمصنف

أنه فإن: كل من سأل من أهل المدينة لا يرى بتعليم لطلان بالأجر بأما.

ولأن الحفاظ والمعلمين - نظراً لعدم وجود عطيات لهم في بيت المال - ربما استغلوا بمعاشهم، فلا يتصرفون للتعليم حسبة، إذ حاجتهم عنهم من ذلك، فلو لم يفتح لهم باب التعليم بالأجر تذهب العلم وقيل حفاظ القرآن.

قال أحمد بن حنبل: التعليم أحب إلي من أن يتوكل هؤلاء السلاطين، ومن أن يتوكل لرجل من عامة الناس في ضيقه، ومن أن يستدين ويتحسر، لعله لا يقدر على الوفاء فيلقى الله بأعذار الناس^(٤).

والمذهب عند المالكية: جواز الاستنحار على تعليم القرآن، أما الإجارة على تعليم الفقه وغيره من العلوم، كالنحو والأصول والقرائن فإب مكرهة عندهم. وفرق المالكية بين جواز الإجارة على تعليم القرآن، وكراهتها على تعليم غيره: بأن القرآن كله حق لا تشك فيه، بخلاف ما عداها مما هو ثابت بالاجتهاد، فإن فيه الحق والباطل. وأيضاً فإن تعليم الفقه بأجرة ليس عليه العيب بخلاف القرآن، كما أن أخذ

(٤) مطلب أولي المصنف ٢/ ٦٣٨، والمصنف ١٥/ ٢١٨، والبدنية

١٩٩/ ١٤، نشر دار صادر بيروت، والبرقي ٥/ ١٢٤.

١٢٥، والفتاوى الهندية ١٤/ ٤٤٨، وابن عابدين ٥/ ٣٤.

هذا، وليس من النبي عنه تعليم وتعليم علم النجوم ليستدل به على مواقيت الصلاة والغلبة واختلاف المظالم ونحو ذلك^(١). وللخصم (ر: علم).

تعلم الجوارح :

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط لجل ماقتله الجوارح من الصيد: كون الجوارح معلما، لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ، فَكَلَّمُوا بِمَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) حيث إن النص ينطق بانسراط التعليم، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرتم اسم الله فكل مما أمسكن عليكم، وإن قتلتن، إلا أن يأكل الكلب، فإن أبحاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه، وإن خالطها كلب من غيره فلا تأكل»^(٣).

ولأن الجوارح إنما يصير آلة بالتعليم، ليكون عاملا للصفات بها يريد من الصيد، فيسفر من يارسله، ويمسك الصيد على صاحبه، لا لنفسه^(٤).

ويرى جمهور الفقهاء صحة الإجارة على تعليم العلوم سوى العلوم الشرعية البحتة، كاللغة والآداب، لأنها تارة نفع قرينة وتارة تقع غير قرينة، فلم يمنع من الاستجار عليه لفعله، كفسر الأشجار وبناء البيوت، لكون فاعلها لا يختص أن يكون من أهل القرية^(٥).

وذهب المالكية إلى كراهة الإجارة على تعليم مثل هذه العلوم^(٦).

وللتفصيل في شروط الاستجار على تعليم الحرف والعلوم (ر: مصطلح إجارة ص ١٥١ ج ١).

تعلم علوم محرمة :

١٧ - لا يجوز تعليم علوم محرمة، كالكهانة والتنجيم والضرب بالرمول والشعرير وبالحمص، والشعفة، وعلوم طبائع وسحر وطمسات بغير العربية لمن لا يعرف معناها وتليسات. فتعليم كل ذلك محرم وأخذ العوض عليها حرام بنص الحديث الصحيح في النبي عن «حلوان الكاهن» والباقي في معناه^(٧).

(١) ابن عابدين ٣٠ / ١، ومطلب لولي الله ٤٤٩ / ٢، وانظر الفتاوى الخيرية لأبي حجر المهنبي ص ٤٢.

(٢) سورة المائدة ٤.

(٣) حديث: «إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرتم اسم الله فكل مما أمسكن عليكم» أخرجه البخاري (الفتح ٩٠٩ / ٩ ط سلفية).

(٤) روضة الطالبين ٢١٦ / ٢، والمجموع ٩٣ / ٢ - ٢٢٥.

(٥) كشف القناع ١٣ / ١، ومطلب لولي الله ٦١٣ / ٣، والفتاوى الخيرية ٤٢٨ / ١.

(٦) الفروغ الدواني ١٦٤ / ٢.

(٧) مطلب لولي الله ٤٩٩ / ٢، وحاشية الشرح المسمى مع نهاية المحتاج ٣٨٠ / ٧، وروضة الطالبين ٢٢٥ / ١، وأمنى الطالب ١٨٢ / ٤، ومن عابدين ٣٠ / ١ - ٣١.

وللتفصيل في صفة الجراح الذي يصح أن
يصاد به وشروط تعليمه وضبط تعليمه ينظر:
مصطلح: (صيد).

تعميم

التعريف :

١ - التعميم لغة : جعل الشيء عاماً أي
شاملاً ، يقال : عم المطر الأرض : إذا شملها .
ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن
الاستعمال اللغوي .^(١)

الحكم الإجمالي :

التعميم يكون في أمور منها :

أ - الوضوء :

٢ - القاعدة أن كل عضو من أعضاء الجسم
يجب غسله في الوضوء بحجب تعميمه بالماء ، إلا في
حالة التعذر والضرورة .

واتفق الفقهاء - ماعداً الزهري - على أن
الأذنين ليسا من الوجه ، فلا يجب غسلها بالماء
في الوضوء .

وخالف الحنابلة الأئمة الثلاثة في دأخل الفم
والأنف ، وقالوا : إنها من الوجه ، فيفترض
غسلها أي بالمضمضة للفم والاستنشاق

(١) محيط المحيط مادة : عصب . وكشاف الضعيف ١/ ١٧٨ ،
ومغني المحتاج ١/ ٧٣

تعمد

انظر : عمد

تعمم

انظر : عمامة

تعمير

انظر : عمارة

المكتبة السلفية ، والبناء شرح الهداية ١/ ٥٧٣ ، ٥٧٨ ،
وتبيين الحقائق ١/ ٥٦ . والمغني لابن قدامة ٨/ ٥٤٣ ،
والإحصاف ١٠/ ٤٣٧ ، وبداية المجتهد ١/ ٤٥٧ ط دار
المعرفة ، والردسوقي ١/ ١٠٣ ، والتلويح ٢/ ١٢٢ ، وصحيح
مسلم بشرح النووي ١٣/ ٧٤ ط المطبعة المصرية

الألف. والمختار عند الأئمة الثلاثة: غل
ظاهر الألف.

٣ - واختر الأئمة الأربعة على وجوب تعممه
ليدين ولرفقين بالماء، وقالوا: إذا لصق
بأذن خين، أو بأصل الفقير حين أو عجب، يجب
إزالته وإبدال الماء إلى أصل الطاهر، وإلا طهر
وصوره. ويجب غسل تكاميش (تجاعيد)
الأسامل ليعملها الماء، إلا أن بعض الجمعية يرى
ضرورة غسل الأوساخ اللاصقة بطن الظهر
باطون له. فإن لم يفعل بطل وضوءه. واغفروا
للجبن الذي تطون أظفاره، فيبلى تحتها شعر،
من العجب ضرورة انهية

وقال المالكية: إن وسخ الأظفار مضي عنه إلا
إن نساخه وكثر، فيجب إزالته ليصل الماء إلى
ما تحت الظفر. أما الشافعية فقالوا: إن
الأوساخ التي تحت الأظفار إن سقطت من وضوء
ماء إلى الجلد المضافي طاهر الأصعب، فإن
زالته واجبة ليعمل الماء بالجلد، ولكن بعض غير
العسل للذين يعملون في الطير وسجوه، بشرط
ألا يكون كثير، يذوب رأس الأصبع.^(١)

(١) حاشية ابن عسدين ٩٦/١، ٩٨/١ الطبعة الثانية للعلبي
بمصر. وشرح فتح مسمى ٩/١ ومجده. وشرح
المصالح ١٠/٢، الطبعة الأولى. وشرح فتح مسمى ٩٥/١
ومجده. وحاشية الدسوقي ١٥٠/١ ومجدها. وشرح
الريفيان ١٥٠/١، ١٥١/١. ونبذة المحتاج ١١/١، ١٥١/١.
١٥١/١ وحاشية أصل على شرح لبح ٩٦/١، ١٥١/١.

ب. الغسل :

٤ - اتفق الفقهاء على أن تعممه الجسد كله
بماء فرض في الغسل، لأن من لو كان الغسل
تعمم الجسد.

واختلفوا في داخل النعم والألف، فإن
الخفية واختابطة يده من البدن، فلتضممه
والاستثنى فرض عليهما في الغسل، وقال
المالكية واشتدبه: إن الفرض هو غسل الظاهر
فقط، فلا يجب تضممه والاستثنى في
الغسل. ويجب تعممه شعره وبشره ويصل الماء
إلى مسات شعره وإن كان كافر. ويجب غسل
حاشية لا يرضى الماء إلى ما تحتها إلا ما تنفس

وفال بعض المالكية: يستثنى من وجوب غسل
الرأس في الغسل العروس إذا كان شعرها
من ينبت، فلا يجب عليها غسله، بل يكتفئ
بالمسح، قالوا: لا في الغسل من إصاعة ملأه.
كما يجب غسل ما ظهر من صخي الأيدي،
وما يبدو من عقد وفي الشك التي لا غور لها
وتغفروا على ضرورة يصل الماء إلى ما يمكن
إيقاعه فيه من أجزاء البدن، ولو كانت عائرة،
تصلى المسرة وعلى العماليات الخارجية التي لها
أثر خارج. ولكن الشافعية اعتبروا شعيب الأذن
مدخل فيه الفرض من الألف، لا من الظاهر،

١ - وشرح روض الطالب ٣١/١، ٣٢/١ والمحرر لابن عسدين
١٥٢/١ ومجدها ط. الرصاص. وحاشية فتح ١٥٢/١
ومجدها ط. تريباض.

فلا يلزم إدخال الماء إليه ولو أمكن، وانفقوا على إزالة كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته، كعجين وصفاص في العيين ليحصل التعميم.^(١٤)

ج - التيمم :

٥ - اختلف الفقهاء في تعميم أعضاء التيمم بالنسح.

فقال المالكية والشاذلية والحنبلة : يجب تعميم المسح على الوجه. ويدخل فيه اللحية ولو طالت، لأنها من الوجه، مشاركتها في حصول المواجهة. والمعتبر توصيل التراب إلى جميع البشرة الظاهرة من الوجه، وإلى ما ظهر من الشعر. ولا يجب إيصال التراب إلى ما تحت الحواجبين والشارب والعدارين والعنقة، لأن السبي ﷺ وصف التيمم، واقتصر على ضربين، ومسح وجهه بإحدهما. ومسح إحدى اليدين بالأخرى.^(١٥) وبذلك لا يصل التراب إلى ما ظهر من هذه الصور للمشفة في إيصاله فسقط

(١٤) رد المحتار على الدر المختار ١/٢٠٢، ١/١٠٢، ١/٦٠٤ ط.
بيروت لبنان، والبدائع ١/٢١، ٣٥، وحاشية الدسوقي ١/١٦٩، ١٣٤، وشرح الزرقاني ١/٩٤، ١٠١، ١٠٢، وصاية المحتاج ١/٢٠٢، ٢٠٨، وشرح الروض ١/٩٩، وسبلهذه، وكتف الفلاح ١/١٥٢، ١٥٥، وانظر ١/٢٧٤، ٢٧٨.

(١٥) حديث ١، وصف فيه م، واقتصر على ضربين ٢، أخرجه أبو داود (١/٢٣٥)، تحقيق عزت عبيد دهاس، وخطه ابن حجر في التلخيص ١/١٠٦، ١٠٧، شركة المطبعة الفنية.

وجسده، ولأن المعتبر هو تعميم المسح لا التراب. ويجب تعميم مسح يديه وكوعيه مع تحليل أصابعه على الرجوع عند المالكية. ويلزم نزح الخاتم - ولو ما دون فيه - أو إصمغ - وإلا كان حائلا، وهذا عند المالكية^(١٦) (ر: تيمم).

وقال الحنفية : تعميم الوجه واليدين بالمسح في التيمم شرط لا ركن، فإن كان المسح بيده، فإنه يشترط أن يمسح بجميع يده أو أكثرها، والفروض المسح باليد أو ما يقوم مقامها، ويجب مسح الشعر الذي يجب غسله في الوضوء، وهو المحاذي للبشرة، فلا يجب مسح ما طال من اللحية. وقالوا: إن تحريك الخاتم الضيق والصور يكفي في التيمم، لأن التحريك مسح لما تحته. والفروض هو المسح لا وصول الغبار.^(١٧)

د - الدعاء :

٦ - اتفق الفقهاء على أن التعميم في الدعاء من السنة، لقوله تعالى ﴿وَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(١٨) ولغيرهما من دعاء

(١٦) حاشية الدسوقي ١/١٥٥، وشرح الزرقاني ١/١٢٠، وبهاية المحتاج ١/٢٨٢، ٣٨٤، والمذهب ١/٢٠، وشرح الروض ١/٨٨، المالكية الإسلامية، والمشي لابن قدامة ١/٩٥٤، ٢٥٥، وكتف الفلاح ١/١٧٤، ١٧٥.
(١٧) حاشية ابن عابدين ١/٢٤٠، وشرح فتح البدر ١/٥٠، ٥١، وجامع الصالح ١/٤٦، ومابعد ما ط. أولى.
(١٨) سورة هود ١/١٩، وانظر حاشية ابن عابدين ١/٣٥٠، والشرح المصغر ١/٣٣٢ ط دار المعارف، واحصل على شرح المنهج ١/٣٩٠، ٣٩١، وكتف الفلاح ١/٣٦٧.

أحب إلى الله من أن يقول العبد : اللهم ارحم
أمة محمد رحة عامة^(١)، ولحديث الأعرابي الذي
قال : اللهم ارحمني وعمسدا، ولا ترحم معنا
أحدًا فقال : «لقد تمجرت واسعا»^(٢)

تعميم الأصناف الثمانية في الركزة :

٧ - اختلف الفقهاء في وجوب تعميم الأصناف
الثمانية في الركزة، فالجمهور على أنه غير
واجب، وذهب الشافعية إلى وجوبه، على
تفصيل ينظر في (الركزة).

تعميم الدعوة إلى الزلازم :

٨ - اختلف في حكم الدعوة العامة، وهي التي
تسمى (الجفلي) فالجمهور على جواز إجابتها،
وذهب الحنابلة إلى جواز إجابتها مع الكراهة،
على تفصيل ينظر في مصطلح (دعوة).

تعويذ

التعريف :

١ - التعويذ في اللغة : مصدر عوذ، من علا وعوذ
عوذاً : بمعنى النجا . قال الليث يقال : فلان
عوذ لك : أي ملجأ . ويقال : عذت بفلان :
استعذت به : أي لجأت إليه . وهو عياضي : أي
ملجئي . والعوذة : ما يسأل به من الشيء ،
والعوذة والتعوذة والمعاذة كله بمعنى : الرقية
التي يرقى بها الإنسان من قرع أو جنون .
والجمع : عوذ وتعويذ، ومعاذات^(١)

والتعوذ في الاصطلاح يشمل الرقى والثائم
ونحوهما مما هو مشروع أو غير مشروع

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الرقية :

٢ - الرقية في اللغة : من رقاها برقيه رقية بمعنى :
العوذة والتعوذ . قال ابن الأثير : الرقية : العوذة
التي يرقى بها صاحب الأفة ، كالحمى والمصرع
 وغير ذلك من الأفات ، لأنه يعاذ بها . ومنه قوله

(١) تختلف الصحاح، وتاج المروس، ومن اللغة، والمفردات
للراغب الأصفهاني

تعوذ

النظر : استعاذة

(١) حديث : « ما من عبد أسب إلى الله . . . أعزعه الخطيب
في تاريخه (١٥٧/٩ ط. مطبعة السعادة) وابن حدي في
الكامل (١٦٢١/٤ ط. دار الفكر) واستكره ابن حدي
(٢) حديث الأعرابي الذي قال : « اللهم ارحمني وعمسدا »
أحمرجه ابن تيمزي (٢٧٦/٦ ط. الخطيب) من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه وقال . حديث حسن صحيح .

نعالى : «وقيل : مَنْ راقى»^(١) أى من يرقيه ؟
تنبيه على أنه لا راقى يرقيه ، فجميعه^(٢)
وعرفها بعض الفقهاء : بأنها ما يرقى به من

الدعاء لطلب الشفاء^(٣)

فالرقية أحص من النعيذ ، لأن النعيذ
يشمل الرقية وغيرها ، فكل رقية نعيذ
ولا عكس .

ب - التيممة :

٣ - التيممة في اللغة : خيط أو خرزات كان
العرب يعلقونها على أولادهم ، يسمونها
العين في زعمهم ، فأبطلها الإسلام . قال
الخليل بن أحمد : التيممة قلادة فيها عود .

ومعناها عند أهل العلم : ما علق في الأعناق
من القلائد خشية العين أو غيرها . وفي
الحديث : «من تعلق تيممة فلا أثم الله له»^(٤)
أي : فلا أثم الله صحته وعاقبته^(٥)

د - التوتة :

٥ - التوتة في اللغة بضم أوله وفتح ثانيه :

(١) سورة القابلة ٢٧

(٢) غنار الصالح ، وتاج المروس ، والمفردات للراغب
الأصفهاني : مادة « وقي » ، وخسة الطارى ١٠ / ١٦٥ ،

١٨٥

(٣) حاشية القدوى على شرح الرسالة ١ / ٥٣ ط دار
الفرقة .

(٤) حديث : « من تعلق تيممة فلا أثم الله . . . » أخرجه أحمد
(٤ / ١٥٤ ط الميمنية) وفي إسناده جهالة ، وضعيف التيممة
من ١٩٤ نظم دار الكتب لمعري .

(٥) لمخرج من الإفرادات ١ / ٣٦٠ ، وكشفه القناع ٢ / ٣٧٧ ،
والفرطى ١٠ / ٣٦٠ ، وبيل الأوطار ١ / ٣١٢ ، والمغرب
لللمرزي مادة « قيم » .

(١) القوانين التفهيمية لابن حزم ص ١٥٩ ، والإتصاف في حل
ألفاظ أبي تمام ١ / ٩٥ ، ولشرح الصغير ١ / ٧٤٩ ،
ونهاية المحتاج ١ / ١١٥ ، وأسنن الطالب ١ / ٩١

(٢) حديث : « من علق ودعة فلا ودع الله له . . » أخرجه
(أحمد ١ / ١٥٤ ط الميمنية) وفي إسناده جهالة ، تضعيف
للغة ص ١١٤ تنزه دار الكتب لمعري .

(٣) مختار الصحاح مادة « وقي » ، والمفرطى ١٠ / ٣٦٠ ،
ولآداب الشريعة ٣ / ٧٦

(٤) تفسير الفرطى ١٠ / ٣٦٠

السحر، وعجزوا كانوا يرون أنه يجب المروة إلى زوجها، ويقال فيها أيضا: التبرلة كعينة.^(١)
وفي الاصطلاح: تخييب المروة إلى زوجها.
كما فسره ابن مسعود رضي الله عنه راوي الحديث: «قالوا: يا أبا عبد الرحمن، هذه التبرائم والرفي قد عرفناها، فما التبرلة؟ قال: شيء يصنعه النساء يتعجن به إلى أزواجهن».
فالتبرلة أيضا ضرب من التعويذ.^(٢)

يعني سحرا، ثم نشره بقرآن أعوذ برب الناس^(٣) أي رفاة. والتشهير: الرقية أو كتابة النشرة. وفي الاصطلاح: هي أن يكتب شيئا من أسماء الله تعالى أو من القرآن، ثم يفسله دانه، ثم يمسح به المريض أو يسميه. أو يكتب قرآن وذكر يذاه خامل لعسر الولادة، والمريض يقبانه ونحو ذلك.^(٤)

و- الرتبة :

٨ - الرتبة والرقة: حيط يربط بأصبع أو حاتم لتذكير به الحاجة، ويقال: أرقة: إذا شد في أصبعه الرتبة. وقيل: هي حيط كان يربط في المعنى أو في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على رءعهم.^(٥)

الحكم التكليفي للتعويذ :

٩ - يختلف حكم التعاويز باختلاف ما تتخذ منه التعاويز. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول :

١٠ - ما لا يعقل معناه :

ومنه ما كان يرقى به في الجاهلية فذهب

هـ - (التفل، التفت، التفع) :

٦ - التفل: التفع مع ريق. والتفت: نفع ليس معه ريق. فالتفل شبيه بالريق، وهو كل منه، أوله الريق، ثم التفل، ثم التفت، والتفع قد يكون من ملابس التعاويز.

و- النشرة :

٧ - النشرة في اللغة: كالتعويذ، والرقية. يعالج بها المجنون والمريض وحمل السحر عن المسحور.^(٦) وفي الحديث «فلعل طيبا أصابه،

(١) حديث: «علم طبا أصابه، يسي سحرا... وأورد ابن الأثير في النهاية في غريب المفرد والأثر: «مادة: رقية» وهو في سائر العرب أيضا. ثم نشر عليه في كتاب النشرة (٢) ابن عديم ٢٣٦/٥، وشرح منتهى الأثر ٣٢٠/٦ - ٣٢١، وانصرافات المرافع: الأصهار مائة: «نشر»، والأدب الشرعي ٧٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٦٨/٢٠ (٣) مختار لمصالح مائة: «ولم»، وابن عديم ٢٣٢/٥

(١) «نقد سوس»، والغريب للمطري، وابن عديم ٢٧٥/٥، والأدب الشرعي ٧٤/٢ (٢) ابن عديم ٢٧٦، ٢٧٥/٥، ونيل الأوطار ٣١٢/٨، وعديم المختار ٢٣٨/٣، والأدب الشرعي ٧٥/٣ (٣) نيل الأوطار ٢١٦/٨، وعديم المفرد ١٨٤/١٠ (٤) القاسوس المحيط، ولسان العرب مائة: «نشر»، والبهامة لابن الأثير ٣٣٩/٣

وقال في الشرح الصغير: لا يرقى بالأسماء التي لم يعرف معناها، قال مالك: ما تدرك أهلها كقرآن^(١).

واختلف العلماء في حكم نكث وغيره عند الرقى والتعاويذ، فمنهم قوم، وأجازوه آخرون. قال النووي: وقد أجمعوا على جوازها واستحبابها للجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، واستدلوا بما روي عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان ينفث في السرقية. ولغظه: «كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالعوذات، فلم يمرض مرضه الذي مات فيه، جعلت نفث عليه وأمسحه بيده نفسه، لأنها أعظم مركة من بيدي»^(٢).

وأيضا ما روي عن محمد بن حاطب رضي الله عنه أن يده احترقت، فأتت به أمه النبي ﷺ فحمل بيدها عليها، ويتكلم بكلام زعم أنه لم يحفظه^(٣). وقال محمد بن الأشعث:

جمهور الفقهاء إلى: أنه يجب اجتنابه بلا خلاف، لما صح عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: أنه دخل على امرأته، وفي عنقها شيء تتعويذ به، فجذبه، فقطعه، ثم قال: لقد أصبح آل عبد الله أعباء عن أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا، ثم قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن السوفى والتائم والتولة شرك، قالوا: يا أبا عبد الرحمن هذه الرقى والتائم قد عرفها، فما التولة، قال: شيء يصعبه النساء بتحسين إلى أرواجهن»^(٤).

فتعين حمل التعويذ على ما كانوا يفعلونه من تعليق حريرة يسمنونها نجمة أو نحوها، يرون أنها تدفع عنهم الأضاث. ولا شك أن اعتقاد هذا جهنم وضلال، وأنه من أكبر التكبير، لأنه إن لم يكن شركا فهو يؤدي إليه، إذ لا يقع ولا يضر ولا يمنع ولا يدفع إلا الله تعالى.

وكذلك الرقى والتعاويذ محمولة أيضا على ذلك، أو على ما إذا كانت بعير لسان العرب ولا يدري ما هي، ولعله يتخذها سحر أو كفر أو غير ذلك مما لا يعرف معناه، فإنها حينئذ حرام، صرح به الخطابي والبيهقي وابن شد والأغز من عبد السلام وجماعة من أئمة الشافعية وغيرهم.

(١) ابن عسدين ٢٣٢/٥، والشرح الصغير ٧٦١/١، والتعاويذ الحديثة ص ١٢٠، والإيضاح ٣٥٢/١٠، وكشف النقاب ١٨٦/٩، وعبد القادر ١٥٣/٥، والفرط ٢٥٨/٢٠، والرواجز ١٠٥٥/١، ريل الأوطار ٣١٤/٨، والدين الحاضر ٢٣٢/٢، ٢٣٤.

(٢) حديث: «كان إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالعوذات» أخرجه تاجري (المطبع ٢٠٩/١) ط المطبعة، ومسنود (١٧٧٢/٤) ط المطبعة.

(٣) حديث محمد بن حاطب أن يده احترقت، «فأتت به»

(٤) حديث: «إن السوفى والتائم والتولة شرك» أخرجه الحاكم ٢١٧١٤ ط ٤ مرة المصنف (الشافعية) ومصححه رواه الذهبي.

ذهب بي إلى عائشة رضي الله عنها وفي عيني
سوء فَرَّتْنِي وَنَفَثْتُ. (١)

واستبدل الآخرون: وهم إبراهيم وعكرمة،
والحكم بما قال بعضهم: دخلت على
الضحك وهو وجع، فقلت: ألا أعوذك يا أبا
محمد؟ قال: بلى، ولكن لا تنفث، فعوذته
بالمعوذتين. وبما قال ابن جريج لعطاء: القرآن
ينفع أو ينفع. قال: لا شيء من ذلك. (٢)

وأما حكم النشرة، فقد ذهب جمهور الفقهاء
(الحنفية والمالكية عدا ابن عبد السلام والثانوية
والحنابلة) إلى أنه جائز، وهو قول سعيد بن
السب، وعائشة رضي الله عنه، وأبي عبد الله
والطبري، وكانت عائشة رضي الله عنها تقرأ
بالمعوذتين في إثناء، ثم تأمر أن يصب على
الريش.

وذهب ابن عبد السلام من المالكية إلى أنه
حرام، ومنعها أيضا الحسن، وإبراهيم
النخعي، وابن الجوزي. وكذلك مجاهد لم ير أن
تكتب آيات القرآن، ثم تغسل، ثم يسقاه
صاحب الفروع. وقال النخعي: أخاف أن

= أنه النبي ﷺ فيعمل... أخرجه (أحد) ٢٥٩ ط
المجنبة، وقال الميني في مسح الزوائد ١١٢/٥ ط
القدس: رواد أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال
الصحيح.

(١) تبيل الأوطس ٢١٢/٨، وتفسير القرطبي ٣١٨/١٠،
والأذكار ٢٠٨، والأذكار ١٢٠

(٢) القرطبي ٢٠٨/٢٠

بصيه بلاء. لما روي عن النبي ﷺ: إن النشرة
من عمل الشيطان. (١)

وقيل: المنع محمول على ما إذا كانت خالصة
عما في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وعن
المداواة المعروفة. والنشرة من جنس الطب،
فهي غسالة شيء له فضل كوضوء رسول الله
ﷺ. (٢)

وأما الرخصة فيختلف حكمها باختلاف
معانيها.

فحكم الرخصة - بمعنى: أنها خيط يربط
بأصبع أو خاتم لتستذكر به الحاجة - فقد ذكر
ابن عابدين أنها لا تكره، لأنها تفعل الحاجة
فليس بميث، لما فيه من الغرض الصحيح، وهو
التذكر عند التسلل. وروي أن النبي ﷺ أمر
بعض أصحابه بذلك، (٣) وفي المنع: أنه

(١) حديث النشرة من عمل الشيطان، أخرجه أبو داود
لفظ: مثل رسول الله ﷺ عن النشرة يقال: هو من عمل
الشيطان، (سنن أبي داود ٢٠١/١ تحقيق عرت عيسى
دعبل) وحسنه ابن حجر في المنع (١٠/٢٣٣ ط
السفة).

(٢) ابن عابدين ٢٣٤/٥، ٢٣٣، والإصناع في حل ألفاظ أبي
شيخان ٩٥/١، وشرح منتهى الإراءات ٣٦٠/١، ٣٦١،
ونشر القرطبي ٣١٨/١٠، ٣١٩

(٣) حديث: وأمر بعض أصحابه بربط الخيط للتذكر عند
التسلل، قال الزيلعي: غريب، وفيه تعارض من النبي
ﷺ نفسه، وأنه كان يربط في أصبعه خيطا ليذكر به الحاجة
ثم ذكرها وبين هلهله وليس فيها شيء، يجمع به - ونصب
المروية ٢٣٨/٤ المجلس العلمي، وكذا ذكرها السوطي
في اللآلئ ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ نشر للخرقة

الحطامي : أنه إذا كان مفهوم المعنى ، وكان فيه ذكر الله ، فإنه يستحب . وإن الرقية التي أمر بها رسول الله ﷺ هو ما يكون بقول ع القرآن وبها فيه ذكر الله تعالى . وما نهي عنه هو رقية العزيمين . ومن يدعي تسخير الجن .^(١)

وبأجواز قال أيضا الحسن البصري ، وبراهيم النخعي ، والزهري ، والثوري ، وآخرون .

١٢ - وأخرج المجوزون بأحاديث كثيرة منها .
- ما روى عن النبي ﷺ أنه إذا كان يعوذ نفسه .^(٢)

- وروى عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ كان يعوذ بعض أهله ، يمسح بيده . يعني ويقول : اللهم رب الناس أذهب البأس . واشفهم وأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما .^(٣)

- وروى جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن الرقي ، فجاء آل عمرو بن حزم ، فقتلوا : يا رسول الله إنها كانت عندنا رقية رقي

مكروه ، لأنه محض عبث . وعلى هذا الخلاف الدليل . وهو ما يصنفه بعض الرجال في العبد .

وأما حكم الرقية - بمعنى أنها عبط كان يربط في العنق أو في اليد في الجاهلية لدفع الضرر بزعمهم - فهو منهي عنه ، لأنه من جنس التهايم المنحزمة ، وذكر في حدود الإيمان أنه كفر .^(٤)

القسم الثاني :

١١ - ما كان تعويذا بكلام الله تعالى أو بأسائه ، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأمر فيه بذكر جائز ، وقال السيوطي : إن أجواز مقيد باحتياج ثلاثة شروط عند جميع العلماء وهي :

أ - أن يكون بكلام الله أو بأسائه وصناته .
ب - أن يكون باللغة العربية وبما يعرف معناه .

ج - أن يعتقد أن التعويذ والرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى .^(٥)

وفي مل : إن كان مأثورا فيستحب . وذكر

(١) بيل الأوطار ٢١٢/٨ - ٢١٤ . والدين الخالص ٢٣٥/٢ .

وعسدة القاري ١٨٧/١٠ ، ١٩١ . والروايع ١٥٥/٦ .

والأذكار ص ١٢٣ ط الحلي

(٢) حديث : قال حماد بن عيسى : أخرجه البخاري (الفتح

١٢٥/١٠ ط الحلي)

(٣) حديث : روى عائشة أن النبي ﷺ كان يعوذ بعض أهله ،

أخرجه البخاري (الفتح ٣٠٩/١٠ ط الصغرى) . وسلم

(١٢٢٢/٤) ط الحلي

(٤) ابن حبان ٢٣٦/٥ . وفتح المقدس ٨٨/٨

(٥) ابن عسدين ٢٣٦/٥ . وعسدة القاري ١٨٧/١٠ ، ١٩١ .

والقوانين الفقهية لابن حزم ص ٤٥٣ . وشرح قصير

٢٦٨/١٤ . والفتاوى الهندية ص ١٢١ . وروضة الطالبين

٢١٣/٧ . وفتح ٤٤٩/٢ . وبيل الأوطار ٢١٢/٨ .

والدين الخالص ٢٣٥/٢

السواجب اجتمعه ولا من المشروع الذي يتضمن
الالتجاء إلى الله والتبرك بأسمائه، فيكون تركه
أولى، إلا أن يتضمن تعظيم المرقى به، فتبغي
أن يجنب، كالخلف بغير الله^(١)

الغرض من اتخاذ التعاويز :

أولاً : الاستشفاء :

أ - الاستشفاء بالقرآن :

١٤ - الأحصل في هذا الباب قوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ
مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ دَلِيلٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ،
وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾^(٢)

والخشف العلم، في كون القرآن شفاء على
فولس^(٣)

أحدهما: أنه لا يشترع الاستشفاء به من
الأمراض البدنية، من هوشفاء للقبوب، بروان
الجهل عنها وإزالة الشريب، وكشف غطاء
القلب من مرض الجهل لفهم المعجزات،
والأمور الدالة على الله تعالى، لقوله تعالى
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ
وشفاء في الصدور﴾^(٤)

والقول الثاني: أنه شفاء أيضا من الأمراض

بها من المعقوب. وانك نبيت عن الرقى، قال:
فصرصوها عليه، فقال: «ما أرى بها بأسا، فمن
استطاع منكم أن ينزع الله، فليفعل»^(٥)

وقال الشعبي وسعيد بن جبير وثلاثة وجماعة
آخرون: تكره الرقى، ولواجب على المؤمن أن
يترك ذلك اعتصما بالله تعالى، وتوكلا عليه،
وثقة به ونفطاعا إليه.

واحتجوا بحديث رسول الله ﷺ بأنه ذكر
أهل الجنة الذين يدخلون الجنة بغير حساب،
وناسئل ما صفتهم قال: «هم الذين
لا يتطرون ولا يكترون، ولا يشترقون، وعلى
رهبهم ينزفون»^(٦)

القسم الثالث :

١٣ - ما كان بأسماء غير الله من ملك مضرب أو
من معظم من المخلوقات كالعرش، مصرح
الشوكاني: بأنه يكره من الرقى ما لم يكن
بذكر الله وأسمائه خاصة، ليكون بريئا من شوب
الشرك قال: وعلى كراهة لمرقى بغير القرآن
عليه الأمانة. وقال القرطبي: هذا ليس من

- (١) حديث: «ما أرى بها بأسا، فمن استطاع منكم
- رواه مسلم ١٧١٦/١، ١٧٢٧ ط الحلي
- (٢) حديث: «ما كان رسول الله ﷺ يدخل أهل الجنة الذين...
- أخرجه صحيحه والفتح ٢١١/١ - البغية من حديث
- بن عيسى رضي الله عنه، وأخرجه مسلم ١٩٨/١ ط
- حس الحلي من حديث عمران بن حصين رضي الله
- عنه

(١) حكمة حيدري ١٥٣/٥، ١٥٤. وتيل الأوطار ٢١٥/٨.
والشرح الصغير ٢٦٨/١
(٢) سورة الإسراء ٨٢
(٣) القرطبي ٢١١/١٠
(٤) سورة هود ٥٧

بالشياء، فأكلوا الطعام، وأنا وأصحابي، وأبوا أن يأكلوا من الغنم، حتى أتينا رسول الله ﷺ فأخبرته الخبر، فقال: «وما يدريك أنها رقية؟» قلت: يا رسول الله، شيء ألقي في روعي، قال: «أكلوا وأصغونا من الغنم»^(١).

قال ابن حجر: ^(٢) فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان والحاكم، من رواية عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يكره عشر خصال»^(٣)، فذكر فيها الرقى إلا بالمعوذات، وعبد الرحمن بن حرملة قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال الطبري لا يخرج هذا الخبر جهالة رايه، وعنى تقدير صحته فهو منسوخ بالإذن في الرقية بضاغة الكتاب، وأشار النهلب إلى الجواب عن ذلك بأن في الضاغحة معنى

بالرقية والتعوذ ونحوه، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء،^(٤) فجوزوا الاستشفاء بالقرآن: بأن يقرأ على المريض، أو الملدوغ الضاغحة، ويتحرى ما يناسبه، وإن كان القرآن كله شفاء على أن (من) في قوله تعالى ﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ...﴾^(٥) للبيان. وفي الخبر ومن لم يستشف بالقرآن فلا شفاء الله.^(٦)

ولما روى الأئمة، واللفظ للدروطني عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ثلاثين راكبا، قال فزلنا على قوم من العرب، فسالناهم أن يضيفونا، فأبوا، فلدغ سيد الحز. فأنوا فقالوا: فيكم أحد يرقى من الحروب؟ وفي رواية من قته: إن الملك يدرك. قال: قلت: أنا، نعم، ولكن لا أفعل حتى تعطونا. فقالوا: فإن تعطيك ثلاثين شاة، قال: فقرأت عليه ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ سبع مرات فبرأه.

وفي رواية سليمان بن قته عن أبي سعيد وأفاق وبراء، فبعث إلينا بالنزل، وبعث إلينا

(١) تفسير القرطبي ١٠/٣١٥، ٣١٦، والشرح الصغير ١٦٨/٧٦٨، وتبيل الأواخر ١٨/٢١٥، والأذكار ١٦٩ ط الحلبي

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بعث رسول الله ﷺ... أخرجه الدروطني ٩١/٣ ط دار المعائن، وأصله في صحيح البخاري (الفتح ١٠/٢٥٣ ط السلفية)

(٢) فتح الباري ١٠/١٩٥ - ١٩٧

(٣) حديث ابن مسعود رضي الله عنه «كان يكره عشر خصال...» أخرجه أحمد ١٠/٣٨٠ ط المصنف، وأبو داود ٤٢٨، ٤٢٩ ط الحنفى، عزت حيد دحان، وضعفه ابن حجر كما في الفتح ١٠/١٩٥ ط السلفية، ومنكره الذهبي كما في تزيان ٢/٥٥٦ ط الحلبي.

(٤) ابن عابدين ٨/٣٢٢، والشرح الصغير ١٦٨/٧٦٨، وكشاف المفتاح ٨١/٢، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٠/٥٥ ط دار المعرفة، وتبيل الأواخر ١٨/٣١٦، ٢١٥، وضمم القرطبي ١٠/٣١٦

(٥) سورة الإسراء ٨٢

(٦) حديث... من يستشف بالقرآن فلا شفاء الله عزاء صاحب كنز العمال إلى الدروطني في الأفراد من حديث أبي هريرة (عمر التمهيد ٩/١٠ ط الرسالة)

يكون المراد بتبويب البخاري بعنوان (الرفق بالقرآن) بعضه، فإنه اسم جنس يصلق على بعضه، والمراد ما كان فيه النجاة إلى الله سبحانه، ومن ذلك التعوذات. وقد ثبت الاستعانة بكلمات الله في عدة أحاديث كما مضى. قال ابن بطال: في التعوذات جوامع من الدعاء نعم أكثر المكرهات من السحر والجسد وشر الشيطان ووسوسه وغير ذلك، فلهذا كان النبي ﷺ يكتفي بها

ب - الاستشفاء بالأدعية المناسبة والأذكار الماثورة:

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز الاستشفاء بالأدعية والأذكار الماثورة، شاروي عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ «كان يعوذ أهل بيته، يمسح بيده اليمنى، ويقول: اللهم رب الناس، اذهب البأس واشف أنت تافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقما»^(١) وفي حديث آخر عن عائشة أن النبي ﷺ رضي الله عنه أنه شكا إلى رسول الله ﷺ وجعا يجده في حسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضع يديك على الحدي قائم من جسديك»^(٢) وقال: «بسم الله ثلاثا»^(٣)، وقيل سبع مرات: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»^(٤).

الاستعانة، وهو الاستعانة، فعلى هذا يخصص الحوزة فيتمثل على هذا المعنى، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه «كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجحان وعين الإنسان حتى نزلت التعوذات، فأخذ بها وترك ما سواه»^(٥).

وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين الصورتين، بل يدل على الأولوية. ولا سيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما، وإنما اجتزأ بهما لما اشتملنا عليه من جوامع الاستعانة من كل مكره جملة وتفصيلا.

ثم قال ابن حجر بعد ذلك: لا يلزم من مشروعية الرفق بالتعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن. لا احتمال أن يكون في التعوذات سر ليس في غيرها. وقد ذكرنا من حديث أبي سعيد رضي الله عنه أنه ﷺ ترك ما عدا التعوذات، لكن ثبت الرقية بغائصة الكتاب، فدل على أن لا اختصاص بالتعوذات، وفي الفائدة من معنى الاستعانة بالله «الاستعانة به، فهمها كان فيه استعانة أو ستعانة بالله وحده - أو ما يعنى معنى ذلك - فلا استرقاء به مشروع ويحاي عن حديث أبي سعيد بأن المراد: أنه ترك ما كان يتعوذ به من الكلام غير القرآن، ويتمثل أن

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: «كان يعوذ بعض أهل بيته - أخرجه البخاري والفتح - ٢٠٩/١٠ ط المطبعة».

(٢) حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه - وضع -

(٦) حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «كان يتعوذ من الجحان وعين الإنسان...» أخرجه الترمذي (٢٩٥/١) ط المطبعة وحسنه.

ثانيا : استهالة الزوج :

١٦ - ما يستخدم لتجنب الزوجة أو الزوج يسمى «تولة» كما سبق (ف - ٥) .

صرح الحنفية : أن ذلك حرام لا يحمل ،^(١) وعلم ابن وهبان بأنه ضرب من السحر ، والحصر حرام . ومقتضاه أنه ليس مجرد كتابة آيات ، بل فيه شيء زائد ، كما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن السحر والتسليم والتولة شرك» .^(٢) وفي الجامع الصغير : امرأة أرادت أن تضع تعويذة لبعيها زوجها ، أن ذلك حرام لا يحمل .^(٣)

وأما ما تنجيب به المرأة إلى زوجها من كلام مباح أو ما تلبسه للزينة ، أو تطعمه من عَفَّار مباح أكله ، أو أجزاء حيوان مأكول مما يعتقد أنه سبب إلى محبة زوجها ، لما أودع الله تعالى فيها من الخواص بتقدير الله . لا أنه يفعل بدانه . فقال ابن رسلان من الشافعية : الظاهر أن هذا جائز ، لا أعرف الآن ما يمنعه في الشرع .^(٤)

• يدك على النبي تأثم . أخرجه مسلم (١/ ١٧٢٨ ط الحليمي)

(١) ابن عابدين ٣٦١/١ و ٣٣٢/٥

(٢) الحديث تقدم ترجمه ص/ ١٠

(٣) ابن عابدين ٣٦١/١ ، ٣٣٢/٥

(٤) نيل الأوطار ٢١٢/٨ ، والأدب الشرعية ٣/ ٧٥ ، والدين

الحلص ٣/ ٣٢٨

ثالثا : دفع ضرر العين :

الكلام هنا في مواضع :

أ - الإصاية بالعين :

١٧ - ذهب جمهور العلماء إلى أن الإصاية بالعين ثابتة موجودة ، ولها تأثير في النفوس ، وتصيب المال ، والأدعي ، والحيوان .^(١)

والأصل في ذلك ما رواه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه رفعه : «العين حق ، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين ، وإذا استغفلتم فاغسلوا» .^(٢)

وما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «العين حق . وهي عن الوشم» .^(٣)

وأنكر طائفة من الطبائعين وطوائف من المتشددة العين لغير معنى ، وأنه لا شيء إلا ما تدركه الحواس الخمس وما عداها فلا حقيقة له . والدليل على فساد قولهم : أنه أمر ممكن ، والشرع أخبر بوقوعه فلا يجوز رده .^(٤)

(١) ابن عابدين ٥/ ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ولفقوا بين الحنفية

لابن جزي ص ٤٥٢ ، وروضة الطالبين ٣٤٨/٩ ومعدة

النفاري ١٨٨/١٠ ، ١٨٩ ، ونيل الأوطار ٢١٩/٨

(٢) حديث . «العين حق ، ولو كان شيء سابق القدر .»

أخرجه مسلم (١/ ٧٧٩ ط الحليمي) .

(٣) حديث : «العين حق ، وهي عن الوشم» . أخرجه

البيهقاري والفتوح ١٠/ ٢٠٣ ط السلفية من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) صعدة لفقاري ١٠/ ١٨٩ ، ونيل الأوطار ٢١٦/٨

ب - الوقاية من العين :

ذكر العلماء للوقاية من العين الطرق الآتية :

أ - قراءة بعض الأدعية والأذكار من قبل العائن :

١٨ - ذهب جمهور العلماء إلى أن قراءة بعض الأدعية المأثورة، والآيات القرآنية تدفع ضرر العين، كما روى عامر بن وبيدة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : «إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئاً يعجبه، فليدع بالبركة، فإن العين حق»،^(١) فليس دليل على أن العين لا تضر، ولا تعلق، وإنما برك الله على كل من أعجبه شيء أن يبرك، فإنه إذا دعا بالبركة صرف المحذور لا محالة، والتبرك أن يقول : تبارك الله أحسن الخالقين، اللهم بارك فيه. وقال النووي يستحب للعائن أن يدعو لمعين بالبركة، فيقال : اللهم برك ولا تضره. ويقول : ما شاء الله لا قوة إلا بالله.^(٢)

وفي حديث أنس رضي الله عنه دفعه : أمن وأي شيئاً فأعجبه، فقال : ما شاء الله، لا قوة إلا بالله لم يضره.^(٣)

(١) حديث : «إذا رأى أحدكم من نفسه أو ماله أو أخيه شيئاً يعجبه»، أخرجه الحاكم (٢/٢٤٩ ط دائرة المعارف المتبعة) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) عمدة القاري (١٠/١٨٩)، وابن عابدين (٢/٢٢٢)، وروضة الطالبين (٣١٨/٩)، ونيل الأوطار (٨/٣٦٦)، والفتاوى المشقة لابن حري (٤٥٢).

(٣) حديث : «من رأى شيئاً يعجبه فقال : ما شاء الله»، أخرجه ابن السكيت في عمل اليوم.

ب - الأسراف من العين :

١٩ - روى الترمذي من حديث أساء بنت عميس رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله : إن ولد جعفر تسرع إليهم العين، أو ينسرفيهم؟ قال : «نعم»^(١) الحديث. وفي رواية عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه ﷺ قال : «أساء» وما لي أرى أجسام بني أخي ضارعة؟ أتصيبهم الحاجة؟ قلت : لا، ولكن العين تسرع إليهم، قال أرفيهم، قالت : فعرضت عليه، فقال : أرفيهم.^(٢)

ج - الاستشفاء من إصابة العين :

٢٠ - صرح العلماء بوجوب الاغتسال للاستشفاء من إصابة العين، فيؤمر العائن بالاغتسال، ويجوز أن يبي، لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كان يؤمر لسان فينوضاً، ثم يغتسل منه المعين».^(٣) والأمر حقيقة للوجوب، ولا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه

١ - وثيقة (ص ٥٥ ط دائرة المعارف المتبعة) وفي نسخة روى ضعيف كما في ميزان الاختلال للذهبي (٢/٩٦ ط الحلبي).

(١) حديث أساء بنت عميس رضي الله عنه، أخرجه الترمذي (٤/٢٩٥ ط الحلبي) وصححه.

وانظر عمدة القاري (١٠/١٨٩)، وحاشية العمري (٢/٥٥١)، ونيل الأوطار (٨/٢٦٤).

(٢) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أخرجه مسلم (١/١٧٣ ط الحلبي) وانظر فتح الباري (١٠/٢٠١)، ورواد المعاد (٢/١٦٢).

(٣) حديث عن عائشة رضي الله عنها : «كان يؤمر»

عما كانوا يصنعونه من ذلك في جاهليتهم بقوله: «من تعلق قميصه فلا أتم الله له، ومن تعلق ردعة فلا ودع الله له»^(١) وذلك لأن لا يصرفه إلا الله عز وجل، والله تعالى هو المعافي والمبني.

أ - تعليق التعويضات على الإنسان:

٢٣ - إن كان المعلق خرزاً أو خيوطاً أو عظماً أو نحو ذلك فذلك حرام، لقول النبي ﷺ: «من تعلق شيئاً وكل إليه»^(٢) ولحديث: «أنه ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة - أراه قال من صغر - فقال: «ويحك ما هذا؟ قال: من الواهة. قال أما أنها لا تتركك إلا وهماً، أتبذلها عنك فإنيك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدا»^(٣)

وإن كان المعلق شيئاً مما كتب فيه السحر أو السحرة أو التمائم الممنوعة فذلك حرام أيضاً.

(١) حديث: «من تعلق قميصه...» أخرجه أحمد (١٠٤/١) ط البغية في إسناده جهالة (تجويد الخصة ص ٦٩) نشر دار المكتب العربي.

(٢) حديث: «من تعلق شيئاً وكل إليه» أخرجه أحمد (٣١٠/٤) ط المحيطة من حديث عبد الله بن حكيم رضي الله عنه مرسل. وأخرجه النسائي (١١٦/٧) ط المكتبة التجارية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإسنادهما يقوي أحدهما الآخر. وصح ابن منيع في الأدب الشرعية (٧٨/٣) ح المنار.

(٣) حديث: «أنه ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة...» أخرجه أحمد (٤٤٥/٤) ط البغية وأعل ابن حجر إسناده في التلخيص (١٦٠/٢٩) ط دائرة المعارف المشقة.

عما يتنزع به، ولا يضره هو، ولا سيما إذا كان هو الجاني عليه»^(١)

د - المعروف بالإصابة بالعين وما عليه:

٢١ - نقل ابن بطال عن بعض العلماء، أنه ينبغي إذا عرف واحد بالإصابة بالعين أن يجنب ويحترز منه، وينبغي للإمام متعه من مداخلة الناس، ويؤممه به، وإن كان فقيراً رزقه ما يكفيه، فضرره أكثر من ضرر أكل الثوم والتبصيل الذي متعه النبي ﷺ من دخول المسجد تسلياً يؤذي الناس، ومن ضرر المجنوم الذي مدعه عمرو رضي الله تعالى عنه.

وقال النووي: هذا القول صحيح متعين، لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه^(٢).
رابعا: دلع البلاء:

٢٢ - كان أهل الجاهلية يعلقون التسمم والفلاذ، ويضنون أنهم تقيهم وتصرف عنهم البلاء، فأبطلها الإسلام^(٣) ونهاهم رسول الله

«السمائم فتوشائم بنسل من العين». أخرجه أبو داود (٢١٠/٤١) تحقيق عزت عبيد دعلج قال الشوكاني: «وروي عنه في ذلك...» قبل الأوطار ٢١٦/٨ ط المطبعة الميمنية المصرية.

(١) ابن عابدين ٢٣٣/٥، والفتاوى للفتحية لابن حزي ص ٢٥٢، وروضة المطالبين ٢٤٨/٩، ونيل الأوطار ٢١٦/٨.

(٢) ابن عابدين ٢٣٣/٥، وحنيفة القاري ١٨٩/١٠، ونيل الأوطار ٢١٧/٨.

(٣) روضة المطالبين ٢٤٨/٩، وحنيفة القاري ١٨٩/١٠، ونيل الأوطار ٢١٧/٨.

لقول النبي ﷺ: «من تعلق غيمة فلا أتم الله له، ومن تعلق دعة فلا ودع الله له»^(١)

وإن كان المعلق شيئاً كتب فيه شيء مما يجوز الاسترقاء به من القرآن أو الأدعية المأثورة، فقد اختلف في جواز ذلك:

فقال طائفة: يجوز ذلك. وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وهو ظاهر ما روى عن عائشة رضي الله عنها وبه قال أبو جعفر، وأحمد في رواية. وحملوا حديث النبي عن التماسك على ما فيه شرك ونحوه من الرقى الممنوعة على ما تقدم بيان.

وقالت طائفة أخرى: لا يجوز ذلك؛ وبه قال ابن مسعود وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن حكيم رضي الله عنهم، وبه قال جمع من التابعين، منهم أصحاب ابن مسعود. قال إبراهيم النخعي: كانوا - يعني أصحاب ابن مسعود - يكرهون التماسك كلها، من القرآن وغيره. وكرهه أحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، ويجزم به المتأخرون، لعدم النبي عن التماسك، وليس الذريعة لأن تعليقه يفضي إلى تعليق غيره، ولأنه إذا علق فلا بد أن يعتنقه المعلق، بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك.^(٢)

(١) حديث. ١ من تعلق غيمة... سبق ترجمته ج ٢٢/ ٢٢

(٢) الدين الخالص للشيخ حسن خان ٢/ ٢٤٦ مطبعة المدني بالقاهرة، ونصاب لأحسان من ٢٥٣ باب ٣١.

والدين ذهبوا من العلماء إلى جواز تعليق التعويذ بشرطوا مايلي:

(١) أن يكون في نصبة أو رفعه مخز فيها.
(٢) أن يكون المكتوب قرآن، أو أدعية مأثورة.

(٣) أن يترك حمله عند الجماع أو الغائط.
(٤) ألا يكون تدفع البلاء قبل وقوعه، ولا تدفع العين قبل أن يصاب، قالت عائشة رضي الله عنها: ما تعلق بعد نزول البلاء فليس من التماسك.^(٣)

ب - تعليق التعويذات على الحيوان:
٢٤ - ولما تعلق التعويذ على الحيوان فلا يخلو إما أن يكون الحيوان طاهر، فيكره لأنه فعل غير مأثور، وإما فيه من الإعتد وملازمة لأنجاس والأفذر: وهذا بخلاف الصبيان ونحوهم فلهم من يصومهم ويمنعهم من ذلك.

وإن كان الحيوان نجساً كالكلب ونحوه فلا إشكال في التحريم.^(٤)

تعليق الجنب والحائض والتعويذ
٢٥ - ذهب القائلون بجواز تعليق التعويذ إلى أنه لا بأس بتعليق الجنب والحائض

(١) تفسير القرطبي ١٠/ ٣١٩، ٣٢٠، ٢٥٨/ ١٠

(٢) الأذات المترجمة ٧١/ ٣

التعويذ أو شددها على العضد إذا كانت ملفوفة، أو عُرِّزَ عليها أديم.^(١)

ورق أهل الكتاب، ولا أحبه، لأننا لا نعلم هل يرقون بكتاب الله، أو بملكرو، الذي يضاهي السحور.^(٢)

رقية الكافر للمسلم وعكسه :

٣٧ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز رقية المسلم للكافر. واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي سبق ذكره (ف- ١٤) ووجه الاستدلال أن الحسي - الذي نزلوا عليهم فاستضافوهم فأبوا أن يضيّقوهم - كانوا كفارا، ولم ينكر النبي ﷺ ذلك عليه.^(٣)

أ- رقية الكافر للمسلم :

٣٦ - اختلف الفقهاء في جواز رقية الكافر للمسلم. فذهب الحنفية والإمام الشافعي، وهو رواية عن مالك إلى : جواز رقية اليهودي والنصراني للمسلم إذا رقى بكتاب الله ويذكر الله. فأروى في موطا مالك : «أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه دخل على عائشة رضي الله تعالى عنها وهي تشكي، يهودية ترقبها، فقال أبو بكر : أرقبها بكتاب الله».^(٤)

فإن الباجي : يَحْتَمَل - والله أعلم - أن يريد بقوله «بكتاب الله» أي «بذكر الله عز وجل» أو رقية موافقة لما في كتاب الله، ويعلم صحة ذلك بأن نَظَرُهم رقبتهَا، فإن كانت موافقة لكتاب الله أمر بها.^(٥)

وفي رواية أخرى عن مالك أنه قال : أكره

أخذ الأجرة على التعويذ والرقى :

٣٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز أخذ الأجرة على التعويذ والرقى، وأبى ذهب عطاء، وأبو فلابة، وأبو ثور، وإسحاق، واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي سبق ذكره (ف- ١٤)

واستدل الطحاوي للجواز وقال : يجوز أخذ الأجر عن الرقى، لأنه ليس على الناس أن يرقى بعضهم بعضا، لأن في ذلك تبليغا عن الله تعالى.

وكسره الزهري أخذ الأجرة على القرآن مطلقا، سواء أكان للتعليم أو للرقية.^(٦)

(١) ابن حبان ٢٣٢/٥، والشرح الصغير ١/١٧٩، وحاشية العنودي ١/٤٥١، وأمنى المطالب ١/٦١، وبيان المحتاج ١/١٣٧، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١/٩٥، وكشاف الفناح ١/١٣٥

(٢) الأثر : دخل أبو بكر على عائشة وهي تشكي... أخرجه مالك في الموطأ (١/٩٤٣ ط الحلبي) وإسناده صحيح.

(٣) أنس ٧/٢٦١

(١) عمدة القاري ١٠/١٨٥

(٢) الشرح الصغير ١/١٧٩، وتفسير القرطبي ١٠/٣١٧.

وعمدة القاري ٥/٦٤٩

(٣) عمدة القاري ٥/٦٤٧، ٦٤٩، والشرح الصغير ٤/٣٦٩

ب - التعويض :

٣ - التعويض لغة : مصدر قوم ، تقول : قومت المتاع : إذا جعلته قيمة معلومة ، وفي الحديث : « قاتلوا : يقرسون الله لو قومت لنا ، فقال : إن الله هو المقوم »^(١) وأهل مكة يفتنون . استقمته بمعنى قومه .^(٢)

والتعويض يستعمل في المعوضات والتعويضات .

ج - الأروش :

٤ - أروش الجريحة لغة : ديتها . واجمع أروش ، مثل : قلنس وقلنس . وأصله : العسل . يقال : أروشت بين القوم غريشا : إذا افسدت . ثم استعمل في نقصان الأعيان لأنه فساد فيها . ويقال : أصله هرش .

وإصطلاحا : هو المال الواجب في الجناية على مافوق النفس ، وقد يطلق على بدل النفس وهو الذبة .^(٣)

وعلى هذا يكون التعويض أعم من الأروش .

(١) حديث « إن الله هو المقوم » أخرجه أحمد ٢/ ٤٥٥ ط الهيثمي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . وعنه ابن حجر في التلخيص (٣/ ١٤) ط شركة الطباعة الفنية .

(٢) الصباح القبر رافة : تقوم .

(٣) الصباح القبر رافة : أروش . والموسوعة الفقهية في الكويت ١٠١/ ٣

تعويض

التعريف :

١ - أصل التعويض لغة : العوض ، وهو البذل . تقول : عوضته تعويضا إذا أعطيته بدل ماذهب منه . وتعوض منه واعترض : أخذ العوض .^(١) ويفهم من عبارات الفقهاء أن التعويض اصطلاحيا هو : دفع ما وجب من بدل مالي بسبب إخلال ضرر بالغير .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التمين :

٢ - التمين لغة : هو أن تجعل للنشي - ثما بالخدس والتخمين .^(٢)

وعلى هذا التعريف لا يكون التمين إلا في المعاوضات (المبادلات بعوض) أما التعويضات (التصرفات المنقضية للضمان ، كالاتلاف والنقص) فلا يدخل فيها التمين ، بل يدخل فيها التعويض كما سيأتي .

(١) تاج المعروس ولسان العرب والصبح الشير مدني .

ومعوض .

(٢) الصباح لتير مدني : تمين .

د - الضمان :
٥ - اضمين لغة : الالتزام . يقال : اضمينته المال .
أقرت زناه .^(١)
وعرفه : التزام حتى ثابت في ذمة الغير ، أو

حفظار من هو عليه ، أو التزام عين مضمونة ،
يقال للعقد الذي يعصل به ذلك .^(٢)
فانصيان على هذا أنه من تمويض . لأنه

يكون في الأموال ، ويكون في غير الأموال كما في
كفالة الشخص .

حكم التمويض :

٦ - التمويض لا يكون إلا مقابل ضرر ، ومن ثم
فهو واجب الأداء ، على خلاف وتفصيل بين
لنقصه ، فيما يعوض عنه وما لا يعوض عنه .
والضرر المتموض عنه عند المنفعة ، يشمل

ضرر الواقع على المال بما فيه المنفعة ، سواء
كان عن شريد الغصب ، أم الإتيلاف ، ثم
لاعتداء على نفس وماله ، وهي ائدية
والأرض وتفصيله في (الحسابات) أم عن طريق
الفريط في الأمانة وغير ذلك . ويكون

التمويض دفع ما من مندر أو مصالح عنه دفع
لأن وقع عليه الضرر ، أو من انتقل إليه التركة
بدلاً لما فقد وطلعت للخصومة والسراغ بين
نفس . ثم إن التمويض أثر شرعي لأنه موجب

(١) البدائع ١/١٦٨ . والأشياء المبروضي من ٢٢٢ . والمغنين
الفتاوى من ٣٣٨ طبع في العربية للكتاب

(٢) لصاح المام مادة اضمين . وصي المحتاج ١/١٩٨
معي المحتاج ١/١٩٨

مضمونة، لأنها ليست مالا عندهم. عندا ثلاثة مواضع يجب فيها أجر المثل على اختيار بعض المتأخرين،^(١) وهي :

أ - الوقف :

١٠ - إذا كان الوقف للسكنى أو للاستئصال أو كان مسجداً، فإن من تعدي عليه - أي كمن جعل المسجد بيتاً - يلزمه أجره مثله مدة شغله، كما قاله ابن عابدين بخلافه عن الحيرة والحامدية.

ب - مال اليتيم :

١١ - قال ابن عابدين وكذا اليتيم نفسه - ثانياً البرازية - يتيم لا أب له ولا أم استعمله أقربائهم مدة في أعمال شتى فلا إذن الحاكم ولا إجازة، له طلب أجر المثل بعد البلوغ إن كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يسدوي أجر المثل.

وأما مال اليتيم، فإن تصويت منفعة يوجب التعويض أيضاً، وذلك كما إذا سكنت أم اليتيم مع زوجها في بيت له، فتجب الأجرة على الزوج. وكذا إذا سكن الدار شريك اليتيم، فتجب الأجرة على الشريك أيضاً، على ما أفتى به ابن نجيم في الصوريين. وكذا ساكن

التمويض عن تصويت المنفعة :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن منافع الأموال مضمونة بالتصويت بأجرة، مثل مدة مقامها في يد الغاصب أو غيره، لأن كل ما ضمن بالإتلاف جاز أن يضمن بمجرد التلف في يده كالأعيان، على خلاف وتفصيل يذكره الفقهاء في مصطلح (غصب، وضمان).

ومن المنافع التي نصوا على ضمانها تصويت منفعة أخرى، فإن من قهر حراً وسخره في عمل ضمن أجرته. وأما لوجبه وعطل منافعه فإنه ضامن عند المالكية والحنابلة، وغير ضامن عند الشافعية في الأصح عندهم.^(٢)

وأما منافع الغصب، فقد اختلف الفقهاء في ضمانها :

فذهب الشافعية والحنابلة : إلى ضمان منافع الغصب، وعلى أجر المثل - تعويضاً - عما فاته، سواء استوفى الغاصب المنافع أم لا. لأن المنفعة مال متقوم. وقال المالكية - في المشهور - : يضمن الغاصب غلة مغبوب مستعمل دون غير المستعمل، ويضمن غلة ما عطل من دار أغفها، وأرض بورها، ودابة حبسها.

وللتفصيل انظر (غصب، وضمان).

وقال الحنفية : إن منافع المغبوب غير

(١) ابن عابدين ١٣٦/٥، والشمسي ٤٤٨/٣، وكشاف

لتشريع ١١١/٤، ١١٢. ومعنى المحتاج ٤٨٦/١، والمغني

٢٧٢/٥، والفرع لابن رجب ص ٢١٢

(٢) الشمسي ١٥٤/٣، ٤٥٥. وروضة الطالبين ١٣/٥.

١١، وكشاف التذوق ١١١/٤ - ١١٢

جـ - التمريض في الإجارة :

الدار إذا كان أجنبيا من غير عقد، فيجب عليه أجر المثل. وذهب بعض الحنفية إلى التفصيل.

١٥ - الأجير نوعان : إما خاص وإما مشترك.

أما الخاص، فقد اتفق الفقهاء على أنه لا يكون ضامنا إلا بالتعدي. واختلفوا في المشترك. وتفصيله في مصطلح: (إجارة، إتلاف).

جـ - العقد للاستغلال :

١٢ - من بنى بيتا أو اشتراه لأجل الاستغلال، فإن على من يستغله - من غير إذن صاحبه - أجر مثل بشرط علم المستعمل بكونه مبنيا لذلك، وبشرط أن لا يكون المستعمل مشهورا بالنقص.

وأما لو سكن في العقد للاستغلال بتأويل ملك أو عقد فلا ضمان عليه. (١)

التمريض بسبب التحريض :

١٦ - ذهب الجمهور إلى أن من أغرى ظالما على مال، فإن الضمان على المغري (الظالم). لقاعدة: (يضاف الفعل إلى الفاعل - لا الأمر - ما لم يكن مجرا) وقال المالكية: لا يقع المغري إلا بعد تعذر الرجوع على المغري، وذلك لأن المباشر يقدم على المسبب.

وقال الماورى: لو فتح باب الخرز فسرق غيره، أو دل سارقا فسرق، أو أمر غاصبا فنصب، أو بنى دارا خالفت الربيع فيها نوبا وضاع، فلا ضمان عليه.

وذهب الحنابلة إلى أن من أغرى ظالما بأخذ مال إنسان أو دله عليه، فلصاحب المال تضمين المغري لتسببه أو الظالم لظلمه. (٢)

التمريض بسبب الإكراه :

١٧ - تقدم في مصطلحي (إكراه وإتلاف)

التمريض بسبب التعدي والتفريط في العقود : أ - التمريض في عقود الأمانات :

١٣ - عقود الأمانات كالوديعة والوكالة، الأصل فيها: أن على العقد لا يصحته من هويده إلا بالتفريط أو بالتعدي. ويرجع في تفصيل ذلك إلى مصطلحاتها، ونظر (تعدي، وصيان).

ب - التمريض عن العيب في المبيع :

١٤ - إذا ظهر في المبيع عيب كان قبل البيع فيخبر المشتري بين رده للبائع أو أخذ أرض النقص. وتفصيله في مصطلح (بيع) وفي (خيار العيب).

(١) مرور أحكام شرح المجلة ١/ ٨٠، والنسفي ٤/ ٤٩١،
والروضة ٤/ ٦، وكشاف اللغات ١١٦/ ٤

(٢) ابن عيدين ٥/ ١٣١ - ١٣٢

اختلاف الفقهاء في التمويض بسبب الإكراه، هل يكون على المكروه (يكسر الرءاء) فقط، أو يكون على الذكوة (يفتح الرءاء) أيضا لما تضمنته للإتلاف؟^(١) انظر (إكراه، إتلاف).

التمويض بالباشرة أو بالسبب :
١٨ - إذا أُلِف شخص لأخر شيئا أو غصبه منه فهلك أو فقد، وكذا إذا ألحق بغيره ضررا بجناية في النفس وما دونها، أو نسب في شيء من ذلك، فيجب عليه ضمان ما أُلِف به مباشرة أو نسبه. وقد سبق ذلك في مصطلح (إتلاف)^(٢) وانظر مصطلح (جناية، ضمان، غصب).

تمويض ما تلفه الدواب :
تقدم اختلاف الفقهاء في ضمان ما تلفه الدواب من المزرع.
وانفق الفقهاء على ضمان ما تلفه الدواب من غير المزرع إذا كان معها من له يد عليها ولم يمنعها، أو راع فيه كناية الحفظ. واختلفوا فيما إذا لم يكن راع. وتفصيل ذلك في مصطلح (إتلاف).^(٣)

(١) ابن عابدين ٨٥/٥، والرد المحتار ١٤٤/٢، والروضة

٤/٥، وكشاف الضاع ١٩٩/٤

(٢) الموسوعة الفقهية بتركيب ٢٢٣/١

(٣) الموسوعة الفقهية بتركيب ٢٢٤/١ - ٢٢٥

ما يشترط لتمويض المتلفات

١٩ - اشترط الفقهاء ضمان المتلفات أن يكون المتلف مالا متقوما، وأن يكون المتلف من أصل العيش. وتفصيل ذلك في مصطلح (إتلاف).^(١)

ما يكون به التمويض :
٢٠ - إذا كان الإتلاف في الأعيان كنيا فتعويضه بمثله إن كان متليا، أو بقيمته إن كان قيميا، وتفصيل ذلك في مصطلح (إتلاف ف/ ٣٦)
أما إذا كان الإتلاف جزئيا، ففيه أرش النفس، ويرجع في تعديده إلى أهل الخبرة. انظر مصطلح (أرش).

أما إتلاف النفس فقد أوجب الشارع فيه الأدية في الحالات التي لا يطلب فيها القصاص. والأدية تكون من الإبل، أو البقر، أو الغنم، أو لدب، أو الحنظل على خلاف بين الفقهاء في بعضها.

وفي إتلاف العصور أو منفعتها الدية إن كانت له دية مقدرة، وإلا فحكومة عدل. كما يجب كفا سقط القصاص، وفي الجناية خطأ على النفس أو ماله. ويرجع في تفصيل ذلك كله في مصطلحات (أرش، دية، حكومة عدل).

(١) الموسوعة الفقهية بتركيب ٢٢٤/١ - ٢٢٥

التعويض عن الأضرار المعنوية .

٢١ - لم نجد أحداً من الفقهاء عبر بهذا، وإنما هو تعبير حادث .

ولم نجد في الكتب الفقهية أن أحداً من الفقهاء تكلم عن التعويض المالي في شيء من الأضرار المعنوية .

تعين

التعريف :

١ - التعين : مصدر عَيَّنَ . تقول : عَيَّنْتُ الشيء تعيناً : إذا خصصته من بين أمثاله . وتعين عليه الشيء : إذا لزمه بعينه .

قال الجوهري : تعين الشيء : تخصيصه من الجملة . وعينت البعة في الصوم إذا نوت صوماً عتياً ^(١) .

والتعيين في الاصطلاح : جعل الشيء متميزاً عن غيره ، بحيث لا يشاركه سواه .

تعيب

انظر : خيار العيب

تعين

انظر : تعين

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإيهام :

٢ - الإيهام : مصدر أَيْهَمَ الخمر إذا لم يبينه . وضرب من مبهمة إذا كان خفي لا يستبين . وكلام مبهمة لا يعرف له وجه يؤول منه . وذهب مبهمة مغلول لا يهتدى لفتحها ، فهو ضد التعين ^(٢) .



(١) لغة العرب والمصباح المنير مادة : عين ،

(٢) لغة العرب والمصباح المنير مادة : مبهمة ،

ب - التخيير :

٣ - التخيير : مصدر تخيرته بين الشيئين أي فوضت إليه الاختيار.

والتخيير الاصطفاة، وهو طلب خير الأمرين. ^(١)

وفي الحديث : « تخيروا لنطفكم » ^(٢)

ج - التخصيص :

٤ - التخصيص قصر انعام على بعض أفرادها .

الحكم التكليفي :

أولاً : التعيين عند الأصوليين :

٥ - ترد كلمة التعيين عند الأصوليين والفقهاء في مقابلة التخيير، وذلك في باب الأحكام الشرعية . قالوا : الواجب ينقسم إلى معين كصلاة الظهر مثلاً ، وإلى مبهم بين أقسام محصورة كختمال كفارة اليمين ، فإن الخالف يغير عند حشيه بين ثلاثة أشياء ، إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة . وأنكرت المعتزلة الواجب المخير ، وقالوا : لا معنى للإيجاب مع التخيير . ^(٣)

(١) لسان العرب والمصباح الكبير مادة : «خير»

(٢) حديث : « تخيروا لنطفكم . . . » أخرجه ابن ماجه

(٣) ٦٣٣ ط (فخري) من حديث عائشة رضي الله عنها ،

وحسنه ابن حجر لطرشه ، (التلخيص لغيره ١٢٦/٣ ط

شركة المطبعة الفتية) .

(٤) المستصفى ٦٧/١

ونظر تفصيل القول في ذلك في الملحق

الأصولي . وفي بحث (تخيير) .

ثانياً : التعيين عند الفقهاء :

٦ - تعرض الفقهاء لحكم التعيين في مواضع منها :

أ - في الصلاة :

٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب على المصل أن يعين في نية الصلاة التي يصلّيها ، فتمتاز عن سائر الصلوات . وذلك إذا كانت الصلاة فرضاً اتفاقاً ، فيجب عليه نية الصلاة بعينها ظهراً أو عصرًا أو مغرباً أو غيرها .

أمّا الممن ذوات النسيئة أو السجدة ، ففي وجوب تعيينها في النية خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح : (نية ، صلاة) . ^(١)

٨ - واتفق الفقهاء على أن المأمور يجب عليه أن ينوي الاقتداء بالإمام ، وليس عليه أن يعين الإمام . وذهب الحنفية إلى أنه إذا عتبه وانطق في نية بطلت صلاته .

وليس على الإمام أن يعين المأموم ، فإذا عينه وأخطأ في نية فلا تبطل صلاته . ^(٢)

(١) البديع ١٢٧/١ ، وجواهر الإكليل ٤٩/١ ، ٤٧ ،

والقوانين الفقهية ص ٦٢ ، ومغني المحتاج ١٢٨/١ ،

والمغني لابن قدامة ١٩٦/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي

ص ١٤

(٢) البديع ١٢٨/١ ، ١٢٩ . وسلسلة المسوق على الشرح

الكبير ٣٣٧/١ ، ومغني المحتاج ٢٥٢/١

ب - في الصوم :
٩ - ذهب جمهور العلماء إلى وجوب تعيين النية في كل صوم واجب ، من رمضان أو قضاءه أو كفارة أو نذر . وذلك بأن ينوي أنه صائم غذا عن رمضان مثلا ، لأنه عبادة مضافة إلى وقت ، فوجوب التعيين في نيتها .

وذهب الحنفية ، وهو رواية عن أحمد إلى أنه يكفي مطلق النية في رمضان كالنفل ، لأن الحاجة إلى التعيين عند المراجعة ، ولا مراجعة ، لأن السوئ لا يحصل إلا صوما واحدا ، فلا حاجة إلى التمييز بتعين النية .

أما صيام القضاء والنفل والكفارة فقول الحنفية في تعيين نية فيه كقول الجمهور في وجوب التعيين .^(١)

ج - في البيع :
١٠ - ذهب الفقهاء إلى أنه لو باع بنقد - وفي البلد نقد واحد أو نقدان فأكثر ، ولكن أحدها غالب - تعيين الواحد أو الغالب . وإن كان في البلد نقدان فأكثر ، ولم يطلب أحدها ، اشترط التعيين لفظا ، لاختلاف الواجب باختلاف النقود ، ولا يكفي التعيين بالنية . أما إذا اتفقت النقود بأن لا تتفاوت في القيمة ولا غلبة ، فإن

أما إذا كان المكان صالحا للإيفاء ، وليس في حله مؤونة ، فلا يجب تعيين مكان للإيفاء ، بل يتعين مكان العقد للتسليم عرفا بلا خلاف .
وذهب أحمد وإسحاق وعحمد وأبو يوسف ، وهو قول مرجوح عند الشافعية إلى : عدم

(١) حاشية ابن عابدين ٣٦/٤ . ومروءة الجليل ١/٢٧٨ . ومنه المحتاج ١٧/٢ . وكشف الخلفات ص ٢١٥

(٢) حديث : « من أسلف في شيء فليست في كمال » . أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٢٩ ط السلفية) ومسلم (٣/١٩٢٢ ط الحديث) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما واللفظ للبخاري .

(٣) البدائع ٣١٤/٥ . ومحق المحتاج ١٠/٥ . وجواهر الإكليل ٢٩/٢ ، والمغني ٣٢٢/١

(١) البدائع ٨٤/٢ . وحاشية السنوني على المنوع الكبير ٥٢٠/١ . والمصانين الفقهية ص ١٢٢ . ومنه المحتاج ١٢٦/١ - ١٢٥ ، والمغني لابن قدامة ٣/٣٤٤

في انعقد أم لا ؟ احتلف الفقهاء في ذلك .

ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه تعيين بالتمتع ، لأنه عوض في عقد ، يتعين بالتمتع ، كما في الأعراس . ولأنه أحد المعروضين فيتمتع بالتمتع كالآخر . لأن ثلث البيع عرف في هذه التعيين

وذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا تعيين بالتمتع . لأنه يجوز إطلاقيه في العقد ، فلا تعيين بالتمتع فيه كالكتاب . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .^(١)

هـ - خيار التعيين :

١٢ - نص الخفية على صحة خيار التعيين في البيع .

وهو رتبته أن يقول المشتري للبائع : اشتريت منك أحد هذين الثوبين أو أحد هذه الأنواع الثلاثة من غير تعيين ، على أن يختار أيها شاء . وذكر أنه عدة شروط منها : أن يكون البيع فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة لا بعينه ، فلا يزيد عن ثلاثة ، فلا يجوز على واحد من أربعة ، فإن هذه الصورة غير جائزة عندهم ، لأنها خارجة عن الحاجة بالثلاثة ، لوجود حيد وودي ،

(١) الفتاوى المصنوعة ١٢/١٣ ، وشرح فتح القدير ١٥/١٥٠ ، الدسوقي ١٥/١٥٣ ، وروضة المطالع ١٢/٣٣٣ ، والفروع ٣٠/١٤ ، والمغني لأبي قدامة ٥٠

وجوب تعيين مكان التسليم . سواء أكان في حله مؤونة أم لا ، وسواء أكان مؤجلا أم حالا ، لأن مكان العقد هو الذي يتعين .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو عين المتعاقدان مكانا للتسليم غير مكان العقد تعيين .^(٢)

د - تعيين المبيع والتمتع :

١١ - بشرط لصحة فبيع معلومة المبيع ومعلومة الثمن بما يرفع النزاع ، فلا يصح - في جانب المبيع - بيع شيء من هذا القطع ، ولا يصح - في جانب الثمن - بيع الشيء بغيره ، أو بحكم فلان ، أو برأس ماله ، أو بما يبيع به الناس إلا أن يكون شيئا لا يتفاوت ، فلا يفتني ذلك إلى النزاع . إلا أن بعض علماء الحنابلة يرون أنه يصح البيع بشئ المثل .

وبعد اختفية هذا البيع من البيوع الفاسدة التي يمكن تصحيحها في المجلس ، بخلاف الجهة التي في غير البيع ، فإنه يترتب عليها مطلق العقد .^(٣)

هذا ، وهل الدراهم والتدائير تعيين بالتمتع

(١) البدائع ٢١٢/٤ ، وجواهر الإكليل ١٢/١٢ ، وهنوز في الفقه ٣٢٥ ، رمي المحتاج ١٠/١٢
(٢) البدائع ١٤٦/٥ ، ومن جابدين ٦/٤ ، ومواهب الجليل ١٢٦/١ ، وفتاوى الفقهية ص ٢٦٦ ، رمي المحتاج ١٦/٢ ، والفروع ٣٠/١٤ ، وكشاف النكاح ١٧٢/٣

ووسط . ومب . أنه لا بد أن يقول ، بعد قوله :
معك أحد هذين التوبين مثلاً : على أنك
باختيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما
شئت ، ليكون نصاً في خيار التعين ، ولأنه لو لم
يذكر هذا يكون البيع قاسداً لجهالة المبيع .
واختلف ، هل يشترط معه خيار انشراط أم لا ؟
والأصح عدم انشراطه معه ، وقال بعضهم :
يشترط ذلك .

وذكر المالكية هذه الصورة ، ولكنهم لم يذكروا
خيار التعين بالاسم إلا أنهم أجازوها .
وسرى الشافعية والحنابلة أن البيع بهذه
الصورة باطل ، جهالة المبيع جهالة تفضي إلى
التنازع .^(١)

و- التعين في السلم فيه .

١٣ - لا يجوز تعيين السلم فيه ، بل يجب أن
يكون ديناً في الذمة ، فإن أسلم في عين كدار ، أو
قال : أسلمت إليك هذا الثوب في هذه الساعة لم
يصح السلم ، لأنه ربما تلف العين قبل أوان
تسليمه ، ولأن المعين يمكن بيعه في الحال ، فلا
حاجة إلى السلم فيه ، حيث إن السلم بيع
انقالبس .

ولذلك لا يجوز أن يسلم في ثمرة بستان
بعينه ، ولا ثمرة قرية صفة مرة بعينها ، لأنه قد

(١) حشبة ابن عابدين ٥٨٢/٤ ، وجوه الإكليل ٣٩١/٢ ،
وبانة المحتاج ٢٥١/٤ ، وأبني لابن قدامة ٥٨٦/٣

ينقطع بجائدة ونحوها فلا يحصل منه شيء ،
وذلك غرر لا حاجة إليه ، ولأنه روي عن
عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال : جاء رجل
إلى النبي ﷺ فقال : إن بني فلان أسلموا (القوم
من اليهود) وإنهم قد جامعوا . فأنف أن
يرتدوا . فقال النبي ﷺ ومن عنده ؟ فقال رجل
من اليهود : عندي كذا وكذا (لشيء قد سماه)
أراء فان : ثلاثمائة دينار بسم كذا وكذا من حائط
بني فلان . فقال رسول الله ﷺ : دسر كذا وكذا
إلى أجل كذا وكذا ، وليس من حائط بني
فلان .^(١)

فإن ابن المنذر : يطال المسلم إذا أسلم في
ثمرة بستان بعينه كالأجاص من أهل العلم . وقال
الجوزجاني : أحج الناس على كراهة هذا
البيع .^(٢)

ز- في الوكالة :

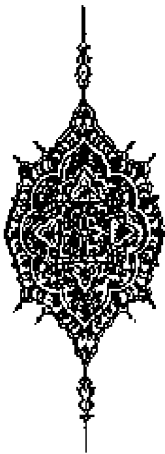
١٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا قال لموكل
الوكيل : بيع شخص معين ، فليس له أن يبيع
لغيره ، بل عليه أن يتفقد هذا التعين ، لأنه قد

(١) حدث عساة بن سلام رضي الله عنه : جاء رجل إلى
النبي ﷺ ، وأصرحه بن ماجه (٢٦٦/٢) والحاكم
وقال أبو حنيفة في الزوائد . في إسناده الوليد بن مسلم ،
وهو مدلس .

(٢) البدائع ٦١١/٥ ، والصوامع المفيدة ص ٦٧ ، وبني
المحتاج ١٠٤/٦ ، ولخص ابن قدامة ٣٢٥/٤

ي- في الدعوى :

١٧- من شروط صحة الدعوى أن يكون المدعى به معنوف معينا، فإن كان عبثاً كحيوان اشترط تعيين الذكورة والأنوثة والسن والنوع والنوع، وإن كان نقداً اشترط تعيين الجنس والنوع والقدر والرصف، ليتمكن الحاكم من الإلزام به إذا ثبت^(١).
(التفاصيل في مصطلح (دعوى)).



يكون له غرض في تملكه إساءة دون غيره . وكذلك إذا قال: بيع هذا الشيء في الزمن الملاقي أو في المكان الملاقي يجب عليه أن يتقيد بهذا التعيين، إلا إذا علم أنه لا غرض للموكل في هذا التعيين، فلا يجب التقيد به^(٢).
ح- في الإجارة :

١٥- ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب تعيين نوع المنفعة في الإجارة وتعيين المدة فيها. وذلك إما بغابتها كخطابة الثوب مثلاً، وإما بضرب الأجل إذا لم يكن لها غاية ككراء الدور واخترانيت، وإما بالملك الذي المراد الوصول إليه ككراء الرواحل إلى المكان الملاقي.

ويرى بعض فقهاء السلف جواز إجارة المجهولات، مثل أن يعطي الرجل حماره من يحتطب عليه نصف ما يعود عليه^(٣).
والتفاصيل في مصطلح: (إجارة).
ط- في الطلاق :

١٦- ذهب الفقهاء إلى أنه لو قال رجل: تزوجتبه: إحداكما طالق، وضوى واحدة بعينها طلفت، ويلزمه التعيين^(٤).
والتفاصيل في مصطلح: (طلاق).

(١) مني المحتاج ٢٩٧/٢، والمغني لابن قدامة ١/٥، ١٣١، والبدائع ٢٧/٦.

(٢) مني المحتاج ٣٢٩/٢، والمغني لابن قدامة ٥/٥، ٤٢٥، والمقوانين الفقهية ٢٧٩، وبدائع المحققين ٣/٣، ٤٤٧.

(٣) مني المحتاج ٣٠٥/٣، والمغني لابن قدامة ٧/٧، ٥٥٢، وجواهر الإكليل ١/٦، ٣٥٥، وحاشية ابن عابدين ٢/٢، ٤٥٨.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٤، ٤٢٠، وجواهر الإكليل ٢/٢، ٢٢٦، ومنه المحتاج ١/٤، ٤٦٤، وكشف المشورات ١٠٠.

الزنى ، في الجملة على خلاف بينهم في اعتباره من حد الزنى أو عدم اعتباره .

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى : أن من حد الزانى - إن كان يكرأ - التغريب لمدة سنة لمسافة قصر فأكثر ، لقول النبي ﷺ : واليكرأ باليكرأ جلد مائة ونفي سنة ، واليئب باليئب جلد مائة والرجم^(١) ولما روى أبو هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما : أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ ، فقال أحدهما : إن ابني كان عسفا على هذا ، فزني بامرأته ، وإني افتديت منه بائة شاة ووليعة ، فسألت رجلا من أهل العلم ، فقالوا : إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام . والرجم على امرأة هذا . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأفضلن بينكما بكتاب الله تعالى : على ابنك جلد مائة وتغريب عام . وجلد ابنة مائة وغربه عاما . ثم قال لأيس الأسمنى : وأخذ بأيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فزجها^(٢) . ولأن الخلفاء الراشدين جمعوا بين الجلد والتغريب ، ولم يعرف لهم مخالف ، فكان كالإجماع .

تغريب

التعريف :

١ - التغريب في اللغة : النفي عن البلد والإبعاد عنها . أصله غرب . يقال : غربت الشمس غروباً : بعدت وتوارت . وغرب الشخص : ابتعد عن وطنه فهو غريب . وغربته أنا تغريباً . وقد يكون غرب لازماً كما يقال : غرب فلان عن بلده تغريباً^(٣) .

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن المعنى اللغوي^(٤) .

الأحكام المتعلقة بالتغريب :

التغريب يكون عقوبة في حد الزنى ، وحد الحرابة ، كما يكون تعزيراً .

ولاً : التغريب في حد الزنى :

٢ - اتفق الفقهاء على مشروعية التغريب في

(١) حديث : « اليكرأ باليكرأ جلد مائة ونفي سنة . » أخرجه مسلم (٣/ ١٣١٦ ط الحلي) .

(٢) حديث : « والذي نفسي بيده . . . » أخرجه البخاري (٢/ ١٨٩/ ١٩٩) والذبح ط السلفية ، وسلم (٢/ ١٣٢٥ ط الحلي) .

(٣) لسان العرب والجمع الكبير مادة : غرب .

(٤) ابن عسدين ٢/ ٦٤٧ ، والخصوسي ٢/ ٣٢٢ ، ولسن المطلب ٢/ ١٣١ ، وكشاف الفتاوى ٩٢/ ٩ .

فيمن زنى في وطنه، وأما التغريب الذي زنى
بغير بلده، فيغرب إلى غير بلده.

وقال المالكية: يعرب الزاني عن لبلده الذي
حدث فيه الزنى إلى بلد آخر، مع سجنه في
البلد الذي غوب إليه. وهذا إن كان متوطناً في
البلد التي زنى فيها، وأما التغريب الذي زنى فور
تروثه ببلد، فإنه يجحد ويسجن بها، لأن سجنه
في المكان الذي زنى فيه تغريب له^(١)

من يغرب في حد الزن

٢ - اتفق القائلون بالتغريب على وجوبه على
الرجل الزاني المحرم غير المحصن لمدة عام^(٢).
لفصول النبي ﷺ: «البيكر بالبيكر جلد مائة
وتغريب عام»^(٣).

وأما المرأة غير المحصنة: فقد ذهب الشافعية
والحنابلة، والنخعي من المالكية إلى وجوب
التغريب عليها كذلك. قال ابن قبة والحنابلة:
ويكون معها زوج أو محرم. لفصول النبي ﷺ:
«لا تنافر المرأة إلا ومعها زوج أو محرم»^(٤) وفي

وذهب الحنفية إلى أن التغريب ليس من
الحد، ولكنهم يميزون للإمام أن يجمع بين الجلد
والتغريب، إن رأى في ذلك مصلحة. فتغريب
عندهم عقوبة تعزيرية، وذهبوا إلى أن ما روي
من قوله ﷺ: «البيكر بالبيكر جلد مائة وتغريب
عام»^(٥) لا يؤخذ به لأنه لو أخذ به لكان
نسخاً للآية، لأن فيه زيادة على نص الآية:
وهي قوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة»^(٦) والحديث المذكور
لا يفتى على نسخ الآية لأنه خبر آحاد^(٧).

وقالوا: في التغريب فتح لباب الفساد، فيه
نقض وإبطان فللمقصود منه شرعاً. وما روي
عبد الرزاق قال: غريب عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وبيعة بن أمية بن خلف في
الشرايب إلى خيبر، فلحق يبرقل فتصبر، فذل
عمر: لا أغرب بعده مسلماً.

ويرى الشافعية والحنابلة أن التغريب هو
التقي من البلد الذي حدث فيه الزنى إلى بلد
آخر، دون حبس المغرَّب في البلد الذي نفي
إليه. إلا أنه يراقب لئلا يرجع إلى بلده، وهذا

(١) ابن عابد بن ١٤٧/٣. وحاشية المسوي ٣٢٢/٤.

وأما المطلب ١/١٣٠، وكشف القناع ٩٢/٦، ولقي

لاين قاعدة ١١٨/٨

(٢) المسوي ٣٢١/٤. ونحوه النووي ٢/٢٨١. ومسي

للمعاج ١١٧/٤. وكشف القناع ٩٢/٦

(٣) الحديث. تقدم ترجمه (٢٥)

(٤) حديث: «لا تنافر امرأة ليس معها زوجة» وتخرجه

البخاري ٧٣/٤١ الفتح ط السلفي

(١) حديث: «البيكر بالبيكر جلد مائة...» ميز لمخرجه ف: ٢

(٢) سورة التور ٢/

(٣) ابن عابد بن ١٤٧/٤. وبدائع الصنائع ٣٩/٧. وحاشية

المسوي ٣٢٢/٤. ٣٢٢. ونحوه النووي ٢/٢٨١.

ومسي المعاج ١١٧/٤. ١٤٨. وكشف القناع ٩٢/٦

الأرض، لأنه لا يتفزع بطبيعات الدنيا ولذا لها ولا يجتمع رافقوه وأحبابه.

وذهب المالكية إلى: أنه مثل التغريب في الرزني، ولكنه يسجن في حد الحرابة حتى تظهر توبته أو يموت.

وذهب الشافعية إلى أن قاطع الطريق - إن أخذ قبل أن يقتل نفساً أو يأخذ مالا - يعزر بالحبس أو التغريب. وقالوا: هذا تفسير بالنفي للوارد في الآية.

يذهب الحنابلة إلى أن أفراد بالنفي في حد الحرابة تشريد قطع الطريق في الأرض، وعدم تركهم بأوبون إلى بلد حتى تظهر توبتهم^(١).

ثالثاً: التغريب على سبيل التحذير:

٥ - اتفق الفقهاء على مشروعية التحذير بالتغريب^(٢) لما ثبت من قضاء النبي ﷺ بالنفي تحذيراً في شأن المخشئين.^(٣)

الصحيحين: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي حرمة»^(٤).

ولأن القصد تأديبها، والزانية إذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء.

وذهب المالكية إلى: أنه لا تغريب على المرأة، ولو مع محرّم أو زوج ولو وضعت بذلك، على المعتمد عندهم^(٥).

ثانياً: التغريب في حد الحرابة:

٤ - ورد النفي في حد الحرابة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا جَزَاءُ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَفْسُدُوا أَوْ يَقَطِّعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفِقُوا مِنْ الْأَرْضِ﴾^(٦).

وقد اختلف الفقهاء في المراد بالنفي في الآية:

فذهب الخنفية إلى: أن المراد بالنفي في حد الحرابة الحبس، لأن النفي من جميع الأرض محال، وإلى بلد آخر فيه إيذاه لأهلها، فلم يبق إلا الحبس، والمحجوبون يسعى متغيها من

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢١٢، وحاشية المدسوقي ١/٣١٩، وأبني الطال ١/١٥٤، وكشاف الفتاوى ١/١٥٣، وتفسير القرطبي ٦/١٥٢، وأحكام القراء للمجتمعات ١٢/٥٠٠، وأحكام القراء لابن العربي ٥٩٨/٦.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/١٤٧، وحاشية المدسوقي ١/٣٥٥، ونبذة المحتاج ١/٥٨، وكشاف الفتاوى ١/٢٨٦.

(٣) حديث تقي المختصر...، أسرجه البحاري ١٤٩/١٢٢، الفتح ط الصلبي.

(٤) حديث: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة...»، أسرجه مسلم ١/٩٧٧ ط الحنفى.

(٥) حاشية المدسوقي ٢/٢٢٢، ومن المحتاج ٢/١١٨، وكشاف الفتاوى ١/٩٢.

(٦) سورة النساء ٣٣.

ولنفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه للذي
عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال وأخذ به
مالاً منه .

تغسيل الميت

وللتغسيل انظر مصطلح: (تغزير).

التعريف :

١ - التَّغْسِيلُ فِي اللُّغَةِ : مصدر غَسَلَ بالتشديد،
بمعنى : إزالة الوسخ عن الشيء ، بإجراء الماء
عليه . والميت بالتخفيف والتشديد : ضد الحي ،
وأما الحي - فهو بالتشديد لا غير - بمعنى من
سيموت . ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ
مَيِّتُونَ﴾^(١) ويسمى فيه المذكور والمؤنث ، قال
تعالى : ﴿لِنُخَبِّئَ بِهِ بِلْدَةَ مَيْمَنًا﴾^(٢) ولم يقل
مَيْمَةً .^(٣) فتغسيل الميت من قيل إضافة المصدر
إلى المفعول .

وفي الاصطلاح : تعميم بدن الميت بالماء
بطريقة مسنونة .

الحكم التكليفي :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تغسيل الميت
المسلم واجب كفائي ، بحيث إذا قام به البعض
سقط عن الباقين ، لحصول المقصود بالبعض ،

تغزير

انظر : غرر



(١) سورة الزمر / ٢

(٢) سورة الفرقان / ٤٩

(٣) فخر المصالح ، وابن عابدين ١١٣/١

تفصيل الميث ٣

أحكام النفس. وفي الحديث عن النبي ﷺ
 قال: «ليفل موتاكم المؤمنون»^(١)

ولا يجوز له إذا رأى من الميث شيئاً يحكره أن
 يذكره إلا فصلحة، لما روي عنه عليه الصلاة
 والسلام أنه قال: «من عصى شيئاً فأدى فيه
 الأمانة، ولم يغش عليه ما يكون به عند ذلك،
 أخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(٢)

وإن رأى حساء مثل أمرات الخير من
 وصاة الوجه ونحو ذلك، استحب له إظهاره
 ليكثر الخرح عليه، ويحصل الخث على
 طهرته، والنشر بحميل ميرته^(٣)

إلا إذا كان الميت متدعاً، ورأى الغافل منه
 ما يحكره، فلا بأس أن يحدث إليه، ليكون
 رجواهم عن البسعة^(٤)

كما يستحب أن يلين مفاته إن سهلت

(١) حديث: «ليفل موتاكم المؤمنون» أخرجه ابن ماجه
 (١٦٩/١) ط الحظي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما وأمه أبو بصير، بالضعف الشديد في إسناده
 (٢) حديث: «من عصى شيئاً أدى فيه الأمانة» أخرجه
 أحمد (١٩٨/١) ط المسند، وقال الغضنفي فيه جرح
 الحظي، وبه كلام كثير

(٣) ابن عابدين (١٠٩/١) ومواهب الجليل (٢٢٣/٢) ط دار
 الفكر، وروضة الطالبين (١٠٩/٢) ط مكتبة الإسلامي.
 ونقص لابن قدامة (٢٠٥/٢) ٤٥٩ ط مكتبة الرياض
 الحديث

(٤) ابن عابدين (١٠٩/١) وفضائل الهندية (١٥٩/١) وعابه
 شعبي (٢٣٩/١) والفتح (٢٧٤/١) ط مطبعة المدينة.

كسائر الحاجات عني ميل لكفارة^(١) بقوله
 عليه الصلاة والسلام: «وللمسلم على المسلم
 ميثه وعد ميثه» وأن يمسكه بعد موته^(٢)
 والأصل فيه: تجنب الملاذك عليهم الصلاة
 والسلام لأدم عليه السلام، ثم قالوا: يجب أن
 هذه متكم^(٣)

وأما الفور سنة تغسل عند بعض المالكية.
 وقد اقتصر على نصحيحه من الأحاجب
 ونحوه^(٤)

ما ينبغي للغافل الميت، وما يحكره له.
 ٣ - ينبغي أن يكون الناس ثقة أمي، وعارفاً

(١) بر هابسو (١١٢/١) وسائق الضائع (١٦٩/١).
 (٢) ولاخير لتعليل المختار (٩٠/١) ومواهب الجليل
 (٣٠٤/٢) وشرح الصمد (١٠٢٢/٢) ط دار الكتب.
 مصر - وروضة الطالبين (١٠٩/٢) وحاشية الجليل
 (١٣٠/١) ونيل المار (٢٠١/٢)

(٣) حديث: «للمسلم على مسلم» أخرجه كسانه
 الاخير شرح المختار (٩٠/١) وأعله قياراً أبدياً من
 كتب السنة، وأورده الزيلعي بإلفظ المسلم على المسلم
 ثابته مصوف، وذكر منها: غسل الميت، وقال هذا
 الحديث باخره ولا وجه له (ذهب الراية (٢٠٥/٢))

(٤) حديث: تفصيل الملاذك لأدم عليه السلام، ثم قال: «من
 أدم هذه متكم» أخرجه عدا من أحمد في قوله: «بعد
 (١٠٩/١) ه الميعة» من حديث أبي من كعب رضي الله
 عنه من رواه عنه، وقال المشي: «رأه حال الصبح
 من تحت من مبره وهو ثقة»

(١) مواهب أجيل (٢٠٩/٢) وشرح الصمد (١٠٢٢/٢) ط
 دار المعارف مصر. وألف من الفقه (٩٧/٢)

تفصيل الميت ٤ - ٥

ويظهر نص الشافعي، ورواية عن الحنابلة إلى : عدم اشتراط النية في تغسيل الميت، لأن الأصل عند المشائكة : أن كل ما ينمطه في غيره لا يحتاج فيه إلى نية، كغسل الإناث من ونوع الكلب سبعة، ولأن التقيد بالتزيف، فأشبه غسل النجاسة.^(١)

وذهب الشافعية في قول آخر، والحنابلة في رواية أخرى إلى وجوب النية، لأن غسل الميت واجب، فافتقر إلى النية كغسل الجنابة، ولما تعددت النية من الميت اعتبرت في الغسل، لأنه المخاطب بالغسل.^(٢)

يجزى الميت وكيفية وضعه حالة الغسل :

٥ - ذهب الحنابلة والمالكية، وهو أحمد قولي الشافعية، ورواية عن أحمد إلى أنه ينبغي تجريد الميت عند نفسه، لأن المقصود من الغسل هو انتطهيم وحصوله بالتجريد أبلغ. ولأنه لو اغتسل في ثوبه تجس الثوب بما يخرج، وفقد لا يظهره، وإليه ذهب ابن سيرين.

والصحيح المعروف عند الشافعية، وهو رواية المروزي عن أحمد أنه يغسل في قميصه. وذلك

عليه، وإن شق ذلك نقض الميت أو غيرها تركه، لأنه لا يؤمن أن تكسر أعضاؤه.^(٣) وبلف الغسل على يده حرقة خشنة يمسح بها، ثلاثا بمس عززته. لأن النظر إلى العورة حرام. فالتمس أولى، وبعد غسل التيلين حرقة أخرى. قال الشافعية: ويكره للغسل أن ينظر إلى شيء من بدنه إلا حاجة، أما العين فلا ينظر إلا لضرورة.^(٤)

كما يكره له أن يقف على الذكوة، ويجعل الميت بين رجله، مل يقف على لأرض ويقفه حين غسله، كما ينبغي له أن يستغسل بالفتكر والاعتبار، لا بالأذكار التي ابتدعوها لكل عضو ذكر يخصه، فإنها بدعة.^(٥)

النية في تفصيل الميت.

٤ - ذهب الحنابلة إلى : أن النية ليست شرطا لصحة الطهارة، بل شرط لإسقاط الفرض عن المكلفين، فلو غسل ميت بغير نية اجزا لطهارته، لا لإسقاط الفرض عن المكلفين.^(٦) وذهب المالكية، وهو الأصح عند الشافعية،

(١) حاشية أحمد ١٢٧/٢ ط دار إحياء التراث العربي.

وروضة الطالبي ١٠٢/٢، والمغني ١٥٦/٢

(٢) ابن حبان ٥٧٤/١، والاعتبار ٩١/٢، دار المعرفه.

وسوابغ الخليل ٢٢٣/٦، والشرح الصغير ٥٢٨/١.

وروضة الطالبي ١٠٠/٢، والمغني ٥٧/٣

(٣) سوابغ الخليل ٢٢٣/٢

(١) سوابغ الخليل ٦١٠/١ ط دار الفكر (بيروت) وحاشية الخليل ١٢٣/٢، وروضة الطالبي ٩٩/٢، وباب المحتج ١٢٢/١، ومدينة المنور ٢٢٢/٢ ط مطبعة دار السلام في دمشق.

(٢) حاشية المحتج ١١٢/٢، ومدينة المنور ٢٢٢/١، والمغني ١٢٣/٢

(٤) ابن عديم ٥٧٧/١ ط دار إحياء التراث العربي.

هذه الفلوات وكيفيتها :

١ - قبل أن يبدأ الغسل بتفصيل الميت يزيل عنه النجاسة، ويستحب عند أبي حنيفة ومحمد، وأما إزالة النجاسة وإغلاؤها فأبو حنيفة ومحمد يقولان به بلا إجماع وعصر في أول الغسل، وعند المالكية يندب عصر البطن حالة الغسل، وعند الشافعية والحنابلة يكون إجماع الميت وعصر بطنه في أول الغسل.

ثم يورثه وضوء للصلاة، ولا يدخل الماء في فيه ولا أنفه، وإن كان فيهما أدنى لزأته بخرقه يلبها ويجعلها على أصبعه، فيمسح أسنانه وأنفه حتى ينظفهما. وهذا عند الحنفية والحنابلة، وإليه ذهب سعيد بن جبير والنخعي والثوري، وقال شمس الأئمة الحلواني: وعليه عمل الناس أنوم.

وأما عند المالكية والشافعية فلا يغني ذلك عن التضمضة والاستنشاق. ويميل رأس الميت حتى لا يبلغ الماء بطنه، وكذا لا يؤخر رجله عند التوضئة.^(١)

أحمد: يعجنني أن يغسل الميت وعليه ثوب رقيق يترن الماء فيه، يدخل يده من تحته، قال: وكان أوقلابه إذا غسل ميتا جلده بثوب. واعتبره القاضي سنة، فقال: السنة أن يغسل الميت في قميص، فيمسح يده على بدنه، والماء يصب، ولأن النبي ﷺ غسل في قميصه.^(٢)

وأما ستر عورته فلا خلاف فيه، لأن ستر العورة واجب وأمره به، هذا إذا كان الذكر يغسل الذكر. والأنثى تغسل الأنثى، وأما إذا كان الذكر المعمر يغسل الأنثى، وعكسه، فيستر جميع بدن الميت.^(٣)

وأما كيفية وضعه عند تفصيله، فهي أنه يوضع على سريسر أو لوح هنيء، ويكون موضع رأسه أعلى لينحدر الماء، ويكون الوضع طويلاً، كما في حالة المرض إذا أراد الصلاة بزيه. ومن الحنفية من اختار الوضع كما يوضع في القبر. والأصح أنه يوضع كما تيسر.^(٤)

(١) ابن عابد بن ١/ ٥٧٤، والفصولي الهندية ١/ ١٥٨، والاختيار ١/ ٩١، ومدايح الصنائع ١/ ٣٠٠، ومواهب الجليل ٢/ ٢٢٢، والشرح الصغير ١/ ٥٤٣، والقوانين الفقهية ١/ ٩٧، وحاشية الحمل ٢/ ١١٥، وروضة الطالبين ٢/ ٩٩، والمغني ٢/ ٤٥٣، ٢/ ٤٥٤.
(٢) ابن عابد بن ١/ ٥٧٤، والشرح الصغير ١/ ٥٤٦، ط دار المعرفه، وروضة الطالبين ٢/ ٢٩٩، والمغني ٢/ ٤٥٤.
(٣) مدايح الصنائع ١/ ٣٠٠، ط دار مكتبات الحرمين، والقوانين الهندية ١/ ١٥٨، ط المطبعة الأميرية، -

- والاختيار ١/ ٩١، ط دار المعرفه، ومواهب الجليل ٢/ ٢٢٢، وحاشية الحمل ٢/ ١١٥، وروضة الطالبين ٢/ ٩٩، والمغني ٢/ ٤٥٧.
(٤) ابن عابد بن ١/ ٥٧٤، والاختيار لتفصيل المختار ١/ ٩١، والفصولي الهندية ١/ ١٥٨، والشرح الصغير ١/ ٥٤٨، وحاشية الحمل ٢/ ١١٦، ومختصر الزمعي ٢/ ٣٥، ط دار المعرفه، والمغني ٢/ ٢٩٩، والمغني ١/ ٢٩٩، ط المطبعة للشيخ.

ويرى ابن حبيب من المالكية أنه لا بأس عند الوفاة وما يشتد على الناس من غسل الموتى لكثيرهم، أن يجزئوا بغسلة واحدة يعبر وضوء، يصب الماء عليهم صبا. ^(١)

وإن خرج منه شيء وهو على مفصله، يرى الحنفية والمالكية - ماعداً أشهر - وهو الأصح عند الشافعية، واختاره أبو الخطاب من الخنابلة: أنه لا بداء غسله، وإنما يغسل ذلك الموضع، وإليه ذهب الثوري أيضاً. ^(٢)

وذهب الخنابلة، وهو قول آخر للشافعية إلى أنه إن خرج منه شيء وهو على مفصله غسله إلى خمس، فإن زاد قالى سبع. وإليه ذهب ابن سيرين وإسحاق. ^(٣)

وللشافعية قول ثالث، وهو أنه يجب إعادة وضوئه. ^(٤) هذا إذا خرجت النجاسة قبل الإدراج في الكفن، وأما بعده فحرموا بالكفاة بغسل النجاسة فقط. ^(٥)

٧ - يستحب أن يجعل الميت إلى مكان خالٍ

وبعد الوضوء يجعله على شقه الأيسر فيغسل الأيمن، ثم يديره على الأيمن فيغسل الأيسر، وذلك بعد تليث غسل رأسه ولحيته. ^(١)

والواجب في غسل الميت مرة واحدة، ويستحب أن يغسل ثلاثاً كل غسلة بالماء والسر، أو مايقوم مقامه، ويجعل في الأخيرة كافوراً، أو غيره من الطيب إذا أمكن. ^(٢)

وإن رأى الغاسل أن يزيد على ثلاث - لكونه لم يتي، أو غير ذلك - غسله خمساً أو سبعاً، ويستحب أن لا يقطع إلا عنى وتر. وقال أحمد: لا يزيد على سبع. ^(٣)

والأصل في هذا قول النبي ﷺ للغاسلات أيتها زينب رضي الله عنها: «إبدان بميائنها، ومواضع اقوضوه منها، واغسلتها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، أو أكثر من ذلك إن رأيت ذلك، بها، وصدر، واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور». ^(٤)

(١) بدائع الصنائع ٢/١، والقنارى الهندية ١/١٥٨،

والشرح الصغير ١/٢٨٨، وسواهب الجليل ٢/١٢٣،

وروضة الطالبين ٢/١٠٩، والمغني ٢/٢٥٨.

(٢) ابن عابدين ١/٥٧٥، وبدائع الصنائع ٢/١٠١،

وسواهب الجليل ٢/٢٠٨، ٢/٢٢٣، والشرح الصغير ١/٢٨٨،

وروضة الطالبين ٢/١٠٩، والمغني ٢/٢٦١.

(٣) ابن عابدين ١/٥٧٥، والشرح الصغير ١/٥٤٩،

وروضة الطالبين ٢/١٠٢، وحاشية الجمل ٢/١٢٧،

والمغني ٢/٢٦٩.

(٤) حديث: «إبدان بميائنها... أعربه البخاري (الفتح

٢/١٣٠ ط المسطبعة)، ومسلم (٢/٦٢٧، ٦٢٨ ط

الجلي) من حديث أم عطية رضي الله عنها.

(١) سواهب الجليل ٢/٢٣٤.

(٢) ابن عابدين ١/٥٧٥، والاختيار ١/٩٩، والقنارى

الهندية ١/٢٥٨، وسواهب الجليل ٢/٢٣٣، والشرح

الصغير ١/٢٨٧ ط دار الفاروق، وروضة الطالبين

٢/١٠٩، والمغني ٢/٢٦٢.

(٣) روضة الطالبين ٢/١٠٩، والمغني ٢/٢٦٢.

(٤) روضة الطالبين ٢/١٠٢.

(٥) ابن عابدين ١/٦٠٢، وسواهب الجليل ٢/١٢٣،

وروضة الطالبين ٢/٩٩، والمغني ٢/١٥٥.

تشبيل الميت ٨ - ٩

ويرى الشافعية والحنابلة عدم غسل الميت بالماء الحار في المرة الأولى، إلا لشدة البرد أو لوسخ أو غيره. واستحسن الشافعية أن يتخذ الغاسل إناءين، والحنابلة أن يتخذ ثلاثة أوان للماء. ^(١)

ما يصنع بالميت قبل التوسيل وبعد:

٩ - يرى جمهور الفقهاء أن استعمال البخور عند تشبيل الميت مستحب، لثلاث شئ منه رائحة كريهة، ويزداد في البخور عند عصر بطنه. ^(٢)

وأما تسريح الشعر، وتقليم الأظفار، وحلق العانة، وتنف الإبط، فلا يفعل شيء من ذلك عند الحنفية، وهو أيضاً قول الحنابلة في العانة، ورواية عندهم في تقليم الأظفار، وهو مذهب المالكية والشافعية في القديم أيضاً إلا في تسريح الشعر واللحية، لأن ذلك يفعل لحق الزينة، والميت ليس بمحلل الزينة. فلا يزال عنه شيء مما ذكرنا، وأما إن كان ظفره منكراً فلا بأس بأخذه. ^(٣)

مستور لا يدخله إلا الغاسل، ومن لا يمد من معرفته عند الغسل، وذكر الروائي وغيره أن للولي أن يدخله إن شاء، وإن لم يغسل ولم يمن، وكان ابن سيرين يستحب أن يكون الميت الذي يغسل فيه الميت مظلماً. قال ابن قدامة: فإن لم يكن جميل بينه وبينهم ستر. قال ابن المنذر: كان التخيي يجب أن يغسل الميت وبينه وبين السماء ستر، وهو ما أوصى به الضحاك أخاه سالماً، كما ذكر الفاضل أن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: أتانا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته، فجعلنا بينها وبين السقف ستر. ^(٤)

صفة ماء الغسل .

٨ - يشترط لصحة غسل الميت في الماء: الطهورية كاستر الطهارات، والإباحة كإباحة الأعيال. ^(٥) واستحب الحنفية أن يكون الماء سائخاً لزيادة الإنقاء، ويغلى الماء بالصدر أو غيره، لأنه أبلغ في النظافة وهو المقصود. ^(٦)

وعند المالكية بخير الغاسل في صفة الماء إن شاء بارداً وإن شاء ساخناً. ^(٧)

(١) روضة الطالبين ٩٩/٢، ومختصر المزني ٢٥٠ ط دار المعرفة، والمغني ٤٩٩/٢، ٤٩٠.

(٢) الاختيار لتبليغ المقتضى ٩١/١، ومصاب الجليل ٢٢٢/٩، ٢٣٨، وروضة الطالبين ١٠٠/٢، والمغني ٤٥٧/٢.

(٣) بلهع الصنائع ٣٠١/١، والفنن في الفتنة ١/١٥٨، والمبدونة ١٧٣/١، ومصاب الجليل ٢٣٨/٩، وروضة الطالبين ١٠٧/٢، والمغني ٤٤٦/٢.

(٤) حديث: «أتانا رسول الله ﷺ...» ورد في المغني لأبي قدامة (٤٥٥/٢) ولم نجد لها للثبوت كتب السنة.

(٥) تيل القرب ١/٢٢٠ ط مكتبة الفلاح.

(٦) ابن مفلح ٥٧٤/١، والفنن في الفتنة ١/١٥٨، والاختيار ٩١/١، ٩٢.

(٧) مواهب الجليل ٢٣٩/٢.

ابن عباس رضي الله عنه في غسل النبي عليه الصلاة والسلام قال: «فحفظوه بثوب»^(١).

الحالات التي يعم فيها الميت:

١٠ - يعم الميت في الحالات الآتية:

أ - إذا مات رجل بين نسوة أجنبيات، ولم توجد امرأة محرمة، أو ماتت امرأة بين رجال أجنبيات، ولم يوجد محرم.

وهذا عند الحنفية والمالكية والشافعية. في الأصح - والخاتبة، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والنخعي، ومحمد، وإبن المنذر. وأضاف الحنفية قولهم: إذا كان بين النسوة امرأته غسلته. فإن لم تكن وكانت معها صبية صغيرة، لم يبلغ حد الشهوة، وأطاعت الغسل، علمتها الغسل، ويخلين بينه وبينها حتى تغسله، وتكفنه، لأن حكم المودة في حفظها غير ثابت. وكذلك إذا ماتت امرأة بين رجال أجنبيات،

وكان معهم صبي لم يبلغ حد الشهوة، وأطاع الغسل، علموه الغسل فيسألها^(٢).

والترجيح الثاني عند الشافعية، وإليه ذهب

وذهب الشافعية في الجديد إلى أنه يفعل كل ذلك، وإليه ذهب الخاتبة في نص الشارب، وهو رواية عندهم في تغليب الظاهر إن كان فاحشاً، ورواية عن أحد في خلق العانة. ودليل الجواز قول النبي ﷺ: «اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بمرائكم»^(٣). ولأن ترك تغليب الأظفار ونحوها يقيح منظر الميت، فسرعت إزالته.

وأما الاختان فلا يشرع عند جمهور الفقهاء، لأنه إبانة جزء من أعضائه، كما أنه لا يخلق رأس الميت. ويحكى أحمد عن بعض الناس أنه يحنن^(٤).

وإذا فرغ الغاسل من تغيبيل الميت تشغى بشرب، لثلاث تيميل أكفنته^(٥). وفي حديث أم سليم رضي الله عنها: «وإذا فرغت منها فالتقي عليها ثوباً نظيفاً»^(٦). وذكر القاضي في حديث

(١) حديث: «اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بمرائكم» نقل ابن حجر عن ابن الصلاح أنه قال: بحث عنه فلم أجد، مايبا (الشخص) ١٠٦/٢ ط شركة المطابع الفنية.

(٢) روضة الطالبين ١٠٧/٢، والفتي ٥١٦/٢، ٥١٢.

(٣) ابن عابدين ٥٧٥/١، والأختار ٩٣/١، ومواهب الجليل ٢٢٣/٢، والشرح الصغير ٥١٩/١، وروضة الطالبين ١٠٦/٢، والفتي ٤٦١/٢.

(٤) حديث أم سليم، «وإذا فرغت منها فالتقي عليها ثوباً نظيفاً». «لورده» المبتني في المجمع (٢٢/٣) ط القدسي. وقال: رد المحتار في الكبير يسنن، في أحد ما لبث بن أبي سليم وصح حدس. ولكنه تشبه وفي الآخر منه قد وثق. وفيه بعض كلام

(٥) حديث: «فحفظوه بثوب». «أخرجه أحد» ٢٦٠/١ ط المبينة من حديث محمد بن عباس رضي الله عنه، وفي إسناده ضعف كما في التلخيص على مسند أحمد (١٠٤/٢) ط المعارف.

(٦) بدائع الصنائع ٢٣٠٤/١، وفتح الباري المجلد ١/ ١٦٠. والشرح الصغير ٥١٥/١، ٥١٦، والمدينة ١٨٦/١ ط دار صادر، وروضة الطالبين ١٠٥/٢، والفتي ٤٦٦/٢.

تفصيل الميت ١١

فكذا بعد الموت. وابتغوا في الترتيب. فذهب الخصة إلى أنه يستحب للغسل أن يكون أقرب الناس إلى الميت، فإن لم يعلم الغسل فأهل الأمانة والورع.^(١)

ويرى المالكية تقديم الحي من الزوجين في غسل صاحبه على العصبية، ويقضى له بذلك عند النزاع، ثم الأقرب فالأقرب من عصبته، ثم امرأة محرمة كأم وبنت. وإن كان الميت امرأة، ولم يكن لها زوج، أو كان واستقط حقه، يغسلها أقرب امرأة إليها فالأقرب، ثم أجنبية، ثم رجل محرم على الترتيب السابق. ويسر وجوبا جميع جسد ما، ولا يباشر جسدها إلا بمخرقة كثيفة يلفها على يده.^(٢)

وعند الشافعية إن كان الميت رجلا غسله أقربه.

وهل تقدم الزوجة عليهم، فيه ثلاثة أوجه: الوجه الأول، وهو الأصح: أنه يقدم من الرجال العصبات، ثم الأجانب، ثم الزوجة، ثم النساء المحارم.

والوجه الثاني: يقدم الرجال الأقارب، ثم الزوجة، ثم الرجال الأجانب، ثم النساء المحارم.

والوجه الثالث: تقدم الزوجة على الجميع.

أو المختار من الحنابلة، وهو قول الحسن، وإسحاق، وألفسان، ورجحه إمام الحرمين والغزالي: أن الميت لا ييمم في هذه الحالة، بل يغسل ويصب عليه الماء من فوق القميص، ولا يمس.

وحكى صاحب البيان من الشافعية وجهاً ثالثاً أنه يدفن ولا ييمم ولا يغسل. قال النووي: وهو ضعيف جداً.^(٣)

وأما كيفية التيمم ففيها خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (تيمم).

ب - إذا مات خشي مشكل وهو كبير، على التفصيل الذي سيأتي^(٤) في ف ١٩/

ج - إذا تعذر غسله تفقد ماء حقيقة أو حكماً كغسل الجسد بالماء، أو تسليخه من حبه عليه^(٥)

من يجوز لهم تفصيل الميت:

أ - لاحق بتفصيل الميت:

١١ - لأصل أنه لا يغسل الرجال إلا الرجال، ولا النساء إلا النساء، لأن نظر النوع إلى النوع نفسه أهون، وحرمته المس ثابته حالة الحياة.

(١) روضة الطالبين ١٠٥/٢، ونقش ٥٢٦/٢.

(٢) الفتاوى الهندية ١/١٦٠، وابن عابدين ١/١١٢، ١١٣.

روضة الطالبين ١٠٥/٢، والمني ٥٢٦/٢.

(٣) الفتاوى الهندية ١/١٦٠، وسواهب الجليل ٢/٢١٠.

٢٢٢، والشرح الصغير ١/٥٤٥، وحاشية الجلسل

١١٨/٢، وروضة الطالبين ١٠٨/٢.

(١) الفتاوى الهندية ١/١٦٠.

(٢) الشرح الصغير ١/٥٤٥، ٥٤٦ ط دار الفوارس

تفصيل الميت ١٢

زوجها . إذا لم يحدث قبل موته ما يوجب اليسونة فإن ثبت اليسونة بأن طلقها بالثاء أو ثلاثاً ثم مات . لا تغسله لارتفاع ملك البضع بالإبته .

وأخفاف الشافعية أنه إن طلقها رجعيًا . ومات أحدهما في عدة . لم يكن لأخر غسله عندهم لتحرجه الفطر في الحاة .

وكذا لا تغسله عند جمهور الفقهاء إذا حدث ما يوجب اليسونة بعد الموت . كما لو ارتد بعدة ثم أسلمت ، نزل الكباح ، لأن الكباح كان قائمًا بعد الموت فارتفع بالردة ، والخبر بقاء الزوجية حالة العمل لا حالة الموت . ويرى دفر من الحنفية أن الاعتبار بقاء الزوجية حالة الموت ، وعلى هذا فيجوز لها تغسله عدده وإن حدث ما يوجب اليسونة بعد موته .^(١)

والأصل في جواز تغسيل الزوجة زوجها موقوف على أن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : «لو استقلت من أمري ما استعبرت ما غسله إلا نسوة» .^(٢)

وإن كان الميت امرأة قدم نساء للفرقة . ثم النساء الأجانب ، ثم الزوج ، ثم الرجال الأقارب . ودووا المحارم من النساء الأقارب أحق من غيرهم . وهن يقدم الزوج على نساء القرابة وجهان : الوجه الأول . وهو الأصح المصوب يقدم عليهن لأنهن أليق . والثاني : يقدم الزوج لأنه كان ينظر إلي ما لا ينظر ، وظاهر كلام الغزالي تحييز العمل للرجال المحارم مع وجود النساء ، ولكن عامة الشافعية يقولون : المحارم بعد النساء أولى .^(٣)

ويذهب الحنابلة إلى أن الأولى بالتغسيل وصي الميت إذا كان عدلاً ، وشاؤوا عدومه ما لو وصي لامرأته ، وهو مقتضى استدلالهم بأن أما بكر رضي الله تعالى عنه وصي لامرأته فتغسله . وكذلك لو أوصت بأن يغسلها زوجها .^(٤) وبعد وصية أبوه وإن علق ، ثم ابنه وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب كالأميرات ، ثم الأجانب ، فيقدم صديق الميت ، وبعد وصيتها أمها وإن علق ، فتغسلها وإن نزلت ، فنت أمها وإن نزل ، ثم القرى ذنقرى .^(٥)

ب - تفصيل المرأة لزوجها

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن للمرأة تفصيل

(١) روضة الطليل ١/ ١٠٤ ، ١٠١ ، ١٠٦ .

(٢) بل المغرب ١/ ٢٢٠ .

(٣) حاشية المنهاج ١/ ٣٣٠ ، ٣٣١ ط مطبعة دار السلام

بدمشق

(١) في غلبتين ١/ ٥٧٩ . والمصاوي ١/ ١٦٠ .

والجوه ١/ ٣٠٥ ط دار الكتاب العربي . وشرح الرافعي

١٢/ ٨٧ ط دار الفكر . وروضة الفقهاء ١/ ١٠٢ ، وحاشية

ابن علقم ١/ ١٥٠ ، والفتاوى ١/ ٢٤٦ .

(٢) قول عائشة «لو استقلت من أمري ما استعبرت ما غسله

إلا نسوة» أخرجه أبو داود ١/ ٣٠٢ تحقيق موت عبد

دعاص والحاكم ١/ ٢٠ ط دائرة المعارف العثمانية

ومصححه هو راس بيان ١/ ٥٣٠ مؤلفه الطحاوي ط

تفصيل

جد - تفصيل الزوج لزوجته :

١٣ - ذهب الحنفية في الأصح ، وهو رواية عن أحمد إلى أنه ليس للزوج غسلها ، وإليه ذهب الثوري ، لأن الميت فرقة تبیح أختها وأربعها سواها ، فحرمت الفرقة النظر واللمس كالطلاق. ^(١)

وسرى المالكية والشافعية ، وهو المشهور عند الحنابلة أن للزوج غسل امراته ، وهو قول علقمة وعبد الرحمن وقتادة وحامد وإسحاق . لأن عليا رضي الله تعالى عنه غسل فاطمة رضي الله عنها ، واشتهر ذلك في الصحابة فلم ينكروه ، فكان إجماعا .

ولأن النبي عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله تعالى عنها : « ما ضرك لو مت قبلي فميت عليك ، فماتت عليك ، وميت عليك ، وفميتك » ^(٢) إلا أنه يكره مع وجود من يغسلها ، لما فيه من الخلاف والشبهة . ^(٣)

قال ابن قدامة : وقول الحنفي : وإن دعت

(١) ابن عابدين ٥٧٥/١ ، وسدائع الصنائع ٣٠٥/١ ، والفتاوى ١٦٠/١ ، والفتي ٥٦٤/٢

(٢) حديث ١٠ ما ضرك لو مت قبلي . . . أخرجه ابن ماجه ٢٧٠/١ ط الحلي ، وقال البيهقي : إسناده رجاله ثقات

(٣) الخلاف ٩١٠/٢ ، والمبسوط ١٨٥/١ ، والمقاصد الفقهية ٩٧ ، وحاشية الجليل ١٥٩/٢ ، وروضة الطالبين ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، والشرح المصغير ٥٤٤/١ ، والفتي ٥٢٣/٢ ، ٥٢٤

الضرورة إلى أن يغسل الرجل زوجته فلا بأس .

يعني به أنه يكره له غسلها مع وجود من يغسلها سواء ، لما فيه من الخلاف والشبهة . ^(١)

وأما المالكية والشافعية فقد اختلفوا الجواز . ^(٢) ولا يتأني ذلك عند الحنفية ، لأنه ليس للزوج غسلها عنهم . ^(٣)

د - تفصيل المسلم للكافر وعكسه :

١٤ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجب على المسلم تفصيل الكافر ، لأن الغسل وجب كرامة وتعظيما للميت ، والكافر ليس من أهل الكرامة والتعظيم .

وذهب الحنفية ، وهو قول لأحمد إلى جواز ذلك إذا كان الكافر الميت ذارحم محرم من المسلم ، فيجوز عندهم تفصيله عند الاحتياج ، بأن لم يكن هناك من يقوم به من أهل دينه ومملته ، فإن كان ، غلى المسلم بينه وبينهم . ^(١)

والأصل في ذلك ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه لما مات أبوه أبو طالب ، جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله عمك

(١) للفتي ٥٢٤/٢

(٢) الفتاوى والإكمال ٣١٠/١ ، والبدون الكبرى ١٤٥/١

(٣) ابن عابدين ٥٧٥/١ ، وسدائع الصنائع ٣٠٥/١ ، والفتاوى المبدية ١/١٦٠

(٤) ابن عابدين ٥٩٧/١ ، وسدائع الصنائع ٣٢٠/١ ، والشرح ١٢٩/٢ ط السلفية ، والفتي ٥٢٨/١

وأما عند الحنفية: فالمرأة لا تنزع من تفصيل زوجها بشرط بقائه الزوجية ولو كتابية. وأما عكس ذلك فلا يثبت عندهم في الأصح، وعند أحمد في رواية، لأنه ليس للزوج غسلها مطلقا كما سبق (ف/ ١٣).^(١)
تفصيل الكافر للمسلم:

١٥ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في المخرج - مقابل الصحيح المنصوص - والحنابلة إلى أنه لا يصح تفصيل الكافر للمسلم، لأن التفصيل عبادة، والكافر ليس من أهلها، فلا يصح تغيله للمسلم كالتجتنون. وأيضا فإن النية واجبة في الغسل والكافر ليس من أهلها.^(٢) وفي الصحيح المنصوص عند الشافعية أن الكافر لو غسل مسلما غزاه بكفي.^(٣)

هـ - تفصيل الرجال والنساء للأطفال الصغار وعكسه:
(١) تفصيل الرجال والنساء للأطفال الصغار:
أصغار:

١٦ - قال ابن النذر: "يجع كل من نحفظ عنه

(١) ابن عابدين ١/ ٥٧٥، وهداية ١/ ٣٠٥، والفتاوى الحنفية ١/ ١٦٠.
(٢) ابن عابدين ١/ ٥٩٧، وهداية الصالح ٢/ ٢٠٣، وسواهب الجليل ٢/ ٢٥١، والمبسوط ٥/ ١٢٥، وروضة الطالبين ١/ ٩٩، ونبذ الفتور ١/ ٢٢٠، والفتاوى ٢٣/ ٢.
(٣) روضة الطالبين ٢/ ٩٩، ونجاة المحتاج ٢/ ١١٢ ط معطى الإمام الحنفى

الضال قد توفي، فقال: واذبح واغسله وكفنه وواراه.^(١)

ومذهب الشافعية جواز تفصيل المسلمين وغيرهم للكافرين، وأقاربه الكفار أحق به من أقاربه المسلمين.

وصرح المالكية، وهو المذهب عند الحنابلة بأن المسلم لا يغسل الكافر مطلقا، سواء كان قريبا منه أم لم يكن.^(٢)

ومذهب المالكية والحنابلة إلى أنه ليس للمسلم غسل زوجته الكافرة، لأن المسلم لا يغسل الكافر ولا يتولى دفنه، ولأنه لا ميراث بينهما ولا مولاة، وقد انقضت الزوجية بالموت. وكذلك لا تغسله هي عند المالكية إلا إذا كانت بحضرة المسلمين. وعند الحنابلة مطلقا. لأن النية واجبة في الغسل، والكافر ليس من أهلها.^(٣)

وعرف من مذهب الشافعية أن للزوج غسل زوجته المسلمة والزنية، ولها غسله.^(٤)

(١) حديث: واذبح واغسله وافرجه وواراه... يدل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٨٨ ط السلفية) عن قيس بن عمار قال: لما مات أبو طالب جاءه هل إلى النبي ﷺ فقال: إن عليك الشيخ الكافر قد مات، فما ترى فيه قال: أرى أن تغسله وأمره بالغسل. وإسناده ضعيف لإسامة.

(٢) القوت ١/ ١٨٧، وبذل المآرب ١/ ٢٢٣، والفتاوى والإكلیل ٢/ ٢١٦، والمطالع ٢/ ٢١١، والفتاوى ٢/ ٥١٥.

(٣) الحاج والإكلیل ٢/ ٢١١، والفتاوى ٥/ ٥٢٥.

(٤) روضة الطالبين ٢/ ١٠٣، وحاشية الجليل ١/ ١٢٩.

قال ابن قدامة: الصحيح ما عليه السلف من أن لا رجل لا يغسل الحارثية، والضفيرة بين عورة النفلان والحارثية، لأن عورة الحارثية أفحش، ولأن العادة معاناة المرأة للتعلم الصغير، وبإشارة عورته في حال تربته، ولم يمر العادة بمباشرة لرجل عورة الحارثية في الحياة، فكذلك حال الموت.^(١)

(٢) تفصيل: نصيب: للميت :

١٧ - صرح الخفية والحائض بأنه يجوز للنصيب إذا كان عاقلاً أن يغسل الميت. لأنه: «صريح طهارته فصيح أن يظهر غيره»، وهو المتبادر من: «قوال المالكية والشافعية».^(٢)

و- تفصيل المحرم الحلال وعكسه، وكيفية تفصيل المحرم.

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز تفصيل الميت الحلال وعكسه، لأن كل واحد، مهما تصنع طهارته وغسله، فكان له أن يغسل غيره. وأما كيفية تفصيل المحرم فاختلف الفقهاء فيها:

ذهب اخفوية والمالكية إلى أن إحرامه

من أهل العلم على أن المرأة تغسل النصيب الصغير.^(٣) وميله الحميمية والشافعية والذي لا يشتهى، والمالكية شافعي حينها، والحائض بما دون مع سنين. ثم اختلفوا في تعدد السن على أقوال كثيرة فصلها الفقهاء في (كتاب الجنائز)^(٤)

فما تغسل الرجال للصغيرة فذهب الخفية والشافعية إلى أنه لا بأس للرجل أن يغسل النصيب التي لا تشتهى إذا ماتت، لأن حكم العورة غير ثابت في حقها، وإليه ذهب الثوري وأبو الخطاب.^(٥)

ويرى جمهور المالكية أنه يجوز غسل صبية رصعة وباقها كزينة شهر على مدة الرضع، لا ست ثلاث سنين. ويرى أبو القاسم معهم أنه لا يغسل الرجل النفسية وإن صغرت جدا وقال عيسى: إذا صغرت جدا فلا بأس.^(٦)

وصرح أحمد أن الرجل لا يغسل الصبية إلا إذا كانت الصغيرة، فإنه يروى عن ابن قلابة أنه غسل بنتاً له صغيرة، وهو قول الحس أيضاً

(١) بدائع الصالح ١/ ٣٠٦، والفتاوى ١/ ١٦٠، ومواهب الجليل ١/ ١٣٤، والبدعة ١/ ١٨٦، وحاشية الجليل ١/ ١٥١، والعمى ١/ ٥٢٩.

(٢) بواب الجليل ١/ ١٣٤، والمغني ١/ ٥٢٩.

(٣) بدائع الصالح ١/ ٣٠٦، والفتاوى ١/ ١٦٠، وحاشية الجليل ١/ ١٣٤، والمغني ١/ ٥٢٩.

(٤) الشرح الصغير ١/ ١٣٤، ومواهب الجليل ١/ ١٣٤.

(٥) الحنفى ١/ ٥٢٩، ومواهب الجليل ١/ ١٣٤.

(٦) ابن عابدس ١/ ٥٢٩، ومواهب الجليل ١/ ١٣٤، وحاشية الجليل ١/ ١٣٤، والمغني ١/ ٥٢٩، وغاية المنتهى ١/ ٢٣٠.

ومرى انسانكية. أنه إن تمكن وجود أمة له -
سواء أكانت من ماله أم من بيت المال، أم من
مال المسلمين - فإنها تغسله، وألا يمس - ولا
تغسله أحد سواها. ^(١)

وذهب الشافعية في وجه آخر إلى أنه يغسل
إذا لم يكن له محارم.

وفمن يغسل أوجه: أصحابها - أنه يجوز
للرجال والنساء جميعا للصبرورة، واستعجابا
لحكم الصغير. وبه قال أبو زيد
والوجه الثاني: أنه في حق الرجال كالمرثمة،
وفي حق النساء كرجالهن، أخذوا بالأحوط.

والوجه الثالث: وهو وجه ضعيف عندهم،
أنه بشرى من تركته جارية لتغسله، فإن لم تكن
له تركة فمن بيت المال. ^(٢)

من يغسل من الموتى ومن لا يغسل.
أ - تغسيل الشهيد.

٢٠ - اتفق الفقهاء على أن لشهيد لا يغسل،
لما روي عن النبي ﷺ أنه قال في شهيد: أخذ:
«أفترسهم بدماهم» ^(٣) ويرى الحسن التصري
وسعيد بن المسيب تغسيل الشهيد. ^(٤)

يغسل بالموت فيصنع به كما يصنع بالحلال.
ويرى الشافعية والحنابلة: أن حكم إحرامه
لا يطاق بموته، فيصنع في تغسله ما يصنع
بالحرم. ^(٥)

وفي الموضوع تفصيل يرجع فيه إلى مصطلح
(إحرام).

ز - تغسيل الخنثى المشكل:

١٩ - إذا كان الخنثى المشكل صغيرا لم يبلغ،
يجوز للرجال والنساء تغسله، كما يجوز منه
والنظر إليه.

وأما إذا كان كبيرا أو مراهقا فذهب
الحنفية، وهو وجه عند الشافعية إلى أنه
لا يغسل رجلا ولا امرأة، ولا يغسل رجل
ولا امرأة، بل يمس. والأصل عند الشافعية
أن الخنثى المشكل - إن كان له محرم من الرجال
أو النساء - غسله بالاتفاق، وإن لم يكن له محرم
جاء للرجال والنساء غسله صغيرا. فإن كان
كبيرا فبه وجهان: أحدهما: هذا، والآخر: أنه
يغسل. قال أحمد: إذا لم تكن له أمة يمس،
وزاد: أن لرجل أولى بتيميم خنثى في سن
التيميم، وحرم بدون حائل على غير محرم. ^(٦)

(١) مواهب الحليل ١٢٤/٢

(٢) روضة الطالبين ١٠٥/٩

(٣) حديث: «أفترسهم بدماهم» أخرجه البيهقي
(المطبع ٢١٦/٢ ط السنية)

(٤) ابن عابدين ٦٠٨/١ - الاختار ٩٧/١ - وديع طالع
(٢١١/١) - والموتى ١٩٨٣/١ - والمصنف =

(١) الفتاوى المشددة ١٩٦/٩ - ومواهب الحليل ١١٦/٩

وروضة الطالبين ١٠٧/٢ - والمعي ٥٥٧/٢

(٦) ابن عابدين ١١٦/١ - ١١٣ - ٥٧٨ - وعرف ابن عابدين

أفترسهم هذا من طبع الشهادة. وروضة الطالبين ١٠٥/٢

وقاية المصنف ١٩٦/١ - والمعي ٥٦٦/٢

عاد عليه سلاحه فقتله، ومن يقتل من أهل العدن في المعركة، ومن قتل ظلمًا، أو دون ماله أو دون نفسه وأهله مبنى على خلاف آخر، وهو أن هؤلاء، وأمثالهم هل يعتبرون من الشهداء أم لا؟^(١)

نرجع للتفصيل إلى مصطلح (شهيد).

ب - تفصيل المبطلون والمطعون وصاحب المدم وأمثالهم:

٢١ - لا خلاف عند جمهور الفقهاء في أن الشهيد غير قتل كالمبطلون، والمطعون، ومنه القريق، وصاحب المدم، والنقصاء، ونحوهم يغسلون، وإن ورد فيهم لفظ الشهادة.^(٢)

ج - تفصيل من لا يدري حاله:

٢٢ - لو وجد ميت أو قتل في دار الإسلام، وكان عليه ميعة المسلمين من الحنثان والنياب والخصف وحلق العانة، فإنه يجب غسله عند جمهور الفقهاء، سواء أوجد في دار الإسلام أم دار الحرب.

وأما إذا لم يكن عليه ذلك فالصحيح عندهم: أنه إن وجد في دار الإسلام يغسل،

وإن كان شهيد جنبًا فذهب أبو حنيفة والحسبالة، وهورواية من الشافعية، وقول سحنون من المالكية إلى أنه يغسل. ويرى جمهور المالكية وأبو يوسف ومحمد من الحنفية، والشافعية في الأصح أنه لا يغسل لعدم الجبر.^(٣)

وكذلك الحكم فيمن وجب عليه الغسل بسبب سابق عفى الموت، كالشاة التي تظهر من حوض أو نفاس ثم تستشهد وهي كالجنب. وأما قبل الظهارة من الحريس أو النفس فلا يجب الغسل. وعن أبي حنيفة في هذه الحالة روايتان: إحداهما: يجب الغسل كالجنب والأخرى لا يجب.^(٤)

وذهب جمهور الفقهاء - ماعدا أبا حنيفة - إلى أن الشهيد البالغ وغيره سواء، وإليه ذهب أبو ثور وابن المنذر.^(٥) واختلف في هذه المسألة وكذلك في تفصيل من كان به رمق، والمرث (وهو من حمل من المعركة جريحًا وبه رمق)، ومن

٢٠/٢١٧، وروضة الطالين ١١٩/١، والمغني ٢٢٨/٢.

٢٢٩

(١) ابن عابدين ١٠٨/١، وبدائع الصنائع ٣٦٦/١، ومرومات الجليل ٢/٢١٩، وشرح الصبر ١٠٧٦/١، وروضة الطالين ١٢٠/٢، والمغني ٣٠٠/٢.

(٢) ابن عابدين ١٠٨/١، وبدائع الصنائع ٣٦٦/١، والمغني ٣٦١/٢، ٣٦١/٢.

(٣) ابن عابدين ١٠٨/١، ومرومات الجليل ٢/٢١٧، وروضة الطالين ١١٨/٢، والمغني ٣٢١/٢.

(١) ابن عابدين ١٠٩/١، والمغني ٣٦٦/٢، وبدائع

(٢) بدائع الصنائع ٣٦٦/١، والمبدوءة ١٨٤/١، ومرومات

الجليل ٢/٢١٨، وروضة الطالين ١١٩/١، والمغني

٣٢١/٢

قتلوا في الحرب، إهانة لهم وزجرا لغيرهم عن فعلهم. وأما إذا اغتسلوا بعد نُبُوت يد الإمام عليهم فرتهم يغسلون.

وفي رواية عن الحنفية، وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة أنهم يعملون.

ولتفصيل ذلك يرجع إلى مصطلح: (بغاة). ولم يفرق الحنفية بين البغاة وقطاع الطريق في عدم التفصيل.^(١)

و- تفصيل الجنين إذا استهل:

٢٥ - إذا خرج المولود حياً، أو حصل منه ما يدل على حياته من دماء، أو عريك عضو أو طرف أو غير ذلك، فإنه يغسل بالإجماع، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الطفل إذا عرفت حياته واستهل، يغسل ويصلى عليه.^(٢) كما أنه يرى جمهور الفقهاء عدم تعصیل من لم يأت له أربعة أشهر ولم يتبين خلقه، إلا ماروي عن ابن سيرين.

وما ورد من الغسل في بعض كتب الحنفية، فالمراد هو الفرد، لم في الحملة كصب الماء عليه،

وإن وجد في دار الحرب لا يغسل، ولأن الأصل أن من كان في دار فهو من أهلها، بنيت له حكمهم، ما لم يغم على خلافه دليل.^(٣)

وصرح ابن القاسم من المالكية بأن الميت إن وجد بغلة، لا يدري أمسلم هو أم كافر؟ فلا يغسل، وكذلك لو وجد في مدينة من المدن في زقاق، ولا يدري حاله أمسلم أم كافر؟ قال ابن رشد: وإن كان عتونا فكذلك، لأن اليهود يحنثون، وقال ابن حبيب: ومن التصاري أيضاً من يحنث.^(٤)

د - تفصيل موتى المسلمين عند اختلاطهم بالكفار:

٢٣ - لو اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين ولم يميزوا، فلا خلاف بين جمهور الفقهاء في أنهم يغسلون جميعاً، سواء أكان المسلمين أكثر أم أقل. لو كانوا على السواء، وهذا لأن غسل المسلم واجب، وغسل الكافر جائز في الجملة، فيؤتى بالجائز في الجملة لتحصيل الواجب.^(٥)

هـ - تفصيل البغاة وقطاع الطريق:

٣٤ - ذهب الحنفية إلى أنه لا يغسل البغاة إذا

(١) ابن عابد بن ٥٧٧/٦، وشريح البهجة ١٠٢/٢ ط مطبعة اللجنة، والمعي ٥٣٧/٢

(٢) سواهب الخليل ١٥٠/٢

(٣) ابن عابد بن ٥٧٧/٦، وبدائع فضائل ٣٠٣/١

(٤) سواهب الخليل ٢٥٠/٢، وروضة الطالبين ١١٨/٢

والمعي ٥٣٦/٢

(١) ابن عابد بن ٥٨٢/١، وبدائع فضائل ٣٠١/١

وروضة الطالبين ١١٩/١، والمعي ١١٦/٨

(٢) ابن عيسى ٥٩٤/١، وبدائع فضائل ٣٠١/١

وسواهب الخليل ٢٥٠/١، وروضة الطالبين

١١٧/١، والمعي ٥٢٢/٢

من غير وضوء ولا ترتيب^(١).

أخذ الأجرة على تفصيل الميت :

٢٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أخذ الأجرة على تفصيل الميت جائز، وأنه يؤخذ من تركته الميت، كالتجهيز والتلقين.

وصرح الحنفية بأن الأفضل أن يغسل الميت مجاناً، فإن ابتغى الغاسل الأجر جاز إن كان ثمة غيره، وإلا فلا، لعدمه عليه، لأنه صار واجباً عليه عينا، ولا يجوز أخذ الأجرة على الطاعة. وذهب البعض إلى الجواز^(٢).

دفن الميت من غير غسل :

٢٨ - لو دفن الميت بغير غسل، ولم يبل عليه التراب، فلا خلاف أنه يخرج ويفسل^(٣).

وأما بعده، فذهب الحنفية، وهو قول للشافعية إلى أنه لا ينشئ لأجل تغليه، لأن النشئ خلفه، وقد نهي عنها، ولما فيه من المنك^(٤).

ويرى المالكية، وهو الصحيح لدى الشافعية والحنابلة أنه ينشئ ويغسل ما لم يتغير، ويخاف عليه أن يتسخ، وإليه ذهب أبو ثور^(٥).

واختلفوا في الطفل الذي ولد لأربعة أشهر أو أكثر، فالأصح عند الحنفية، وهو المذهب للشافعية والحنابلة أنه يفسل^(٦). وذهب الحنفية في رواية، والمالكية، وهو قول للشافعية إلى أنه لا يغسل، بل يغسل دمه، ويلف في خرقة ويدفن^(٧).

ز - تفصيل جزء من بدن الميت :

٢٩ - إذا بان من الميت شيء غسل وجعل منه في أكفائه بلا خلاف^(٨). وأما تفصيل بعض الميت، فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه إن وجد الأكثر غسل، وإلا فلا^(٩).

وذهب الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة إلى أنه يغسل سواء في ذلك أكثر البدن وأقله، لما روي أن طائفاً ألقى بذا بمكة زمن وقعة الجمل، وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، فغسلها أهل مكة، وصلوا عليها^(١٠).

(١) ابن عابدين ١/ ٥٩٥، ومواهب الجليل ٢/ ٢٠٨، ٢٤٠، وروضة الطالبيين ١١٧/٢، والنفى ٢٢٣/٢.

(٢) ابن عابدين ١/ ٥٩٥، وروضة الطالبيين ١١٧/٢، والنفى ٥٩٦/٢.

(٣) ابن عابدين ١/ ٥٩١، وبدائع الصنائع ١/ ٣١٢، ومواهب الجليل ٢/ ٢١٠، ٢٥٠، وروضة الطالبيين ١١٧/٢، والنفى ٤٢٦/٢.

(٤) حاشية الجليل ١/ ١٢٦، والنفى ٣٩/٢.

(٥) ابن عابدين ١/ ٥٧٦، وبدائع الصنائع ١/ ٣٠٢، والمدينة ١/ ١٨٠، ومواهب الجليل ٢/ ٢١٦.

(٦) بدائع الصنائع ١/ ٣٠٢، وشرح البيهقي ٢/ ٦٠٢، المطبعة الميمنية، والنفى ٣٣٩/٢.

(٧) المنسرح الصغير ١/ ٥٥٦، وحاشية المنسرح ١/ ٥٥٨، وبهية الصنائع ١/ ٥، وكشاف القضاء ١/ ٥٠٣، وابن عابدين ١/ ٥٧٦، والفتاوى الحنفية ١/ ١٥٩، ١٦٠، والاختيار ١/ ٩١.

(٨) ابن عابدين ١/ ٥٨٢، ومواهب الجليل ٢/ ٢٣٤، وروضة الطالبيين ١/ ١٤٠، والنفى ٥٥٣/٢.

(٩) ابن عابدين ١/ ٥٨٢، وروضة الطالبيين ١/ ١٤٠، (١٠) مواهب الجليل ٢/ ٢٣٣، ٢٣٤، وروضة الطالبيين ١/ ١٤٠، وحاشية الجليل ١/ ١٤٢.

وفي الموضوع تفصيل يرجع إليه إلى مصطلح (نیش).

ما يترتب على تفصيل الميت :

٢٩ - ذهب الحنفية ، وهو قول لمالك ، والشافعية في الصحيح عندهم ، والحنابلة إلى أنه يستحب لتفصيل الميت أن يتسل ، ^(١) لحديث رواه الترمذي ، وذكر أيضا في الموطأ وهو من غسل ميتا فليغتسل ^(٢).

وفي قول لمالك ، وهو قول جمهور فقهاء المالكية - ماعدا ابن القاسم - أنه لا غسل على غسل الميت ، لأن تفصيل الميت ليس بحديث . وروى عن أحمد وجوب الغسل على من غسل الكافر خاصة ، ^(٣) لأن النبي ﷺ وأمر عليا رضي الله عنه أن يتسل ، لما غسل أباه ، ^(٤) وللتفصيل يرجع إلى مصطلح (غسل).

(١) ابن عثيمين ١/١١٢ ، وفتح بقدير ١/٥٨ ، ومواهب الجليل ٢/٢٢٣ ، والشرح للمصير ١/٤٩ ، وحاشية الجمل ٢/٤٥٠ ، والمغني ١/٢١١ ، ٢١٦ .

(٢) حديث : من غسل ميتا فليغتسل . . . لفرجه ابن ماجه (١/٤٧٠ ط الحلبي) . . . والترمذي (٢/٣٠٩ ط الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه والغليظ لابن ماجه ، وحسن ابن حجر في التلخيص (١/١٣٧ ط شركة للطباعة الفنية).

(٣) مواهب الجليل ٢/٢٢٣ ، والشرح الصغير ١/٥٢٩ ، وحاشية الجمل ١/٤٠٠ ، والمغني ١/٤٩٩ .

(٤) حديث : لما غسل عليا أن يتسل لما غسل أباه . . . نظم تحريجه (ق ١٤٥)

تغليظ

التعريف :

١ - التغليظ من غلظ غلظا خلاف نقي . وكذا استغلاظ ، والتغليظ التوكيد والتشديد . وهو مصدر غلظ : أي أكد الشيء وقواه . وهو ضد التخفيف . ومنه غلظت عليه في اليمين تغليظا أي شددت عليه وأكدت . وغلظت اليمين تغليظا أيضا فويثها وأكدت بها . ^(١)

المغلظ من النجاسات :

٢ - يقسم النجاسات إلى مغلظة ومغففة . ثم اختلفوا في تحديد المغلظ من النجاسات ، فعند الشافعية والحنابلة هي نجاسة الكلب والخنزير وما تولد من كل منهما . ^(٢) وعند أبي حنيفة هي ما ورد في نجاستها نص لم يعارض بنص آخر ، فإن عارضه نص فمختلفة . وعند أبي يوسف ومحمد ما اتفق العلماء على أنه نجس ، فالأرواث كلها نجسة نجاسة غليظة عند أبي حنيفة ، لأنه ورد فيها

(١) مختار الصحاح ٤ : وغلظ .

(٢) مغني المحتاج ١/٨٣ ، والمغني لابن مدادة ١/٥١

البدن في الصلاة، أما المخففة فيعفى ما ليس بقاحش.

وقال المالكية: تطهر النجاسة المخففة بالبدنك. أما المغلظة فلا تطهر إلا بالغسل والتفصيل في باب النجاسة.

وقال الشافعية والحنابلة: إن النجاسة المغلظة لا تطهر إلا بسبع غسلات إحداهن باثراب، وماعداها فتطهر بعسلة واحدة.

وأنه لا يعفى عن قليل النجاسة المغلظة وإن قنت، أو أصابت البدن، أو أثوب. أما غير المغلظة فيعفى عن قليلها^(١) على تفصيل ينظر في باب (النجاسة).

المعورة المغلظة:

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في حرمة النظر إلى المعورة، ووجوب سترها في الصلاة وخارجها، ولكن الحنفية والمالكية قسموه في الصلاة، والنظر إليها إلى: مغلظة وخففة. فالمغلظة عند الحنفية هي السواتان، وهما القبل، والدبر، بالنسبة للرجل والمرأة على السواء.

وقال المالكية: إن المعورة المغلظة تختلف باختلاف النوع، فصورة الرجل المغلظة هي السواتان في الصلاة، أم المرأة فهي ماعدا صدرها وأطرافها، وهي الذراعان والرجلان والعتق.

(١) الجمل على شرح المصحح ١/١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠، وعليه ١/١٨٥ - ١٨٦، وبفتح الصائغ ١/٨١، والدونة ١/١٩

نفس يدل على نجاستها، وهو ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ وطلب منه لبنة الجبن أحجارا للاستنجاء، فأثني بحجرين وروثة، فأخذ الحجريين، ورمي الروثة. وقال: إنها ركس^(٢)، ولم يرد نص بعارضه، فكانت نجاستها مغلظة.

أما عند أصحابي فمخففة لاختلاف العلماء في نجاستها. وبول ما لا يترك كل لجمه نجس نجاسة مغلظة لا تنفق بين الإمام والصاحبين، لانعدام النص المعارض عند الإمام وتنفق الفقهاء على نجاسته عندهما.

والنجاسة المغلظة عند المالكية هي ماعدا فضلات ما يترك كل لجمه من النجاسات. ويغرق الحنابلة في النجاسات بين كل من الحنزير والكلب وبين سائر النجاسات، فنجاسة الحنزير والكلب أشد، وبها بول الأحمي وعذوته، ثم سائر النجاسات، ثم بول الرضيع^(٣).

واختلف الفقهاء في أحكام النجاسة المغلظة، فذهب الحنفية إلى أنه يعفى عن نجاسة المغلظة بقدر درهم إذا أصابت الثوب أو

(١) حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ طلب منه لبنة الجبن أحجارا للاستنجاء، أخرجه شعيري وفتح الباري ١/١٨٦ ط الدار الشامية.

(٢) مير عابدين ١/١١١. وبفتح الصائغ ١/٨٠. والذرة الكبرى ١/١٩، ٢٠، ٢١، وإيضاح ١/٣٦٠

فيه نصاص، كقتل الوالد ولده، والمراد الأب وإن علا، والأم كذلك. (١)

وعند الحنفية لا تغليظ إلا في شبه العمد إن فُض البدية من الإبل، وإن قضى من غير الإبل فلا تغلظ. (٢)

أما صفة التغليظ وباقي التفاصيل فيرجع فيها إلى مصطلح (ب).

وعند المالكية إذا صلى مكشوف العورة المغلظة، فإنه يعيد الصلاة في الوقت ويعد الوقت. (٣)

ولم يرد في كتب الشافعية والحنابلة هذا التقسيم للعورة، وكل ما جاء فيها أنه إذا لم يجد ما يستر به العورة كلها يقدم السواتين. والتفصيل في باب شروط الصلاة.

تغليظ البدية :

١ - اتفق الأئمة الشافعي ومالك وأحمد - على أصل تغليظ البدية. ثم اختلفوا في أسباب التغليظ، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أسباب التغليظ هي ما يأتي :

أ - أن يضع القتل في حرم مكة.
ب - أن يقتل في الأشهر الحرم وهي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب.
ج - أن يقتل قريباً له محرماً. وهذا عند الشافعية، وفي قول عند الحنابلة.

د - أن يكون القتل عمداً أو شبه عمداً. (٤)
هـ - أن يقتل في الإحرام، أي أن يكون المقتول محرماً وهذا عند الحنابلة.
وعند المالكية والحنابلة يغلظ في قتل لم يجب

ما يجري التغليظ فيه من الدعاوى
٥ - ذهب الشافعية إلى أن التغليظ يجري في دعوى الدم، والنكاح، والطلاق، والرجعة، والإيلاء، واللعان، والعدة، والحداد، والولاء، والبركالة، والوصاية، وكل ما ليس به مال ولا يقصد منه المال. أما الأموال فيجري التغليظ في كثيرها، وهو نصاب الزكاة عشرون ديناراً أو مائتاً درهم.
أما فنيها - وهو ما دون ذلك - فلا تغليظ فيه، إلا أن يرى القاضي التغليظ لجرأة المخالف.

أما البمين التي تغلظ فيستوى فيه يعين المدعى عليه، والبمين المردودة، والبمين مع الشاهد.

وكذلك قال الحنابلة : لا تغلظ البمين إلا فيما

(١) الأختيار ١/ ١٤٦، وابن عسدين ١/ ٦٢٢، وحاشية

لعمري ١/ ٦١٢

(٢) روضة الطالبين ٩/ ٢٥٥، وأسنن الطالب ٤٧/ ٤، وأبني

لابن قدامة ٧/ ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧٢

(٣) حاشية للشمسوي ١/ ٢٦٧، وأقروقه ٦/ ٣٠٦، ٣٠٧.

وكتشاف القناع ٦/ ٣١

(٤) ابن حبان ٥/ ٣٦٨

له خطر كالجنايات، والطلاق، ولعتق،
وماحب فيه الركة من المال

وعبد المالكية : يغتظ اليمين في ربيع دينار
هكذا^(١)

صفة تغليظ الأيمان :

٦ - أجمع ائمتنا على مشروعية تغليظ الأيمان
في الخصومات بزيادة الأسماء والصفات على
اختلاف بينهم في الوجوب والاستحباب
والجواز. كأن يقول الخالف مثلاً : بالله الذي
لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
الذي يعلم من السر مايعلم من العلانية .

والأصل في ذلك : حديث أبي هريرة
رضي الله عنه . أن رجلاً حلف بين يدي
الرسول ﷺ بذلك^(٢) ، ولأن في الناس من يحتج

(١) حاشية المدسوقي ٢٢٨/٤ ، وروضة الطالبين ٣٢/١٢ .
٣٢ ، والإمام ٤٣٠/١ .

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه . أن رجلاً حلف بين
يدي الرسول ﷺ بذلك ، لم يحرف هذا الباقي الطويل
في كتبه الحديث إلى بين يديته وهو في الميوط ٨٦/١٩٦ ط
دار معروف مطبوعاً . وأحدثه بمئة حدة عن بين عباس
رضي الله عنه أن النبي ﷺ «استحلف رجلاً ، فقلعه الله
الذي لا إله إلا هو ، وهذا الحلف الذي فيه زيادة الذي
لا إله إلا هو تغليظ في اليمين » أخرجه أبو داود ٥٨٤/٣
ط عبيد الله ص . وحسنه المصنف في إعلانه الضعيف
٥٨٤/٣ ط دار خزانة وعبد القادر الأرسطوط (جديد)
الأصول ٢٨٠/١١ ط مكتبة الخوازمي .

من اليمين إذا غلف عليه ، وسجاسر يدونها^(١) .
واختلفوا في تغليظها بالزمان والمكان .

فذهب المالكية إلى : أنها تغلظ بالمكان
كجامع ، وأداء القسم بالقيام ، وعند منزه ﷺ
إن دفع اليمين في المدينة ، ولا يغتظ بالزمان
عندهم .

وعند الشافعية : يغلظ بالمكان والزمان ،
فيجري بعد صلاة عصر يوم الجمعة مثلاً في
الجامع في غير مكة والمدينة ، وفيها عند من
التي ﷺ ، وعند الركن الأسود^(٢) .

وهل التغليظ بالمكان منحب أم واجب لا
يعتد بالقسم إلا به ؟ فيه قولان للشافعية ،
أظهرهما الأول ، وعند المالكية : واجب .

وذهب الحنيفة والحنابلة إلى : أنه لا تغلظ
اليمين في حق المسلمين ، لا بالزمان
ولا بالمكان ، لأن المقصود هو تعظيم القسم به ،
وهو حاصل في غير المسجد كما يحصل في
المسجد ، ولكن الحنبلة جوزوا التغليظ في حق
المسلم إن رأى الحاكم في ذلك مصالحةً ، وتغظ

(١) الميوط ١١٨/١٦ ، وحاشية المدسوقي ١١٨/٤ ، وروضة
الطالبين ٣٢/١٢ ، والإمام ١٢٠/١ .

(٢) حاشية المدسوقي ٢٢٨/٤ ، وروضة الطالبين ٣٢/١٢ .

الموضع الذي يعظمونه كالكنائس عند التصاري، وبيت النار للمجوس. وقال القفال من الشافعية: لا بل يلاعن بينها في المسجد أو مجلس المحكم.

قال النووي: ولا يؤتى بيت الأصنام في لعان الرثنتين، لأنه لا أصل له في الحرمة، واعتقادهم غير معتبر.

ويغلظ بالزمان بعد صلاة العصر. ويغلظ بحضور جماعة من أعيان البلد وصلحائه.

ثم التغليظ بهذه الأمور واجب عند المالكية، إلا وقبحه بعد صلاة، فهو مطلوب عندهم. وعند الشافعية فيه أقوال، والمنهوب عندهم الاستحباب في الجميع. ولا يغلظ اللعان بالزمان ولا بالمكان عند الحنفية والقاضي أبي علي من الحنابلة، لأن الله أطلق الأمر بذلك، ولم يقيد بزمان ولا مكان فلا يجوز تقييده إلا بدليل، ولأن النبي ﷺ أمره لا لا بإسفار أسرائه، ولم يخصه بزمان ولا مكان، ولو خصه بذلك لقل ولم يحمل.

وقال أبو الخطاب من الحنابلة: يستحب أن يتلاعنا في الأزمان والأماكن التي نعظم. (١)

(١) البسوط ٣٩/٧. وروضة الطالبين ٣٣٤/٨. ٣٥٩. وشرح روض الطالبين ٣٨٤-٣٨٥/٣. وشرح المرقاني ١٩٤/١-١٩٥. والمغني لابن قدامة ٤٣٥/٧.

اليمن عند المذبحين في حق أهل الذمة. (١)

٧- وهل يتوقف تغليظ اليمن على طلب الخصم، أم يغلظ القاضي وإن لم يطلب الخصم؟

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن التغليظ إلى رأي القاضي، ولا دخل للخصم في التغليظ. وقال المالكية والشافعية: إن التغليظ في اليمن هو حق للخصم، فإن طلب الخصم غلظت وجوبا، فإن أبى من ترجعت عليه اليمن بما طلبه المحلف من التغليظ عدّ باعلا. (٢)

وانظر لزيد من التفصيل مصطلح (أيمان).

التغليظ في اللعان :

٨- اختلف الفقهاء في تغليظ اللعان بالزمان والمكان فذهب الشافعية والمالكية إلى مشروعية تغليظه بالزمان والمكان، فيجري اللعان عندهم في أشرف مواضع البلد، فإن كان في مكة بين الركن الأسود والمقام، وفي المدينة عند منبر رسول الله ﷺ، وفي بيت المقدس عند الصخرة، وفي سائر البلدان في الجوامع عند المنبر. ويلاعن غير المسلمين في

(١) البسوط ١١٨/١٦-١١٩، وروضة الطالبين ٢١/١٢-٢٢. والدميري ٢٢٧/٤-٢٢٨. والإحصاف ١٢٠/١.

(٢) البسوط ١١٨/١٦، والإحصاف ١٢٠/١١، وروضة الطالبين ٣٢/١٢. وقطري ٣٤٠/٤. وحاشية الدميري ٢٢٨/١.

تقليظ عقوقه التعزير :

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن تقليظ عقوقه التعزير - وهي كل عقوقه شرعت في معصية لا حد فيها ولا كفارة - يكون باجتهاد الحاكم لأن المقصود منها الزجر وأحوال الناس تختلف في ذلك. ^(١)

تغيير

التعريف :

١ - من معاني التغيير في اللغة : التحويل . يقال : غيرت الشيء عن حاله أي حولته وأزلته عما كان عليه . ويقال : غيرت الشيء فتغير ، وغيره إذا بدّله ، كأنه جعله غير ما كان عليه . وفي التحويل العزيز : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرَ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾. ^(٢) قال نعلب : معناه حتى يسئلوا ما أمرهم الله . وغير عليه الأمر حوله ، وتنايرت الأشياء اختلفت. ^(٣)

تغيير

انظر : تغيير

ومعناه الاصطلاحي عند الفقهاء لا يخرج عن معناه اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التبديل :

٢ - التبديل من بدلت الشيء تبديلاً بمعنى غيرت صورته تغييراً ، وأبدلته بكذا إبدالاً تحيت الأول ، وجعلت الثاني مكانه. ^(٤)



(١) سورة الأنفال/٥٣

(٢) لسان العرب ، والمصباح المنير مادة : غير

(٣) المصباح المنير مادة : وبدل ، ولسان العرب مادة : وبدل

(٤) حاشية المدوني ٤/٢٥٤ ، وروضة الطالبين ١٠/١٧٦ .

وأسنن الطالب ٤/١٦٢ ، وحاشية الطحطاوي على المنبر

١٦٠/٢ ، والحاشية لابن قدامة ٨/٢٢١ ، وكشف القناع

١٢٤/٦

الأشياء الطاهرة التي تنفك عنه غالباً متى تغيرت
أحد أوصافه الثلاثة. فإنه ظاهر عند جميع
العلماء. ولكنهم اختلفوا في صهوريته، فذهب
جمهور الفقهاء إلى أنه غير مطهر لأنه لا يشأوله
اسم الماء المطلق، بل يضاف إلى الشيء الذي
خالطه، فيقال مثلاً: ماء زعفران.

وذهب الحنفية إلى أنه مطهر ما لم يكن التعبير
عن طبع. أما التعبير بالطبخ مع شيء طاهر فقد
أجمعوا على: أنه لا يجوز الوضوء ولا التطهر به.

واختلفوا في الماء غير المستحجر إذا خالطه
نجاسة ولم تغير أحد أوصافه، فذهب الجمهور
إلى الفرق بين الماء القليل والماء الكثير، فقالوا:
إن كان قليلاً أصبح نجساً، وإن كان كثيراً لم
يكن نجساً. وهؤلاء اختلفوا في الحد بين القليل
والكثير، فذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الحد
بينهما هو أن يكون الماء من الكثرة بحيث إذا
حركه أصبى من أحد طرفيه لم تمر الحركة إلى
الطرف الثاني منه، أما إذا سرت الحركة فيه فهو
قليل.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الحد في
ذلك هو قنشان من قلال حجر، مشدلين
بحديث النبي ﷺ «إذا كان الماء قنشرين لم يحمل
الحث»، وفي لفظ «لم يتنجس»^(١).

وفرق الأصوليون من الحنفية بين بيان التعبير
وبيان التبديل. فقالوا: بيان التعبير هو البيان
الذي فيه تغير لموجب اللفظ من المعنى الظاهر
إلى غيره. وذلك كالتمثيل بالشرط المؤخر في
الذكر، كما في قول الرجل لامرأته: أنت طالق
إن دخلت الدار. وبيان التبديل بيان انتهاء
حكم شرعي بدليل شرعي مترسخ، وهو
النسخ.^(٢)

الحكم التكليفي:

يختلف حكم التعبير باختلاف موضعه،
وبيان ذلك فيما يأتي:

تغير أوصاف الماء في الطهارة:

٣- أجمع العلماء على أن الماء الذي غيرت
النجاسة طعمه أو لونه أو ريحه أو أكثر من واحد
من هذه الأوصاف أنه لا يجوز الوضوء
ولا التطهر به، كما أجمعوا على أن الماء الكثير
المستحجر لا تضره النجاسة التي لم تغير أحد
أوصاف الثلاثة.

كذلك أجمعوا على أن كل ما يغير الماء - مما
لا ينفك عنه غالباً كالطين - أنه لا يسلبه صفة
الطهارة أو التطهير، إلا خلافاً شاذاً روي عن
ابن سيرين في الماء الأمن.

وأما الماء الذي خالطه زعفران أو غيره من

(١) حديث: «إذا كان الماء قنشرين لم يحمل الحث» أخرجه
أبو داود (١٦١٩) ط جيد (البحر)، ومقرئ (١٦٩٧) ط
مصطفى الحنفية، وصححه أحمد شاكر في تعليقه.

(٢) المرة مع الرفع للامتنان ١٩٦/٩

الإنسان التكليفية، كأن ظهرت الحائض أو النفساء، أو بلغ الطفل، أو أسلم الكافر، أو أفتق المجنون أو المغمى عليه، أو أقام المسافر وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكن فيه أداء العبادة، فإنه يجب عليه الأداء. ولكنهم اختلفوا فيما إذا حصل هذا التغير في العصر أو العشاء، هل يجب عليهم صلاة الظهر في الحالة الأولى، وصلاة المغرب في الثانية؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب الظهر والمغرب، لأن وقت الثانية وقت الأولى حال العذر.

وذهب الحنفية والحنابلة والبصري والشافعية إلى أنه لا يجب عليهم إلا الصلاة التي زالت في وقتها الأسبب المانعة، لأن وقت الأولى خرج في حال عذرهم.^(١)

واختلفوا كذلك في العذر الذي يتعلق به الوجوب، فذهب الجمهور إلى أنه بمقدار تكسيرة الإحرام، فمن أدرك من آخر الوقت ما يسع التحريمة فقد وجبت عليه الصلاة، وإلا فلا.

وذهب المالكية إلى أنه بمقدار ركعة فأكثر، وهو قول مرجوح عند الشافعية، فمن أدرك من آخر الوقت ما يسع ركعة فأكثر فقد وجبت عليه الصلاة، وإلا فلا يجب عليه شيء.

(١) البدائع ٩٤/١، وسواهم الإكليل ٣٢/١، والنفى لابن قدامة ٢٩٦/١، ومغني المحتاج ١٢٢/١.

ومن العلماء من لم يحد في ذلك حداً وقال: إن النجاسة تفسد قليل الماء وإن لم تغير أحد أوصافه، وهذا مروى عن الإمام مالك، وروى عنه أيضاً أن هذا الماء مكروه.

وذهب بعض العلماء - ومنهم المالكية، وأهل الظاهر - إلى أنه ظاهر سواء كان قليلاً أو كثيراً.^(٢)

ونظر تفصيل ذلك الخلاف في بحث (مياه).

تغير النية في الصلاة :

١ - أجمع الفقهاء على أن تغير النية في الصلاة، ونقلها من فرض إلى آخر، أو من فرض إلى نفل عتلاً عامداً من غير عذر يطل الصلاة.^(٣)

وتنظر تفاصيل هذه المسألة في مصطلح (تحويل، ونية).

تغير حالة الإنسان التكليفية في العبادات :

٥ - أجمع الفقهاء على أنه إذا تغيرت حالة

٥ - على الشافعية ٩٨/١ ط معطن الحلي، وسواهم (١٣٢/١) ط دار الكتب المصرية. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

(١٢) بدائع الصنائع ٧١/١، وسواهم الإكليل ٥١/١، ومغني المحتاج ١٧/١، والمغني لابن قدامة ١١/١، وسواهم السلام ١٣/١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩٦/١، ومغني المحتاج ١١٩/١، والمغني لابن قدامة ١٦٨/١.

تغير الاجتهاد في القبلة :

٦ - ذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا تغير اجتهاد المصلي في القبلة من جهة إلى جهة أخرى - وكان في الصلاة - استدار إلى الجهة الثانية وأتم الصلاة، لما روي أن أهل قباء لما بلغهم تحويل القبلة من بيت المقدس استداروا كهبتهم إلى الكعبة، وأتموا صلاتهم، ولم يأمرهم رسول الله ﷺ بالإعادة،^(١) ولأن الصلاة المزدانة إلى جهة التحري مؤداة إلى القبلة لأنها هي القبلة، حال الاستبصار، ولأن تبدل الرأي في معنى انتساح النص، وهذا لا يوجب بطلان العمل بالنسوخ في زمان ما قبل السخ

ويشترط المالكية لهذا شرطين أولهما: أن يكون المصلي أعمى، وثانيهما: أن يكون انحرافه عن القبلة قبل تغير الاجتهاد بصيرا، أما إذا كان بصيرا أو كان انحرافه عن القبلة كثيرا، فيقطع صلاته وجوبا، ويصلي إلى الجهة الثانية.

ويرى بعض العلماء: ومنهم الأعمدي أنه لا ينقل من جهته الأولى، وبعضه عن اجتهاده الأول، ثلثا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد. وإن كان تغير الاجتهاد بعد الفراغ من الصلاة، ولم يتبين الخطأ يقينا، فلا يعيد

وتجب صلاة الظهر والمغرب عند المالكية، إذا أدرك من آخر العصر أو العشاء ما يتسع لحمس ركعات في الأخضر وثلاث ركعات في السفر.^(٢) واختلفوا كذلك فيما إذا حافت المرأة أو غشت أو جن العاقل أو غمي عليه - وقد مضى من الوقت قدر يتسع للفرض - فذهب الشافعية والحنابلة إلى وجوب الصلاة التي أدرك بعض وقتها، وكذلك التي قبلها إن كانت تجمع معها وأدرك قدر ما يتسع لها أيضا، لأن وقت الثانية وقت الأولى في حال الجمع.

وذهب الحنفية والمالكية إلى أن حدوث هذه الأعذار يسقط الفرض، وإن طرأت في آخر الوقت.

وتصور في هذه المسألة حدوث الجنون والإغماء والحيف والنقاس، بخلاف الكفر والنسيان فلا تصور حدوث انصبا، لا مشحالة ذلك، أما حدوث التكفر - والعياذ بالله - فهو ردة لا تسقط لزوم القضاء إلا عند الخفية.^(٣)

واختلفوا في مسألة بلوغ الغفل في وقت الصلاة - وقد صلاها وفرغ منها - أو بلغ وهو في الصلاة، وكذلك في صومه.

انظر مصطلح (بلوغ، صلاة، صوم)

(١) البدائع ١/ ٩٦، ١٤٤، والفتاوى الفقهية ص ٤٩، رجوع الإكليل ١/ ٣٢، ومفتي المحتج ١/ ١٥٤، والمفتي لآخر فتاوى ١/ ٢٩٢

(٢) الفتاوى لابن قدامة ١/ ٣٩٧، والفتاوى الفقهية ص ٤٩، مفتي المحتج ١/ ١٣٠، والبدائع ١/ ٩٥

(٣) حديث: «أن أملا خبء لما بلغهم تحويل القبلة من بيت المقدس» أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٥٠٦ ط الطبعة)

تقول: **﴿﴾** : «لا زكاة في مال حتى يحول عليه
أحول»^(١).

أما الحنفية، فقد وافقوا المالكية واختابروا في
الأثمان، ووافقوا الشافعية فيما سواها، لأن الزكاة
إنما وجبت في الأثمان عندهم، لكونها ثمناً،
بخلاف غيرها من الأموال الأخرى.

أما إذا باع نصيباً للزكاة بغير جنسه، كإبل
يغيره، فقد اتفقوا على انقطاع الحول واستئناف
حول جديد، إذا لم يكن هذا قراراً من
الزكاة^(٢).

ونظير التفصيل في مصطلح (زكاة).

تغيير الزوج أو الزوجة في النكاح من الحرية
والدين:

٨ - إذا خطب الرجل امرأة بعينها، فاجب إلى
ذلك، ثم أوجب له النكاح في غيرها، وهو
يعتقد أنها التي خطبها فقبل، فلا يعتد بالنكاح.

(١) حديث: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول» أخرجه
الترمذي ٢٥/٢٦ - ٢٦ ط مطبوع الحنفية وابن ماجه
٥٧١/٢ ط حيس الحنفية والنفط له وأخرجه البيهقي
٩٤/١ ط دار المعرفة. من غير أي طلب ومما تنة
وضي الله عنها. وقال ابن حجر: حدثني لا يلى
بذلك والأثر معتد به يصلح للرجوع التلخيص الجيز
١٥٦/٢ ط مكتبة الأثرية.

(٢) البدائع ١٥/١، وحاشية ابن عابد ٢٦/٢، وجواهر
الإكليل ١٦٠/١، والفرانجى الفقهية ص ١١٤، ومضى
لأن قاعدة ١٦٥/٢، ومضى المحتاج ٣٧٩/١.

ما حصل بالآول بلا خلاف. أما إذا ثبت الخطأ
بقينا فقال المالكية والشافعية: يعيدها إن مرغ
منها ولم ير في وقتها، وبفضيها بعد الوقت عند
الشافعية. وعند حنيفة واختابروا، وفي قول
مرجوح للشافعية: لا يعيدها إن فرغ منها سواء
كان في الوقت أو بعده^(١).

تغيير نصيب الزكاة في الحول:

٧ - أجمع أهل العلم على أن بيع النصيب من
عروض التجارة بمثله أثناء أحول لا يقطع
الحول، لأن الزكاة تجب في قبعة العروض لا في
نفسها.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه إذا باع
نصيباً للزكاة بما يعتبر فيه الحول بجسه كالإبل
بالإبل، أو البقر بالبقر، أو الخنم بالخنم، أو
الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، لم ينقطع
الحول وبني حول البدل على حول النصيب
الأول (البدل منه) لأنه نصيب يضم له في
الحول، فبني حول بدله من جنسه على حوله
كالعروض.

وذهب الشافعية إلى أن الحول ينقطع بهذه
المبادلة ما لم تكن للتجارة، فلا ينقطع الحول إلا
في الصرف فينقطع، ويستأنف حوله جديد،

(١) البدائع ١١٩/١، وجواهر الإكليل ٤٥/١، والفرانجى
المعجمية ص ٦١، ومضى المحتاج ١٤٧/١، والمضى
لأن قاعدة ١١٥/١.

عليها ضرراً في كونها حرة تحت عدد^(١)
واشتغلوا فيها إذا عتقت وزوجها حراً
فتلجهمور على أنه لا خير لها، لأنها كانت
زوجها في الكهال، فلم يثبت لها الخيار.

وهب ظاروس وابن سيرين ومجاهد
والنخعي والشاذلي والحنفية إلى أن لها
الخيار. واستدلوا بما روي في حديث بريرة أن
زوجها كان حراً، كما رواه النسائي في سننه.

وأجمع الفقهاء على بقاء نكاح الكتابية التي
أسلم زوجها، سواء قبل التحول أو بعده، لأن
للمسلم أن يشدء نكاح كتابية، فاستداته
أولى. كما أجمعوا على أنه إذا أسلمت الكتابية
قبل زوجها، وقبل لدخولها تعجلت الفقرة،
سواء أكان زوجها كتابياً أم عبداً أو غيرهما. إذ
لا يجوز لكافر نكاح مسلمة^(٢).

واختلفوا فيها إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين
أو المحوسين، أو كتابي متزوج بوثنية.
وينظر ذلك في مصطلح (إسلام، ونكاح).

١- انبساطي (الفتح ١٩/١٠٨) ط الصنعاء، ومسلم
١١٤١/٢ ط عيسى الحلبي

(١) المصنفون في النكاح. حديث بريرة الذي يدل على أن زوجها
كان حراً. فقد أخرجه الترمذي ١٦٣/٦ ط دار الكتاب
المصري، وأصل النص في الصحيحين، ولكن لفظ كان
حراً من رواية نسائي. وانظرها ابن حجر معرقة من
قول الأسود شراوي من عائشة (انظر الفتح ١٩/١٠٨).
١١١ ط الصنعاء

(٢) معنى النكاح ١٣/١٩١، ٢١٠. والمعنى لابن قدامة
١٩/١١٤، ١٣٤، ٦٥٩. وخواهر الإكمال ١٩/٢٩٦. وان
عائدين ١٢/٣٨٨

لأن القبول انصرف إلى غير من وجد الإيجاب
فيه، وإلى هذا ذهب الحنفية والمالكية والشافعية
والحنابلة^(١)

ولونكح، وشرط فيها إسلاماً، أو في أحدهما
نسباً أو حرية أو بكارة أو شيأياً أو نديناً فأخلف.
فذهب جمهور الفقهاء، وهو المراجع عند
الشافعية صحة النكاح. قال الشافعية: لأن
الخلف في الشرط لا يوجب عسار البيع مع تأثره
بالشروط الفاسدة، فأنكح الأولى.

قال الحنابلة: ويثبت الخيار لقوات الشرط أو
لوصف المرغوب.

وهب الشافعية في قول مرجوح عندهم
إلى عدم صحة النكاح، لأنه يضمن الصفات
فتبدلها كتبدل العين^(٢).

وأجمع أهل العلم على أنه إذا عتقت الأمة
وزوجها عبداً، فلها الخيار في فسخ النكاح لغير
بريرة رضي الله عنها. قالت عائشة رضي الله
عنها وكانت بريرة فخيرها رسول الله ﷺ في
زوجها، وكان عبداً فاختارت نفسها^(٣). ولأن

(١) المعنى لابن قدامة ١٦/٥١٦، وصالحية ابن عثيمين
٢/٣٢٥، ومغنية المحتاج ٧/٣٥٥، وخواهر الإكمال
١/٢٧٧، وفتح المل ١/٣٦٥
(٢) معنى المحتاج ٥/٣٠٧، والفتاوى المغنية ص ٢٢٠،
والمعنى لابن قدامة ١٦/٥٢١، ٥٢٦. وكتاب الفتح
٩١/٥

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها. وكتبت بريرة فخيرها
رسول الله ﷺ في زوجها فاختارت نفسها. أخرجه-

٩ - تختلف لفظها في حكم تغير الغصوب
فقال المنطبي والماتكية : إن غير الغصوب
فإن اسمه وأعظم منافقه ، كطحن حنطة ،
صنعت الغاص ومبكه ، بلا مثل انتفاع قبل أداء
صمائه

تفاؤل

التعريف :

٩ - التفاؤل : أن تسمع كلاماً حسناً فتؤمن به ،
وإن كان قبيحاً فهو الطيرة ، يقال - فأن به تغتيلاً
جعله يتفائل به ، ويتفأل به بالتشديد تفؤل لا .
وتفائل تفأل لا ، يستعمل غالباً في الخير ، وفي
الأثر : ولا عدوى ، ولا طيرة ، ويصحبني الفأل
أصلح^(١) . وقد يستعمل في الشر أيضاً ،
يقال : لا فأل عليك ثم لا خير عليك ، وجاء
في الأثر : ذكرت الطيرة عند النبي ﷺ . فقال :
«خيرها الفأل»^(٢) وصح عنه عليه الصلاة
والسلام : «لا طيرة» ويصحبني الفأل الكلمة
الحسنة الكلمة الطيبة^(٣) .

ودعب الشافعية والحنابلة إلى أنه إن كان
التعبير قد زد من قيمة الغصوب ، فهو للمالك
ولا شيء تلفظ بسببها ، إن كانت الزيادة
أشراً عذراً ، وإن غص من الغصوب فعلى
التعاصب رده وأرض المنقص^(٤) .
والتفاضل في مصطلح : (غصب) :

تغير حالة الجاني أو المجني عليه :

١٠ - إذا تغير جان الجاني أو المجني عليه من
الإسلام إلى الكفر أو العكس . ففي وجوب
انقصاص أو عدمه ، ومقدار الدية مذهب يرجع
إليها في مباحث (الدية ، وانقصاص) .



(١) فتح العروص ، ولسان العرب ، والمصباح ، مادة «فأل» .
وحديث - «لا عدوى ولا طيرة» ويصحبني الفأل
الصحيح ، أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ٣١٤ ط
السلفية) ، ومسلم (٤ / ١٧١٦ ط محسن الحلبي) من
حديث أنس بن مالك

(٢) حديث - «خيرها الفأل» أخرجه البخاري (فتح الباري
١٠ / ٣١٤ ط السلفية) من حديث أبي هريرة

(٣) الآداب الشرعية (ص ٢٧٩)
وحديث - «لا عدوى ولا طيرة» ، أخرجه -

(٤) حاشية ابن عابدين ١٥ / ١٢١ ، رجاء الإكليل ٢ / ١٤٩ ،
ومضى المحتاج ٢٠ / ٢٩٠ ، والمعي لأبي فداية ١٥ / ٢٧٧

فمن يرحم نفسه لذلك ^(١) الخير، ولا عدوى،
ولا طيرة، ويعجي لذلك المصالح والكلم
الحسن، ^(٢)

وكان النبي عليه الصلاة والسلام يحبه: أن
يسمع ياراشد بانجيح، إذا خرج لحاجة ^(٣)،
وإذا لم لا يتطير من شيء، وكان إذا بعث عملاً
سأل عن اسمه فإذا أعجبه اسمه فرح به ورني
بشر ذلك في وجهه، وإن كره اسمه رني كراهية
ذلك في وجهه، وإذا دخل قرية سأل عن اسمها
فإذا أعجبه اسمها فرح ورني بشر ذلك في وجهه
وإن كره اسمها رني كراهية ذلك في
وجهه. ^(٤)، ^(٥)

ولا يخرج مستعبدًا لنفسه، له عن معنى
الخنوص. وقد عرفه الثراقي بأنه: ما يظن عدم
الخير. عكس الطيرة والتطير. غير أنه تارة
تعين للخير، وتارة للشّر، وتارة بتردد بينهما،
فالتمس للخير مثل الكلمة الحسنة بسمها
الرجل من غير قصد. نحو: يا فلان،
باسمك ^(٦)

الألفاظ ذات الصلة

التبرك:

١ - التبرك: طلب لبس الحبر الإلهي في
الشيء. سميت بركة لبس الحبر فيه، كما
يثبت الماء في البركة.

حكمه التكليفي:

٢ - التفلؤ: مباح بل حسن إذا كان متعيناً
لخير، كان يسمع المريض باسمه، وينشرح
تلك صدره.

ولا خلاف بين الفقهاء في جواز التفلؤ
بالكلمة الحسنة من غير قصد، كان يسمع
المريض باسمه، أو يسمع طالب الصلاة بأواجد

البخاري (فتح بخاري ٢٤١/١ ط السبعة)، وسلم
١٧١٦/١ ط مجلس خاني، واللفظ سلم وموس
حديث أسير من مالك.

(١) الخروق ٢١١/٢

(١) فتح البخاري ٢٤١/١ - ٢٤٥، ولأدب شريفة
٢٧٦/٣، ٢٧٧، ٢٧٨، وأصروى ١/٢٤٠، ونسب
الفرقي ٥٩/٦ - ٦٠، وابن عاصم ٥٥٥/١

(٢) حديث: لا عدوى ولا طيرة ويعجي الغال الصالح
والكلمة الحسنه أخرجه البخاري (فتح البخاري ٢٤١/١)
ط السبعة، ومسلم (١٧١٦/١ ط مجلس الخاني)،
واللفظ للبخاري وهو من حديث أسير من مالك

(٣) حديث: إذا كان يحبه أن يسمع ياراشد بانجيح إذا خرج
لحاجة أخرجه الترمذي (٢٦١/٢) ط مصطفى، المجلس
ومالك. حسن غريب صحيح، والطبراني (المعجم
٢٤١/١) ط السبعة، وهو من حديث أسير من مالك

(٤) (٥) حديث: كما لا يتطير من شيء، وكان إذا بعث عملاً
سأل عن اسمه فإذا أعجبه اسمه فرح به ورني بشر
ذلك في وجهه، أخرجه أحمد (٣٤٧/٥)، ط ٢٤١، ط
المكتبة الإسلامية، وأبو داود (٢٣٦/٢)، ط عبيد
الدمع من حديث أسير من مالك، وحسن الطحاوي (٢٤١/١) ط مصطفى،
في فتح البخاري (٢٤١/١) ط مصطفى

تفرق

التعريف :

١ - التفرق في اللغة : مصدر : تفرق ضد تجمع - يقال : تفرق القوم تفرقا، ومثله افرق افقوا افرقا.

والتفريق : خلاف التجميع، يقال : فرق الشيء تفريقا وتفرقة : بده، وهو متعدد، اما التفريق فلابز والتفريق ابلغ من الفرق، لما فيه من معنى الكثير.^(١)

والتفرق في الاصطلاح لا يخرج معناه عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة -

التجزؤ :

٢ - التجزؤ : من تجزؤ الشيء تجزؤا، وتجزؤا الشيء تجزؤة : جعله اجزاء.^(٢)

والتفرق يكون بين الألمان، والتجزؤ في الأمور.

(١) لسان العرب، والصحاح مثله، و الفرق،

(٢) الصحاح المبرر مادة حراء

وانما كان يعجبه الغال، لانه تشرح له النفس وتستبشر بفضله الحاجة فبحسن انظرن بده.^(١) وقال عز من قائل في حديث فديسي : انما عند ظن عبدي بي، فلا يظن بي الا خيرا.^(٢)

بخلاف الطيرة فإنها من أعمال أهل الشرك حيث كانوا يعتقدون حصول الضرر بها ينطير به.

التفاوت المشاع :

٤ - التفاوت المشاع أن يسمع الرجل ذلك الكلمة الطبية من غير قصد، أو يسمي ولده أسما حيا فيخرج عند سماعه.

أما أخذ الحال من المصحف : كان يفتح فيشاهد بعض الآيات في أول الصفحة، أو يعادل بضرب الرمل، فيتعدل ببعض وموره فحرام.^(٣)

ونظر أيضا مصطلح : (نظير، ونسبة).

(١) ابن عبيد بن ٥٥٥، وفتح الباري ٢١٥/١٠، ونظير المحرشي ٥٩/٦، والضروري ٢٤٩/٩، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨

(٢) حديث : انما عند ظن عبدي بي فلا يظن بي الا خيرا، أخرجه أحمد بن حنبل، قال ابن تيمية : انما عند ظن عبدي بي، إن ظن بي خيرا فله، وإن شرا فله.

مسند أحمد بن حنبل ٣/ ٣٩١ ط المكتب الإسلامي، وابن جبان في صحيحه (مؤارد) ٢٣٩٤ ط دار الكتب العلمية من حديث أبي هريرة

(٣) الضروري ٢٤٠ - ٢٤١، وحاشية الفتاوى ٢٥٦/٩.

والأذكار المروي ٢٥٦

حكمه :

٣ - تختلف أحكام التفرق باختلاف موضوعه :

نيسفط خيار المجلس بتفرق المتعاقدين عند
من يميز خيار المجلس من الفقهاء .

ويطُل العقد بالتفرق قبل القبض فيما
يشترط في صحته التقابض في المجلس . كراس
مال السلم ، وبيع الربوي يمثله ، أو يمتدحه معه
في العلة ، على اختلاف بين الفقهاء في بعض
التفاصيل .

التفرق المؤثر وحكمه :

١ - التفرق المؤثر هو : أن يتفرقا بأمرهما ،
ولا خلاف في ذلك بين الفقهاء ، والمرجع فيه
عرف الناس ، وعادتهم فيما يعنونونه تفرقا ، لأن
الشارع ناطق عليه حكما ولم يبيته ، فدل ذلك على
أنه أراد ما يعرفه الناس ، ككل ما أطلقه الشارع
في العلامات كالقبض ، والإحراز .

هذا ويسقط بالتفرق خيار المجلس ، ويلزم
العقد في غير الصرف والربوي ، ويطل بالتفرق
بيع الربوي قبل القبض .^(١)

أما هل يقدم التباير مقام التفرق في إسقاط
خيار المجلس ؟ وهل يجوز التباير قبل القبض في
بيع الربوي ، وآراء الفقهاء في ذلك ؟ فيرجع
فيها إلى مصطلح (خيار المجلس) .

(١) الفقه ١١/٣ - ١٢ ، وروضة الطالبين ٢/٢٣٧ ، وسائفة

الفتاوى ١٢/٢٣٧

تفرق المتعاقدين بعد انعقاد البيع :

٥ - ذهب الشافعية ، والحنابلة إلى أن التفرق
بعد انعقاد البيع يسقط حقه في خيار المجلس
لخبر : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» .^(١)

قال ابن قدامة : وهذا قول أكثر أهل العلم .
وإن لم يتفرقا ، وأقاما مدة طويلة ، فالخيار
بحال ، وإن طالت المدة لعدم التفرق .^(٢) لا
روى أبو الوظي - عبيد بن نسيب - : «عزوا
عزوة ، فنزلنا منزلا ، فباع صاحب لنا قرضا
بنظام ، ثم أقاما بقية يومهما وليتهما ، فلما أصبحنا
من الغد حضر الرجل ، فقام إلى فرسه يرحل
فندم ، فأتى الرجل وأخذه بالبيع ، فأبى الرجل
أن يدفعه إليه ، فقال : بيني وبينك أبو برزة
صاحب النبي ﷺ فأبى أبو برزة في ناحية العسكر
فقال له هذه القصة فقال : فترخيان أن أحكم
بينكما بقضاء رسول الله ﷺ قال : قال
رسول الله ﷺ : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»
وما أراكما افتراقا» .^(٣)

الإكراه على التفرق :

٦ - إن أكره الشخص على التفرق ففيه وجهان

(١) حديث «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» أخرجه البخاري
(الفتح ٣٢٨/١ ط السبعة) عن حديث حكيم بن حزام .

(٢) المجموع للقبوري ١٧٤/٩ - ١٧٥ ، والفقه ٢/٢٣٧

(٣) حديث أبي برزة : «الرخيان أن أحكم بينكما بقضاء رسول
الله ﷺ» أخرجه أبو داود ٧٣٩/٣٦ - ٧٣٧ ، تحقيق عزت

عبد وهاس وقال المنذري في مختصره رجليه إسناد ثقات

(المختصر ٩٦/٥) نشر دار المعرفة .

للشاعية - وهما وايتان للحنيفة -

فمنع المالكية، والشافعية، والحنابلة.

أحداهما أنه يبطل الخيار، لأنه كان يمكنه
التسليم بالخيار، وهو أن يقول لصاحبه: اختر
فيخرج العقد، فحيث لم يفعل ذلك فقد رضي
بإسقاط الخيار.

يشترط التقاض ويحرم التفرق قبل القبض - إن
اتحد الجنس، أو اتحدت عدة الرافعيهما، ويبطل
العقد بالتفرق قبل القبض.

وذهب الحنفية إلى عدم اشتراط التقاض في
تخلص في الموزون والمكيل المعين، ويجوز
التفرق قبل القبض، ولا يبطل العقد به.^(١)
وتفصيله في (ربا، قبض).

الثاني: لا يبطل الخيار لأنه لم يوجد منه أكثر
من السكوت، والسكوت لا يسقط الخيار.
ولا يأخذ أبو حنيفة ومالك بخيار المجلس
إصلاحاً.^(٢)

التفرق قبل قبض رأس مائ السلم:
٨ - بشرط لصحة عقد السلم قبض رأس مال
السلم قبل التفرق. وإن تفرقا قبل القبض بطل
العقد.

وتفصيله في مصطلح (خيار المجلس)

وإلى هذا ذهب الحنفية، والشافعية
والحنابلة.^(٣)

التفرق قبل القبض في بيع الزبوي -
٧ - تجمع الفقهاء على أنه إذا بيع أحد الغندين
سنة، أو بالأعسر يجب التقاض في المجلس
ولا يبطل العقد^(٤) بخبر: لا تبعوا الذهب
الذهب والغنسة بالغنسة إلا مثلاً بمثل،
ولا تشعروا بعضه على بعض، ولا تبعوا
الزبي بالزبي إلا مثلاً بمثل، ولا تشعروا بعضها
على بعض، ولا تبعوا منها غالباً بتاجز.^(٥)

وقال المالكية: لا يشترط قبض رأس مال
السلم في المجلس، ولا يقضى بالتفرق، فيجوز
عندهم تأخير القبض ثلاثة أيام لحقة الأمر
ولأن ما قارب الشيء يعطى حكمه.^(٦)

أما خبر ائمة الذين من الرميون فقد اختلف
الفقهاء في حرمة التفرق قبل القبض

التفرق قبل التقاض في بيع المرايا:

٩ - المرايا: جمع عريسة، وهي بيع ما على

(١) حاشية الفخطلري على الدر المختار ١/٣٠٩، وحاشية
ابن حزمين ١/١٨٢، والمجموع ١/١٨١، ١/١٠٣.

والقولير: لفتحة ص ٢٥٤

(٢) حاشية الفخطلري ٣/١٢٢، والمعي ١/٣٢٨، وحاشية

الاحتاج ١/١٨٤

(٣) حاشية الفخطلري ٣/١٩٤

(٤) المصادر السبعة

(٥) المجموع ١/١٨١، ٤٠٣، والفواتير لفتحة ص ٢٥٤.

وحاشية الفخطلري ٣/١٣٧، والمعي ١/١١٦.

(٦) حديث: لا تبصم بالذهب بالذهب، أخرجه مسلم

(٣/١٦٨، ط الخليلي) من حديث أبي سعيد الخدري.

الحلال، ويبطل في الحرام. ^(١) والتفصيل في تفرق الصنفه.

السلطة من رطب يتمر على الأرض. أو انقلب في الشجر يربب فيها دون حصة أوسق.

ويشترط في صحة بيع العربا عند الغائل به التفحص قبل التفرق. ^(٢) وتقدم تفصيله في بيع العربا.

تفرق المتناضلين قبل انتهاء الشروط:

١٠ - لا يجوز أن يفرق المتناضلان حتى يستوفيا المقدار المشروط التناضل به في الزمن المحدد إلا لعنة كرمي، أو ربيع عاصنة أو بالتراضي. ^(٣) والتفصيل في مناقضة.

تفرق الصنفه :

١١ - تفرق الصنفه بتفصيل الثمن كان يقول: بعثك هذا بكذا، وهذا بكذا، فيبطل الآخر. ويتعدد الشتر في أولها، وبالجمع في صفة بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه كخل، وحر.

ومعنى تفرق الصنفه تفريقه في الحكم، ففي حالة تفصيل الثمن مثلاً يجوز للشتر في قبول أحد المبيعين ورد الآخر، وفي حالة تعدد العاقدين، له رد نصيب أحدهما بالعيب وإبقاء الآخر، وفي حالة الجمع بين الحلال والحرام في صفة، يصح العقد في

تفرق المجتمعين في أثناء خطبة الجمعة: ١٢ - إذا تفرق المجتمعون أثناء الخطبة، أو نقص عددهم لم يحسب الجهر المؤدى من أركان الخطبة في غيبتهم. والتفصيل في صلاة الجمعة. ^(٤)

تفرق المرأة عند الصلاة:

١٣ - إذا اجتمع عراة للصلاة، فإن كنوا في ظلام صلتوا جماعة، وإلا تفرقوا وجوبا، وصاوا غذاءاً ^(٥) والتفصيل في مصطلح (عمرة).

تفرق جمع وظهور قليل:

١٤ - إذا تفرق جمع وظهور في المكان قليل، يكون ذلك قربة على أنهم الجنة، ويشترط أن يجلهم أيك القسامة. وينظر التفصيل في: (القسامة).



(١) المفتاوى الهندية ١٤/١٤. وحاشية المحل ٣/١٠٠ - ١٠١.

(٢) الفقيهين ٢٧٥/٩.

(٣) حاشية المدوحي ٢٢١/١.

(١) المجموع ١١/٢٠ - ٢١. وقرسوة ٩/٩١.

(٢) روضة الطالبين ٣٦٩/١٠.

الحذ من جانب الزيادة والكمال، والتفريط يستعمل في تجاوز الحذ من جانب التقصير والتقصير،^(١) فالنسبة بين الإفراط والتفريط التضاد.

تفريط

الحكم الإجمالي :

٣ - الأصل في التفريط التحريم لما فيه من التضييع لحقوق الله تعالى وحقوق الأدميين، ومن ذلك عدم أداء الصلاة حتى يخرج وقتها إجمالا، لقوله ﷺ : «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى».^(٢)

التعريف :

١ - التفريط في النعمة : التقصير والتضييع، يقال فرط في الشيء وفرطه : إذا ضيعه وقدم العجز فيه، وفرط في الأمر يفرط فرطا أي : قصر فيه وضيعه حتى فاته .

واصطلاحاً : لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي.^(٣)

٤ - التفريط في العبادات :

٤ - هو صورة من صور التفريط في حقوق الله تعالى، والتفريط في العبادة إما أن يكون بتركها بالكلية، أو بترك وكن من أركانها، أو واجب من واجباتها، أو من سنتها، أو يكون بأدائها في غير وقتها المحدد لها شرعاً.

فإن كان التفريط بتركها بالكلية، فلا خلاف بين الفقهاء في تفسير ناركها وتأثيره وتمزيه إن

الألفاظ ذات الصلة :

الإفراط :

٢ - الإفراط لغة : الإسراف مجازة الحد .

والإسراف كذلك : الزيادة على ما أمرت، يقال أمرط إفراطاً : إذا أسرف وجاوز الحد . ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن معناه اللغوي .

قال الجرجاني في التعريفات : الفرق بين الإفراط والتفريط، أن الإفراط يستعمل في تجاوز

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، مادة : فرطه، والتعريفات لغير حاشي «فرطه»، والكليلة، فصل الألف والهاء.

(٢) حديث : «أما إنه ليس في النوم تفريط» . أخرجه مسلم (١/ ١٧٣) ط الحلي، عن حديث أبي نافع

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس، مادة : فرطه، والتعريفات لغير حاشي «إفراط»

ويرى المالكية والشافعية مشروعية سجود السهو لترك سنة من سنن الصلاة، أما عند الحنفية فترك السنة تفريط لكنه لا يوجب فسادا ولا سهوا، بل إساءة لو عايدا غير مستخف، وقالوا: الإساءة أدون من الكراهة التحريمية، وحكم السنة أنه يندب إلى تحصيلها، ويلام على تركها مع لحوق إثم يسير. ^(١)

(وهناك تفصيل وحلاف بين المذاهب ينظر في مصطلح (سجود السهو).

وإن كان التفريط بأداء العبادة في غير وقتها المحدد لها شرعا، فإن أداها قبل وقتها فلا تصح منه لتخلف الشرط عنها، وإن أداها بعد خروج وقتها بغير عذر فإن أثم، كأداء الصلاة بعد خروج الوقت، وتأخير الزكاة عن الحول عند من يرى وجوب إخراجها على الفور. ^(٢)

ب - التفريط في عقود الأمانات :

٥ - وهو من صور التفريط في حقوقي العباد. إن التفريط والتقصير في عقود الأمانات كالوديعة يوجب الثمنان فيها. أما إن تلفت العين بغير نذر أو تفريط فلا ضمان عليه.

- (١) ابن عابدين ٣١٨/١، وحاشية الدسوقي ٢٧٣/١، ٢٩١/٢، وسنن المحتاج ١٤٨/١، وكشاف الفلاح ٣٨٥/١، والطحطاوي على مراقي الفلاح ١٢٩/٢، وابن عابدين ١٥٠/٢، وحاشية الدسوقي ١٨٣/١، وسنن المحتاج ١١٣/١، وكشاف الفلاح ٣٢٩/١

كان تركها نهارا وكسلا، وتكثيره إن كان تركها جحودا. ^(١)

وإن كان التفريط بترك ركن من أركان العبادة فإنه يؤدي إلى بطلانها، ويجب عليه الإعادة، وذلك كمن ترك تكبيرة الإحرام في الصلاة، أو الإمساك في الصوم، أو الوقوف بحرفة في الحج. ^(٢)

وإن كان التفريط بترك واجب من واجباتها، فبطل العبادة إن تركه عمدا، كمن ترك التشهد الأول في الصلاة - عند من يقول برجوسه في الصلاة - فإن تركه سهوا أو جهلا فيمكن تدارك هذا التفريط بالجهر فيجد سجود السهو لترك واجب الصلاة. ويجب في ترك الواجب في الحج دم حدا له. ^(٣)

وتترك سنة من سنن العبادة، ليس تفريطا عند الجمهور، ولا إثم فيه، ولا شيء عليه غير نقصان الثواب، وعبادته تقع صحيحة.

- (١) حاشية ابن عابدين ٢٣٥/١، ومراقي الفلاح ١٢٠/١، ٤٢١، وسنن المحتاج ٣٢٧/١، ٣٩٨، ٤٢٠، ٤٢٦، وكشاف الفلاح ٢٢٧/١، ومابعدا.
- (٢) حاشية ابن عابدين ٢٩٧/١، ٩٧/١، والدمسوقي ٢٣١/١، ٢٩/٢، وسنن المحتاج ١٤٨/١، ٤٢٣، ٥١٢، وكشاف الفلاح ٣٨٥/١، ٣١٩/٢، ٥٢٩، وما بعدها.
- (٣) ابن عابدين ٣٠٦/٢، ١٥٠/٢، وحاشية الدسوقي ٢٩١/٢، وكشاف الفلاح ٣٨٥/١، ٢٩/٢، وسابعدا، وسنن المحتاج ١٤٨/١، ٥١٣.

تفريط ٦ - ٨

بين الأجير الخاص كالخادم والراعي، وبين الأجير المشترك كالخياط والنصيغ.^(١)

وهناك تفصيل وخلاف بين المذاهب ينظر في مصطلح (إجارة، ضمان).

هـ - التفريط في النفقة :

٨ - إذا فرط الزوج في الإنفاق على الزوجة والأولاد، أو أنفق عليهم دون كفايتهم، فللزوجة أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها وأولادها عرقاً بمصر، إذنه، فنقول انبي ﷺ لهند بنت عتبة، حين قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي : ونحدي ما يكفيك وولدك بالمعروف^(٢) وإن لم تشد على أخذ كفايتها وكفاية ولدها من ماله دفعت أمرها للحاكم^(٣).

وهناك تفصيل وخلاف بين المذاهب ينظر في مصطلح : (نفقة)

١١/ حاشية ابن عابد بن هادي ٤٠/٥ وما بعدها، وحاشية الدسوقي ٢٤/١ وما بعدها، حاشية الفتاوى ٣٠٧/٥، فلولي وغيره ٨١/٣، وكشاف الفتاوى ٣٢/٤ وما بعدها.

(٢) حديث رضي ما يكفيك وولدك بالمعروف، أخرجه البخاري (الفتح ٥٠٧/٩ ط. أسنفة) ومسلم (١٣٢٨/٤) ط. اعلم من حديث عائشة

(٣) حاشية ابن عابد بن هادي ٦٤٩/٤، وحاشية الدسوقي (١١٨/٦) وما بعدها، ومضى المحتاج ٤١٢/٣، وروضة الطالبين ٧٤/٩، وكشاف الفتاوى ٤٧٨/٥ وما بعدها

ومن صور التفريط في الأمانات إهمال حفظها في حرر مثلاً، أو أن يودعها عند غير أمين. وكذلك العارية والرهن عند من بعدها من الأمانات.^(١)

وهناك خلاف وتفصيل في المذاهب ينظر في مصطلح (ضمان، ونقد، وعارية).

جد - التفريط في الوكالة :

٦ - ذهب الفقهاء إلى أن الأصل في الوكيل أنه أمين، فلا ضمان عليه فيما تلف في يده بغير تفريط منه ولا تعد، وذلك لأنه في مقام المالك في اليد والتصرف، فكان الهلاك في يده كالهلاك في يد المالك، فأصبح كالودع، ولأن الوكالة عقد إنفاق ومعونة، والصحة منافع لذلك بدون موجب قوي كتفريطه ونعديه.^(٢) ولنقتضيل انظر مصطلح (ضمان، وكالة).

د - تفريط الأجير :

٧ - إذا فرط الأجير فيما وكل إليه من عمل فتلف ما في يده وجب عليه الضمان، لا فرق في ذلك

١١/ ابن عابد بن هادي ٤٩٤/٤، ٥٠٣، وحاشية الدسوقي ٢٤٣/٣، ٢٤٣، وما بعدها. ٤٣٦، ومضى المحتاج ٣٦٧/٩، ٣٦٧/٥، ٨١/٣ وما بعدها، وروضة الطالبين ٩١/١، وكشاف الفتاوى ٣٤١/٤، ٣٤١/٥ وما بعدها ١٦٧

(٢) ابن عابد بن هادي ٤١٦/٤، وروضة الطالبين ٣٤٦/٦، وحاشية الدسوقي ٢٤٣/٣، ٢٤٣، وما بعدها، ومضى المحتاج ٣٣٠/٤، وكشاف الفتاوى ٤١٩/٤

وكذا الساعي لا يجوز له أن يجمع انتشارق
خشية سقوط الصدقة أو قلتها^(١) الحديث ولا
يجمع بين منفرد ولا يفرد بين مجتمع خشية
الصدقة^(٢)
ولنظر تفصيل هذه المسألة في مصطلح (زكاة).

تفريق

التعريف :

١ - التفريق لغة واصطلاحاً خلاف تجمع .
يقال : فرق فلان الشيء تعريفاً ، وتفرقة إذا
بدده^(٣) وفي الحديث : « لا يجمع بين منفرد ،
ولا يفرد بين مجتمع خشية الصدقة »^(٤)
الحكم التكليفي :

يختلف حكم التفريق باختلاف متعلفه :
أ - تفريق مال المختلط خشية الصدقة :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز
لأرباب الأموال من أهل الزكاة ، أن يفروا
أموالهم المختلطة ، التي وجب فيها ما جبرأعها
فرض الزكاة ، يسقط عنها العرض ، أو يقل
الواجب . كأن يكون فم أرمعون شاة مختلطة
مخلطة اشتراك ، أو مخلطة جوار ويفرقها قبل
هابة احمل يسقط عنها الفرض بالتفرقة ،
ولا يجوز لأرباب الأموال أن يجمعوا أموالهم
انتزقة ليل للواجب .

ب - تفريق أيام الصوم . في التمتع :
٣ - اختلف الفقهاء في جواز وصل المنع صوم
لأيام العشرة إذا لم يصم الثلاثة في وقتها . وجوز
الحنابلة والمالكية الوصل بين الثلاثة والسبعة ،
أما عند الحنفية إن لم يصم الثلاثة في وقتها .
وهو موقوف الزوية ، ويوم التروية ، ويوم عرفة
- يسقط عنه الصوم ويعود إلى طهري .

وذهب الشافعية - في الأظهر عندهم - إلى
تزيم التفريق بين الثلاثة والسبعة ، والأظهر على
هذا في مدة التفريق - أنها تكون بصدور أربعة
أيام ، ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة
لنتم . ولو صام عشرة أيام متوالية حصلت له
الثلاثة ، ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق^(٥)
ويراجع التفصيل في مصطلح : « تمتع » .

(١) مواهب الحليل ١/ ١٦٦ - ١٦٧ ، وتلخيص ١/ ١٢٩ .
١٣ ، والمغني ٢/ ٢١٥ حتى يختلف بين المكتبة وغيرها في
بعض التفاصيل .

(٢) حديث « لا يجمع بين منفرد » حتى ترجمه
(نفا) .

(٣) بدائع الصالح ١/ ١٧٢ - ١٧٤ - وحاشية الدسوقي -

(٤) لسان العرب ، ومجمع من اللغة ، مادة « فرق » .

(٥) حديث « لا يجمع بين منفرد ، ولا يفرد بين
مجمع » أخرجه البخاري ٢/ ٢١٤ ، فتح ط
السبعة .

ج۔ - قفریق صوم جزاءات احیج:

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز تعريق أيام الصوم في جرائم الحج بأسواقها المختلفة، لأن الله تعالى أمر به مطلقاً في أنواعها كلها، فلا ينقيد بالتتابع من غير دليل.^{١١١} وستر للتفصيل مصطلح (تابع).

د - تفريغ اشواط الطواق :

٥ - لا خلاف بين الغضاهاء في أنه إذا ناليس
بالطواف ثم أقيمت المكتوبة، فإنه يقطع
الطواف ويصلي مع الجماعة، ويسمي على طوافه،
لأنه فعل مشروع في أثناء الطواف، فلم يقطعه
بإسـم^(١).

وفي غير المكتوبة اختلف الفقهاء نفيها ونونها.^(٢٧) ويرجع إلى مصطلح (طواف)

ع - التفریق بین الام و ولدھا :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في حظر التغريب بين
أمة المملوكة وولدها لصغير بالبيع حتى يمسز

٢٤٨٠، ٢٤٨١، وأمنى المطالب (١٩٦٦)، والليثوي

١٣٠٠ هـ و ١٣٠١ هـ

(٦) حالة الموقوف في ٨٦ - ٨٧: ٧٦٠ - ٧٦٥.

المقيم: ٢١/٣، ورؤية الطالب: ١١/٤

(١) المبنى ٢٩٥، بحضرة القبطي ١١/١٩٤٤، وحاشية

البريد ٣٧/٩، وأسم: الطالب ٤٧٩/٩

١٣٧/٢. و١٣٧/٣. وحاشية الطحطاوي.

457/1

أبو نضر أبو بليغ، على اختلاف بين الفقهاء.⁽¹⁾
 الحديث ومن فرق بين الوالدة وولدها عرف الله
 بينه وبين أحبه يوم القيامة⁽²⁾ واختلفوا في
 التفريق بين الصغير وبين غير الأم من المحرم،
 فذهب الخنيفة والحنابلة إلى أنه يحرم التفريق
 بين الصغير وبين محرمه المفرد، لحديث علي
 رضي الله عنه - قال: أمرني رسول الله ﷺ أن
 أبيع غلامين أخوين فبعتهما، ففرقت بينهما
 فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال وأمر؟ هي
 فأرحمهن، ولا تبعهما إلا جميعاً⁽³⁾، ولأن بينهما
 محرمية، فلم يحز التفريق بينهما كالأم وولدها⁽⁴⁾.
 وقال المالكية والشافعية: إن التحريم خاص
 بالأم وولدها⁽⁵⁾ للحديث السابق.

وصرح الشافعية بأن التفريق بين الهبة
 وولدها حرام، إلا إن استعني عنها، أو بدعها
 هو لا مذموم، ولا يبيح للمذبح.^(١٠١)

(١٦) ابن عابد بن ١٢٢٠. ومناقبه المشهور ١٢٣٠، ١٢٤٠، ١٢٥٠.

ويليامز، أ.د.، والمخفي، ٢٠١١: ٢٧٤

(٢١) حقيقتاً ، عمر فرناں بیب الرالدة وولدها غزنی امه بیته .

أخبر به الترمذي (٣/ ٥٧١) ط الخليلي وقال هذا حديث

— ۱۰۰ —

(۳) حقیقت: آخر کہا ہمارے لیے: افسوس اچھا (۱/۸۸)

ط المعبود وفصال اهليلج في المجمع ارحامه

المصحح: محمد المرواني (١٩٧٧) ط ١ نقدي

(4) المصانم الباقية

(٢٥) طائفة المصوفين ١/٣ - ١٥ - ١٥، ونظيره ١/٣ - ١٥ - ١٥

(٦) قلعة ٤ : ١٨٥٠

- و- تفريق الصفقة لتعدد أحد الطرفين أو تعدد المبيع .
- ٧- تفرق الصفقة بتفصيل الثمن من الموجب أو الصابل . كأن يقول في عقد البيع مثلا : بعثك هذا الثوب بجماعة . وهذا بخمسين ، فيقبل الآخر فيها ، سواء فصل القابل أم لم يفصل ، فيجوز رد أحدهما بعيب ، واستيفاء الآخر تفريقا للصفقة لتعددتها بتفريق الثمن .
- وكذا إن تعدد الساع ، أو المشتري ، فيجوز رد نصيب أحدهم بعيب ، تفرقا للصفقة .
- أما إذا فصل أحد الميعين ، أو نصيب أحد الطرفين فلا تفرق الصفقة ، لاختلاف الإيجاب والقبول ، فيعطى العقد هذا التفصيل للمساغبة .^(١)
- ومذهب الحنفية أنه إذا تعدد الموجب ، وتعدد الحياض ، لم يجر التفريق بقبول أحدهما ، سواء أكان الموجب بالثمن أم مشريا ، وعلى عكسه لم يجر القبول في حصة أحدهما .
- وإن اتفقت لم يصح قبول المذهب في بعض ، فلم يصح تفسيرها مطلقا في الأحوال الثلاثة ، لاتحاد الصفقة في الكل .
- وكذا إن اتفقت العاقدان وتعدد المبيع ، كان يوجب بيع مائتين أو قيمتيه ، لم يجر تفريقها بالقبول في أحدهما إلا أن يرضى الآخر بذلك
- بعد القبول في البعض ، ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء ، كذا واحد ، أو موزون ، أو مكيل ، فيكون القبول إيجابا جديدا والرضا قبولا .
- أما إن كان المبيع مما لا ينقسم إلا بالقيمة كشوين أو دارين . فلا يجوز التفريق في القبول . فإن بين ثمن كل واحد منهما بأن كرر لفظ البيع كان يقول : بعثت هذين الشوين : بعثك هذا بألفه وبعثك هذا بألفه . يصح التفريق بالقبول .
- أما إذا لم يكرر لفظ البيع وفصل الثمن ، قال بعض الحنفية تعددت الصفقة ، فيجوز تفريقها بالقبول ، ومنعه آخرون .
- وقيل : إن اشترط تكرار لفظ البيع للتعدد استحصان وهو قول أبي حنيفة . وعدم اشتراطه قياس . وهو قول الصاحبين .^(٢)
- ومذهب الحنابلة أن تفرق الصفقة يكون بتعدد البائع أو المشتري أو المبيع أو بتفصيل الثمن ، على الصحيح عندهم .
- وهذا اشترى ثمان شيئا ، وشرط الحبار ، أو وجداء معينا فراضى أحدهما فلآخر الفسخ بناء على تعدد الصفقة بتعدد الطرفين . وهو الصحيح عندهم . وفي قول لا تفرق بناء على أن الصفقة لا تتعدد بتعدد الطرفين . وكذلك لو

(١) حاشية بي هاشم ١٩/٤

(٢) حاشية الجمل ١٠٠/٣ ، ومبي لاحتاج ١٢/١

اشترى واحد من اثنين شيئا وطهر به عيب فله رد نصيب أحدهما واملك الآخر، تفريقا للصفة، ^(١) وهو رأي المالكية ^(٢) والتفصيل في مصطلح (الرد بالعيب).

تفريق الصفة المشتعلة على ما يجوز بيعه، وما لا يجوز:

إذا اشتملت الصفة على ما يجوز بيعه وما لا يجوز، فقد اختلف الفقهاء في حكمها على النحو التالي:

مذهب الحنفية:

٨ - ذهب الحنفية إلى جواز تفريق الصفة، إذا جمع فيها بين ما يملك وما لا يملك، كذاته ودار غيره، فيصح البيع، وينفذ في ملكه بقسطه من الثمن باتفاق أئمتهم، ويصح في ملك غيره موقوفا على الإجازة. أما إذا جمع فيها بين مينة ومذكاة أو خل وخمر، فيبطل فيها، إلا لم يسم لكل واحد تمنا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد.

أما إذا سمى لكل واحد منها تمنا فاختلق فيها:

فذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن البيع يبطل فيها. لأن المينة والخمر ليسا بهاء، والبيع صفقة

واحدة، فكان القيون في المينة كالمشروط للبيع في المذبوحة، وهو شرط فاسد، ففسد للعقد في المذبوحة، بخلاف بيع ما يملك وما لا يملكه فانسع موقوف، وقد دخلت تحت العقد لقيام المالية.

ودهب الصاحبان إلى صحة العقد في الحلال بقسطه من الثمن، إذا سمى لكل منها قسط من الثمن.

لأن الفساد لا يتعدى المحل لفساد، وهو عدم المالية في المينة، فلا يتعدى إلى غيرها إذا لا موجب لتعديه، لأن كلا منها قد انفصل عن الآخر بتفصيل الثمن، بدليل ما لو كانا مذكاتين فتلقت إحداها قبل القبض بقي العقد في الأخرى. ^(٣)

مذهب المالكية:

٩ - إذا جمعت الصفة بين حلال وحرام بطلت فيها عندهم، إذا علم العاقدان الحرام أو علمه أحدهما.

أما إذا لم يعلم، كأن باع قنني خل وخمر عنى أنهما خل، فبانت إحداهما خمر، أو باع ضاتين على أنها مذبوحتان فبانت إحداهما مينة، فله التمسك بالباقي بقسطه من الثمن، ويرجع عن الباقي يخص الحمر والمينة من الثمن لفساد بيعه. ^(٤)

(١) فتح القدير ٨/ ٨٩ - ٩٠

(٢) حاشية الدرر ٥/ ١٥

(٣) الإحصاف ١/ ٣٣٣ - ٣٢٨، وكشاف الخلق ٣/ ١٧٨

(٤) شرح الزرقاني ٥/ ١٥٠

مذهب الشافعية :

١٠ - ذهب الشافعية إلى أن تفريق الصفقة ثلاثة أقسام :

أ - أن يكون التفريق في الابتداء .

ب - وفي الدوام

ج - أو في اختلاف الحكم

فأما تفريقها ابتداءً، فكان يبيع حلالاً وحراماً في صفقة واحدة، كشاة وحزير، أو غنم وحر، أو مائة ومدكاة، أو دابة ودار غيره بغير إذن صاحبها. فيصح البيع في كل ذلك فيما يجوز بعه من الحلال، وما يملكه بقطعه من الثمن، بغيره لكل حكمه، لأن الصفقة اشتملت على صحيح وفاسد، فالعدل تصحيحها في الصحيح، وقهر الفساد على الفساد، كنظيره فيما لو شهد فاسق وعدل. وفي قول يصح العقد بجميع الثمن لحلال، لأن انعقد بتوجه إلى ما يجوز بيعه، فكان الآخر كالمعدم. وإن قول: يبطل مبيع، لأن الصفقة جمعت بين حلال وحرام، يغلب الحرام، لقول ابن عباس: ما جتمع حلال وحرام، إلا غلب الحرام لحلال، ولجودة العوض الذي بغاس الحلال.^(١)

وأما تفريق الصفقة في الدوام فكان يبيع مائتين له، فاشتت إحداهما قبل القبض، فلا

ينسخ العقد، بل يتغير المشتري بين الفسخ والإجازة، فإن أجاز تأخذ الثاني بفسطها من الثمن.^(٢)

وأما تفريقها في اختلاف الحكم، فحكم أبو شملة الصفقة مختلفي الحكم، كإجازة وبيع بشئ واحد، أو حرة ومسلم صحا، ويوزع المسمى على القيمة، وكذا بيع ونكاح، فيصح النكاح بلا خلاف، لأن المال ليس شرطاً فيه، وفي البيع والصدائق قولان: الأظهر صحتهما، ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل.^(٣)

مذهب الحنابلة :

١١ - قسم الحنابلة هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن يبيع معلوماً ومجهولاً في صفقة واحدة بثمن واحد، كأن يقول: بعتك هذه الفرس، وما في بطن هذه الفرس الأخرى، بالفس. فهذا باطل.^(٤)

لأن المجهول لا يصبح بيعه لجهالة، فيصير المبيع المعلوم مجهول الثمن ولا سبيل إلى معرفته، لأن المعرفة إنما تكون بتفسيط الثمن عن المبيعين، والمجهول لا يمكن تفويته فيعذر لتفسيط.

(١) المصادر السابقة

(٢) القسام السابقة

(٣) المغني ٢/٢٦١، وفي المحتاج ١/١٦، وحاشية ابن

مجنين ٢/٢١١، ولما وجد المدعي الأخرى لا تأتي هذا

الحكم الذي صرح به الحنابلة

(٤) نسي المطلب ١/٢٦، وفي المحتاج ١/١٠ - ١١

أحدهما : يصح فيه البيع بقسطه من الثمن ، وهو الأظهر من قولين للشافعية ، لأنه يصح بيعه مفردا ، فلم يبطل بالتقسيم غيره إليه

والثاني : يبطل فيه أيضا ، وهو قول الشافعية ، لأن الثمن مجهول ، لأنه ينسب بتقسيم الثمن على القيمة ، وذلك مجهول حينئذ ^(١)

ز - تفريق الصوم في الكفارات :

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب التتابع في صوم كفارتي القتل والظهار ، ثبوت التتابع فيها نص القرآن ، في قوله تعالى في كفارة القتل : ﴿ ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ﴾ من الله ^(٢) وفي كفارة الظهار في قوله تعالى : ﴿ ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ﴾ من قبل أن يمسها ^(٣) وثبت التتابع في صيام كفارة الوطء في رمضان بالنسبة الصحيحة ، ودعب إلى ذلك عامة أهل العلم ^(٤) لما في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ جاء إليه رجل فقال : هكتك يارسول الله قال : « وما أهلكك ؟ » قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، فقال : هل تجد

ثانيها : أن يكون الميعان مما يقسم الثمن عليها بالأجزاء ، كذا في مشتركة بينه وبين غيره باعها بغير إذنه شريكه . ففي ذلك عند المناظرة وجهان :

أحدهما : يصح البيع في ملكه بقسطه من الثمن ، ويصح فيما لا يملكه . لأن لكل واحد منهما حكم مستقل لو انفرد ، فإذا جمع بينهما ثبت لكل واحد منهما حكمه ^(١)

وهو كما سبق قول أبي حنيفة وأحمد قولي أنت فلي ^(٢)

، الوجه الثاني : لا يصح البيع ، لأن المصعقة جمعت حلالا وحراما ، فغلب التحريم ، ولأن المصعقة إذا لم يمكن تصحيحها في جميع العقود عليه ، طلت في الكل ، كاجتماع بين الاثنين ^(٣) وهو قول للشافعية .

ثالثها - أن يكون الميعان معلوم بنحو لا يقسم عليها الثمن بالأجزاء ، وأحدهما يصح بيعه والآخر مما لا يصح ، كخيل وخرق ، ومبة ومذقة ، ومغسور السليم وغير مقدور التسليم ، فيبطل البيع فيما لا يصح بيعه . وفي الآخر روايتان :

(١) المعنى ٢٦٢/١ - ٢٦٢ ، ومضى المحتج ٢٠٢

(٢) سورة النساء ٩٢

(٣) سورة المائدة ١٠٢

(٤) أسنن قطايب ١٢٦/١ ، ومضى ١٢٧/٣ ، وسرم

الخيل ١٣٥/٢ ، وحاشية الطحطاوي ١٥٧/١

(١) المعنى ٢٦١/١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣

(٢) فتح القمبر ٨٩/١ ، وأمسى الطالب ١٢/١ ، ومضى

المحتج ٢٠٢

(٣) المعنى ٢٦١/١ - ٢٦٢

ما تحقق؟ قال: لا. قال: هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين...^(١) إلى آخر الحديث. والتفصيل في مصطلح (تتابع).

١٣ - أما كفارة اليمين فقد اختلف الفقهاء في جواز تفريق الصوم فيها. فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يجوز تفريق الصوم في كفارة اليمين، واستدلوا بقراءة ابن مسعود، وأبي، وقد قرأ: ﴿من لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات﴾.^(٢)

وذهب المالكية والشافعية إلى أن التتابع في كفارة اليمين غير واجب،^(٣) وهو قول عند الحنابلة، لأن الأمر بالصوم فيها مطلق، ولا يجوز تقييده إلا بدليل. وقد سبق تفصيل هذه المسألة في مصطلح (تتابع).

تتابع قضاء رمضان :

١٤ - لا يجب التتابع في قضاء رمضان بالتتابع المذاهب الأربعة.^(٤) وسبق التفصيل في مصطلح (تتابع).

(١) ابن عثيمين ١٠/٣، والمقي ٢٥٢/٢

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله حدثت... إلى آخر الحديث. أخرجه البخاري (الفتح ١٦٣/٤ ط السلفية).

(٢) سورة البقرة/ ٨٩

(٣) روضة الطالبين ٢٦/١١، وحاشية القسوطي ١٣٣/٢

(٤) المشي ١٥٠/٣، وموسوعة الفقه ٤١٣/٢، وأبني

الطالب ١٢٩/١، وحاشية الطحاوي ١٦٣/١

تفسير

التعريف :

١ - التفسير في اللغة: الكشف والإظهار والتوضيح.

وفي الاصطلاح: لا يخرج عن المعنى اللغوي، وغلب على تفسير القرآن، والمراد به، كما قال الجرجاني: توضيح معنى الآية، وشأنها، وفصلتها، والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التأويل :

٢ - التأويل مصدر أول. يقال: أول الكلام تأويلاً. دبره وقدره وفسره، وفي الاصطلاح: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مجتمعه إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت﴾^(٢) إن أراد به إخراج الطير من البيضة

(١) القاموس المحيط، والمصباح المنير، وتفسيرات للجرجاني

ص ٨٧

(٢) سورة آل عمران/ ٢٧

أعم من التفسير ، المشمولة - عدا بيان التفسير -
كثلاً من بيان التأويل ، ويزيد التأويل ، ويزيد
الضرورة ، ويزيد التبدل^(١)

حكم تفسير القرآن

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز تفسير القرآن
معنى اللغة ، لأنه عربي^(٢)

وقال السيوطي : قد أجمع العلماء على أن
التفسير من فروض الكفايات ، وأحد العلوم
لثلاث الشريعة (أي : التفسير والحديث والفقه)
وقال : - ننسأ عن الأصحاب - أنشأ صناعة
بتعاطاها الإنسان تفسير القرآن

كما أجمعوا على حظر تفسير القرآن بأنهم
من غير لغة ولا نقل ، واستندوا بقوله تعالى :
﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَأَنْ
تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) وقوله ﷺ :
ومن قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من
النار^(٤) والمراد منه التفسير بالرأي من غير
لغة ، ولا نقل^(٥)

كان نصيراً ، وإن أراد إخراج مؤمن من الكفار ،
أو العالم من الجاهل كان تأويلاً^(٦)

والفرق بين التفسير بالتأويل أن التفسير
أعم من التأويل ، وأكثر استعمال التفسير في
الألفاظ ومفرداتها ، وأكثر استعمال التأويل في
نعماني واجمل

وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإيمانية .
فما التفسير ليستعمل فيها وفي غيرها .

وقال قوم : ما وقع مبيتاً في كتاب الله ، ومعناه
في صحيح السنة سمي نصيراً ، لأن معناه قد
ظهر ، وليس لأحد أن يتعرض له باجتهاد
ولا غيره ، بل يحمله على المعنى الذي ورد
لا بتعده ، والتأويل ما استنبطه العلماء ، انعمون
معاني الخطب ، الدهر والبال ، العليم .

قال المترجمي : التفسير لقطع على أن
المراد من اللفظ هو هذا ، والشهادة على الله أنه
عسى اللفظ هذا المعنى ، فإن قام دليل مقطوع
به فصحيح ، وإلا فتفسير بالرأي ، وهو تنبي
عنه .

والتأويل توحيد أحد الاحتمالات بدون
القطع والشهادة على الله^(٧)

ب - البيان :

٣ - البيان : إظهار المتكلم المراد للسامع ، وهو

(١) : التبرعات للترجمي
(٢) : كتاب الفروع للفقيه ٥٥٦/١ ، وكشاف النجاشي
٤٣٣/١

(٣) : سورة الأعراف ، ٣٣

(٤) : حديث ، أخرجه في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من
النار ، أخرجه الترمذي ١٩٩/٥ ، والطبري في حديث ابن
عباس ، وفي أحد رواه ضعف كما في التهذيب لابن حجر
(٩١٤ - ٩١٥)

(٥) : الإتنان للسيوطي ١٧٥/٩

(٦) : التبرعات للترجمي ٧٦

(٧) : الإتنان للسيوطي ١٧٣/٢ ، والفتاوى ١١٤/٢ - ١٥

أقسام تفسير القرآن :

٥ - قسم العناء معاني القرآن إلى ثلاثة أقسام .

أ - ما لا ميسر إلى الوصول إليه ، وهو الذي استأثر الله بعنونه ، وحجب علمه عن جميع خلقه ، ومنه أوقات وقوع الأمور التي أتم الله في كتابه أنها كائنة ، مثل وقت قيام الساعة ، ووقت نزول عيسى ، ووقت طلوع الشمس من مغربها ، وما أشبه ذلك ، فهذا القسم ليس لأحد أن يتعرض له بالتأويل .

ب - ما خص الله نبيه ﷺ بعلم تأويله دون سائر أمته ، ويحتاج العباد إلى تفسيره لأموار دينهم ، ودينابهم ، فلا سبيل لهم أيضا إلى علم ذلك إلا بآيات الرسول ﷺ فهم تأويله .

ج - ما كان علمه عند أهل اللسان الذي يزن به القرآن ، وذلك علم تأويل عربيته وإعرابه ، فلا يوصل إلى علم ذلك إلا من فقههم .^(١)

طرق التفسير :

٦ - قال السيوطي :

قال العلماء : من أولو تفسير القرآن التكريم منه أولا من القرآن نفسه ، فما أجمل منه في مكان سطر في موضع آخر ، وما اختصر في مكان سطر في موضع آخر منه . فإن أعياه ذلك طلبه من السنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وميسرة له .

(١) صبر الطبري ٩٢ : ٩٣ .

وقال الشافعي رضي الله عنه : كل ما حكم

به رسول الله ﷺ فهو ما فهمه من القرآن .^(١) لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ يَا أَرْكَانَ اللَّهِ ﴾^(٢) .

وفال عليه الصلاة والسلام : «ألا إني قد أنزلت القرآن ومثله معه»^(٣) .

وقالوا : فإن لم يوجد في القرآن ، ولا في السنة ما يوضح المعنى ، يرجع إلى أقوال الصحابة في تفسيره ، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله ، وما اختصوا به من أفهم الصحيح ، وأعمال الصالح ، وقد قال الحاكم في كتاب معرفة علوم الحديث : إن الصحابي لذي شهد الوحي والتزيل ، فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا ، فإنه حديث مسند .^(٤)

وقال صاحب كشف القناع : يزعم المرجع إلى تفسير الصحابي لأنهم شاهدوا التزيل ، وحضروا التأويل . فتفسيره أمانة ظاهرة . وإذا قال المصنفي ما يخالف القياس فهو توقيف .

وقال القاضي ، وغيره من المجتنبلة : إن قلنا ، إن

(١) الإقناع ٣ / ١٥٧ .

(٢) سورة النساء / ١٠٥ .

(٣) حديث . «ألا إني قد أنزلت القرآن ومثله معه» . أخرجه

أبو داود ٥١ / ١٠ لحققت عرت حميد وحسام من حديث

المقدام بن معد يكرب . وإسناده صحيح .

(٤) الإنسان ٢ / ١٥٧ ، ومعرفة علوم الحديث للمصنف

شهابوي من ٣٠ نشر الفقه تلمبه

العرب. فإن قيل: العرب إذا فقههم من قبله تعالى ﴿وهو الخضر فوق عبادي﴾^(١) ومع الرحمن على العرش استوى^(٢) الآية، والاستقرار وقد أريد به غير، فهو مستلزم. فتأهيات، فإن هذه كآيات، واستعارات يفهمها المؤمنون من العرب المصدقون بأن الله تعالى ليس كمثلته شيء، وأنها مؤولة تأويلات تناسب مقامهم العرب.^(٣)

وعائد من يرى إثبات هذه الأسماء والصفات على ظاهرها، مع التزام التثنية والتفصيل في علم العقيدة.

وقال الطبري: وفي حديث الله تعالى عبادي عنى الاعتبار بها في أي القرآن من الموعظة، وليستات في قوله تعالى: ﴿كتاب أنزله إليك مبارك ليدروا آياته وليتذكر أولوا الألباب﴾^(٤) ومن أنشده: من أي القرآن التي أمر الله سبحانه، وحتم بها على الأعباء بأعتاك أي القرآن بالاعتصاف به، ما يدل على أن عندهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من أنه، لأنه محل أن يقال: من لا يفهم ما يقال له، ولا يحفل بتأويله. اعتبر بها لا فهم لا، به، ولا معرفة من

قول الصحابي حجة لزم قبول تفسيره، وإلا فإن نقل كلام العرب في ذلك غير إليه، وإن فسره اجتهدا أو فحوا على كلام العرب لم يلزم قبول تفسيره.^(٥)

٧ - أما تفسير التامعي فلا يلزم الرجوع إليه، لأنه ليس حجة بالاتفاق، ونقل عن الإمام أحمد: يلزم الرجوع إلى قول التامعي في التفسير، وغيره.

ونقل أسوديد: إذا جاء عن الرجل من التابعين لا يوجد فيه عن النبي ﷺ نقل لا يلزم الأحاديث. وقال المروزي: ينظر ما كان من النبي ﷺ يؤخذ به، فإن لم يكن فعن الصحابة، فإن لم يكن فعن التابعين، وقال القاضي: يمكن حمل هذا القول على إجماعهم، وتوعد المذاهب الأخرى لا تأني ذلك.^(٦)

والمسألة أصولية، وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي.

تفسير القرآن بمقتضى اللغة.

٨ - ذهب جمهور العلماء إلى حوزة تفسير القرآن بمقتضى اللغة، وقالوا: لأنه عربي. قال ترمذي: ثبت أنه ليس في القرآن ما لا يفهمه

(١) سورة الأنعام: ١٨

(٢) سورة طه: ٥٠

(٣) المستطفي: ١٠٧/٢

(٤) سورة ص: ١٢٩

(٥) كتاب اللغات: ٤٣٤/١، والبرق: ٥٥٨/١

(٦) المصادر صالحة، والمستطفي للقراني: ١٦٠/٢، ٢٧٤

القول والبيان والاكلام على معنى الأمر بأن يفهمه، ويعتقده ثم يندبره، ويعتبره. فاقبل ذلك مستحيين أمره يندبره وهو جاهل عن معناه.

ثم قال: وإذا صح هذا فقد صد قول من أنكر تفسير المعسرين في كتاب الله، مالم يجب الله تأويله عن خلقه. ^(١) وقال المعني: إن النهي عن تفسير القرآن، إنما يصرف إلى التشابه منه لا إلى جرمه لأن القرآن من حجة على الخلق، ولو لم يمر التفسير لم تكن الحاجة إليه. فإذا كان كذلك، جاز لمن عرف لغات العرب وأسباب النزول أن يعسره، أما من لم يعرف وجوه اللغة، فلا يجوز أن يعسره ولا بمقدار ما سمع، فيكون ذلك على وجه الحكاية، لا على وجه التفسير، ولو قال: إن السرد من الآية كذا - وهو لا يعرف اللغة العربية، ولا يسمع فيه شيئاً، فلا يحل له ذلك، وهو الذي نهى عنه - وقال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله، واليوم الآخر، أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب. ^(٢)

شرط المفسر للقرآن، وأدابه:

٩ - يشترط فيمن يفسر القرآن أن يكون عالماً

بلغته العرب لأن القرآن نزل بها، فالعلم بها يعرف شرح مشردات الالفاظ، ومبدلاتها حسب الوضع والاستعمال.

وأن لا يغفل عن مجاهد. (لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب).

ومنه أن يكون عالماً بالتحوّل لأن المعنى يتغير، ويختلف باختلاف الإعراب، وبالصرف لأن به يعرف أبنية التكنيات واشتقاقاتها، لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف معناه باختلافها.

ويشترط أن يعرف علوم البلاغة: النحوي، والبيان، والبدع، لأنه بهذه العلوم يعرف خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وحواسمها من حيث اختلافها: حسب وضوح الدلالة، وخفائها، وتحمين الكلام، كما يشترط أن يكون عالماً بأصول الفقه، إذ به يعرف وجوه الاستدلال على الأحكام، وطرق الاستنباط، وأن يعلم أسباب النزول، إذ به يعرف معنى الآية المزلّة فيه بحسب ما أنزلت.

ويشترط أيضاً أن يعرف النسخ، والنسخوخ ليعلم المحكم من غيره، والأحاديث المبيحة لتفسير المجمل، والجهل.

ويشترط في ذلك رخصة الاعتقاد، وفزوم لسنه، وألا يبه بالحداد، ولا هوى، لأنه لا يؤمن على الدين من كان مخصصاً في دينه

(١) مقدمة نصير الخط. ج ١ ص ٨٢ - ٨٣

(٢) الإلهام للسيوطي ١٢ - ١٣

صحيحه من ضعيفه بطرق الاستدلال، لأنه قد ثبت أن كسر في القرآن ما لا نفيه الحرب،^(١) أما ما لا يمكن معرفته بطرق الاستدلال ولا نقل فيه فلا سبيل إلى نفيه. وعادة هذا النوع مما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته كلون كتب أصحاب الكهف، واسمه، والبعض الذي ضرب به الميث من البقرة، واسم للعلام الذي قتله صاحب موسى عليه السلام، ونحو ذلك، ولا ينبغي أن نغل انصبا بذلك.^(٢)

وينبغي أن يكون التفسير سليم المنصـد فيمن يقرر، لينفي التسديد من الله، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لِنَهْدِيَهُمْ مِمَّا قَوْلَ اللَّهِ لِعِ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) وقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمَكُمُ اللَّهُ أَنََّّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤)

من المحدث كتب التفسير وحله ما:

١١ - يجوز عند جمهور الفقهاء للمحدث من كتب التفسير وإن كان فيها آيات من القرآن وحلها والمطالعة فيها، وإن كان حسا، قالوا: لأن المقصود من التفسير: معاني القرآن،

فكيف يؤمن على السدين، ثم هو لا يؤمن في السدين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤمن في الإخبار عن أسرار الله؟ وكذلك لا يؤمن إذا كان منها بالحادث أن ينجي الفتنة ويغفر الناس بئنه، ونحوه، وإن كان منها بجري لم يؤمن أن يحمله هو على ما يوافق بذمته^(٥)

وعند السيوطي علم الموهبة قال: وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإلى الإشارة بحدوث. فمن عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم.^(٦)

١٠ - ونقل السيوطي عن أبي طالب الطبري أنه يجب أن يكون اعتماد المفسر على النقل الصحيح عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ومن عاصروهم من التابعين، وأن يتجنب المحدثات. أي الاسئلة المبتدعة. وإذا تمارضت أقوال الصحابة، وأمكن الجمع بينها فعل. وإن لم يمكن الجمع بينها رد الأمر إلى ما ثبت فيه السمع. فإن لم يجد سمعا، وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما ورجح ما قوي الاستدلال فيه، إذا كان مما يمكن معرفة

(١) الإيضاح ٢/ ١٥٠ - ١٥١

(٢) حيث: ومن عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم، أخرجه أبو نعيم في الحفة ١٠/ ١٥٠ ط (تسعة) ثم قال ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين من عيسى بن مريم عليه السلام لوهم بعض الرواة أنه دجوه عن النبي ﷺ فوضع هذا لإسناد عليه لهوته وقربه، وهذا الحديث لا يحسن هذا الاستاد عن أحمد بن حنبل

(١) الإيضاح ٢/ ١٦٦، والرومان في علوم القرآن لمرزوقي

(٢) ١٧٥/٢، والمصنف ١٠٠/١

(٣) معلقة في أصول التفسير لابن تيمية ص ١٢، ١٣

(٤) سورة العنكبوت ١٨

(٥) سورة البقرة ٢٨٢

لا تلاونه، فلا تجزى عليه أحكام القرآن.

وصرح الشافعية بأن الجواز متروك فيه أن يكون التفسير أكثر من القرآن لعدم الإختلاف بتعظيمه حيث أنه وليس هو في معنى المصحف. وحالف في ذلك الحنفية، فأرجوا الوضوء لمن كتب التفسير.^(١)

والفصل في مصطلح (مصحف) وحدته.

نقل سارق كتب التفسير :
١٢ - اختلف الفقهاء في قطع سارق كتب التفسير، فذهب مالك والشافعي والحنابلة وأبو ثور إلى وجوب القطع بسرقتها إذا تمت شروط القطع.

وذهب الحنفية إلى عدم القطع على تفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (سرقة).

تفسير المقر ما أبهه في الإقرار :
١٣ - إذا قال ابتداء أو جواباً عن دعوى صحيحة : فلان علي شيء، ونحو ذلك، صح الإفادة اتفاقاً للفقهاء، ويجب عليه تفسير

المبهم، فإن فسره بما يتمول قبل تفسيره، قل أو كثر.^(٢)

وإن فسره بما لا يتمول ولكنه من جنس ما يتمول، كحبة خنطة يقبل عند الشافعية، لأنه شيء يحرم أخذه بغير إذن، ويجب رده على آخذه.

ويشترط الحنفية أن يفسر بذي قيمة، وهو المراجع عند الحنابلة، ووجه عند الشافعية.^(٣)

وإن لم يكن من جنس ما يتمول فإن كان يجوز اقتناؤه منعت كالكلب المعلم أو ناقابل للتعليم، والسرجه، فيقبل تفسيره به، وإن فسره بما لا يجوز اقتناؤه، كحمر غير فادمي، أو ككلب لا يجوز اقتناؤه، فلا يقبل تفسيره به.

وإن فسره بوديعة، أو بحق الشفعة قبل.^(٤)

وإن امتنع عن التفسير حبس حتى يفسر، لأن التفسير واجب عليه، فيصير بالمتناعه عن تفسير ما أقر به محملاً - كمن امتنع عن أداء حتى يجب عليه.

وفي وجه عند الشافعية لا يجبس، فإن وقع الإقرار المبهم في جواب دعوى، وامتنع عن التفسير جعل منكراً، ويعرض البعثن عليه،

(١) روضة الطالبين ٣٧١/١، والمغني ١٨٧/٥، وابن عابدين

١٥٠/١، وحاشية الدرر ١٠٥/٣

(٢) المعاصر السني

(٣) ابن عابدين ١١٨/١، ١١٩، والمغني ١٨٧/٥، وروضة

الطالبيين ٣٧١/٤

(٤) حاشية الدرر ١٢٥/١، ومغني الحاج ٢٢/١،

وروضة الطالبين ٩٦/٣، والمغني ١٤٨/١، وحاشية

المعاصر على مرآة الفلاح ص ١٦

فإن أصح ولم يخلف جعلنا ناكلاً، وخلف
المدعي، وإن كان ابتداء بلا سبق دعوى ادعى
عنه المفسر باخق، وقالوا: حيث لم يكن
حصول القرض فلا يجس^(١)
والتمثيل في مصطلح (انفراد).

تفسيق

التعريف :

١ - التفسيق : مصدر فسق، يقال : فسقه إذا
نسبه إلى الفسق، والفسق : في الأصل -
الخروج، وغلب استعماله في الخروج عن
الاستقامة والطاعة، يقال : فسقت الرضة،
أي : خرجت عن فلتها .

والفسق هو الفجور والخروج عن طريق
الحق والترك لأمر الله، والعصيان، وفي التنزيل
﴿وإنه لفسق﴾ أي خروج عن الحق.^(٢)

وقال المصنف : الفسق خروج من
طاعة الله بكبيرة، والفجور الانبعاث في
معاصي والتوسع فيها.^(٣)

ولا يخرج استعمال المفسق، هذا اللفظ عن
المعنى اللغوي



(١) لسان العرب ، وانصباح الشعر ، والقاموس المحيط مادة
فسق، والتكلمت لأبي البقاء ٣/ ٣٤٨، ٣٤٩، وصحيفة

الندوة ١/ ١٦٥

(٢) الشعر واللمعري ص ٢٦٥

(٣) المعنى ٥/ ١٨٧، وروضة الطالبين ٤/ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩،

رحمته للندوة ٣/ ١٠٦

شهادة فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون^(١) فقد تعلق بالقذف - إذا لم يأت القاذف ببينة - ثلاثة أحكام: الحذف، ورد الشهادة، والنسيق، تخليفا لشأن القذف، وقوة في الردع عنه.^(٢) وفي قبول شهادة الفاسق بعد التوبة، وشروط توبته، تفصيل ينظر في مصطلحات (توبة، شهادة، نسق، قذف).

تفسير مرتكب الكبائر :

٥ - لاختلاف بين الفقهاء في تفسير مرتكب الكبائر كالزاني، واللاطم، والفاسق، ونحوهم، لأن تفسير القاذف ورد شهادته ثبت بنص القرآن فيقاس عليه كل مرتكب كبيرة.^(٣) أما الصغائر فلا ينسق بها، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالصَّغَائِرَ إِلَّا اللَّعْمَ﴾.^(٤)

(١) سورة النور/٤

(٢) إعلام المولى/١، ١٢٢/١، ط دار الجيل. وأحكام القرآن للشمس/٤، ٢٧١/٤ ط دار الكتب الحديثة، والفقه لابن فداية/٩، ٢٩٧/٩ ط الرياض، وأحكام القرآن لابن العربي/٣، ١٣٣٤ ط عيسى الحلبي، والمثنى/٥، ٢-٧ نشر دار الكتب العربي، وأحكام القرآن للمجملين/٣، ٢٧١ نشر

دار الكتب العربي، وروضة الطالبين/١١، ٢٩٩

(٣) روضة الطالبين/١١، ٢٢٥/١١، والبيان شرح المنهاج/٧، ١٧٦

ط دار الفكر، ومطالع أولي النهى/٦، ٦١٢، وكشاف

الفتح/٦، ١١٩، ٤٢٠، والنفى/٩، ١٦٥، والمشرح

المصنوع/١، ٢٢٠

(٤) سورة النجم/٣٢

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعديل :

٢ - من معاني التعديل النسبة إلى العدالة، يقال عدلت الشاهد إذا نسبته إلى العدالة ووصفته بها. والعدالة لغة الاستقامة، وفي الشريعة : عبارة عن الاستقامة على طريق الحق باجتناب ما هو محظور في الدين. فالتعديل ضد التفسير.^(١)

ب - التكفير :

٣ - من معاني التكفير النسبة إلى الكفر، والكفر لغة النعطة والسر، يقال : فلان كفر العمة إذا سرها ولم يشكرها، وسرها هو : تكذيب النبي ﷺ في أمر من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة (ر: كفر).

والفرق بين النسق والتكفير أن النسق أعم من التكفير بهذا المعنى.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٤ - تفسير المجلود في حد القذف :

ينسق المجلود في حد القذف، لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

(١) المصباح المنير مادة: عدل، وفتح الميم المعبط مادة: نسق، والتعريفات النفعية للبركتي ص ٣٧٤، والكليات لأبي الفتح/٣، ٢٥٣.

(٢) المصباح المنير مادة: كفر، وتفيد الأسماء واللغات/١، ١١٦، والكليات لأبي البهاء/٣، ٣٤٩، ١١٢/١،

والتعريفات النفعية للبركتي ص ٢٤٥

أما تفسير الكبيرة ففيه خلاف وتفصيل ينظر في (كبار، عدالة، فسق، ومعصية).

تفسير أهل البدع :

٦ - البدع إما عمية أو اعتقادية، فاما البدع الحملية، فيرى المالكية والحنابلة وشريك وإسحاق بن راهوية وأبو عبيد وأبو ثور تفسير أهلها، وعدم قبول شهادتهم، لأن الابتداع فسق من حيث الاعتقاد، وهو شر من الفسق من حيث التعاطي، ولا فرق بين كون أهل البدع متعمدين للبدعة أو متاولين، لأنهم لا يعترفون بالتأويل.^(١)

أما الحنفية والشافعية فيقولون بقبول شهادة أهل البدع إلا الخطائية^(٢) فإنهم لا تقبل شهادتهم، لأنهم يرون إباحة الكذب على خصوصهم لتأييد مذهبهم.

أما ليدع الاعتقادية غير المكفرة، فقد انفق

(١) السراج المصنوع ٢١٠/١، ونصرة الحكم لابن جرير ٢٥/٢ ط دار الكتب العلمية، ومطالب أولي ١١١/١ نشر مكتب الإسلامي، والمغني ١١٨/٩، ١١٩، والفتاوى ١٨١/٧

(٢) الخطائية قوم من عللة مروا بنسبهم إلى أبي الخطاب محمد بن وهب الأجدع، يستجرون أن يشهدوا للمذموم إذا حلف عندهم أنه حرم، ويقولون: المسلم لا يخلف كلامه. ولكن: إنهم يعتقدون أن من ادعى منهم شيئا على غيره يجب أن يشهد به بقية شيعته، فتكثرت عليهم في شهادتهم لظهور لقبهم فردد. (البيان ١٨٠/٧، ١٨٢، والرمي ٢٢٣/٤، والسني الطالب ٢٥٤/٤)

الفقهاء على تسبيق أهلها. إلا أنهم لا يعترفون هذا النوع من الفسق مانعا من قبول الشهادة، لأن أهل البدع ما أوقفهم في الدعة والفسق إلا لتعمق والعلو في الدين، فمنهم من يعظم الذنب حتى يعده كعرا، فيكون امتناعا عن الكذب، فصار هذا كمن يشرب اثلاث من الخنثية، أو يأكل مترك السممية عامدا من الشافعية معتقدا بإباحته، فإنه لا ترد شهادته كذا هذا، بخلاف الفسق من حيث التعاطي والأفعال حيث ترد الشهادة به.^(٣)

أما البدع المكفرة، فترد شهادة أهلها عند الجمهور، وتفصيل ذلك ينظر في (أهل الأهواء، بدعة، شهادة، عدالة، فسق).

تفسير من ليس فاسقا :

٧ - من فسق مسئما بأن فذقه - (بالفسق) - وهو ليس بفاسق عزو، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم.

أما لو قال ففاسق: بالفاسق فلا يجب فيه شيء.^(٤) وتنفرد التفاصيل في (سب، وفسق).

(١) البداية ٩٨١/٧، ١٨٤، والسني ٣٧٦/٤، والسني الطالب ٢٥٣/٤، والفتي ١٨١/٩

(٢) الاختصار بتدليل المختار ٩٦/٤، والفتاوى لمدينة ١٩٨/٢، والفتي ٢٢٠/٨ ط الرياض

يسألون الفقهاء أحكام التفسير بالتفصيل في أبواب الشهادات، وحد الغذف، والرودة، فتتظرونها، وفي مصطلحاتها الخاصة، وكذلك في مباحث (الإمامة: كبرى أو صغرى).

تفصيل

التعريف :

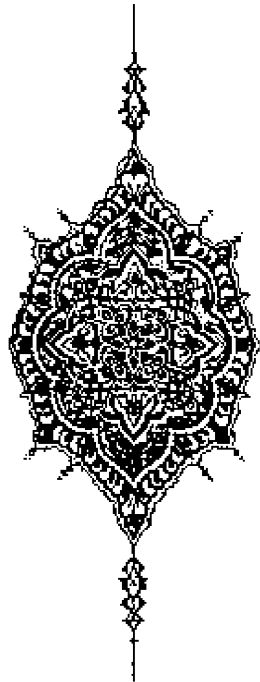
١ - التفصيل في النعمة : مصدر وفعله ، يقال : فضلت فلاناً على غير ، تفصيلاً ، أي : ميزته ، وحكمت له بالفضل ، أو صيرته كذلك .
والفضل والتفضيلة : صد الثمن والثقيصة .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة تفصيل عن هذا المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

التسمية :

٢ - التسمية من موبت الشيء ، فاستوى ، أي : قوته واستقام ، وقسم الشيء بين السرجين بالسوية ، أي : على سواء ، ومن معانيها أيضاً : العدل ، يقال : سويت بين الشيئين : إذا عدلت بينهما ، وسويت فلاناً بفلان : ماكنت به .^(٢)
فالتسمية عند التفصيل .



(١) هذا الصحاح ، ولسان العرب المحيط مادة «فضل»

(٢) مختار الصحاح ، ولسان العرب المحيط والقاموس مادة «سوى»

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم التفصيل باختلاف مواضعه :
فقد يكون واجباً كتفصيل الفارس على

الرجل في تقسيم الغنيمة .

فقد انفرد الفقهاء على أنه يعطى الفارس أكثر من الرجل ، ثم اختلفوا في مقدار ما يعطاه الفارس ، والفارس ، والرجل .

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ،

وأبويوسف ، ومحمد بن الحنفية إلى أنه يعطى

الفارس ثلاثة أسهم ، سهماً له وسهمين لفروسه

كحديث ابن عمر أن النبي ﷺ أسهم يوم خيبر

للفارس ثلاثة أسهم ، سهماً للفروسة ، وسهم

له .^(١) ومعنى الرجال سهماً ، وقال أبو حنيفة

بإعطاء الفارس سهمين ، والرجل سهماً ،

كحديث يجمع بن جارية «أن رسول الله ﷺ

قسم خيبر على أهل الخديبية ، فأعطى الفارس

سهمين ، وأعطى الرجل سهماً .^(٢)

حديث . وأسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم ، سهماً

لفروسة وسهم له ، فأخرج البخاري (الفتح ٦٢/٦ ط

المطبعة) ومسلم (١٢٨٣/٣ ط الحلبي) من حديث

عبد الله بن عمرو .

(٣) حديث . «قسم رسول الله ﷺ خيبر على أهل الخديبية ،

فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الرجل سهماً . أخرجه

أبو داود من حديث يجمع بن جارية (١٧٥/٣) كحديث عروة

حميد وهارم وقال أبو داود : «حديث أبي معاوية أصح

وأنه أعطى الفارس سهمين ، يعني به حديث ابن عمر المتقدم . وقد

صحبت ابن حجر إسناده حديث يجمع كتابي فيفتح (١٦/٩٨

ط السليمانية)

١٠٣ -

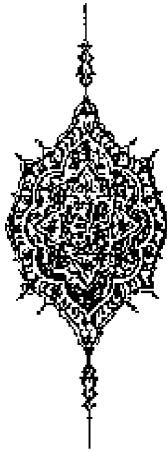
يوم الجمعة على غيره، وتفضيل مجاورة المدينة على مكة، أو العكس في (كتاب الحج).^(١)
ومصطلحي (حج، وجوار) كما فصل القرني
الكلام في التفضيل بين العلوم في الفرق الثالث
عشر والثمان^(٢)

٦- وقد يكون التفضيل حرام كتفضيل زوجة على أخرى.

فقد اتفق الفقهاء على حرمة التفضيل بين الزوجات في القسم، وإن ترجحت إحداهن بشرف أو غيره، وفي تفضيل الجديدة على القديمة، وفي كيفية تقسم خلاف وتفضيل.^(٣)
يرجع إليه في مصطلحي (تسوية وقسم).

٧- ولتفقهاء أقوال وآراء حول تفضيل مكة على المدينة المنورة، وتفضيل قبره المكرم ﷺ وتفضيل الصلاة في المسجد الحرام، والمسجد النبوي على غيره من المساجد، وتفضيل إتيان الجماعة على ثلاث الوضوء وسائر أدايه، والتفضيل بين أحاد كل صنف في الوصية ذكر في موطعه.^(٤) ويرجع أيضا إلى مصطلحات (المدينة المنورة، مكة المكرمة، قبر، مساجد، وصية).

٨- وأيضا يطر تفضيل الكلام في تفضيل حج الغني على حج الفقير، وحج الفرض على طاعة الوالدين، وساء الرباط على حج النفل، والحج تطوعا على الصدقة، ويوم عرفة إذا وافق



(١) ابن عابدين ٢/ ٣٩٩، ١٠٢، ١٠٠، وتفتح تقديم ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، والفوائد النفيسة لابن جزي ٢/ ٢١٧، روضة الطالبين ١٧/ ٣٢٩، ٣٢٦، وأنها ٧/ ٢٧، ٢٣، ٤٤، والزواجر ٢/ ٣٥٦

(٢) ابن عابدين ٢/ ٢٥٦، ٢٥٧، وأمنى الطالب ١/ ٧١، وجادة المحتاج ١/ ٧٤

(٣) ابن عابدين ٢/ ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧،
(٤) الفرق في الفرق ٢/ ٢٢١ - ٢٢٩ ط ١/ ٢٢٩

الألفاظ ذات الصلة :

١ - التفريق :

٢ - التفريق في اللغة : خلاف الجمع ، وهو الفصل بين الأشياء ، أو الفصل بين أبعاض الشيء الواحد .

ولا يخرج معناه الشرعي عن المعنى اللغوي .

وهو أعم من التفليج ، حيث يكون في الأسمان وغيرها .^(١)

ب - الوشر :

٣ - الوشر في اللغة : النشر ، يقال . وشر الخشب وشرأ : إذا نشرها بالمشمار .

وهو في الشرع : تحديد الأسمان وتفريق أطرافها .

وفي الحديث : « نهي عن الناصعة والواشرة »^(٢) .

والفرق بينهما : أن التفليج هو تفريق الأسمان ، والوشر هو تحديدها وتوقيفها .^(٣)

١ - المداري ٢٥ / ٢٥ ط دار المسكن بالقاهرة والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد للهيتمي ٢٧٩ / ٨ ط القدسي وقال الهيتمي « به عبد العزيز بن أبي ثابت وهو ضعيف » .

- (١) لسان العرب والمصباح الخبير مدة « فرق »
(٢) حديث : « نهي عن الناصعة والواشرة » أخرجه أحمد
(٣) ٤١٥ / ٩ ط الهيتمي من حديث ابن مسعود وصححه
أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٢١ / ٩ ط دار المعارف .
(٤) لسان العرب مادة « وشر » . وضع الباري ١ / ٣٧٦ ط
ترياق

تفليج

التعريف :

١ - التفليج لغة هو التفريق بين الأسمان سواء أكان خلفه ، أم يتكلف ، بأن يردها بالمبرد ونحوه طلباً للحسن ، ويقال : رجل أفلج الأسمان وامرأة قلباء الأسمان . ورجل مفلج لثنايا أي منفرجها .

والمفصلة هي التي تتكلف ، بأن تفرق بين الأسمان لأجل الحسن .

وهو من الفلج (فتح الفاء واللام) وهو المفرجة بين الثنايا والرابعيات .^(١)

وفي صفة ﷺ أنه كان مفلج الأسمان ، وفي رواية : أفلج الأسمان ، وعن ابن عباس قال :

« كان رسول ﷺ أفلج الثنيتين ، وإذا تكلم روي كالنور يخرج من بين ثناياه »^(٢) .

- (١) لسان العرب مادة « فلج » وضع الباري ١ / ٣٧٦ ط
رئاسة إدارة البحوث الرياض ، ومعدة القلبي شرح صحيح البخاري ٢٦ / ٢٦ ط الأثرية ، وشرح شعوي على صحيح مسلم ١٠٦ / ١٢ ط المطبعة المصرية بالأزهر
(٢) حديث ابن عباس . كان رسول الله ﷺ أفلج الثنيتين ، وإذا تكلم روي كالنور يخرج من بين ثناياه . أخرجه -

الحكم الإجمالي :

وعنه رضي الله عنه أنه قال : سمعت

رسول الله ﷺ يلمس المنتهضات والمنفجحات
وتنوشات الإلحاح بخبر أن خلق الله
عز وجل :^(١)

ثم إن هذه الحرمة ليست مطلقة ، وإنما هي
مفصولة عما من تفعل ذلك لتحسن . لأن
السلام في قوله : ولتحسن ذلك دليل ، أما لو
احتجج إليه لعلاج أو عيب في النسر ونحوه إلا
بأس به .^(٢)

٥ والتفليح عادة يكون ما بين الثنايا والرابعيات
من الأمان .

وقال النبي : لا يفعل ذلك إلا في الثنايا
والرابعيات .

وكان لتفليح يستحسن في المرأة ، فرسما
صحة امرأة التي تكون أسنانيا متلاصقة لتتصير
مضلجة .

قال النووي : وتفعل ذلك العجوز ومن

(١) حديث ابن مسعود سمعت رسول الله ﷺ يلمس
المنهضات والمنفجحات أمرحة الصاني (٨) ١٦٥ هـ
المكتبة التجارية بدمشق ، وأحمد (٩) ٢١٧ هـ البيهقي
وصححه أحمد لما ذكر في تعليقه على المسند (٦) ٢١ هـ
المطبعة .

(٢) فتح الباري شرح البخاري ١٠/٣٧٢ هـ رئاسة إبرة
ميجوت الرباطي ، ومبعة القاري شرح البخاري ٢٢/٢٢
وإرساد الساري شرح البخاري ٨/٢٢٢ هـ لأمة
سولاف ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٦٦١ هـ للطبعة
المصرية بالأزهر ، عون المسعود شرح سنن أبي داود
٢٢/١١ هـ المكتبة المنقبة

٤ - اتفق الفقهاء على أن تفليح الأسنان لأجل
الحسن حرام ، سواء في ذلك طلبة التفليح
وفاعله ، وذلك ثابت عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه أنه قال : لمس الله النواشيت
والمنوشات ، والتهامات والمنهضات ،
والمنفجحات للحسن المغيرات خلق الله .

قال : فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها
أم معطرب وكانت تقرأ القرآن فأتته فقالت :
ما حدثت لمعي ، لك أسنك لعنت النواشيت
والمنوشات والمنهضات والمنفجحات ما حسن
مغيرات خلق الله ، فقالت عبد الله : وما لي
لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ ، وهو في
كتاب الله .

فكانت امرأة : فزات ما بين لوعي المصحف فما
وحدثه . فقالت : لئن كنت قرأتني لهذا وحديثه
قال الله عز وجل : ﴿ وما أناكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾^(١) فقالت المرأة : إني أرى
شيئا من هذا على أمواتك لأذ . قال : أذهب
فاطري . قال : قد خفت على امرأة عبد الله فلم
تر شيئا ، فجاءت إليه فقالت : ما رأيت شيئا .
فقال : أما لو كان ذلك لم يجد مسهده^(٢) أي لم
يجمع معهما .

(١) سورة النحل ٧٢

(٢) حديث ابن مسعود مرصدها لمس الله النواشيت أمره
البخاري ، الفتح ٨/٢٢٠ هـ المسألة . وسلم
(٣) ١٦٢٨ هـ (سي)

فارتبها في السن وإظهاراً للصغر وحسن الأسنان ،
لأن هذه الترسجة اللطيفة بين الأسنان تكون
للبنات الصغار ، فإذا صغرت المرأة وكبرت منها
فسردها بالمرء لتصير لطيفة حسنة النظر وتوهم
كونها صغيرة. ^(١)

تفويض

التعريف :

١ - التفويض لغة مصدر فوض ، يقال :
فوضت إلي فلان الأمر أي صيرته إليه وجعله
الحاكم فيه. ^(١) ومن حديث المغيرة «فوض إلي
عبدي» ^(٢) واصطلاحاً يستعمل في باب
النكاح . يقال : فوضت المرأة نكاحها إلى الزوج
حتى تزوجها من غير مهر ، وقيل : فوّضت أي
أعطت حكم المهر ، فهي مفوّضة (يكسر الواو)
لتفويضها أمرها إلى الزوج أو الولي بلا مهر
ومفوّضة (يفتح الواو) من فوضها وليها إلى
الزوج بلا مهر. ^(٣)
وهو في باب الطلاق : جعل أمر طلاق
الزوجة بيدها. ^(٤)

تفليس

انظر : إفلاس



(١) لسان العرب ، والمصباح المبرمكة : (فوض) .

(٢) حديث «فوض إلي عبدي» أخرجه مسلم (١/٢٩٦ ط
موسس المطبعي) ، وأحمد (١/٢١١ - ٢١٢ ط المكتب
الإسلامي) . والمفصلة ، وهو من حديث أبي هريرة .

(٣) حاتمة ابن عابدين ٢/٣٣٥ ، وحاشية المدسوقي ٢/١٠٥ ، وبغلي
٢/٣١٤ ، وبغلي المحتاج ٣/٢٢٩ ، وكشاف القناع
١٥٦/٥

(٤) ابن عابدين ٢/١٧٥ ، وحاشية المدسوقي ٢/١٠٥ ، وبغلي
المحتاج ٢/٢٨٥ ، وكشاف القناع ٥/٢٥٧

(١) المراجع السبعة .

الألفاظ ذات الصلة :

١- توكيل :

٢- وكل إليه الأمر: سلم إليه، والتوكيل هو الإنابة في تصرف جائز معلوم. وتوكيل الزوجة تطلق نفسها هو بيعته التفويض في الطلاق في الثبوت القديم للشافعية، وهو عند المالكية أحد أنواع التفويض الثلاثة (التوكيل، والتعليك، والتخير)، وجعل الخنابلة جعل أمر الزوجة بعدها، وتعليق الطلاق على مشيئها، من باب التوكيل.^(١)

ب- التملك :

٣- أملكه الشيء، وأملكه إياه، فملكها. جعله ملكاً له.

واعتبر الخنابلة والثمانية في الجديد تفويض انطلاقاً للزوجة من التملك، وهم أحد أنواع التفويض الثلاثة عند المالكية، وجعله الخنابلة خاصاً بصيغة الاختيار دون غيرها من النصيب.^(٢)

ج- التخير :

٤- التخير من غيرته بين الشئين. فرضت إليه

الاختيار فاختار أحدهما وتخير، وحقيقة التفويض هو تخيير الزوجة بين البقاء في عصمة الزوج، أو انفراق، سواء عن طريق تملكها للطلاق أو توكيلها في إيقاعه. قالت عائشة رضي الله عنها لما أمر النبي ﷺ بتخير نساء وبدأ به...^(٣) الحديث ويعتبر الفقهاء لفظ (اختاري) أحد صيغ التفويض.^(٤)

الأحكام المتعلقة بالتفويض :

أولاً : التفويض في النكاح :

حقيقة التفويض وحكمه :

٥- المراد بالتفويض في النكاح السكوت عن تعيين الصداق حين العقد، ويفوض ذلك إلى أحد الزوجين أو إلى غيرهما.

وقد جمع العلماء على جواز نكاح التفويض لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ، أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٥) ولما روى معقل بن سنان أن رسول الله ﷺ «قضى في بروع بنت واشق، وكان زوجها مات، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً،

(١) لسان العرب مادة «وكل»، وقدسوقي ١/٢، ٤٠٦، ومعنى المحتاج ٣/٢٨٦، وكشاف القناع ٥/٢٥٧.

(٢) لسان العرب مادة «ملك»، وابن عابدين ٢/٤٢٥،

وحاشية القدوسي ٢/٤٠٦، ومعنى المحتاج ٣/٢٨٦.

وكشاف القناع ٥/٢٥٦.

(٤) حديث «المعمر الذي» بتخير نسائه، وبدأ به أعرابي مسلم (١١٠١/٩) ١١٠٥ ط حسن الحديث.

(٥) لسان العرب مادة «تخير»، وابن عابدين ٢/٤٧٥،

وحاشية القدوسي ٢/٤٠٦.

(٣) سورة البقرة ٢٣٦.

مانسات، أو على ماشاء الزوج أو الولي، أو على ماشاء غيره، والمالكية لا يسمون هذا النوع تفويضاً بل يسمونه التحكيم.

ب - تفويض البضع وهو أن يزوج الأب ابنته المجبرة بغير صداق، أو تأذن المرأة نوليها أن يزوجه بغير صداق.^(١)

ما يجب في نكاح التفويض :

٨ - ذهب الحنفية والحنابلة - وهو مقابل لأظهر عند الشافعية إلى أن مهر المثل في نكاح التفويض يجب بالعقد، ويتأكد ويتقرر بالموت أو الوطء.

ونذهب الشافعية - في الأظهر - إلى أنه يجب بالوطء.

وغرف المالكية بين الوطء والموت، فقالوا: إنه يجب بالوطء لا بالموت على التفصيل لأنني فيما بعد.

وانفصوا على أنه إن طلقها قبل الدخول لم يكن لها إلا النعمة لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ مَسُوهُنَّ أَوْ تَفْرُقُوا مِنْ فَرِيضَةٍ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(١) على خلاف بينهم في وجوبها.

(١) معنى المحتاج ٢٩٨/٢، وكشاف القناع ١٥٩/٥.

وحاشية الدسوقي ٣١٣/٢

(٢) سورة المائدة ١٣٩

نجعل لها مهر نساها لا وكس ولا شططه^(٢) ولأن المقصد من النكاح الوصلة والاستمتاع دون الصداق، فصح من غير ذكره.^(٣)

٦ - واختلف الفقهاء في بعض الصور التي يخلو العقد فيها من تسمية المهر هل تعتبر تفويضاً فتأخذ حكمه أو لا؟ كالشرط عدم المهر، والشرطي على إسقاطه - فيرى جمهور الفقهاء أن هذه الصور من التفويض، ومن ثم يصححون عقد الزواج فيها، وذلك لأن المهر ليس ركناً في العقد ولا شرطاً له، بل هو حكم من أحكامه، فالخلل فيه لا تأثير له على العقد.

وأما المالكية فيرون فساد النكاح في هذه الصور، ويوجبون فسخه قبل الدخول، فإن دخل ثبت العقد ووجب لها مهر المثل.^(٤)

أنواع التفويض :

٧ - التفويض في النكاح على ضربين :

أ - تفويض المهر: وهو أن يزوجهها على

(١) حديث: «نفس في يروع بنت وفلق» أخرجه أبو داود (٢٨٨/٢) معيد البهاس، والترمذي (١٥٠٣/٣) ط مصطفى الحلبي من حديث سعد بن مسعود، وقال الترمذي: حديث ابن سعد حديث حسن صحيح

(٢) بدائع الصنائع ٢٧٤/٢، ونسب الحنفية ١٣٩/٢، وحاشية الدسوقي ٣١٣/٢، والفرقان الفقهية ٢٠٨، ومعنى المحتاج ٣٢٩/٢، وكشاف القناع ١٥٩/٥، وأحكام الفرائض لابن العربي ٢١٨/٦

(٣) فتح المبر ٢٠٥/٢، وحاشية الدسوقي ٣١٣/٢، ومعنى المحتاج ٢٢٩/٢، وكشاف القناع ١٥٩/٥

ثانياً : النفويض في الطلاق :

حكم النفويض في الطلاق :

٩ - اتفق الفقهاء على : جواز نفويض الطلاق للزوجة^(١) لا روى جابر بن عبد الله قال : دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ ، فوجد الناس جلوساً بابه ، لم يؤذن لأحد منهم . قال : فأذن لامي يكر قد دخل ، ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له ، فوجد النبي ﷺ جالساً حوله سائره وأحباً ساكناً ، قال : فقال والله لأتولين شيئاً أصبحك رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، ثورأت بنت خالوجة سألتني النفقة فقمت إليها فوجأت عنقها ، فضحك رسول الله ﷺ وقال : ومن حولي كما ترى يا لثني النفقة ، فقام أبو بكر إلى عائشة بجأ عنقها ، وقام عمر إلى حفصة بجأ عنقها ، كلاهما يقول : سأل رسول الله ﷺ ما ليس عنده ! فقلن : والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئاً أبداً ليس عنده ، ثم اعترضن شهراً أو تسعاً وعشرين ، ثم تركت عليهما الأيات : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيبَتْهَا جَعَالَتِ لَكُمْ تَمْتَعْتُمْ وَتَحْكُمُونَ نَزَاهَةً جَمِيلًا ، وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ لآخره

بإلى التوجوب ذهب جمهور الفقهاء ، لأن الأمر يقتضي الوجوب ، ولا يعارضه قوله ﴿ حقاً على المحسنين ﴾ لأن أداء الواجب من الإحسان ، ولأن المقوضة لم يجب لها شيء فتجب لها المنة للإيجاز .

والى الذب ذهب المالكية ، وهو القديم عند الشافعية ، لقوله تعالى : ﴿ حقاً على المحسنين ﴾ فانوا : ولو كانت واحدة لم يخص بها المحسنون دون غيرهم .

وأما موت أحد الزوجين قبل الدخول ، فهو محل خلاف في إيجاب مهر المثل لها ، فذهب الجمهور إلى أنه إن مات الزوج عن المقوضة قبل الدخول ، فلها مهر مثلها ، لحديث معقل بن سنان أن رسول الله ﷺ وقضى في بروج بنت الأشج ، وكان زوجها مات ، ولم يدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً ، فجعل لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط^(٢) .

وذهب المالكية إلى : أنه لا صداق لها وإن تمت لها اميراث^(٣) .

(١) حديث : ففسر في بروج بنته وأشق وكساه زوجها مات . سيز ترجمه ٤/٢٠٥ .

(٢) بنو الفرغاني ٢/٢٠١ ، وابن عابد ٢/٢٣٦ ، ٢٢٥ ، رسائل المدسوي ٢/٣٠١ ، وصاحبه ٢/٤٩٦ ،

والقوانين الفقهية ٢/٢٠٩ ، ومغني المحتاج ٢/٢٢٨ ، ومنبعها ٢٥١ ، وكشف النافع ٥/٢٢٧ ، ١٥٦ .

(١) حاشية ابن عابد ٢/٤٧٥ ، رسائل المدسوي

٢/٤٠٥ ، ومغني المحتاج ٢/٢٨٥ ، وكشف القناع

٢/٢٥١ ، ومغني الفرط ١/١٦١ ، وأحكام القراء

لاس العربي ٣/٩٥٠ ، وأحكام الترانز للحصص

٢/٢٩٩

تغيير، وتفويض عليك. ويمكن التمييز بينها من خلال اللفاظ الصادرة عن الزوج. فكل لفظ دل على جعل إنشاء الطلاق بيد الغير مع بناء حق الزوج في التبع من إيقاعه فهو تفويض توكيل، وكل لفظ دل على أن الزوج موصى لها البناء على العصبة أو الخروج منها فهو تفويض تغيير، وكل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها أو بيد غيرها دون تغيير فهو تفويض عليك. وله الرجوع في تفويض التوكيل دونها، لأنه في التوكيل جعلها نائية عنه في إنشائه، وأما فيها فقد جعل لها ما كان يملك، فيها أقوى.

وفرق الحنابلة بين صيغ التفويض، جعلوا صيغتين: «أمرتك بيدك»، و«طلعت نفسك» من التوكيل، فيكون لها على التراخي ما لم يمسح أو بطل، وجعلوا صيغة «خاري» من حار التمنيك، فهو غا على الفور إلا أن يعمه لها على التراخي.^(١)

ألفاظ التفويض في الطلاق :

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تقسيم ألفاظ التفويض في الطلاق إلى صريح وكتابة، والصريح عندهم ما كان بلفظ الطلاق، كطلعت نفسك إن شئت، والكتابة ما كان بغيره، كاختاري نفسك وأمرتك بيدك.

فإن الله أعد للمخسبات سكناً آخراً عظيماً^(٢) قال: فبدأ بعائشة فقال: «وبعائشة» إن أراد أن أعرض عليك أمراً أحب إلا تعجب لي فيه حتى تستشيرني أوبك، قالت: وما هو يا رسول الله؟ فذلا عليها الآية، قالت: أنيك يا رسول الله تستشير أموي!! بل اختار الله ورسوله والدار الآخرة، وأسألت ألا تغير امرأة من نسائك بالذي قلت. قال: لا نسأني امرأة منهن إلا أصح بها. إن الله لم يعطني معنا ولا معاشاً، ولكن يعشي معي مبراه.^(٣)

حقيقة التفويض في الطلاق وصفته :

١٠ - ذهب الحنفية، والشافعي في الجديد، إلى أن التفويض تخليك للطلاق، وعنى هذا قال الحنفية بعدم صحة رجوع المزوج عنه، وذلك لأن التملك يتم بذلك وحده بلا توقف على القبول.

وقال الشافعي في القديم له الرجوع قبل تغليبها، بناء على أن التملك يجوز الرجوع فيه قبل القبول، وبناء على اشتراطهم لوقوعه نطقها على الفور، وذلك لأن التملك عندهم جواب لتملك، فكان كقولها، وقبوه فوراً.

وأما المالكية فقد جعلوا التفويض جنساً تحته أنواع ثلاثة: تفويض توكيل، وتفويض

(١) سورة الأحزاب ٢٨، ٢٩.

(٢) حديث «ومن أبو بكر يسألني على رسول الله ﷺ فوجد

الناس» - سنن ترمذ ١: ١٠٨.

(١) من عابدين ٢/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٦، وحاشية الدررني

١/ ١٠٦، ومع المعاج ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧، وكتاب القناع

ولو قال ها وأمرك نفسك، فلا يفيد ذلك بالجلس. ولها حق تطليق نفسها على التراخي وذلك لأنه توكليل بعم الزمان مالم يفيد بفيد؛ وكذلك المحكم لو قال ها وطلقي نفسك، فهو عمس التراخي، لأنه فوضه إليها فأئبها وأمرك بيده.

ولو قال ها: أخرجني نفسك، فهو مفيد بالجلس، ويعتمد الاشتغال بما يقطع عرفا، وهذا مروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وجابر، ولأنه خيار عليك، فكان على الفور كخيار القبول. إلا أن يجمل لها أكثر من ذلك بأن يقول لها اختاري نفسك يوما أو أسبوعا أو شهرا ونحوه فتملكه.

(ب) وإن كانت صيغة التفويض تعم جميع الألفاظ فيكون ها حق تطليق نفسها متى شئت ولا يفيد بالجلس.

وفيه المالكية بعدم وقفها عند لحاكم لتطليق أو نكاح التملك، أو يكون منها مايدل على إسقاطه، كأن غمكه من الاستمتاع بها، وذلك لأنهم يقولون بوجود التفريق بين الزوجين في حالة التفويض حتى تجيب بما يقتضي ردا أو اخذ، وإلا لأدى إلى الاستمتاع في عصمة مشكوك في بطلانها. وهذا في تعرض التملك والتخير دون التوكيل لقدرة الزوج على عزلها.

(ج) وإن كانت صيغة التفويض مفيدة بمرن معين، فإنه يستمر حق تطليق نفسها إلى

وفرق الحسابلة بينهما، فجعلوا لفظ الأمر من ذنب لكناية الظاهرة، ولفظ الخيار من باب الكناية الخفية. وتعتبر اللفظ التفويض الكناية إلى لنية خلاف الصريح منها. (١)

زمن تفويض الزوجة :

١٣ - صيغة التفويض إن أن تكون مطلقة، أو تكون مفيدة بمرن معين، أو تكون بصيغة تعم جميع الأوقات.

(أ) فإن كانت صيغة التفويض مطلقة فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن حق الطلاق للمرأة مفيد بمجلس علمها وإن طالت، مالم تبذل بحلها حقيقة كقبولها عنه، أو حكما بأن تعمل مايقطعه مما يدل على الإعراض عنه، وكان الإمام مالك يقول بأن التحير والتملك المطلقين ماين هذا مالم توقف عند الحاكم، أو تمكن زوجها من الاستمتاع منها عامة طائعة، ثم رجع إلى مذهب إليه الجمهور، وهو ماأخذ به ابن القاسم، ورجحه الدردير والدسوقي.

وقال المالكية : لو أخرت بقدر مايقطع به القبول عن الإيجاب ثم طلقت لم يقع.

وأما الحسابلة فقد جعلوا لكل صيغة من صيغ التفويض حكما خاصة به.

(١) ابن عاصم ٢/ ٢٧٥، ٤٨٦، ٤٨٩، وحاشيا الدردير

٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧، ٢٤٦٨، ٢٤٦٩، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤، ٢٤٧٥، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨١، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٥، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٤٨٨، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٢، ٢٤٩٣، ٢٤٩٤، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٤٩٨، ٢٤٩٩، ٢٥٠٠، ٢٥٠١، ٢٥٠٢، ٢٥٠٣، ٢٥٠٤، ٢٥٠٥، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥٠٨، ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥١٧، ٢٥١٨، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٢٥٢١، ٢٥٢٢، ٢٥٢٣، ٢٥٢٤، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٢٧، ٢٥٢٨، ٢٥٢٩، ٢٥٣٠، ٢٥٣١، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥، ٢٥٣٦، ٢٥٣٧، ٢٥٣٨، ٢٥٣٩، ٢٥٤٠، ٢٥٤١، ٢٥٤٢، ٢٥٤٣، ٢٥٤٤، ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، ٢٥٤٧، ٢٥٤٨، ٢٥٤٩، ٢٥٥٠، ٢٥٥١، ٢٥٥٢، ٢٥٥٣، ٢٥٥٤، ٢٥٥٥، ٢٥٥٦، ٢٥٥٧، ٢٥٥٨، ٢٥٥٩، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٦٨، ٢٥٦٩، ٢٥٧٠، ٢٥٧١، ٢٥٧٢، ٢٥٧٣، ٢٥٧٤، ٢٥٧٥، ٢٥٧٦، ٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ٢٥٧٩، ٢٥٨٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٢، ٢٥٨٣، ٢٥٨٤، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٥٨٨، ٢٥٨٩، ٢٥٩٠، ٢٥٩١، ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٤، ٢٥٩٥، ٢٥٩٦، ٢٥٩٧، ٢٥٩٨، ٢٥٩٩، ٢٦٠٠، ٢٦٠١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٣، ٢٦٠٤، ٢٦٠٥، ٢٦٠٦، ٢٦٠٧، ٢٦٠٨، ٢٦٠٩، ٢٦١٠، ٢٦١١، ٢٦١٢، ٢٦١٣، ٢٦١٤، ٢٦١٥، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨، ٢٦١٩، ٢٦٢٠، ٢٦٢١، ٢٦٢٢، ٢٦٢٣، ٢٦٢٤، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، ٢٦٢٧، ٢٦٢٨، ٢٦٢٩، ٢٦٣٠، ٢٦٣١، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣، ٢٦٣٤، ٢٦٣٥، ٢٦٣٦، ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، ٢٦٣٩، ٢٦٤٠، ٢٦٤١، ٢٦٤٢، ٢٦٤٣، ٢٦٤٤، ٢٦٤٥، ٢٦٤٦، ٢٦٤٧، ٢٦٤٨، ٢٦٤٩، ٢٦٥٠، ٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٢٦٥٣، ٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨، ٢٦٥٩، ٢٦٦٠، ٢٦٦١، ٢٦٦٢، ٢٦٦٣، ٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، ٢٦٦٩، ٢٦٧٠، ٢٦٧١، ٢٦٧٢، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤، ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧، ٢٦٧٨، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٢، ٢٦٨٣، ٢٦٨٤، ٢٦٨٥، ٢٦٨٦، ٢٦٨٧، ٢٦٨٨، ٢٦٨٩، ٢٦٩٠، ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣، ٢٦٩٤، ٢٦٩٥، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠، ٢٧٠١، ٢٧٠٢، ٢٧٠٣، ٢٧٠٤، ٢٧٠٥، ٢٧٠٦، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٢٧١٣، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٢٧١٦، ٢٧١٧، ٢٧١٨، ٢٧١٩، ٢٧٢٠، ٢٧٢١، ٢٧٢٢، ٢٧٢٣، ٢٧٢٤، ٢٧٢٥، ٢٧٢٦، ٢٧٢٧، ٢٧٢٨، ٢٧٢٩، ٢٧٣٠، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٣٣، ٢٧٣٤، ٢٧٣٥، ٢٧٣٦، ٢٧٣٧، ٢٧٣٨، ٢٧٣٩، ٢٧٤٠، ٢٧٤١، ٢٧٤٢، ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥، ٢٧٤٦، ٢٧٤٧، ٢٧٤٨، ٢٧٤٩، ٢٧٥٠، ٢٧٥١، ٢٧٥٢، ٢٧٥٣، ٢٧٥٤، ٢٧٥٥، ٢٧٥٦، ٢٧٥٧، ٢٧٥٨، ٢٧٥٩، ٢٧٦٠، ٢٧٦١، ٢٧٦٢، ٢٧٦٣، ٢٧٦٤، ٢٧٦٥، ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، ٢٧٦٨، ٢٧٦٩، ٢٧٧٠، ٢٧٧١، ٢٧٧٢، ٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦، ٢٧٧٧، ٢٧٧٨، ٢٧٧٩، ٢٧٨٠، ٢٧٨١، ٢٧٨٢، ٢٧٨٣، ٢٧٨٤، ٢٧٨٥، ٢٧٨٦، ٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٢٧٨٩، ٢٧٩٠، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، ٢٧٩٥، ٢٧٩٦، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١

نفسها بالثالث لا بالرجعي.

أن ينتهي هذا الزمن، ولا يبطل النفويض المؤقت بانتهاء المجلس ولا بالإعراض عنه.

وعند الملكية يستمر ما تم توقف، عند الحاكم أو بكن منها ما يبدل على إسقاطه. (١)
عدد الطلقات الواقعة بالمناظ النفويض ونوعها:

١٣ - فرق الحنفية بين النفويض بصريح الطلاق وكمايته، فذهبوا إلى أنه إن طلقت الزوجة نفسها بنفويض الزوج لها الطلاق بصريحه، فإن طلاقها يقع طلقة واحدة رجعية، إلا أن يجعل لها أكثر من واحدة، كقوله: طلقتي نفسك ما شئت.

وإن كان النفويض بالكناية كقوله: أمرك بيدك أو اختاري نفسك فاختارت الزوجة الفرقة فإنها تقع طلقة واحدة بالثمة ببنونة صغرى، إلا أن ينوي الكبرى فتوقعها بلفظها أو بنيتها. وعندهم أن المفيد للبنونة إذا قرن بالصريح صار رجعياً.

وربما كان الطلاق بائناً في النفويض بالكناية دون الصريح، لأن هذه الألفاظ جواب الكناية والكنايات على أصلهم مبنيات، ولأن قوله: أمرك بيدك جعل أمر نفسها بيدها، فتصير عند اختياريها نفسها مالكة نفسها، وإنما تصبح مالكة

وأما المالكية فقد فصلوا القول به على قسمين النفويض إلى أنواع ثلاثة. ففي نفويض التوكيل - للزوجة أن توقع من الطلقات ما وكلها به من طلقة واحدة أو أكثر، وهو كذلك في نفويض التمليك، فهي أن توقع من الطلقات ما جعل بيده من طلقة واحدة أو أكثر، وله أن يناكرها فيما زاد على الطلقة الواحدة إذا أطلق. وأما في نفويض الخبير، فيقع طلاقها ثلاثاً إن اختارت الفرق، فإن قالت اخترت واحدة أو اثنين لم يكن لها إلا أن يخبرها في طلقة واحدة أو طلقتين خاصة فتوقعها.

وذهب الشافعية إلى أن نفويض الطلاق للزوجة يقع به طلقة واحدة رجعية، إن كانت الزوجة محلاً للرجعة، إلا أن يقول لها: طلقتي ونوي ثلاثاً فالت طلقت وموئنه قبض ثلاثاً. وذهب الحنابلة إلى أن الزوجة لها أن تطلق نفسها ثلاثاً في التوكيل والتمليك، وأما في الاختيار فليس لها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة، إلا أن يجعل لها أكثر من ذلك، سواء جعلها لها بلفظه، أو بنيته، ونظم رجعية. (٢)

(١) حاشية ابن عابد بن ٤٧٨/٢ وما بعدها. وبتداع المستدع ١١٣/٢ وما بعدها، والمفتونان الفقهية ٢٣٨. ومعي المحتاج ٢٨٧/٣. وروضة الطالبين ٤٩/٨. وكشاف القناع ٣٥٤/٥ وما بعدها.

(٢) ابن عابد بن ٤٧٥/٩، ٤٧٦، ٤٨١. وحاشية القسوقي ٤٠٦، ٤١٢. وصاية المحتاج ٤٢٩/٦. وروضة الطالبين ٤٦/٨. وكشاف القناع ١٥٤/٥ وما بعدها.

ثالثا - التفويض في الوزارة .

أنواع الوزارة

١٤ - بقسم الفقهاء الوزارة إلى ضريين . وزارة تفويض ، ووزارة تنفيذ ، وسيأتي الكلام على وزارة التنفيذ في (وزارة ، وتنفيذ) .

تعريف وزارة التفويض :

١٥ - وزارة التفويض هي أن يشور الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده مشروعتها .

١٦ - وزارة التفويض مشروعة لقوله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام : ﴿ واجعل لي وزيراً من أهلي ﴾ ، وقد أُنجز الله أمره لوزير ، وشركه في أمري ﴿ ١ ﴾ ، وإذا جاز ذلك في النبوة كاد في الإمامة أولى ، ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يصدر على مباشرة جيعه إلا باستئانة ، وبإشارة الوزير المشار إليه في التدبير أينما في تنفيذ الأمور من بعده بها ، ليستظهر به على نفسه ، وبها يكون بعد من الزلل وأمنع من الخلل

قال الماوردي وأبو علي ما معناه : (٢)

بشرط في لفظ ولاية وزارة لتفويض اشتقاله على أمرين : أحدهما : عموم النظر ، والثاني :

الثانية . فإن اختصر على عموم النظر دون النيابة وكان بولاية العهد أخص فلم تنعقد به الوزارة . وإن اقتصر به على النيابة فقد أقيم ما استأنه فيه من عموم وحصر . ومن أوتفد وتفويض فلم تنعقد به الوزارة ، وإذا جمع بينهما انعقدت وثقت .

شروط وزارة التفويض :

١٧ - يعتبر في تقليد وزارة لتفويض شروط الإمامة إلا السب وحده .

ويزاد على الإمامة شرط ، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمر الحرب والحوائج تدبيرها ، فإنه مباشرهم ثلثة بنفسه ، وثلاثة مستتيب منها . (٣)

اختصاصات وزير التفويض :

١٨ - لوزير التفويض اختصاصات واسعة فكل ما صح من الإمام صح من هذا الوزير إلا ثلاثة أشياء .

أحدها . ولاية العهد فإن للإمام أن يعهد إلى من يرى وليس ذلك للوزير .

والثاني . أن للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة ، وليس ذلك للوزير .

والثالث : أن للإمام أن يعزل من قبله الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قبله الإمام . وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض يقتضي جواز فعله ، فإن عارضه الإمام في رد

(١) سورة طه الآية من ٢٩ إلى ٢٧

(٢) الامكلم لسلطنة الماوردي من ٢٢ ، وأبلى من ١٣

(٣) لهدراة السابقان

به، عهدا يصح وتكون الوزارة بينهما لا في واحد منها، ولها تنفيذ ما تنق وأنها عليه، وأسس هذا تنفيذ ما اختلفا فيه، ويكون موقوف على رأي الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزراء، وجبته تكون هذه الوزارة فاصرة على وزارة التفويض المظلمة من وجهين :
أحدهما : اجتماعها على تنفيذ ما اتفقا عليه.

والثاني : زوال نظرهما عن اختلاف فيه

القسم الثالث : أن لا يشرك بينهما في النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه للأخر نظر، وهذا يكون على أحد وجهين : إما أن يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه عام النظر خاص العمل، مثل أن يرد إلى أحدهما وزارة بلاد الشرق وإلى الآخر وزارة بلاد المغرب. وإما أن يخص كل واحد منهما بنظر يكون فيه عام العمل خاص النظر، مثل أن يستور أحدهما على الحرب والآخر على الخراج، فيسح التنفيذ على كلا الوجهين، غير أنه لا يكون وزير في تفويض ويكون والين على عمليين مختلفين، لأن وزارة التفويض ماعمت، وبهذا أمر لوزيرين هما في كل عمل وكل نظر، ويكون تنفيذ كل واحد منهما مقتصرا على ماخص به، وليس له معارضة الآخر في نظره وعمله.

ما أعضاه فإن كان في حكمه لا على وجهه، أو في حال وضع في حكمه لم يجر بقصر مائة. بد باجتهاده من حكمه ولا استجاء ما يفرق رأيه من حال، فإن كان في تقليد ولا أو تعهد في حين وتفسير حرب حاز للإمام معارضته مع كل المولى والعدول بالبحر إلى حيث يرى، وتفسير الحرب بما هو أولى، لأن للإمام أن يستدرك ذلك من أفعال نفسه، فكان أولى أن يستدركه من أفعال وزيره. (١)

تعدد وزراء التفويض :

١٩ - قال الماوردي وأبو يعلى ما أفاده : (٢)

لا يجوز للخليفة أن يفرد وزيره بتفويض على الاجتماع للعموم ولا بهما، كما لا يجوز تقليد إمامين لأتباعهم أيضا تعارضا في العقد والخل والتقليد والعمل.

فإن قلد وزيره تفويض لم يخل حال تنفيذه لها من ثلاثة أقسام.

أحدها : أن يفوض إلى كل واحد منهما عموم العمل فلا يصح لما ذكره، وينظر في عقائدهما، فإن كان في وقت واحد بطل تنفيذهما معا، وإن سبق أحدهما الآخر صح تنفيذ السابق وبطل تنفيذ المسوق.

القسم الثاني : أن يشرك بينهما في النظر على اجتماعهما فيه، ولا يجعل إلى واحد منهما أن يفرد

(١) القصدان السابقان.

(٢) الأحكام السلطانية للموردي ٢٧ ولا يربى ١٥



وقد غلب عند المالكة، التعبير عن
القبض، بالتحرك والحيازة.^(١)
فالتقايض أن يأخذ كل من المتعاقدين
العوض.

الأفاظ ذات الصلة :

أ - التعاطي :

٢ - التعاطي صيغة تفتضي مشاركة بمعنى
حصول الإعطاء من طرفين.
ومنه التعاطي في البيع، وهو إعطاء البائع
البيع للمشتري عن وجه البيع واتمليك،
وإعطاء المشتري الثمن للبائع دون تلفظ
بإيجاب أو قبول.^(٢)

ب - التخليه :

٣ - التخليه : مصدر خلى : ومن معانيها :
اترك ، يقال : خليت الشيء وتخليت عنه ، ومنه
إذا تركته.^(٣)

وفي اصطلاح الفقهاء : تكوين لشخص من
التصرف في الشيء ، دون حائل .
وهذا ممكن البائع المشتري من التصرف في
البيع حصلت التخليه .^(٤)

تقايض

التعريف :

١ - التقايض : صيغة تقاضي فشاركه في
القبض . وهو في اللغة : أخذ الشيء وتناوله
باليده . وينال : قبض عليه بيده : ضم عليه
ضميه . وقصص عنه بده : اشبع عن
إمساكه.^(١)

ويعمل القبض لتحصي الشيء ، وإن لم
يكن فيه أحد بالهك ، بحرق قصت الدر
والأرض من فلان أي : حرقها . قال تعالى :
﴿والأرض بعد فئته يوم القيامة﴾^(٢) أي في
حدوده . حيث لا تنك لأحد غير الله تعالى
ويعمل القبض عند البسط أيضا .

والقبض في اصطلاح الفقهاء : حيازته
الشيء ، والتمكين من التصرف فيه ، سواء أكان
ممكن تناوله بأيده أم لم يمكن.^(٣)

(١) المصباح المنير . ونج العروس ولسان العرب . مادة
القبض

(٢) سورة الزمر : ٦٨

(٣) البدائع ٢٦٦/١٥ . وشرح مرشد الطالبين ٥٨٦/١١ . وصبري

٢١٠/٢١ . ومعتب ٤٨٨/٤

(١) كذبة الطالب للقرطبي من ٢١٩ ، ٢١٦

(٢) الكلمات المتكوي . ونظرون للمؤيد ١٠٢/٢

(٣) زج العروس ومن ثلثة مائة - ٥٥١

(٤) فقه تبع ٢٢٤/٥ . وشرح الكبير مع حاشية السيوطي

٦١٥/٢ . والقاسمي ٦١٥/٢

والفرق بين التخليق والقبض: أن الأول من طرف المعطي، والثاني من طرف القابض.^(١)

الحكم الإجمالي :

٤ - ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى أنه يشترط التقابض قبل التفريق من المجلس في الصرف، وذلك لقول النبي ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء» يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيده^(٢) أي مقايضة.

وإذا بيع المال الربوي بجنسه اشترط الحلول والمثالة والتقابض قبل التفريق، فإن اختلف الجنس جاز التفاضل، واشترط الحلول والتقابض قبل التفريق، وقال الحنابلة: لا يشترط ذلك إلا إن أتمدت علة الربا في العوضين من كيل أو وزن.^(٣)

وذهب الحنفية إلى أنه لا يشترط التقابض

قبل التفريق إلا في الصرف، أما في غيره من الربويات فيمتنع النساء، ولا يشترط فيها التقابض، بل يكفي فيها بالتعيين، لأن البذل في غير الصرف يتعين بمجرد التعيين قبل القبض ويمكن من التصرف فيه، فلا يشترط قبضه، بخلاف البذل في الصرف، لأن القبض شرط في تعيينه، فإنه لا يتعين بدون القبض، إذ الائتمان لا يتعين مملوكة إلا به، ولذلك كان لكل من المتعاقدين تبدلها.^(٤)

٥ - والتقابض المعتمد به عند الفقهاء في عقد الصرف، هو ما كان قبل الافتراق بالأبدان. واستثنى الفقهاء أيضاً من جواز التصرف في الائتمان، الثمن^(٥) في عقد الصرف لاشتراط التقابض.

وإنها جاز التصرف في الائتمان عدا الصرف لأنها دهن يجوز التصرف فيها قبل القبض كسائر الديون (مثل المهر، والأجرة، وضمان المثلغات وغيرها) لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنت أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه، فأبى رسول الله ﷺ وهو في بيت حفصة.

(١) البدائع ٢٤٦/٥، وكشاف الفتاوى ٣٢٤/٣، وقليوبي ١١١/٢، ١١٢/٢.

(٢) حديث الذهب بالذهب، والفضة بالفضة... لعرجه سلم (١٢١٦/٣ ط الحلبي) من حديث حبان بن الصامت.

(٣) رد المحتار ١٨٢/٤، ١٨٣، وفتح القدير ٢٧٥/٥، والأختار ٣١/٢.

(٤) الأم ٣١٦/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٨١، والمغنى للبيهقي ٢٦٠/٤، والتمواك الدواني ١١٢/٢.

١١٢، وكشاف الفتاوى ٢١٦/٣.

(٥) الثمن ما يثبت في القصة دينا، (رد المحتار ١٧٣/٤).

تقادم

التعريف :

- ١ - التقادم لغة : مصدر تقادم . يقال : تقادم الشيء أي : صار قديماً .^(١)
- وقد عبرت مجلة الأحكام العدلية عن التقادم بمرور الزمان .^(٢)
- ولا يخرج المعنى الاصطلاحي في الجملة عن المعنى اللغوي .

التقادم المانع من سماع الدعوى :

- ٢ - لولي الأمر منع الغضاة من سماع الدعوى في أحوال بشروط مخصوصة ، ومن ذلك منع سماع المدعى في بعض الحالات بعد مدة محددة معلومة ، ومع أن الحق لا يسهط بتقادم الزمان ، إلا أن وجه هذا المنع هو تلافي التزوير والتحايل . لأن ترك الدعوى زماناً مع تمكن من إقامتها ، يدل على عدم الحق ظاهراً .

وعدم سماع الدعوى بعد المدة المحددة ليس مبنياً على سقوط الحق في ذاته وإنما هو مجرد منع

قلقت : يا رسول الله ، رويدك أسالك ، إني أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذه من هذه ، وأعطني هذه من هذه ، فقال رسول الله ﷺ : ولا بأس أن تأخذها بِاسْمِ يومها ، ما لم تفرقاً وبينكما شيء .^(١)

وذكر الفقهاء جواز الصرف في الأثمان ، واستثنوا الصرف والسلم ، وقالوا : لا يجوز فيها الصرف في الثمن قبل القبض .

أما الصرف فلأن كلا من بدلي الصرف مبيع من وجه وثمن من وجه ، فباختيار كونه ميبعا لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ، وباختيار كونه ثمناً أيضاً لا يصح لاستراط التقايض في الصرف ، ولقول عمر رضي الله عنه : وإن استترك أن يدخل بينه فلا تطرو .^(٢)

وأما السلم : فالسلم فيه لا يجوز التصرف فيه ، لأنه مبيع ، ورأس المال (الثمن) ألحق بالمبيع العين في حرمة الاستبدال شرعاً .^(٣) وينظر التفصيل (في الصرف ، والربا ، والسلم) .

(١) حديث ابن عمر : كنت أبيع الإبل . . . والعصره أبو داود (٣/ ٦٥٠ - ٦٥١) تحقيق عزت عبيد دحاس وأهل بالإرسال كما في التلخيص الحبير (٣/ ٢٦) شركة الطباعة الفنية .

(٢) الباية شرح الهداية ٦/ ٦٨٩

(٣) للبدائع ٥/ ٣٣٢ ، وضع القدير ٥/ ٢٦٩ ، ورد المختار

(١) ختم الصحاح ومجلة الأحكام .

(٢) مجلة الأحكام للغة ١٦٦٠ ومبداها

يستعذ التصرف من ميكله ، فإذا خصص له
تخصص ، وإذا عمم تصمم ، كما نص عليه في
الفتاوى الخيرية وغيرها .

وقد فرق فقهاء الحنفية بين هذين الأمرين
بأن منع سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
مبني على النهي السلطاني ، فمن من عن سماع
الدعوى له أن يأمر بسماعها ، وأما عدم سماع
الدعوى بعد ثلاثين سنة فهو مبني على منع
الافتقار ، فنبى للسلطان أن يفتقه ، لأن أمر
السلطان إنما يتقد إذا وافق الشرع وإلا فلا .

ودعاوى الدين والوديعة والعقار المملوك
والهبات وما لا يعود من الدعاوى إلى العامة
ولا إلى أصل الوقف في العقارات الموقوفة بعد
أن تركت خمس عشرة سنة بلا عذر لا نسمع ،
وأما إذا كانت الدعوى تعود إلى أصل الوقف
فنسمع ، ولو تركت المدة المذكورة بلا عذر .

٤ - ومدة المنع مع سماع الدعوى تحسب بانقضاء
الفقري (الهجري) كما فردت ذلك جمعية المجلة
اتباعاً للمعرف الشرعي إلا إذا اتفق على خلافه
وعيناً تاريخاً شمسياً ، والمنع من سماع الدعوى
إنما هو لرفضة ، أم الحكمون فلا يشملهم
النهي ، فلو حكّم انسان شخصاً في نزاع مضي
عليه أكثر من خمس عشرة سنة ولو بلا عذر فإن
الحكم يسمعه أن يحكم بينها ولا يعتنع عليه
النظر في النزاع .

وأما ما يتعلق بالنزاع في أصل الوقف وهو

القضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق
لصاحبه حتى لو أقر الخصم بزمه ، ولو كان
التقادم مسقطاً للحق لم يزمه .

مدة التقادم المانع من سماع الدعوى :

٣ - فقهاء الحنفية مختلفون في تعيين المدة التي
لا نسمع بعدها الدعوى في الوقف وعمل البيتيم
والعائيب والإرث ، فجعلها بعضهم ستاً وثلاثين
سنة ، وبعضهم ثلاثاً وثلاثين وبعضهم ثلاثين
فقط ، إلا أنه لما كانت هذه المدة طويلة
استحسن أحد السلاطين فيها سوى ذلك جعلها
خمس عشرة سنة فقط ، وحيث كان القضاء
بتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وبطل
التقييد والتعليل ، فقد بُني قضاء ذلك السلطان
عن سماع دعوى تركها المضي خمس عشرة سنة
بلاعذار ، لكنه استثنى من ذلك المنع بعض
مسائل ، وعلى هذا النهي استقر مختلفه في
الدولة العثمانية ، لما فيه من المصلحة العامة ، ومن
ذلك يظهر أن التقادم بمرور الزمان مبني على
أمرين :

الأول : حكم اجتهادي ، نص عليه
لفقهاء .

والثاني : أمر سلطاني يجب على القضاء في
زمته اتباعه ، لأنهم بعرضه معزولون عن سماع
دعوى مضي عليها خمس عشرة سنة بدون
عذر ، والقاضي وكيل عن السلطان ، والوكيل

٢ - غيبة صاحب الحق عن ابلدة مدة السفر وهي مدة القصر.

٣ - إذا كان المدعى عليه من المتغلبة بأن كان أميراً جاتراً مثلاً فذلك عذر يبيح للمدعي السكوت عن رفع الدعوى، ولا تبطل المدة حتى يزول الجور وليرطال الزمن.^(١)

حتى يبتدىء المطالبة بالحق؟

٦ - مذهب الحنفية كما جاء في مجلة الأحكام العدلية أنه يبتدىء مرور الزمان من تاريخ ثبوت الحق للمدعي بإقامة الدعوى بالمدعى به، فمرور الزمان في دعوى دين مؤجل إنما يبتدىء من تاريخ حلول الأجل لأنه قبل حلوله لا يملك المدعي الدعوى والمطالبة بذلك الدين، فمثلاً لو ادعى واحد على آخر فقال: لي عليك كذا درهم من ثمن الشيء الذي بعته لك قبل خمس عشرة سنة مؤجلاً ثمنه لثلاث سنين تسمع دعواه لأنه يكون قد مر اعتباراً من حلول الأجل اثنتا عشرة سنة لا غير، ومثلاً لو وقف واقف وقفه وشروط أن يكون الاستحقاق لغريمه بطناً بعد بطن، فلا يستحق أحد من البطن الثاني إلا بعد انقراض البطن الأول، ولو وقف رجل عفاً وشروط ولاته وغله لأولاده ثم لاحقاده بطناً بعد بطن فقام أحد أولاده لصلبه، أي من البطن

كل ما يتوقف عليه صحة الوقف) فتسمع دعواه حتى ست وثلاثين سنة، وأما ما يتعلق بالتزاع في غير أصل الوقف كأجرة الناضر والذي يعملون في الوقف فتسمع دعواهم حتى خمس عشرة سنة فقط.^(٢)

الأعذار المبيحة لسامع الدعوى بعد خمس عشرة سنة:

٥ - أوردت مجلة الأحكام العدلية من الأعذار التي يباح معها سماع الدعوى بعد مدة خمس عشرة سنة، الصغر، والجور، والغبية عن البلد الذي فيه موضوع النزاع مدة السفر، أو كون خصمه من المتغلبة، وفيها يلي تفصيلها:

١ - الصغر. إذا كان صاحب الحق صغيراً وسكت عن الدعوى المدة المقررة فإن المدة تحسب عليه من تاريخ بلوغه رشيداً إن لم يكن له ولي أو وصي مانع، ومع الخلاف في حال وجود الولي أو الوصي، ورجعت لجنة المجلة الإطلاقي لمصلحة الصغير، ومن في حكمه، ولو كان له وصي.^(٣)

ومثل ذلك الجور، فإن المدة لا تحسب إلا من تاريخ إعادته، وكذلك المعتوه، فإن المدة تحسب من تاريخ زوال العت.

(١) ابن عابد ١: ٣١٣، ٣١٢، طبع دار إحياء التراث العربي، والآنسة والطغرافين جيب من ٢٧٢. وترج

المجلة للأستاذ الفاضل ١٩٩٠

(٢) شرح مجلة الأحكام العدلية للأستاذ الفاضل ١٩٩٣

(٣) ابن عابد ١: ٣١٣، ٣١٤

ترك الدعوى بسبب إفلاس المدين كان يعتبر إذ لا يتأتى له إقامة الدعوى مادام لمدين مقلدا ورثت المادة (١٦٦٩) من المجلة على أمه وإذا ترك واحد دعواه بلا عذر ومعه الزمان على ما ذكر آنفا فكما لا تسمع تلك الدعوى في حياته لا تسمع أيضا من ورثته بعد مماته.

وجاء في شرحها: وذلك لأن الوارث قائم مقام المورث حقيقة وحكما. فها يمنع سماع دعوى المورث بدمع سماع دعوى الوارث. ولكن هذا إذا دعى الوارث ذلك الملك بالأثر عن مورثه، أم لو ادعاه بسبب آخر فلا يكون ترك مورث للدعوى مانعا من سماع دعواه، لأنه بهذه الصورة لا يدعي تلغي الملك من مورثه فلا يكون قائما مقامه، فعلا لو أوصى رجل بعقار لابن زيد القاصر وبعد موته بخمس عشرة سنة قام ابن زيد الذي بلغ رشدا وادعى ذلك العقار بمقتضى تلك الوصية على وارث الموصي تسمع دعواه ولا يمنعه منها ترك أبيه ذلك العقار في يد وارث الموصي لأنه ما هنا لا يدعي الملك بسبب الإرث عن أبيه بل بسبب الوصية من أجنبي ولكن لو كان ذلك الموصي قد ترك الدعوى هذا العقار وهو في يد آخر مدة خمس عشرة سنة لا تسمع به دعوى الموصي له لأن الموصي له قائم مقام الموصي فرائع عنه الموصي منع عنه الموصي له لأن الوصية أخت الإرث، ومثل الوصية بهذا المعنى البيع والشراء والهبة

الأول، وساع ذلك العقار لأخر وظل الآخر متصرفا فيه مدة أربعين سنة، وبعد هذه المدة توفي البائع فقام أحد أبنائه يدعي ذلك العقار على نفسه في استنادا على شرط الوافف تسمع دعواه ولا يمنعه مضي هذه المدة، لأن حق إقامة الدعوى لا يثبت لتخفيف إلا بعد وفاة والده بمقتضى شرط الوافف، فلا يتبدى مرور الزمان بالنسبة لحقه إلا من بعد وفاة أبيه.

ومثل ذلك لو وقف واقف عقارا وشرط غشه لأولاده المذكور وبعد انقطاعهم على بناته، فباع أولاده المذكور، ذلك العقار لرجل ومنموه إياه وبعد ستين سنة مثلا انقطعت ذرية الواقف المذكور فقامت بناته يدعين ذلك العقار على المشتري بحكم الوقف، تسمع دعواهن ولا يمنع مرور هذه المدة من سماع دعواهن، لأن حق إقامة الدعوى لم يثبت لهن إلا بعد انقطاع ذرية الواقف المذكور.

وتتبدى مرور الزمان بالنسبة للرجل الصداق من وقت الطلاق أو من تاريخ موت أحد الزوجين، لأن الصداق المؤجل لا يصير معجلا إلا من تاريخ الطلاق البائن أو الوفاة.

٧ - وتتبدى مطلوبة المدين المفلس من تاريخ زوال الإفلاس كأن كان لثلاثين على مدين مئخ من المال مثلا وكان المدين مقلدا مدة عشر سنوات مثلا فإن هذه المدة لا تدخل في الزمن وتتبدى مدة المطالبة من تاريخ سداد المفلس لأن

فقرعها وهو ادعاء الإقرار أولى بالمنع من السماع لأن النهي يشملها، ولكن إذا كان الإقرار المدعى به قد أيد بسند جاء بحفظ المدعى عليه أو ختمه المعروفين ولم تمر مدة التقادم من تاريخ السند إلى وقت رفع الدعوى فعند ذلك نسمع دعوى الإقرار على هذه الصورة.

والأحكام المتقدمة الخاصة بمرور الزمان إنما هي للمحقوق الخاصة المتعلقة بالإقرار، أما ما يتعلق بالأمور العامة كالطريق ونحوها فلا تسرى عليها أحكام مرور الزمان، فنسمع وإن طالت المدة، وما تقدم هو خلاصة أحكام مذهب الحنفية بالنسبة لمرور الزمان.

٩ - أما المالكية فيعبرون عن مرور الزمان بالحوز والحيابة وعندهم أن هناك دعاوى لا تسمع مطلقاً، وهي الدعاوى التي توجب مقبرة كالدعاوى التي ترفع على من عرف بالاستقامة والشرف في المعاملة كان يدعي شخص معروف بالفقر والتحق على الناس على شخص يطلبه يعاقب في يده.

والحيابة عندهم على قسمين:

١ - حيابة مع جهل أصل الملك لمن هو.

٢ - حيابة مع علم أصل الملك لمن هو.

فالأولى تكفى فيها الحيابة المانعة من سماع الدعوى لمدة عشرة أشهر فأكثر سواء أكان المحوز عتقاً أم غير.

والثانية لا بد فيها من عشر سنين فأكثر في

وإذا ترك المورث الدعوى مدة وتركها الوارث مدة أخرى وبلغ مجموع المدة حد مرور الزمان فلا تسمع تلك الدعوى، لأنه حيث كان الوارث قائماً مقام المورث كانا كشخص واحد حكماً، فلو ترك المورث الدعوى ثماني سنين مثلاً وتركها الوارث سبع سنين صار كأن الوارث ترك الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواه، ومثل البائع والمشتري كالموصي والموصى له، فلو كان واحد متصرفاً في عرصه متصلة بدار خمس عشرة سنة، وصاحب الدار ساكت، ثم أوصى صاحب الدار بداره هذه إلى رجل، فقام الموصى له يدعى أن العرصه طريق خاص للدار الموصى له بها لا تسمع دعواه.

وإذا مات أحد وفي ورثته بالغ وقاصر، فإن البالغ إذا ترك الدعوى المدة المقررة بلا عذر فلا تسمع دعواه، وأما القاصر فلا يحسب عليه مرور الزمان إلا من تاريخ بلوغه رشداً، مع ملاحظة الخلاف السابق في وجود الوصي وعدمه.

٨ - وكل ما تقدم بالنسبة لعدم سماع الدعوى لمرور الزمان إنما هو عند إنكار المدعى عليه، فإذا اعترف المدعى عليه بالحق للمدعي تسمع دعوى المدعي مهما طالت الزمان، والمراد بعدم الإنكار إنما هو عدم الإنكار أمام القاضي فلا يعتبر عدم الإنكار خارج مجلس القضاء، ولا يصح الاحتجاج به بوجود شبهة التزوير، ولأنه لما كان المنع من سماع أصل الدعوى

من إثباته ذلك فإن لم يشته فعلية المكراه في جميع مدة التي كان يده بها بقوله أهل المعرفة

وإن عرف أن حيازته كانت بساطل لم ينفعه

طول الحيازة وإن ادعى شراءه، إلا أن بطول

ذلك نحو الخمسين سنة ونحوها والغائم حاصر

لا يغير ولا يدعي شيئاً، والمعلوم عليه في مذهب

المالكية أن الحائز إذا حاز العقار مدة عشر سنين

مع وجود المدعي وسكوته بلا عذر فإن مضي

الفترة المذكورة يمنع سماع دعوى المدعي،

ومقابله عشر سنين يأخذ حكم العشر فإذا

نقصت شهراً أو شهرين أخذت حكم العشر،

وأما إذا قامت الخصومة بين المدعي والحائز أمام

المقتضاه أو غيره كالحكمين فإن ذلك يقطع

المدى، وفي غير العقار ينسم من سماع الدعوى

مع عدم العذر مضي عشرة أشهر، وهناك

خلافات بين فقهاء المالكية في ذلك، والخاصم

يقطع مضي لمدة ولو مرة واحدة، واشترط بعض

المالكية تكرار الخاصم وهو مانع ابن سلوم

عن سحتون، وإذا سكنت بعد المنازعة عشر سنين

فإن سكوته يمنع من سماع دعواه، واختلفوا فيما

إذا سكنت تدعي عن محاصرة حائز عشر سنين

ثم رفع المدعي أمره ليقضي له وعمل سكوته بأن

يبته كانت غائبة ثم جاءت، فقبل: فقبل عذره

وقيل: لا، وكذلك لو قال: كنت فاقداً مستندي

ثم وجدته، وكذلك جهل الحكم على معنى أن

جهله أن الحيازة تلك الحائز ليس عذراً وسكوته

العقار، أو عامين في الدواب والخيول ونحوها،

ويشترط لسماع الدعوى في كل من الحيازين أن

تشهد البيئة بذكر اليد، وتصرف الحائز تصرف

المالك في ملكه، والشبهة وعدم المنازع، وطول

المدة عشرة أشهر في الأوتى وعشر سنين في الثانية،

وعدم علمهم بما يغترون عن المالك الأصلي حقه

في استرجاع ملكه، فلا تقبل الشهادة مع فقد

هذه الأمور أو صيغة الشهادة التي تثبت لملك

للمدعي، وهم يقرنون بين الشاهد ذي العلم

وغيره.

١٠ - وجهور فقهاء المالكية يرون أنه لا يسأل

عن مصدر حيازته فلا يقال له: كيف حازت

ماتضح بذلك عليه؟ خلافاً لابن رشد، فإنه جزم

بأنه لا بد من سؤال الحائز عن مصدر حيازته،

هل هو نسيان مثلاً أو انشراء أو الهبة أو غير

ذلك؟ ولا بد أن يبين ذلك، فأب مجرد دعوى

الملك دون أن يدعي شيئاً من هذا فلا ينتفع به

مع الحيازة إذا ثبت أصل الملك لغيره.^(١)

ورأى ابن رشد خلاف رأي الجمهور، ورأى

الجمهور هو المعمول به، اللهم إلا إذا كان الحائز

معروفاً بالتسلط والغصب والتعدي، فلا بد عند

الجمهور أن يبين بأي وجه صار إليه ولا ينتفع

بقوله اشتريته من القدام أو غيره أو ورثته بل لا بد

من إثباته.

(١) الوارد ١١٦٠ إلى ١١٧٥ من مجلة الأحكام العدلية، شرح

سليم ويسمى بآل من من ٩٨٣ ص ٩٩٨ طبع في ١٣٠٤ هـ.

التقديم في الحدود :

أ - تقديم الشهادة في الحدود :

١٣ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الشهادة على الزنى والنكاح وشرب الخمر تقبل ولو بعد مضي زمان طويل من الواقعة لعموم أية الشهادة في الزنى ، ولأنه حق لم يثبت ما يطله ، ولأن الشهادة إنما عبادت حجة باعتبار وصف المصدق ، وتقديم العهد لا يخل بالمصدق فلا يخرج من أن يكون حجة كالإقرار وحقوق العباد .^(١)

وقال الحنفية : التقديم في الحدود الخالصة لله تعالى يمنع قبول الشهادة إلا إذا كان التأخير لعذر كجحد المسافة أو مرضي وسحو ذلك ، فحد الزنى والشرب والسرقه خالص حتى الله تعالى حتى يصح رجوع المرفوع عنها فيكون التقديم فيها مباحا . وأما حد الشذف فالتقدم فيه لا يمنع قبول الشهادة ، لأن فيه حق العبد لما فيه من دفع العار عنه ، ولهذا قبل دعواه ، ولا يصح رجوع المرفوع عن إقراره فيه ، ولأن الدعوى فيه شرطه فلا ينهم الشهود في ذلك ، ونقل ابن القيم عن أبي إزلى : رد الشهادة والإقرار في جميع حدود المقابلة .^(٢)

المورث ثم المورث المدة المذكورة يسع من سماع الدعوى لأنها كشخص واحد ، وقبل تحجب مدة المورث وحدها ومدة المورث وحدها فلا يجتمع معا .^(٣)

١١ - ونفقة غير الزوجة تسقط بمضي الزمان فلا نصير بغوت ديني في دمة من تحب عليه إلا باقراض قاصر بنفسه أو مأذونه لغيره أو مع قرائنها حيث لا نصير ديني عليه بشرط أن يثبت عنده احتياج الفرع ونفى الأصل مثلا .

أما نفقة الزوجة فلا تسقط بمضي الزمان بل نصير ديني في دمة الزوج ، والمراد بالنفقة هنا ماسوى السكن والخدم ، لأن نفقة الزوجة للاستمتاع والتمكين ، وكذلك المهر بعد الدخول فإنه لا يسقط بالتقدم ، بل يستوفي دمة الزوج ويستحق بالموت أو الطلاق البائن ويصير مأموئا من سقوطه .^(٤)

١٢ - ويصح أيضا ما تقدم أن الحنفية والمالكية يكادون يتفقون على إباحة سماع الدعوى للأعذار ، وهي على الجملة النصع والغيبة البعيدة والحنون والمثمة وكل غير يمنع المدعي من رفع الدعوى كأن يكون المدعي عليه ذا سطوة ويخاف منه - على التفصيل المتقدم .

(١) للزواجر الحنفية من ١٣٩ ط دار نظم ، ومقتي المحتاج

١/ ١٥٦ م مصطفى الخليلي ، والمفتي ٢٠٨/ ٨ ط

الرفاعي . وضع التقديم ١٦٢/ ٤ ط بولاق

(٢) الاعتصام ٨٢/ ١ ط دار غفره . وبتابع الصنائع .

(١) طهجة شرح المحتاج ٢ ص ١٥٢ - ٢٥٦ . والتقدم للنظم

على حاشي تبصرة المحتاج ٢ ص ٥٤ وما بعدها

(٣) حاشية الشرح ٣٥١/ ٢ ط دار غفره ، والمفتي

القواعد ٣/ ٢٧٠ ، ونفي ٧١/ ١ ط الرباعي

ب - تقديم الإقرار :

١٤ - اتفق الفقهاء على أن التضادم في الإقرار لا أثر له بالنسبة لتلك الحدود ماعدا حد الشرب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن الإنسان غير متهم في حق نفسه ، وعلى هذا فيقبل الإقرار بالزنى ولو بعد مدة .^(١)

تقبل

التعريف :

١ - التقبل مصدر تقبل أي تكفل ، ومن معانيه في اللغة الالتزام والتعهد ، يقال : تقبلت العمل من صاحبه إذا التزمته به . ومنه القبال بالجمع اسم تكسب من ذلك لما ينتزعه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك ، وبالكسر : العمل والقبيل الكفيل ، والقالة الكفالة .^(٢) ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لتقبل عن المعنى اللغوي .

تقاص

انظر : مقاصد

تقاضي

انظر : قضاء

تقابل

انظر : إقالة

والمستعمل التقبل في الاصطلاح أيضا بمعنى التمتع والالتزام ، فقد ورد في الحلة أن :
(التقبل تعهد العمل والالتزام)^(٣)

وأطلقه الفقهاء غالب على نوع من أنواع الشركة فيما إذا اتفق اثنين فأكثر على أن يتقبلا عملا من الحياطة أو القصارة أو غيرها ، ويكون الكسب بينهما على ما شرطوا ، وهذه لتسمية شائعة في كتب الحنفية أكثر من المذهب

(١) المصباح المبرور ، ولقد طبعت مادة تقبل

(٢) حلة الأحكام المذهب مادة ١٠٥١ (١) وشرحها لبي حبار

(٣) شرح المحاكم ، شرح حلة الأحكام ٥/٣

٥ ، ٥١/٧ ، واسر حاشيتين ٣/١٥٨ ط بولاق ، والموسط

١٩/٩ ، وضع القدير ٤/١٦٢ ط بولاق

(٤) بدائع الصنائع ٥١/٧ ، والمغني ٣٠٩/٨

الحكم الإجمالي :

٤ - جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والحنابلة - على جواز شركة التقبل (شركة الصنائع) في الأعمال التي تصالح فيها الوكالة ، لأنها قسم من شركة العقد فيعتبر كل واحد من الشريكين وكيلًا للآخر . ويستقبله أحدهما من العمل بصير في ضمانها يطالبان به ، ويلزمها عمله ، ولو مرض أحدهما أو سافر أو امتنع عمداً بلا عذر فالآخر مطالب بالعمل ، والكسب بينهما على ما شرطاه ، لأن العمل مضمون عليهما . كما أن لكل واحد منهما المطالبة بالأجرة ، فترا أذمة من يدفع الأجرة لأحدهما ، وإن تلقت الأجرة في يد أحدهما من غير تغريط فهي من ضمانها ، نصيب عليها معاً .^(١)

٥ - واستدلوا لجوازها بأن المقصود منها تحصيل المال بالتوكيل ، فكما أن الشريكين قد يستحقان الربح بالاشتراك من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالمال كما في المضاربة ، وقد يستحقانه بالمال فقط كما في سائر الشركات ، هكذا يجوز أن يستحقاه بالعمل فقط . ولأن المصلحين في سائر الأمصار يعقدون هذه الشركة ويتعاملون بها

وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : واشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر ، فلم

الأخرى ، وتسمى أيضاً شركة الأعمال وشركة الصنائع وشركة الأبدان .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكفالة :

٢ - الكفالة في اللغة : الضم والتحمل والالتزام ،^(٣) وفي الاصطلاح ضم ذمة إلى ذمة أخرى في المطالبة بشيء من نفس أو دين أو عين .^(٤)

فالعلاقة بين الكفالة والتقبل أن التقبل يتضمن الكفالة ، لكنها قد تكون بالأموال بخلاف التقبل الذي يخص الأعمال فقط .

ب - الإلتزام :

٣ - الإلتزام مصدر التزم ، وأصله من للزوم بمعنى الشيوع والمواو ، يقال : التزمت المال والعمل وغيره ، فالتزمت . فالإلتزام بالشيء قبوله واعتناقه سواء أكان بإرادة واحدة أم بإرادتين ، على عمل أو غيره .^(٥) وعلى ذلك فهو أهم من التقبل والكفالة . (ر : التزام) .

١١ - الشائع ٥٦٧/٦ ، وبين اختلاف القولين ٣٢٠/٣ ، ومن عاين ٣٤٧/٣ ، وجواهر الإكليل ١٢٠/٢ ، والندوي ٣٦٠/٣ ، وكشاف النقا ٥٦٧/٣ ، والمهي ٥/٥ وما بعدها .

(٢) المصباح والمسانيد مادة كفّل .

(٣) ابن هندس ٢١٩/٢ ، وهذه الأحكام مائة (٦٦٦) ، وتطلع على أبواب المنع ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٤) المصباح المبرم مادة التزم ، والموسوعة الفقهية ١١٤/١٩ ، ١٤٥ .

(١) مجلة الأحكام العدلية مادة ١٣٨٧ - ١٣٩٤ ، وابن عاين

٣٤٧/٤ ، ٣٤٨ ، وجواهر الإكليل ١٢٠/٢ ، ١٢١ .

وكشاف النقا ٥٦٧/٣ ، ٥٦٨ .

وقال للملكية: جازت الشركة بالعمل إن اتحد، كخياطين، أو نلازم بأن توقف عمل أحدهما على عمل الآخر، كسج وإصلاح غزل بنهشة للنسج، وكان يفرض أحدهما لطلب اللؤلؤ، والثاني بمسك عليه ويجذب، ويشروط أن يتصارعا في العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله من الغلة، أو يتصارعا في العمل وحصل التعاون بينهما.^(١)

٧ - وكما نصح هذه الشركة في الصنائع ونحوها، تصح كذلك في تلك المباحات من الاحتشاش، والاصطيدان، والاحتطاب، والتلصص على دار الحرب، وسائر المباحات، وهذا عند الملكية والحنابلة.^(٢)

وقال الحنفية: لا يصح التقبل وشركة الأعمال في المباحات من الصيد والخطب، وما يكون في الجبال من الثمار، وما أشبه ذلك، لعدم صحة الوكالة فيها، لأن سبب ثبوت الملك في المباحات الأخذ والاستيلاء، فإن تشاركوا فلتخذ كل واحد منهما شيئاً من ذلك منفرداً كان المأخوذ ملكاً له خاصة.^(٣)

٨ - هذا، وصرح الشافعية بطلان شركة الأبدان مطلقاً، وذلك لعدم المال فيها، ولما فيها

أجى، أنا وعلماء بشي، وجاء سعد بأسيرين، ومثل هذا لا يخفى على رسول الله ﷺ وقد أقرهم عليه.^(١)

٦ - ولا يشترط لصحة التقبل وشركة الأعمال اتحاد المكان عند من يجوزونها: وهم جمهور الفقهاء، لأن المعنى المجوز لشركة التقبل من كون المقصود تحصيل الربح لا يختلف بين كون العمل في دكاكين أو دكان.^(٢)

كما لا يشترط تساوي في الربح أو العمل، ولا اتحاد الصنعة عند الحنفية والحنابلة.^(٣) فيصح بالمناصفة أو الثلث والثلثين أو غير ذلك، كما يصح أن يعمل أحدهما أكثر من الآخر، اتفقت صنعتها كخياطين، أو اختلفت كخياط ونصار أو صباغ، وكاشتراك حداد ونجار وخياط، لأنهم اشتركوا في مكسب مباح فصح كما لو اتفقت الصنائع

(١) الخزاعي ٣/ ٣٦١، والقسوي ٣/ ٣٦٠، ٣٦١، والقي، لابن خزيمة ٥/ ٥٠٥، ومليحدا، وكشاف القناع ٢/ ٥٧٧.

وحدث: أبي حنيفة عن أبيه عبدالله بن مسعود قال: اشتركت أنا وعلماء سعد - يعني ابن أبي وقاص - فيما تعيب يوم بدر، قال: فجاء سعد بأسيرين، ولم أجد، أنا وعلماء بشي، - أخرجه أبو داود ٣/ ٦٨١ تحقيق عزت حيد - وقاص، وقال المنذري في مختصر السنن (٥/ ٥٣) نثر دار المعرفة، استطاع، فإن لما حيد لم يسمع من أبيه،

(٢) ابن حبان ٣/ ٣١٧، وسواهم الإكمال ٦/ ١٢٠، والقسوي ٣/ ٣٦١.

(٣) ابن حبان ٣/ ٣١٧ - ٣١٩، والقسوي ٣/ ٣٢١، وكشاف القناع

(١) القسوي مع الشرح الكبير للفرير ٣/ ٣٦١، وجرهم الإكمال ٣/ ١٢٠.

(٢) جواهر الإكمال ٦/ ١٢٠، والقي، ٥/ ٥٠٥ ومليحدا (٣) المبدائع ٦/ ٦٣

من الغمرور، إذ لا يدري الشريك أن صاحبه يكسب أم لا، ولأن كل واحد منهما متعزٍ بيده ومنافعه، فيختص بقواته، كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ويكون الدر والنسل بينهما.^(١)

وللتفصيل ينظر مصطلح: (شركة).

التعريف:

١ - التقبيل في اللغة: مصدر قبِل، والاسم منه القبلة وهي الكلمة، والجمع القُبُل، يقال قبلها تقبيلًا أي لشمها^(١) وتقبيلت العمل من صاحبه إذا التزمته بمقد.

والقبالة: اسم المكتوب من ذلك لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك. قال الزمخشري: كل من قبِل بشيء مقاطعة وكتب عليه بذلك كتابًا، فالكتاب الذي كتب هو القبالة بالفتح، والعمل قبالة بالكسرة.

وتقبيل الخراج: هو أن يدفع السلطان أو نائبه، صفعًا، أو بلدة، أو قرية، إلى رجل مدة سنة، مقاطعة بهل معلوم، يزد به إليه عن خراج أرضها، أو جزيرة رهوس أهلها إن كانوا أهل الفقة.^(٢)

وتفصيل الكلام في التفصيل بهذا الإخلاق ينظر في مصطلح وخراج، وقبالة. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذه المعاني.



(١) المعيار الكبير، وسائل العرب، ونج العروس، وشيخ اللغة مائة: وقيل.

(٢) الرناج ٣/٢ مطبعة الإرشاد، بغداد.

(١) صفح المحتاج ٢/٢١٢، والفقه ٢/٣٣٣، ٣٣٤.

أقسام التقيل :

٢ - ذكر بعض الفقهاء أن التقيل على خمسة أوجه : قبلة المودة للولد على الخد ، وقبلة الرحمة لوالد على الرأس ، وقبلة الشفقة لأخيه على الجبهة ، وقبلة الشهوة لامرأته أو أمته على النقص ، وقبلة انتحية للمؤمنين على اليد . وزاد بعضهم قبلة الديانة للحجر الأسود^(١) .

وفيما يلي أحكام التقيل بأنواعه المختلفة ، وما ينشأ عنه من آثار :

أحكام التقيل

أولاً : التقيل المشروع :

١ - تقيل الحجر الأسود :

٣ - بين تقيل الحجر الأسود للحجاج والمعتمر في حالة الطواف من يقدر عنه ، هذه الفقهاء ، لا روي ابن عمر وأن عمر رضي الله عنه قبل الحجر ثم قال : والله لقد علمت أنك حجر ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يملك ما فلتك^(٢) .

فإن عجز عن التقيل اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها ، وإن عجز عن الاستلام باليد

(١) الدر المختار لمصنف ابن عاصم ٢٤٦/٥ ، والألف الشريعة لابن مفلح ٢٧١/٦ ، ٢٧٢ .

(٢) حديث : « والله لقد علمت أنك حجر ولولا أني رأيت أخرجته البخاري (فتح الباري ٣/٢٥٥) - ط (المنهاج) ومسلم (٢/٩١٥) - ط (مسند أبي حنيفة) .

وكان في يده شيء يمكن أن يستلم الحجر استلمه وقبله ، وهذا عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) لما روي عن النبي ﷺ أنه استلم الحجر الأسود باليد ثم قبل يده^(١) ، ولما روي عن ابن عباس قال : رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن معه وقبل المحجن^(٢) .

وفإن المالكية : إن لم يقدر أن يقبله شيء بيده أو يهود ثم وضعه على شيء من غير تقيل^(٣) .
وتفصيله في مصطلح : «طواف» ، والحجر الأسود .

ب - تقيل الركن اليماني :

٤ - يندب استلام الركن اليماني في الطواف بلا خلاف بين الفقهاء ، لما روي عن ابن عمر قال : وكان رسول الله ﷺ لا يذع أن يستلم الركن

(١) حديث : «أنه استلم الحجر الأسود باليد ثم قبل يده» أخرجه مسلم (٦/٩٢٤) - ط (مسند أبي حنيفة) ، من حديث أبي حمزة وثقة عن نافع قال : رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده . وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله .

(٢) حديث : «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم الركن» . أخرجه البخاري (فتح ٣/٢٧٢) - ٢٧٣ . ط (المنهاج) ، ومسلم (٢/٩٢٧) - ط (مسند أبي حنيفة) ، واللفظ له .

(٣) ابن هبشيم ١٦٦/٣ ، ونظيره ١٠٦/٢ ، ١١٠ ، والسنن ٢٩٨/٣ ، ٣٣ ، والمصنف ٣٨٠/٣ ، ٣٨١ . وجوزهم الإكراه ١٦٨/١ ، والمطالع ١٠٧/٣ .

ب - تفصيل الأمر :

٦ - الأمر إذا لم يكن صبيح الوجه فحكمه حكم الرجال في جواز تفصيله للوداع والشفقة دون الشهوة، أما إذا كان صبيح الوجه يشهد فيأخذ حكم النساء وإن اتحد الجنس، تحريم مصافحته وتقبيله ومعانفته بقصد التلذذ عند عامة الفقهاء. (١) وتفصيله في مصطلح:

وأمره:

ج - تفصيل الرجل للرجل، والمرأة للمرأة:

٧ - لا يجوز للرجل تفصيل فم الرجل أو يده أو شيء منه، وكذا تفصيل المرأة للمرأة، والمعانقة ومعاينة الأبدان، ونحوهما، وذلك كله إذا كان على وجه الشهوة، وهذا بلا خلاف بين الفقهاء لما رووه عن النبي ﷺ أنه: نهى عن المكامسة وهي: المعانقة، وعن المعانكة وهي: التقبيل. (٢)

أما إذا كان ذلك على غير الفم، وعلى وجه البر والكرامة، أو لأجل الشفقة عند اللقاء والوداع، فلا بأس به كما يأتي. (٣)

(١) ابن عثيمين ٢/ ٢٣٣، والخزرجاني ١/ ١٦٧، وجواهر الإكليل ١/ ٩٠، ٢٧٥، والجعل ٤/ ١٢٦، وحاشية القليوبي ٢/ ٦١٣، وكشاف النعاج ٥/ ١٦ - ١٥.

(٢) حديث: نهى عن المكامسة وهي المعانقة، وعن المعانكة وهي التقبيل، أورده الحارثي في غريب الحديث ١/ ١٧٦ - ط دار الكتاب العربي. عن عياض بن جابر مرسل.

(٣) ابن عثيمين ٥/ ٢١٤، ٢١٦، والبنابة على الهداية ٩/ ٣٢٦، ٢٢٧، وجواهر الإكليل ١/ ٢٠، والقليوبي ٢/ ٢١٣، وحاشية الجعل على شرح الشيخ ٤/ ١٢٦.

اليان والحجر في كل طواف. (١)

أما تفصيله فقال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية - وهو الصحيح عند الحنابلة: لا يقبله؛ لكن التناعبة قالوا: يستلمه باليد ويقبل اليد بعد استلامه، وقال المالكية: يمس به يده ويضعها على فيه من غير تفصيل.

وقال محمد من الحنفية - وهو قول الحارثي من الحنابلة: يقبله إذا تمكن من ذلك.

هذا، وذكر الحنفية أن تفصيل عتبة الكعبة أيضاً من قبلة التديانة. (٢)

ثانياً: التفصيل الممنوع:

أ - تفصيل الأجنبية:

٥ - اتفق الفقهاء على عدم جواز لمس وتفصيل المرأة الأجنبية ولو للمخطبة. (٣)

وتفصيل هذه المسائل في مصطلح: الخطبة وتكاح.

(١) حديث: وكان رسول الله ﷺ لا يدع أن يسلم الركن اليماني والحجر في... المرجع ليوأدوه ٢/ ٤٤٠ - ٤٤١. ط عبد الله حسن. والشمالي ٥/ ٢٢١، ط المكتبة التجارية، والطبعة له. وأصله في البخاري (الفتح ٣/ ١٧٣ ط عسقلاني).

(٢) ابن عثيمين ٢/ ١٦٩، ٢٤٦، والنعاج والإكليل بهامش الخطاب ٣/ ١٠٧، وقليوبي ٢/ ١٠٦، والفتي ٣/ ٣٧٩، ٣٨٠.

(٣) ابن عثيمين ٥/ ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٧، وجواهر الإكليل ١/ ٢٧٥، والقليوبي ٣/ ٢١٨، ونبذة النعاج ١/ ٩٩، وكشاف النعاج ٥/ ١٠، والفتي ٦/ ٥٥٢ وماجدها.

عاشقون في المساجد^(١)، كما تحقروا على كرامة التقبيل في الصيام لمن يخاف على نفسه نفسه من الإضرار والخطر، بل صرح المالكية بأهمية في حالة خوف الفقد والعلم بعدم تسلمة^(٢) وهل يبطل الاعتكاف بالتقيل^(٣) فيه خلاف وتقبيل يأتي في بيان الآثار التقبيل.

ثالثاً : التقبيل المباح :

أ - تقبيل الثمرة والإكرام، وتقبيل المودة والشفقة :

١١ - يجوز تقبيل يد العالم المودع والسفهاء العادل، وتقبيل يد التواضع، والأساذ، وكل من يستحق التعظيم والإكرام، كما يجوز تقبيل الرأس والجهة ويبر العينين، ولكن كل ذلك إذا كان على وجه المودة والإكرام، أو الشفقة عند اللقاء والوداع، وقد بنا واحتراماً مع أمن الشهوة.

وقد ثبت أن النبي ﷺ عانق جعفرًا حين قدم من الحبشة وقبّل بين عيبيه^(٤) لوروي عن ابن عمر رضي الله عنه، أنه كان

د - تقبيل يد الظالم :

٨ - صرح الفقهاء بعدم جواز تقبيل يد الظالم، وقالوا : إنه معصية إلا أن يكون عند خوف، قال صاحب الفروع : لا رخصة في تقبيل اليد لغير عالم وعادل، ويكره ما يفعله لجهال من تقبيل يد نفسه إذا لقي غيره، وكذلك تقبيل يد صاحبه عند اقلقه، إذا لم يكن صاحبه عادلاً ولا عادلاً، ولا قصد تعظيم إسلامه ولا إكرامه^(٥).

هـ - تقبيل الأرض بين يدي العلماء والعظماء :

٩ - تقبيل الأرض بين يدي العلماء والعظماء حرام، والماعل والراضى به أثم، لأنه يشبه عبادة السوء، وهل يكفر؟ إن على وجه العبادة والتعظيم كفر، وإن على وجه التحية لا، وصار أتماً مرتكباً للكبيرة، كما صرح به صاحب الفروع^(٦).

و - التقبيل في الاعتكاف والصيام :

١٠ - اتفق الفقهاء على عدم جواز تقبيل أحد الزوجين الآخر في حالة الاعتكاف إن كان بشهوة، لقوله تعالى : ﴿ولا تباشروهن وأنتم

(١) سورة البقرة ١٨٧.

(٢) الاعتكاف ١/١٣١، روى عابدين ١/١٣٦، والدمسوقي ١/٥٩٤، روى ابن الأثير ١/١٤٧، وعاشة أنقليوي ١/٤٨٢، ونعني لابن فداصة ٣/٢١٣، ٢١٤.

وكشاف الفتاوى ٢/٢١٦.

(٣) حديث : «أن النبي ﷺ عانق جعفرًا حين قدم»

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥/٢٤٦، ٢٤٧، والأصول الشرعية لابن مفتح ٢/٢٧٢، ونجدة الأحراري ٧/٥٧٧.

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٥/٢٤٩، ونبذة شرح الفتاوى ١/٢٢٧، ٢٢٨.

في مرة من مرار رسول الله ﷺ فذكر قصة قال فدنونا من لبي ﷺ فقبلنا به. (١) قال ابن عسقلان: أنكر مالك تقبيل اليد وأنكر ما روي به قال الأحمري: وإنما كرهه مالك إذ كان على وجه التعظيم والتكبر. وأما إذا كان على وجه الفرية إلى الله ليدنه أو ليعلمه أو ليشرفه فإن ذلك جائز. (٢)

ثالث يجوز بل بسن تقبيل الولد لعمدة عن السرائر والحجة والحد، لحديث أبي هريرة قال: وقبل رسول الله ﷺ حسين بن علي، فقال الأثرع بن حاتم: إن في عشرة من الولد ما قبل منهم أحدا، فقال: ومن لا يرحم لا يرحم. (٣)

١ من: أخرجه أبو داود (٥١/٣٩٦) - ط جيد (تدعيم) وقال المقدري: هذا حديث مرسل لأنه من رواية الشخصي.

(٢) حديث ابن عمر: وأما كان في سيرة من مرار رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود (٥١/٣٩٦) - ط جيد (تدعيم) وابن ماجه (٢/٢٢٦) - ط عيسى الحلبي. قال المقدري: أخرجه الترمذي وهو ما جاز وقال الترمذي حسن، واقتصر سنن أبي داود (٥١/٨٨) - ط دار المعرفة. (٣) نسخة الأحمدي ٢٧/٧.

وانظر في هذه المسائل: ابن عابد بن عابد بن عابد (٥/٢٤٤، ٢٤٦، والساجدة ١٩/٣٢٧، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٧) وهو إكمال (١٩/٢٠١) والفقه في ٢١٣، ٢١٤، وحاشية الخليل (٤/١٦٦)، ومكتبة الفتاوى (١٥/١٦٦) والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦

أبي جهل كان مصعب المصنف على وجهه
ويقول: كتاب ربي كتاب ربي.^(١)

ونقل صاحب التذرع عن الفقيه: وقيل إن
تقريب المصنف بدعه، وردّه بما تقدم نقله عن
عمر وعثمان.

وروي كذلك عن أحمد: التوضيح في تقريب
المصنف، وفي جملة على عينية، وإن كان فيه
رفعه وإكرامه، لأن ما طريقه التفرع إذا لم يكن
للتفاس في مدخل لا يستحب فعله، وإن كان
فيه تعظيم إلا شوقيف، وقد قال عمر عن
الحجر: لولا أن رأيت رسول الله ﷺ يفيتك
ما قبلت.^(٢) ولم نعر في كتب المالكية على حكم
هذه المسألة.

د - تقريب الخبز والطعام .

١٤ - صرح الشافعية بجواز تقريب الخبز،
وقالوا: إنه بدعة مباحة أو حسنة، لأنه لا دليل
على التحريم ولا الإكرام، لأن المكروه منور
عنه هي، أو كان فيه خلاف قوي، ولم يرد في
ذلك شيء: فإن قصت بذلك إكرامه لأجل
الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن، ودوسه

أو عينه مذموم،^(٣) وروي كذلك عن عائشة
رضي الله عنها قالت: أقبل أبو بكر فبعم^(٤)
السبي ﷺ وهو مسجي مرد خيرة، فكشف عنه
وجهه، ثم أكب عليه فقبه، ثم بكى، فقال:
يا أي أمت يا رسول الله لا يجمع الله عليك
موتين.^(٥)

ج - تقريب المصنف :

١٣ - ذكر الحنفية: وهو مشهور عند الحنابلة.
جواز تقريب المصنف تكريماً له، وهو المذهب
عند الحنابلة، وروي عن محمد استجابه، لم
روي عن عمر رضي الله عنه أنه: كان يأخذ
المصنف كل عداة وقبفه، ويقول: عهد، ربي
مشور ربي عز وجل، وكان عثمان رضي الله
عنه يقل المصنف بيسحه على وجهه. وقال
الشووي في الثبيان: روي في مثل الدوامي
بإسناد صحيح عن ابن أبي مليكة أن عمر من

(١) حديث: أن النبي ﷺ قبل عثمان بن عفرون، وهو
أخرجه أبو داود: ٤١٢/٢، ط عبد القدوس، والذمري
(٢) ٣١٥-٣١٦، ط مصطفى الحلبي، وقال حديث حسن
صحيح

(٣) نعم رسول الله ﷺ أي منى إليه وقصد

(٤) ثبابة على لسانه: ٣٢١، ٣٢٢، والقبوري: ٤١٤/١.

(٥) ٢١٣/٣، والمعنى لأن قدامة ﷺ

وحديث: أقبل أبو بكر فبعم النبي ﷺ وهو

مسجي . أخرجه البخاري في المصنف: ١٣٣/٣ . ط

السعدي

(٦) ابن عسدين ٢١٦/٥، وحاشية الفتح على الدرر

١٩٢/٤، وكشاف الفلاح: ١٣٧/١، والأدب الشريعة

٢٩٥/٩

(٧) كشاف الفلاح: ١٣٧/١، ١٣٨

وقال الشافعية - وهو رواية أخرى عند الخنابلة - إن اللمس والتقيل ناقضان للوضوء مطلقا لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَوْ لَا مَسَمَ الْفَرْسُ﴾،^(١) ولأنه مظنة الاكتفاء المثير للشهوة، ومثله في ذلك باقي صور التقاء البشرين بين الرجل والمرأة، ولا فرق في ذلك بين اللمس والملموس، وزاد الشافعية: ولو كان الملموس ميتا.^(٢)

والشهور من مذهب أحمد أنه يجب للوضوء على من قبل لشهوة، ولا يجب على من قبل زحمة، ولا فرق عنده بين الأجنبية والمحرم والصغيرة التي تشبه - أي ذات سبع سنين فأكثر - والكبيرة، لعموم النص، خلافا للشافعية حيث قالوا بعدم النقض بلمس ذوات المحارم بنسب أو رضاع أو مصاهرة في الأظهر، لأنها ليست محلا للشهوة.^(٣)

أما الماتكة فقد فصلوا في ذلك فقالوا: تقيل من لم يلبس صلح به عادة ناقض للوضوء مطلقا، وإن لم يقصد الندة أو لم يجدها، وإن كان بكروه أو امتنعها، لأن القيلة على القيم لا تنفك عن الندة غالبا، والناذر لا حكم له.^(٤)

مكروه كراهة شديدة، بل مجرد إلفاته في الأرض من غير حوس مكروه.^(٥)

وقال صاحب الدرر من الخنابلة مؤيدا قول الشافعية في جواز تقيل الخبز: (وقواعدنا لا تأباه).^(٦)

أما الخنابلة فقالوا: لا يشرع تقيل الخبز ولا الجلود إلا ما استأه الشرع.^(٧)

أثر التقيل

أثر التقيل في الوضوء :

١٥ - صرح الخنابلة - وهو رواية عند الخنابلة - بعدم انتقاض الوضوء بمس الزوجة ولا بتقيلها، لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «إن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ».^(٨)

وقالوا: إن المراد باللمس في الآية: ﴿وَأَوْ لَا مَسَمَ الْفَرْسُ﴾^(٩) الجماع كما فهمها ابن عباس رضي الله عنه، وقدأكد ذلك بفعل النبي ﷺ.^(١٠)

(١) حاشية الثرواقي مني المصنف ٣٥/٧

(٢) الدر المختار ج١ ص ١١١ ع ١٢٩

(٣) كشاف الفتاوى ١٨١/٥، والأدب الشريفة ٢٤٠/٣

(٤) حديث: «إن النبي ﷺ قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ» لمخرجه الزرعي (١٣٣/١) - ط مطبعتي الحلي. وصححه أحد شافعي (صن الترمذي ١٣٣/١) - ط المطبعتي الحلي.

(٥) سورة النساء ٣/٣

(٦) الاختيار ١٠٠/١، وابن عابدين ٩٩/١، والحلي

١٩٢/١، ١٩٣

(١) سورة النساء ٤/٣

(٢) حاشية الطبري ٣٢/١، والحلي ١٩٢/١، ١٩٤

(٣) نفس المراجع

(٤) حواصير الإكفيل ١٠٠/١، وشرح الكبير مع حاشية

المصنف ١٢٠/١، ١٢١

أثر التقبيل على الصيام .

١٧ - بكراهة لتسائم تقبيل الزوجة إن لم يأمن على نفسه وقوع مقصد من الإتيان والجماع ، كما روي أن عبد الله بن عمر قال : كما عند النبي ﷺ فجاه شاب فقال يا رسول الله - أقبل وأنا صائم ؟ قال : لا ، فجاه شيخ فقال : أقبل وأنا صائم ؟ قال : نعم ، فنظر بعضهم إلى بعض ، فقال رسول الله ﷺ : لقد علمت ما ينظر بعضكم إلى بعض ؟ إن الشيخ بعلمك نفسه .^(١) ولأنه إذا لم يأمن المقصد وبما وقع في الجماع فيفسد صومه .

وهذا عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

وحمل الكراهة إذا كانت القبلية بقصد اللذة ، لا إن كان بدون قصد لها ، كأن تكون مقصد وداع أو رحمة فلا تراهمة .^(٢)

وإذا أمن على نفسه وقوع مقصد فلا بأس بالتقبيل عند جمهور الفقهاء ، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقبل ويباشر وهو صائم .^(٣)

(١) حديث . أن عبد بن عمر قال : كما عند النبي ﷺ فجاه شاب فقال : . أخرجه أحمد (١/١٨٥) ط دار المكتب الإسلامي .

قال القسبي : رواه أحمد والطبراني في الكبير . وفيه ابن أبي عمير وحديثه حسن ، وفيه كلام (مجمع الزوائد) . ١٦٦/٣ ط دار المكتب العربي .

(٢) الأختصار ١/١٣٤ ، وابن عابدين ١/١٦٢ ، ١١٣ ، والمطهر ٢/٥٨ ، والمغني لابن قدامة ٣/١٦٢ ، ١١٣ ، (٣) حديث . أن النبي ﷺ كان يقبل ويباشر وهو -

أما تقبيل سائر الأعضاء ، فإن قصد به لذة أو وجدها بدون قصد تنقض وإلا فلا . وهذا كله إذا كانا بالغين وإلا انتقض وصوه البالغ منها إذا كان تقبيله لمن يشتهي عادة . والمعتبر عادة البس لا عادة القبل والقبيل ، فإن الدسوقي : فعلى هذا لو قبل شيخ شبيخة تنقض وصوه كل منها ، لأن عادة المشايخ اللفة بالنساء الكبار .^(١) وإذا كان التقبيل لوداع عند فراق أو لرحمة كتقبيل المريض للمشفقة فلا تنقض .

أثر التقبيل في الصلاة :

١٦ - التقبيل مبطل للصلاة عند من يقول بنقض الوضوء به ، لأن الظهارة شرط لصحة الصلاة عند عامة الفقهاء ، فإذا انتقض الوضوء بطلت الصلاة .

كذلك تفسد الصلاة بالتقبيل عند الحنفية الذين ذهبوا إلى عدم نقض الوضوء به ، فاتهم قائلو في التقبيل بين الزوجين : لو مسحها بشهوة أو قبلها ولو غير شهوة ، أو مص صبي ثديها وأخرج اللبن تفسد صلاتهما .^(٢) لكنهم صرحوا بأنه لو قبلته وهو في الصلاة ولم يشتهها لا تفسد صلاته .^(٣)

(١) نفس المرجع

(٢) لسان المحتار مع حاشية ابن عابدين ١/١٢٠ - ١٢١ ، والدسوقي ١/١٢٠ ، ١٢١ ، واللبوبي ١/٣٢ ، ٣٤

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٢٢٢

وقال المالكية: تكره القبة بقصد التذمة للصائم لو علمت السلامة من خروج مني أو مدي، وإن لم يعلم السلامة حرمته. (١)

ونفق الفقهاء على أن التفصيل ولو كان بقصد التذمة لا يفسد الصائم ما لم يجب الإنزال. أما إذا نزل بطل صومه اتفاقاً بين المذهب. (٢)

وفي وجوب الكفارة أو عدمه خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (كفارة)

أثر التفصيل في الاعتكاف :

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية، وغيرهم) لأظهر الأقوال عند الشافعية) إلى أنه يبطل الاعتكاف بالتفصيل والمحمس إذا نزل، لأنه بالإتوال صار التفصيل في معنى الجراح. مما إذا لم يدخل فلا يبطل الاعتكاف بالتفصيل عند الحنفية والحسنة، وفي الأظهر عند الشافعية، سواء أكان شهية أم مدون، كما لا يبطل به الصوم، لعدم معنى الجراح، إلا أنه حرام إن كان شهية، لقوله تعالى: «ولا تاتسروا» وأنتم عاكفون في المسجد. (٣)

١ - صائم أخرجه البخاري ومسلم (١٩٠١) - ط السلفية

ومسلم (١٩٠٢) - ط عيسى العلمي

(٢) - جواهر الإكمال ١/ ١٢٧

(٣) - فخر المارمعي السليفة، وانظر الزيلعي ١/ ٢٢٣، والشرح القامح تلمذ لـ ١/ ٧٠٧، والمذهب ١/ ١٨٣، وصحبه لإحداث ١/ ٢٢٧

(٣) - سورة الفرقان: ١٨٧

وإن كان بغير شهوة كالتفصيل على مدين الشففة والاحترام فلا بأس به، كمال المرأة رأس زوجها اعتكاف، وترجيل شعره. (٤)

وقال المالكية - وهو القول الثاني عند الشافعية: إذا قبل وقصد التذمة أو لمس أو باشر بقصد التذمة أو وجدتها بطل الاعتكاف، أما لو قبل صغيرة لا تشهي، أو قبل زوجته لودع أو لرحمة ولم يقصد التذمة ولا وجدتها لم يبطل.

وهذا إذا كان التفصيل على غير النجم. أما القبلة على النجم فيبطل بل الاعتكاف مطلقاً، ولا تشترط فيها الشهوة عند المالكية، لأنه بطله من مقتضات الطهارة فيبطل الموضوع.

والقول الثالث للشافعية: إن التفصيل لا يبطل الاعتكاف مطلقاً كالجرح، لكنه حرام على من قول (٥)

أثر التفصيل في الحج :

١٩ - يحرم على المحرم للممس والتفصيل بشهوة ويجب على من فعل شيئاً من ذلك أندم، سواء أنزل أم لم يدخل، لكنه لا يفسد حجه عند جمهور الفقهاء: (الحنفية والشافعية والحنابلة)

(١) - ابن عابدين ١/ ١٣٦، والسنن ١/ ٥١١، والتفصيل

١/ ٧٧، وكذا الفاع ١/ ٢٦١، ومعنى المصالح ١/ ١٥٩

(٢) - جواهر الإكمال ١/ ١٨٧، والسنن ١/ ٥١١

والسنن ١/ ٧٧، ومعنى المحتاج ١/ ٥٢

ولا تصح الرجعة بالفعل دون نية، ولو باقوى الأفعال كالوطء.^(١)

ولا تحصل الرجعة عند الشافعية - وهو ظاهر كلام أخسري من الحنابلة - بالفعل كالوطء ومقدماته من اللمس والتقبيل، لأن ذلك حرم بالطلاق، ومقصود الرجعة حله، فلا تحصل إلا بالقول.^(٢)

وفي الرواية الثانية عند الحنابلة تحصل الرجعة بالوطء ولو بغير نية.

أما لو قبلها أو لمسها بشهوة فالتنصيص من أحد أنه ليس برجعة، ويعتبر رجعة في وجهه عند بعض الحنابلة.^(٣)

أثر التقبيل في الطهارة

٢١ - الطهارة هو: أن يشبه الزوج زوجته بمحرم عليه تأبداً.

فلذا طاهر الزوج من زوجته، كأن يقول أم علي كظهر أمي يحرم عليه وطؤها ودواعيه من الغفلة واللمس بشهوة قبل الكفارة عند الحنفية والمالكية - وهي رواية عند الشافعية والحنابلة، لأن ذلك يدعو إلى الوطء ويفضي إليه، لأن الله سبحانه وتعالى منع الناس قبل الكفارة حيث

خلافاً للملكية حيث قالوا بفساد الحج إن أنزل، وإلا فعليه بدنة.

أما القبله بغير شهوة بأن كانت لرداع أو لرحمة أو بقصد تحية القادم من السفر فلا تفسد الحج، ولا فدية فيها بغير خلاف بين الفقهاء.^(٤) وتفتيله في مصطلحي: (إحرام وحج).

أثر التقبيل في الرجعة

٢٠ - اتفق الفقهاء على أن اللمس والتقبيل بغير شهوة ويعتبر نية الرجعة لا يعتبر رجعة.

واختلفوا فيها إذا كان التقبيل بشهوة، فقال الحنفية: تصح الرجعة بالوطء، واللمس بشهوة، والتقبيل بشهوة على أي موضع كان، فماً، أو خفاً أو خلفاً، أو جبهة، أو رأساً، ولو قبلها اختلاصاً، أو كذا الزوج ثامناً، أو مكبرها، أو محتوناً، أو معتموها، إن صدقها الزوج.

ولا فرق بين كون المنة قبيل واللمس والنظر بشهوة منه أو منها بشرط أن يصدقها، أما إذا ادعته وأنكره فلا تثبت الرجعة.^(٥)

واشترط المالكية في الرجعة النية، والتقبيل للمرأة المطلقة رجعيًا رجعة إذا فارتبه نية الرجعة.

(١) الهداية مع الفتح ٢/ ٢٣٧، ٢٣٨، وحاشية العدوي على

شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي ربيعة ١/ ٤٨٩، ٤٨٩.

رسالة المحتاج ١/ ٤٥٩، والمجموع ١/ ٤١٠، ٤١١.

والفتاوى ٣/ ٣٣٨ - ٣٤٠.

(٢) ابن علقمين ١/ ٥٣٠، والمبدائع ٢/ ٦٨٦، ٦٨٦.

(١) التيسري مع الشرح الكبير ٢/ ٤١٧، وخواهر الإكمال

٣٦٢/١.

(٢) الفقيه على التلخيص ١/ ٣، والمغني لابن قدامة ٣/ ٢٨٣.

(٣) المغني لابن قدامة ٢/ ٢٨٣.

أثر التفصيل في حرمة المصاهرة :

٢٢ - التفصيل إذا لم يكن بشهوة لا يؤثر في حرمة المصاهرة، فمن قبل امرأة بغير شهوة فله أن يتزوج بنتها أو أمها، ويجوز لها الزواج بأصوله أو فروعه، وكذلك من قبل أم امرأته بغير شهوة لا تحرم عليه امرأته.

وهذا متفق عليه، إلا إذا كانت القبلة على القسم، فخالف في ذلك الحنفية، وألحق بعضهم الحذف بالقسم^(١).

أما التفصيل أو المس شهوة، فختلفوا في انتشار الحرمة بها، فقال جمهور الفقهاء: (المالكية والشافعية والحنابلة) المباشرة في غير الفرج والتفصيل ولو بشهوة لا يحرم على المقبل أصداق من قبلها ولا فروعه، زوجة كانت أم أجنبية،^(٢) لعدم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٣).

ومصرح الحنفية بأن التفصيل والنس بشهوة

قال: ﴿فَتَحْرِمُ رُفْقَةً مَنْ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِيَا﴾^(٤)، والتماس شامل للوطء ودواعيه، فيحرم عليه لكل بالنس.

وروى عن محمد من الحنفية جواز التفصيل للشفقة، كأن قدم من سفر مثلاً^(٥)، والفقول الثاني للشافعية - وهي الرواية الثانية عن أحمد، أنه لا بأس بالتمتد بها دون الجماع من القبلة والنس والمباشرة فيها دون الفرج^(٦) (ر: طهارة).

أثر التفصيل في الإيلاء :

٢٢ - الإيلاء: حلف الزوج بالامتناع عن وطئه زوجته مدة أربعة أشهر أو أكثر.

واتفق الفقهاء على أن الحلف بالامتناع عن التفصيل والنس والمباشرة فيها دون الفرج لا يعتبر إيلاء. واتفقوا أيضا على أن الشيء أي الرجوع عن الإيلاء لا يكون إلا بالجماع في الفرج، فلا ينحل الإيلاء بوطء في غير الفرج، ولا بالتفصيل أو بالنس والمباشرة بشهوة، لأن حلفها هو الجماع في القبلة، فلا يحصل الرجوع بدونه، ولأنه هو المحلوف على تركه، ولا يزول الاضطر إلا بالاثبات به^(٧) (ر: إيلاء).

(١) سورة المجادلة ١٧٣

(٢) ابن عابدين ٥٧٥/٢، وجواهر الإكليل ٣٧١/١.

٣٧٣، وحاشية القليوبي ١٨/١، والمغني ٣٤٨/٧.

(٣) القليوبي ١٨/١، والمغني لابن قدامة ٣٤٨/٧.

(٤) البدائع ١٧٣، وابن عابدين ١٧٨، وابن عابدين ٥٥٦/٢.

- وجواهر الإكليل ٣٦٥/١، ٣٦٩، والقليوبي ١٨/١.

١٣، والمغني ٣٢٤/٧.

(١) ابن عابدين ٢٨٠/٢، ٢٨٣، والأغنيو ٨٨/٣.

والقليوبي ٢٥١/٢، وجواهر الإكليل ١٨٩/١، والقليوبي

٢٤١/٣، والمغني ٥٧٩/٦.

(٢) ابن عابدين ٢٨٢/٢، ٢٨٣، ٢٤٣/٥، والشرح الكبير

مع حاشية القليوبي ٢٥١/٢، وجواهر الإكليل ٢٨٩/١.

والقليوبي ٢٤١/٣، ونبذة المحتاج ١٧٩/٦، والمغني

٥٨٠، ٥٧٩/٦.

(٣) سورة النساء ٢١.

هذا، ولا تنتشر المحرمة بالتقبيل ولو بشهوة بين الإخوة والأخوات، فلو قبل أخت امرأته ولو بشهوة لا تحرم عليه امرأته انطافاً^(١) ونقصينه في مصطلح: (نكاح).

يوجب حرمة المصاهرة، فمن مس أو قبل امرأة بشهوة لا تحل له أصولها ولا فروعها، وحرمت عليها أصوله وفروعه. ومن قبل أم امرأته بشهوة حرمت عليه امرأته.

٢٤ - وإذا أقر بالتقبيل وأنكر الشهوة، قيل: لا يصدق، لأنه لا يكون إلا عن شهوة، فلا يقبل إنكاره إلا أن يظهر خلافه. وقيل: يصدق، وقيل: بالتفصيل بين كونه على الرأس والجبهة والحذ فيصدق، أو على القم فلا، وهذا مر الأرجح^(٢).

واستدل الحنفية على انتشار المحرمة بالمس والتقبيل بشهوة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾^(٣) قالوا: المراد من النكاح السوط، والتقبيل بشهوة دافع إلى السوط، فيقام مقامه احتياطاً للمحرمة^(٤). وسأروي عن النبي ﷺ: «من نظر إلى فرج امرأة بشهوة أو لمسها بشهوة حرمت عليه أمها وأبنتها، وحرمت على ابنه وأبيه»^(٥).



(١) ابن عابدين ٢٨٢/٢، ٢٨٣، ولبدايع ٢٦٠/٢، ٢٦١.

(٢) سورة النساء، ٢٢/٢.

(٣) لبدايع ٢٦٠/٢، ٢٦١، والاعتبار ٨٨/٣، ٨٩، وابن

عابدين ٢٨١/٢، ٢٨٣.

(٤) حديث: «من نظر إلى فرج امرأة بشهوة أو لمسها بشهوة حرمت عليه أمها وأبنتها، وحرمت على ابنه وأبيه»، أخرجه ابن أبي شيبة ١٦٥/٤ ط السليمانية من حديث أبي حنيفة. بلطف «من نظر إلى فرج امرأة لم يحل له أبها ولا أبنتها»، وإسناده صحيح لضعف حجاج بن أرطاة، قال ته الحافظ ابن حجر في التزيين (١٥٢) ط دار الرشيد، صدوق كثير الخطأ والضبط ٩. قد وقد عني.

واصطلاحاً: إخبار عن ثبوت حق للتغير
على نفسه، وهو بذلك قد يكون انزاعاً
للتقرير.^(١)

تقرير

ب - السكوت :

٣ - السكوت : ترك الكلام والسكوت عن الأمر
عدم الإنكار، والصلة بينه وبين التقرير هي أن
السكوت عند الغفهاء قد يكون تقريراً وقد
لا يكون.

ومن القواعد الفقهية : لا ينسب لساكث
قول، لكن هذه القاعدة استثنى بها مسائل
عديدة اعتبر السكوت فيها تقرير ومن ذلك :

سكوت البكر عند استئذانها في النكاح .
ويقول النهشة بالمولود والسكوت على ذلك
باعتبار إقراراً بالنسب .

قال الزركشي : السكوت بمجرد نزول منزلة
التصريح بالتعلق في حق من يجب له العصمة ،
ولهذا كان تفسيره بشيء من شرعه ، وكان الإجماع
السكوتي حجة عند كثيرين . أما غير المعصوم
فالأصل أنه لا ينزل منزلة تحقه إلا إذا قامت
قرائن تدل على الرضا فينزل منزلة التعلق.^(٢)

(١) لسان العرب ، والمصباح ، والقبر ، والتكليات للتكفي مادة
أقرره ، والنهاية ١/ ١٨٠

(٢) لسان العرب ، والمصباح ، والنهاية آداب الأثر مادة :
سكتة ، والنشور في الفواحد ٢ / ٢٠٥ ، وحاشية ابن
عابدين ٢ / ٥٩٦

التعريف .

١ - التفسير في اللغة : مصدر فرر ، يقال فرر
الشيء في المكان : نثته ، وفرر الشيء في محله :
تركه فاراً ، وفرر فلاناً بالذنب : حمه على
الاعتراف به ، وفرر السائل أو الراي وضحه
وحققه.^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى
اللغوي ، وهو عند الأصوليين - كما ذكر في أقسام
النسب : سكوت الشيء بشيء - عن إنكار قول قيل
بين يديه أو في عصره وعمل به ، أو سكوته عن
إنكار فعل حين فعل بين يديه أو في عصره وعلم
به.^(٢)

الانقضاء ذات الصلة :

أ - الإقرار :

٢ - الإقرار لغة : الإذعان للحق والاعتراف به .
يقال : أقر بالحق أي اعترف به .

(١) لسان العرب ، والمصباح ، وهري ، ومشارق الأنوار
والجمع الوسيط ، والمناوس المحيط مادة : أقرره

(٢) رشاد المحرر ص ٤

جاء الإجازة :

٤ - من معاني الإجازة: الإنفاذ، يقال: أجاز الشيء، إذا أنفذه وجوز له ما صنع وأجاز له: أي سوغ له ذلك وأجرت العقد: جعلته جائزا نافذا.

وهي بهذا المعنى تكون كال تقرير للأمر الذي حدث، ومن ذلك إجازة المالك لتصرف الفضولي عند الخفية والمالكية^(١)

الحكم الإجمالي :

أولاً - التقرير عند الأصوليين :

٥ - ذكر الأصوليون التقرير باعتباره قسما من أقسام السنة، وصورته: أن يسكت النبي ﷺ عن إنكار قول قيل بين يديه أو في عصره وعلم به أو سكت عن إنكار فعل فعل بين يديه أو في عصره وعلم به، ويلحق بذلك: قول الصحابي: كنا نفعل كذا، وكانوا يفعلون كذا، وأضافه إلى عصر رسول الله ﷺ وكان مما لا يخفى مثله عليه.

٦ - والتقرير حجة ويدل على الجواز ورفع الحرج، لكن ذلك لا بد وأن يكون مع قدرة النبي ﷺ على الإنكار، وكوّن تقرير متفادا

للشروع، وكوّن الأمر تقرير ثانيا لا يسبق للنبي عنه.

لأنه لو لم يكن جائزا لما سكت عنه النبي ﷺ، ولما يترتب عليه من تأخير البيان^(٢).

ودعيت طائفة إلى أن التقرير لا يدل على الجواز لأن السكوت وعدم الإنكار يمثل أن النبي ﷺ سكت لعلبه بأنه لم ينفه التحريم فلا يكون الفعل بذلك حراما، ويمثل أنه سكت عنه لأن الإنكار لم ينجح فيه وعلم أن إنكاره ثانيا لا يفيد فلم يعاوده، وبدلت لا يصلح التقرير دليلا على الجواز وتوسع^(٣)

وفي الموضوع تفصيل ينظر في المحقق الأصولي.

ثانيا - التقرير عند الفقهاء :

٧ - يلزم التقرير عند الفقهاء، بمعنى ثلاثة :

الأول : بمعنى تثبيت حق المقرر في شيء وتأكيده :

أورد الخفية التقرير بهذا المعنى في مسألة طلب الشفعة، إذ أنهم يقدمون طلب الشفعة إلى ثلاثة أقسام :

طلب الموائبة، وطلب التقرير، وطلب الخصومة والمالك، فطلب الموائبة هو طلب

(١) إرشاد الفحول ص ٤٩، ٩١، والأحكام للأمامي ١٨٩/٢، ٣٨/٢، ٩٩، والبرهاني ١٤٨/٣، والمصنف ٢٥/٢

(٢) المراجع السابقة

(٣) لسان العرب، والخصاح الشير، والخصاح الجبرهي مادة: وجوز، وأخذية ٦٨/٢، وراجع مصطلح إجازة ٣٠٣/١ وما بعدها و١١٥/٩، وما بعدها من المروحة الذهبية

وتقرير الشركة. فإذا كان على الميث دين فليس للوارث تقرير الشركة إلا بعد قضاء الدين.^(١)
(ر: شركة)

ب - في القراض :

٩ - إذا مات المالك وأراد الوارث الاستمرار على العقد، فإذا كان المال ناصب عليها ذلك بأن يستأجره عقد بشروطه. قال النووي : وهل ينعقد ما حفظ الترك والتقرير بأن يقول الوارث : تركتك أو قررتك على ما كنت عليه؟ وجهان، أصحهما نعم اللهم المضي .

وإذا مات عامل المصارعة وأراد المالك تقرير وارث العامل مكانه فتقريره مضاربة مبتدئة لا يجوز إلا على عقد مصروف.^(٢)

وينظر تفصيل ذلك في مصارعة (قراض).

ج - في القضاء :

١٠ - الأصل أنه لا يجوز نقض حكم سابق إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو نبأ جليلاً. بل كان عتقاً فيه، وهذا في الحملة.

تكن هل تقرير لقاضي ما دفع إليه يعتبر حكماً لا يجوز نقضه؟

عقد ابن فرحون في تبصرته وصلاً بمواك
« تقرير الحاكم ما رفع إليه » قال : اختلف أهل المذهب (يعني المالكية) هل يكون تقرير الحاكم

تشفعة في مجلس العلم بها، لبيان أنه غير معرض عن التشفعة والإشهاد ليس بشرط فيه .

وطالب التقرير والإشهاد هو أن يشهد على ضبه عند البائع إن كان البيع في يده، أو عند البائع إن كان البائع قد سلمه البيع أو عند الشعار.

فإذا فعل ذلك استقرت شفيعته. وهذا لطلب بمعنى طلب التقرير أو طلب الإشهاد، لأنه بذلك قرر حقه وأكد.

والشيع إنما يحتاج إلى طلب التقرير بعد طلب الموثقة إذا لم يمكنه الإشهاد عند طلب الموثقة. أما إذا استطاع عدم طلب الموثقة للإشهاد عند المانع أو فستري أو لمعقد فذلك يكفي ويقوم مقام المطلبين. والإشهاد به هو لإثبات الحق عند التجديد.^(٣)

هذا ونفية المذهب تذكر الإشهاد دون لفظ التصريح، وفي اعتبار الإشهاد شرطاً لاستقرار التشفعة أو غير شرط. ينظر مصطلح (إشهاد وشفعة).

الثاني : معنى استمرار الأمر الموجود وإبقائه على حاله، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ - في الشركة :

٨ - إذا مات أحد الشركيين ولم يتعلق بالتركة دين ولا دينه للملواث الرشيد الحارثيين التشفعة

(١) روضة الطالبين ٢/٢٨٣، ٢٨٤، والنفى ١٩/٥

(٢) روضة الطالبين ١١٣/٥، وصواعق الإكليل ١٧٧/٤

ومتن الإبداعات ٢٣٦/٢

(٣) السالك ١٨/٥ وابن عسدير ١٣٥/٥ إلى ١٤٤، وصح

النفير ٣٠٨/٥، ومجلة الأحكام بسدلية المواد ٢٨-١٠،

١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، وشرحها فلكلاني ١٠٢/٣

على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لما بعثه رسول الله ﷺ هو والزبير بن العوام في أثر المرأة التي حلت خطاب حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة. وفي الكتاب إخبار بما عزم عليه رسول الله ﷺ من المسير إليهم، فأدرك علي والزبير المرأة واستزلاها والتمس في رحلتها الكتاب فلم يجدوا شيئا فقال لها علي رضي الله عنه: أكلفت بالله ما كذب رسول الله ﷺ ولا كذبتا، وتخرجين لنا هذا الكتاب لو انكشفنا، فبما رأيت الجحد منه استخرجت الكتاب من قروك وأمسها. ^(١)

لكنهم اختلفوا هل يكون ذلك للقاضي أو لوالي المظالم؟

فتعد الحنفية والمالكية وبعض أصحاب الإمام أحمد أنه يجوز للقاضي والوالي ضرب المتهم ضرب تقرير لأن القاضي نائب عن الإمام في تنفيذ الأحكام.

وعند الشافعية وبعض أصحاب الإمام أحمد يكون ذلك لوالي المظالم ولا يكون للقاضي، ووجه هذا القول أن الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزير وذلك إنما يكون بعد ثبوت أسبابها وتحققها. ^(٢)

(١) حديث. وبعث علي والزبير في أثر امرأة التي حلت خطاب حاطب. أخرجه البخاري (الفتح ١٤٣/٦ ط الصلبي)، ومسلم (١٩٤٩/٤ - ١٩٥٢ ط الحلبي).

(٢) ابن عابدين ١/٢٤٨، ١٢٨، ١٢٩. والشيعة ٢

على الواقعة حكما بالشوافع فيها أم لا؟ كما إذا زوجت امرأة نفسها بغير إذن وليها ورفع ذلك إلى قاض حنفي فاقضه وأجازه ثم عزل، فإن ابن القاسم ليس بغيره فسخه وأقراره عليه كحكم به، واختاره ابن محرز، وهو ظاهر المدونة، يريد أن ذلك كالحكم فلا يعترضه قاض آخر، وقال عبد الملك: ليس بحكم وبغيره فسخه، وهذا بخلاف ما لو وقع له فقال: لا أجاز النكاح بغير ولي من غير أن يحكم بفسخه فهذه فتوى وبغيره الحكم في تلك الواقعة بما يراه. ^(٣)

ونظر تفصيل ذلك في: (قضاء).

الثالث - التقرير بمعنى طلب الإقرار من المتهم وحده على الاعتراف.

١١ - للقاضي تقرير المدعى عليه وذلك بأن يطلب القاضي منه الجواب إما بالإقرار أو بالإنكار.

وإقرار المكره لا يعمل به في الجملة. لكن الفقهاء جعلوا من باب السبحة الشرعية مواعاة شواهد الحال وأوصاف المتهم وقوة التهمة فأجازوا التوصل إلى الإقرار بالحق بما يراه المحاكم استنادا إلى قوله تعالى: ﴿وإن كان قبضه فذم من ذمير...﴾ ^(٤) وقد فعل ذلك

(١) للتبصرة ما من العمل السابق ٨٩/١، وشرح مني

(الإرادات ٣/٧٤)

(٢) سورة يوسف ٢٧

والغضب والعدوان فهذا ينقسم المدعى عليه فيه إلى ثلاثة أقسام فإن المتهمة إما أن يكون بريئا ليس من أهل تلك التهمة ، أو فاجرا من أهلها ، أو مجهول الحال لا يعرف الوالي والحاكم حاله . فإن كان بريئا لم تجز عقوبته انفاقا .

واختلفوا في عقوبة المتهمة له على قولين : أحدهما أنه يعاقب صيانة لتسلط أهل الشر والعدوان على أعراض البراء .

قال مالك وأشبهه رحمهما الله : لا أدب على المدعى إلا أن يقصد أذية المدعى عليه وعيبه وشتمه فيؤدب . وقال أصبغ : يؤدب قصد أذيته أو لم يقصد .

١٤ - القسم الثاني : أن يكون المتهمة مجهول الحال لا يعرف بر ولا تجور فهذا يجس حتى يتكشف حاله عند عامة علماء الإسلام . والمتخصص عليه عند أكثر الأئمة أنه يحبس اقتاضي والموالي . هكذا نحن عليه مالك وأصحابه وهو متصوص الإمام أحمد ومحقق أصحابه وذكره أصحاب أبي حنيفة .

وقال الإمام أحمد : قد حبس النبي ﷺ في تهمة قال أحمد : وذلك حتى يبين للحاكم أمره .

ثم الحاكم قد يكون مشغولا عن تعجيل الفصل وقد يكون عنده حكومات سابقة فيكون المطلوب محبوسا معوقا من حين يطلب إلى أن يفصل بينه وبين خصمه وهذا حبس بنون التهمة فهي التهمة الأولى .

١٦ - قال ابن القيم : الدعاوى تسان : دعوى نعمة ودعوى غير نعمة .

فدعوى التهمة أن يدعى فعل محرم على المطلوب بوجوب عقوبته مثل قتل أو قطع طريق أو سرقة أو غير ذلك من العدوان الذي يتعذر إقامة البينة عليه في غالب الأحوال .

ودعوى غير التهمة كأن يدعى عقدا من بيع أو قرص أو زهر أو ضمان أو غير ذلك وكل من أقسمين قد يكون حدا محضا كالتشرب والزنى . وقد يكون حقا محضا لأدعي كالأموال . وقد يكون متصفا للأمرين كاتسرة وقطع الطريق .

فهذا القسم (أي دعوى غير التهمة) إن أقام المدعي حجة شرعية وإلا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه لما روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» (١) .

١٣ - أما القسم الأول من الدعاوى : وهو دعاوى التهم وهي دعوى الجناية والأفعال المحرمة كدعوى القتل وقطع الطريق والسرفعة

١٣٩/٣ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، والأحكام السلطانية للشارحي

٩٠ ، ٩١ ، وسنين المحاكم ص ٢١١ ، ٢١٢ ، والظفرى

الحكومية من ١٠١١ هـ إلى ١٠٤

(١) حديث : «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء

رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه» أخرجه

مسلم ١٣٣٦/٣ ط الحلي

بمعتن بالحس والضرب ويضرب بالسوط مجردا.

والقول الثاني: أنه يضربه الوالي دون القاضي وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وأحمد حكاة القاضيان (أبو علي ولماورد) ووجه هذا أن الضرب المردع هو ضرب المخلوع والتعزير وذلك إنما يكون بعد إثبات أسبابه وتحققها.

والقول الثالث: أنه لا يضرب^(١)

وهذا قول أصح وكثير من الطوائف الثلاثة بل قول أكثرهم لكن حبس منهم عدهم أبلغ من حبس المجهول.

ثم قالت طائفة منهم عمر بن عبد العزيز وعطرفة وابن الساجشون أنه يجلس حتى يموت ونص عليه الإمام أحمد في المبتدع الذي لم ينته عن بدعته أنه يجلس حتى يموت، وقال مالك: لا يجلس إلى الموت.

والذين جعلوا عقوبته للوالي دون القاضي قالوا: ولاية أمير الحرب معتمدها المنع من القساة في الأرض وقمع أهل الشر والعدوان وذلك لا يتم إلا بالعمومة للمتهمين المعروفين بالإحرام بخلاف ولاية الحاكم فإن مقصودها إيصال الحقوق إلى أهلها قال شيخنا: وهذا القول هو في الحقيقة قول بجوار ذلك في الشريعة لكن كل

ومنها من قال: الحبس في التهم بإسما هو لوالي الحرب دون القاضي، وقد ذكر هذا طائفة من أصحاب الشافعي كأبي عبد الله الزبيري ولماورد وغيرهما وطائفة من أصحاب أحمد من المصنفين في أدب الفصاة وغيرهم واحتضروا في مقدار الحبس في التهمة هل هو مقدار أو موجهه إلى اجتثاث الوالي والحكم؟ على قولين ذكرهما لماورد وأبو يعنى وغيرهما فقال الزبيري: هو مقدار بشهر وقال لماورد: غير مقدار^(٢)

١٥ - القسم الثالث: أن يكون التهم معروفة بالفجور كالسرقة وتطع الطويق والقتل ونحو ذلك. قال ابن القيم: وسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين كما أمر النبي ﷺ الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب عنه حتى 'قربه في قصة ابن أبي الحقيق^(٣)

قال شيخنا: واحتضروا فيه هل الذي يضربه الوالي دون القاضي أو كلاهما أو لا يسوغ ضربه؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يضربه الوالي أو القاضي هذا قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم منهم أشهب بن عبد العزيز قاضي مصر فإنه قال:

(١) الطرق الحكمية ص ٩٣، ١٠٠، ١٠٣

(٢) حديث: أسر النبي ﷺ الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب عنه حتى 'قربه في قصة ابن أبي الحقيق

أوردتها ابن القيم في الطرق الحكمية ولم تشر عليها في كتاب الحديث التي بين أيدينا

(٣) في الأصل (يضرب) بدون (لا) وهو خطأ مطبعي

ولي أمر بفعل ما فوض إليه كما أن ولي
الصناعات يملك من الغيظ والنصرف
ما لا يملكه ولي الخراج وعكسه كذلك والي
الحرب والي الحكم يفعل كل منهما ما أنقضته
ولايت الشرعية مع رعاية العدل والتفيد
بالشريعة. ^(١)

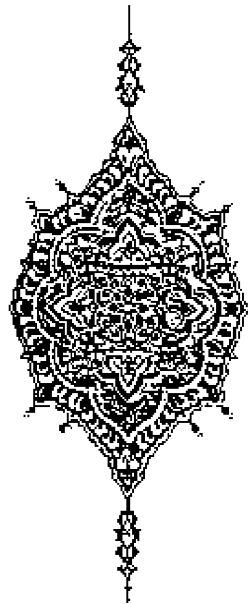
تقسيم

التعريف :

١ - التقسيم في اللغة : التجزئة والتفريق - وهو
مصدر قسم، يقال : قسم الشيء : إذا جزأه
أجزاء، وقسم القوم : فرغهم ^(٢)
ويستعمل الأصوليون لفظ التقسيم بمعنى
حصر الأوصاف التي يظن صلاحيتها علة في
الأصل.

وقد أطلق الأصوليون مجموع السير والتقسيم
على حصر الأوصاف الموجودة في الأصل
- المقسّر عليه - وإبطال ما لا يصنع منها
للعلة، وتعين الباقي للعلة : وقد يقتصر على
السير، وقد يقتصر على التقسيم كما فعل
البيضاوي في متناجه

قال السعد في حاشية العنصر : عند التحقيق
الحصر راجع إلى التقسيم، والسير إلى
الإبطال. ^(٣)



(١) ترتيب القاموس المحيط، والمعجم الوسيط، وإنتاج العروض
مادة قسم.

(٢) حاشية ابن تيمية على شرح مع الموصم ١٢ - ٢٧ ط الخليلي.
وشرح العنصر المختصر المتأخر الأصولي لاين حاجب.

(٣) انظر في الحاشية لابن القيم ص ١٠٣ إلى ١٠٥

والأقسام دون إفراد كما في المبالغة.

الألفاظ ذات الصلة :

تنقيح الناطق :

٢ - التنقيح في اللغة : التهذيب والتعظيم، والناطق هو العلة .

والمراد بتنقيح الناطق عند الأصوليين ، إلحاق

الفرع بالأصل بالنساء المذمومة ، بأن يقال :

لا ترف بين الأصل والفرع إلا كذا وكذا، وذلك

لا مدخل له في الحكم البتة ، فيلزم اشتراكهما في

الحكم لاشتراكهما في الموجب له .

ومثاله قياس الأمة على العبد في صرامة العتق

فإنه لا فرق بينهما إلا الذكورة، وهذا المفرق

ملغى بالإجماع إذ لا مدخل له في العلة .

والفرق بين تنقيح الناطق والسير والتقسيم ،

أن المحصر في دلالة السير والتقسيم لتعيين

العلة ، إما استقلالاً أو اعتباراً ، وفي تنقيح الناطق

لتعيين القارق وإبطاله لا لتعيين العلة .^(١)

الحكم الإجمالي :

أولاً : عند الأصوليين :

٣ - يعتبر جمهور الأصوليين السير والتقسيم

ملكاً من مسائل العلة ، ومن العلل التي

تعرف بواسطة السير والتقسيم قول مجتهد مثلاً -

في قياس الذرة على البر في الروبوة : بحث عن

أوصاف البر فما وجدت نُم ما يصلح حلة للروبوة

في يادى - الرأي ، إلا الطعم أو القوت أو الكيل .

(١) إرشاد الفحول ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، والألج في شرح النهاج

٨١ ، ٨٠ / ٣

وأطلق بعضهم التقسيم على كون اللفظ

متردداً بين أمرين ، أحدهما : ممنوع ، والآخر :

مسم ، واللفظ محتمل لما غير ظاهر في

أحدهما .^(٢)

ويراد بالتقسيم عند الفقهاء تعيين الأقسام ،

ويراد به القسمة ، وهي تعيين الحصة الشائعة

بمقاييس ما ، كالكيل والوزن والذراع^(٣)

فالقسمة والتقسيم لفظان مترادفان في المعنى

عند الفقهاء .

واختلف في القسمة ، هل هي مجرد إفراد أو

مبالغة .

والإفراد في اللغة : التنجية ، وهو عزل شيء

عن شيء ، وتجيؤه .

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن ذلك .^(٤)

والصلة بين التقسيم والإفراد ، أن التقسيم

قد يكون بالإفراد ، وقد يقصد به بيان الخصص

- المالكي مع حاشيته ٢٣٦ / ٢ ط الكتبية الأزهرية ،

وإرشاد الفحول / ٢٩٣ . والمواضع المرحومة ٢٩٩ / ٢ ط

الأميرية ، والإبلاج في شرح النهاج ٧٧ / ٣ ط دار الكتب

الحمدية .

(١) إرشاد الفحول ص ٢٢١ ، والإحكام في أصول الأحكام

للأمامي ٧٢ / ٤ ط الكتبة الإسلامي ، والبيان على شرح

جمع الجوامع ٣٣ / ٢ ط الحلبي .

(٢) طلبة الطلبة ص ١٢١ ط المطبعة الصغرى

والأقسام جمع ومفرده القسم (بالكسر) يطلق على

الحصة والتصيب ، المصباح الميرمادة : ط ١٠ ،

(٣) المصباح الميرمادة . المرقاة ودرر الأحكام شرح مجلة الأحكام

١ / ٢ ، ١٠٦ ، ١٠٦٦ ، ١١١٤ ، والموسوعة الفقهية

٢٨٩ / ٥

ولكن كلا من الطعام والفسوت لا يصلح لذلك عند التمثل، فتعين التكيل، وعلى هذا يجري الرأى في كل المقدرات من مكيلات أو موزونات. وقد أنكر بعض أهل الأصول جعل السر والتقسيم مسلكتا للعلية.

قال ابن الأنباري في شرح البرهان: السر يرجع إلى اعتبار أوصاف المحل وقبضتها، والتقسيم يرجع إلى إبطال ما يظهر إبطاله منها، فإذا لا يكون من الأدلة، وإنها تسامح الأصوليون في ذلك.^(١)

وللتوسع في أدلة القريظين، حول حجة السر، والتقسيم، وشروط الاحتجاج به، وأقسامه، وطرق الحذف، انظر (الملحق الأصولي).

ثانياً: عند الفقهاء :

تقسيم ما يستولي عليه المسلمون :

١ - إذا ظهر الإمام على بلاد الحرب فالمستولي عليه لا يخلو من أحد أنواع ثلاثة: المتاع والأراضي والرقاب.

أما المتاع فيجب على الإمام تحميمه، وتقسيم الأربعة الأخماس على الغنائمين، ولا خيار له فيه لقوله تعالى: ﴿وَأَغْنَمُوا﴾

(١) إرشاد الفصول ص ٩١٣، ٣١٤ ط الحلي، وشرح المقصد لتخصيص انتهى الأصولي مع حواشيه ٢/ ٢٣٦ وما بعدها، والأحكام في أصول الأحكام للأمدى ٣/ ٢٦٦، والمستحول ص ٢٥٠، وفوائح المرحوم ١/ ٢٩٩ ط الأملية

غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ حُكْمَهُ وَلِلرَّسُولِ^(١) لأن الله تعالى لما جعل لنفسه الخمس فهم منه أن الأربعة الأخماس للغنائمين لأنه أضافه إليهم.^(٢)

وإن رأى الإمام أن يبيع الجميع ثم يقسم الأثمان فذلك له.^(٣)

وهناك تفاصيل في كيفية تقسيم الخمس ننظر في (غنيمة).

أما الأراضي فيرى جمهور الفقهاء جواز تقسيمها بين الغنائمين،^(٤) لعموم قوله تعالى في الأراضي وغيرها ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّهُ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ حُكْمَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ وقد ثبت أن النبي ﷺ قسم أرض بني قريظة^(٥) وبني النضير وخيبر بين الغنائمين.^(٦)

(١) سورة الأنفال/ ٤٦

(٢) أحكام مفسر القرآن للجصاص ٣/ ٧٥ ط المطبعة المصرية

المصرية، والسرطاني ٣/ ٣٤٤، وبدائع الصنائع

١١٨/٧ ط الجسالية، والمتن ٣/ ١٧٨، وبداية الجهاد

٣٩٠/١ ط دار المصرية، وكشاف ٣/ ٨٨، والإقناع

في حل العطاء لمي خجاعة ٢/ ٢٥٧

(٣) المتن ٣/ ١٧٨

(٤) زاد المسد ٣/ ١١٧ ط مؤسسة الرسالة، وصحيح مسلم

بشرح النووي ١٢/ ٩١ ط المطبعة المصرية، والبناءة

١٨٦/٨، وبدائع الصنائع ١١٨/٧، والمقتران الغنيمة

ص ١٠، والإقناع ١٢/ ٢٥٧، وكشاف الفتح ٣/ ٩١

(٥) حديث: «تقسم أرض بني قريظة، أمهرجة البخاري

(الفتح ٦/ ٣٩٩، ط السلسلة) من حديث ابن عمر

وقضى الله بها

(٦) حديث: «تقسم أرض بني النضير، وكسر، ابن كثير»

وذهب المالكية على مشهور - وهو رواية عن الإمام أحمد - إلى أن أرض الزراعة المقروح بلدها عنوة، ودور الكفار لا تقسم، بل نصير وقفاً مجرد فتح بلدها، ويصرف خراجها في مصالح المسلمين.^(١)

٥ - ثم اختلف جمهور الفقهاء في اعتبار التقسيم أمر ملزماً للإمام أم أن له خيارات أخرى:

فذهب الحنفية - وهو قول للمالكية - إلى أن الإمام إذا فتح بلدة عنوة فهو بالخيار - إن شاء قسمها بين المسلمين، كما فعل رسول الله ﷺ بخيبر. وإن شاء أقر أهلها عليها ووضح عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج، كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق.^(٢)

وقال الشافعية - وهو رواية أخرى عن الإمام أحمد - بوجوب تقسيم الأراضي كالملك، لإطلاق الآية الكريمة، وعملاً بفعل النبي ﷺ بأرض خيبر.^(٣)

ويرى الحنابلة على المذهب تغيير الإمام بين تقسيم الأرض التي فتحت عنوة، وبين وقفها

- في السيرة النبوية نقلاً عن ابن إسحاق في معانيه
(السيرة ١/٣ - نشر دار إحياء التراث)

(١) القوانين المغفية ص ١٠٠ ط دار الفلم. وانظر في رد المحتار
١/١٠٠، والإحصاف ١/١١٠

(٢) التباية ٥/٦٨٢، والقوانين المغفية ص ١٠٠

(٣) الإنصاف ١/١٧٥، والإحصاف ١/١٩٠

وحدثت. وتقسيم أرض خيبر، أخرجه البخاري (الفتح ١/٤٩٠ - ط السابقة) من حديث عمر رضي الله عنه

بلفظ يحصل به الوقف.^(١)

وأما الرقاب، فيحيز الإمام فيها بين عدة غصان، وتصلبه في مصطلح. (أسرى)
تقسيم المركة:

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز تقسيم المركة إذا لم تكن مدينة وأخرجت منها مائتات الخنوق المتقدمة على التقسيم بين الورثة.

أما إذا كانت المركة مدينة بدين مسفرق لها فري الحنفة والمالكية - وهو رواية عند الحنابلة - عدم جواز تقسيمها، لأن الورثة لا يملكونها، إذ الدين المسفرق يمنع من دخول المركة في ملك السواثر. فذلك إذا طهر دين على البيت بعد تقسيم المركة بين الورثة بحسب حصصهم الأثرية ففسخ القسمة.^(٢)

وذهب الشافعية والحنابلة على المذهب إلى أن تعلق الدين بالمركة لا يمنع ثبوت ملك فيها للورثة، وإن تصرفوا في المركة بالتقسيم فتصرفهم صحيح، فإن قضوا الدين وألا بقضت تصرفاتهم كما لو تصرف السيد في العبد الجاني ولم يقض دين الخاتبة.^(٣) وتنتظر لتعاصيل في (إثبات، ومركة، وقسمة).

(١) الإحصاف ١/١٩٠

(٢) بين الحقائق ٥/٤٦، وهو الحكماء ترح محل الأحكام

١٧٣/٣، وحواضر الإكسل ٢/٣٢٧، ٣٢٨، والقرطبي

٥/١٠١، والمغني ٩/٢٢٠، ٢٢١ ط الرصد

(٣) المغني ٩/١٢٠، ٢٢١، والحنفة الجزية على القوائد الشورية ص ٤٧ ط الحلبي

حكمه التكليفي :

١ - يختلف حكم التقصير باختلاف متعلفه ،
وبيانه فيما يأتي :

تقصير

تقصير الشعر في الحج والعمرة :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تقصير الشعر أو
حلقه في الحج والعمرة نسك يثاب عليه^(١) لقوله
تعالى : ﴿لَنْ تَجِدُ أُمَّةَ أَحَدًا إِلَّا شَاءَ اللَّهُ
أَمِنْ مُخْلِفِينَ رَأْسِهِمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾^(٢) ، وخبر
واللهم ارحم الخلفين ، والتقصرين^(٣) .
وفي قول المشافعية والحنابلة : أنه استباحة
محظورة ، فلا يجب تركه شيء ، ومحصل التحلل
بدونه^(٤) .

والتقصير أفضل لمن اعتمر قبل الحج في وقت
لوحاق فيه جاء يوم النحر ، ولم يثبت له شعر ،
ليكون الحلق للحج . وهو غير مشروع للمرأة ،
لما في الحلق من المثنة في حقها^(٥) .
أما هل هو ركن في الحج والعمرة ، فلا يجز

التمريض :

١ - التقصير في اللغة : مصدر قصر . يقال :
قصر ثوبه : إذا جعله قصيرا ، وقصر شعره : إذا
أخذ منه ، وقصر في الأمر : توان فيه وفرط^(٦) .
وفي الاصطلاح لا يخرج عن هذه المعاني .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعدي :

٢ - التعدي في اللغة : مجاوزة الشيء إلى
غيره^(٧) .
وفي الشرع : إضرار بالغير بغير حق .
والفرق بين التقصير والتعدي أن التقصير من
باب الذك والإهمال ، أما التعدي ففيه عمل
وعدوان .

ب - الفقص :

٣ - الفقص : الأخذ من الشعر بالمقراض خاصة ،
والفرق بينه وبين تقصير الشعر ، أن التقصير
إزالة الشعر بأي آلة^(٨) .

(١) شأن العرب : إذا قصره .

(٢) عتار الصحاح : إذا .

(٣) الطبري ١/١١٨ ، والمفرد المصطلح : قصر .

(٤) ابن علقين ٢/١٨١ - ١٨٢ ، وحاشية النجاشي ٢/١٦٦ ،
والمعجم ٢/٣٩٠ - ٣٩١ .

(٥) سورة الفتح ٢٧ .

(٦) حديث : اللهم ارحم الخلفين والتقصرين ، أخرجه
البخاري وسلم بلطف اللهم ارحم الخلفين فلقوا :
والتقصيرين بأرسول الله ، قال : اللهم ارحم الخلفين ،
فلقوا : والتقصرين بأرسول الله قال : والتقصرين . ولفتح
٢/٩٦١ ط المسجلة ، وسلم ٢/٩٤٥ ط عيسى الحلبي .

(٧) الطبري ٢/١٦٨ ، والمعجم ٣/٢٢٥ .

(٨) المصادر السابقة .

بالدم، أو واجب فيجبر بالدم، وقدر التفسير من الشعر، وأوله الفقهاء في ذلك، فيرجع في تفصيله إلى مصطلح: (تحلل، وحلق).

حالة الشهود، أو قصر في البحث، لأن منسب في التف، وإلى هذا ذهب المالكية والشافعية والحنابلة.^(١)

ودهب الحنفية إلى أن الحاكم لا يضمن ما تلف بحكمه.^(٢)

أما هل يضمن من ماله الخاص، أو تحمل عنه العاقلة أو بيت المال، فيرجع في تفصيله إلى مصطلح: (ضمان).

تفسير الطبيب :

٨ - يضمن الطبيب إذا عالج المريض بقصر في معالجته، أو أخطأ فيها خطأ فاحشاً، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(٣)

تفسير الإزار :

٩ - تقصير الإزار إلى الكعبين واجب إذا خيف تنجسه، ويحرم إيساله للخيل، فقد جاء في الأثر من جر ثوبه خيلاً، لم ينظر الله إليه يوم القيامة.^(٤)

التقصير في حفظ ما أوثر عليه :

٩ - التقصير يوجب الضمان فيما لا ضمان فيه من المعاملات، كالردية، والركالة، والرهن، والمساقاة، والمضاربة، والإجارة، لأن المقصر منسب في تلفها بترك ماوجب عليه في حفظها وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(٥)

والتقصير الموجب للضمان هو مايعده الناس تقصيراً عرفاً في حفظ مثل نوع الأمانة. ويختلف التقصير باختلاف طبيعة الأمر المقصر فيه، وبذكر الفقهاء أمثلة للتقصير في أبوابها المختلفة فليرجع إليها.

تقصير الحاكم في حكمه :

٧ - إذا قصر الحاكم في النظر في مستند حكمه، كأن يحكم بجلد إنسان أو قطعه أو قتله بشهادة شهود، فجلد أو قتل أو قطع، فبان الشهود غير أهل للشهادة: كأن بانا كافرين، أو فاسقين، أو صبيين، ضمن الحاكم إذا ثبت أنه لم يبحث

(١) الوجيز ١٨٤/٢، وقليوبي ١٠٠/٤، والمغني ٢٥٧/٩.

وحاشية المدوني ٣٥٥/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٤٢/٤ - ٣٩٩

(٣) الوجيز ١٨٤/٢، وقليوبي ١٠٠/٤، وحاشية المدوني

٣٥٥/٤، ونيل لأرب ١٢٤/١، وابن عابدين ٩٣/٤

(٤) حديث: ومن جر ثوبه خيلاً، لم ينظر الله إليه يوم القيامة. أخرجه

البخاري (المنع ٢٥٤/١٠ - ط السلفية) ومسلم

(٣/١٦٥٢ - ط عيسى الحنفي) واللفظ للبخاري.

(١) كتاب الخصاص ١٧٨/٤، والوجيز ٢٨٤/١، والقروقي

٢٢/١، وحاشية ابن عابدين ٤٩٤/١، وحاشية المدوني

٤١٩/٣، ونيل لأرب ٤٠٨/١، ولأشياء والظواهر

للبرقي ص ٣٤١، والمغني ١٥٧/٢

التفسير في طلب الشفعة أو أرض العيب.
١٢ - سقط حق الشفعة والرد بالعيب بالتفسير
في المطالبة بها، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(١)
أما هل طلب الشفعة موري، أو عني
الزاحي، وآراء الفقهاء في ذلك، فيرجع إلى
مصطلحي: (الرد بالعيب، والشفعة).



وفيما عدا ذلك فإن تفسيره مستحب إلى
نصف لائق، ولا يستحب أكثر من ذلك.
وتعني في مصطلح (إسأل)

تفسير الصلاة

١٠ - ينفي تفسير صلاة الجماعة للإمام الذي
يخشى منه من وراءه، أو صرهم بالتفويل،
حديث: «يا معاذ: أفتان أنت؟»^(٢) وحديث:
«من أم بالسهم فلينجوز، فإن حلقه الضعيف
والكبير وذو الحاجة»^(٣) وهذه ما لم يكن من وراءه،
محذورين يرضون بالتفويل. وتفسير ذلك في
مصطلح إمامة (٢١٣/٦)

تفسير خطبة الجمعة

١١ - يستحب تفسير خطبة الجمعة، وهذا محل
اتفاق بين الفقهاء، لما روي من أن النبي ﷺ
قال: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة
في مذهبه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة»^(٤)

(١) حديث: «بإضافة السكت» أخرجه البخاري من حديث
خار بن عبد الله الأحمري (فتح الباري ٢/٢٠٠ ط
الشفعة)

(٢) حديث: «من أم بالسهم فلينجوز» أخرجه البخاري
من حديث أبي مسعود الضحبي (الفتح ٢/٢٠٠ ط
الشفعة)

(٣) «بإضافة الضم» ٢١٣/٦. رتبة الخطب ٢٢٦/٦، والمحرر
٣٠٨/٦، وحديث: «إن خوف صلاة الشرحل وتفسير
خطبته» أخرجه مسلم ٥٩١/٦. ط محسن
الحلي:

(٤) الترمذي ١٤٣٠، ٢٢٠/٦. والمبسوط ٣٢٤/٥.
الطحاوي ٤٧٣، ١٢٦/٦. وكشاف الفتح ٢٢٤/٤.
شرح الرافعي ١٨١/٦

والذهب والخزير حل لإنث أمي وحرام عنى
ذكردها^(١) عنى أن فى ذلك بعض الخلاف،
وينظر فى مصطلح: (ذهب).^(٢)

وقد ورد فى الحديث عن أسماء بنت بزيه
أن النبي ﷺ قال: «أبسا امرأة تقلّدت فلانة من
ذهب قلّدت فى عفتها مثله من النار يوم
تقلىعه»^(٣) وفى حديث معاوية: «هى النبي ﷺ
عن ليس بالذهب إلا مقطوعاه»^(٤) لكن قال
الخطابي: ذلك فى الزمان الأول ثم نسخ، لو
الرعيه على الكثير منه الذى لا يؤدى ركانه.^(٥)

تَقْلُد

التعريف -

١ - التقلّد: جعل الإنسان الفلانة فى عفته.
وتقلد الأمر: احتشاله، وكذلك تقلّد السيف:
إذا جعل حائله فى عفته. قال الشاعر:
يا ليت زوجك قد غدا متقلّدا سيما ورجحا
أي: وحاملا دحما. يعنى أن التقلّد فى الأصل
السيف لا للرمح، وإنما عطف عنى مثال
قوفه: علفتها بنا وماه بلرد^(٦)

الحكم الإجمالى :

٢ - التقلّد بمعنى وضع الفلانة فى العنى:

التزيّن بالقلائد نوع من الزينة الباحة. وهى فى
الغالب المعتاد من زينة النساء والصغار. وتباح
للساء القلائد كلها، سواء أكانت من مواد
معتادة، أو مواد ثمينة، كاللؤلؤ، والياقوت،
والحجارة الكريمة، والذهب، والفضة، وغير
ذلك. فكله مباح لمن مالم يجرّج إلى حدّ السرف
واختلاء. ولا يجوز تقليد الصغار إن كانوا ذكورا
فلائد الذهب أو الفضة، لما فى الحديث:

(٦) لسان العرب مادة: «قلّد».

(١) حديث: «الذهب والخزير حل لإنث لى حرام على
ذكردها» مره شريش إلى أبو لمى شيبه فى مسنده
(نصب السراية ٢٢٥/١ ط مجلس العلمى) وصححه
ابن حجر تكملة طرقه (التلخيص الجليل ٥٤١/١ ط الكتبة
الأثرية).

(٢) الخلاف فى هذا للتأنيب. وانظر شرح المباح وحاشية
القليوبى ومعيمة ٣١٢/١ القاهرة دار إحياء الكتب
العربية.

(٣) حديث: «أبسا امرأة تقلّدت فلانة من ذهب قلّدت فى عفتها
مثله من النار يوم تقلىعه». أخرجه أحمد ١٩/٥٧ ط المكتب
الإسلامى. وأبو داود ١/٢٣٧ ط عزت عبيد الله عاصى.
قال ابن القطان وحقه هذا الخبر أن محمود بن عمرو - راويه
عن أسبه - مجهول الحال. وإن كان قد روى عن جماعة
(مختصر سنن أبى داود ١/٦٢٥ ط دار المعرفة) إذا فالإسناد
صحيح.

(٤) حديث: «هى النبي ﷺ عن ليس بالذهب إلا مقطوعاه»
أخرجه أبو داود ١/٣٧ ط عزت عبيد الله عاصى.
والنسائي ١/٦١٦ ط دار الكتب العربى) قال الأرنؤوط:
ينسبته صحيح (جامع الأصول ١/٥٧٢ ط الملاح).

(٥) مؤلف الموهبة. شرح سنن أبى داود، أخر كتاب اختار منه

تقليد السيف في الإحرام :

٣ - إذا احتسج المحرم إلى تقليد السلاح في الإحرام فله ذلك ، وهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة وابن المنذر ، ورويت كراهة ذلك عن الحسن البصري . واستدل ثلثا أولئك بأن النبي ﷺ لما صالح أهل مكة صلح الحديدية ، كان في الصلح ألا يدخل المسلمون مكة إلا بجناب السلاح .^(١) (القراب بما فيه) وهذا ظاهر في إباحته عند الحاجة ، لأنهم كانوا لا يأمنون أهل مكة أن ينقضوا العهد ويقتروا الدماء ، فاشتروا أهل السلاح في نوابه .

فلما من غير خوف ، فقد قال الإمام أحمد : لا ، إلا من ضرورة .^(٢)

وإنما منع منه لأن ابن عمر قال : لا يحمل السلاح في الحرم . أي لا من أجل الإحرام ، فيكره حمله للمحرم وغيره في حرم مكة . قال ابن قدامة : ولذلك لو حمل قرية في عتقه لا يحرم عليه ذلك ولا نذية فيه . وقد سئل أحمد عن المحرم يلقي جرابه في رقبته كهيشة القرية ، فقال : أرجو أن لا يكون به بأس .^(٣)

تقليد

التعريف :

١ - التقليد لغة : مصدر قلند ، أي جعل الشيء في عتق غيره مع الإحاطة به .^(١)

وتقول : قلندت الجارية : إذا جعلت في عتقها الضلالة ، فتقلدتها هي ، وقلندت الرجل السيف فتقلده : إذا جعل مماثله في عتقه . وأصل القلد ، كما في لسان العرب ، في الشيء على الشيء ، نحو لي الحديدية الذهبية على مثلها ، ومنه : سوار مقلود .

وفي التهذيب : تقليد اليدنة أن يجعل في عتقها عروة مزادة ، أو حلل نعل ، فيعلم أنها هدي . وقلد فلانا الأمر إياه . ومنه تقليد الولاية الأعيان .^(٢)

ويستعمل التقليد في العصور المتأخرة بمعنى المحاكاة في الفعل ، وبمعنى التزييف ، أي صناعة شيء طيفا للأصل المقلد . وكلا المعنيين مأخوذ من التقليد للمجتهدين ، لأن المقلد يفعل

(١) صحيح : بأن النبي ﷺ لما صالح أهل مكة صلح الحديدية كان في الصلح : ... أخرجه البخاري (الفتح ٣٠١/٥ ط السلفية).

(٢) قلند بمعنى أطاع .

(٣) المغني لابن قدامة ٣/٦ ط الشار وكشاف الفتاوى للشيخ منصور الشافعي ٢/٢٨

(١) روضة المتأخر لابن قدامة ٢/٢١٩ ط تبيين . طريباض

مكتبة المعارف ١٤٠١ هـ

(٢) لسان العرب وبخار الصحاح مادة : قلند .

أحكام التقليد :

أولاً - تقليد الهدي :

٣ - الهدي ما يهدي إلى الكعبة من بهيمة الأنعام في الحج ليذبح بحكمة تقرباً إلى الله تعالى .

وتقليد البهيمة أن يجعل في عنقها ما يذبح على أنها هدبة إلى البيت ، فيترك التعرض لها من كل أحد تعظيماً للبيت وما أهدى إليه .

وأصل ذلك في القرآن العظيم ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحُرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْغُلَامَ ﴾^(١) قال القرطبي : فالشعائر : جمع شعيرة وهي البدنة تهدي إلى البيت ، وشعائرها أن يحز سلعها لتبيل منها الدم فيعلم أنها هدي . والغلام قيل في تفسيرها : ما كان الناس يتخذونه أئمة لهم . قال ابن عباس : ثم نسخ ذلك . وقيل المراد بالغلام : ما يعلق على أئمة الهدايا وأعناقها علامة على أنه لله تعالى ، من نعل أو غيره .^(٢)

وقال الله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكعبةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِياماً لِلنَّاسِ وَانْشَهَرَ الْحَرَامَ وَاهْدَى الْغُلَامَ ذَلِكَ لِنَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٣) أي جعل المذكورات هلالاً ومعاشاً

مثل فعل المقلدون أن يدري وجهه . والأمر التقليدي ما يفعل اتباعاً لما كان قبل ، لا بناء على فكر الماعل نفسه ، وخلافه الأمر المنبذع .^(٤)

ويروى التقليد في الاصطلاح الشرعي بأربعة معان :

أولها : تقليد التوالي أو القاضي ونحوهما ، أي توليتهما العمل ، ونظر في مصطلح : (تولية) .

ثانيها : تقليد الهدي بجعل شيء في رقبته ليعلم أنه هدي .

ثالثها : تقليد الثيام ونحوها .

رابعها : التقليد في الدين وهو الأخذ فيه بقول الغير مع عدم معرفة دليله . فهو العمل بقول الغير من غير حجة .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

الإشعار :

٢ - الإشعار حرّ صنم البدنة حتى يسيل منها الدم ليعلم أنها هدي للكعبة فلا يتعرض لها أحد .^(٦)

(١) لسان العرب المحيط - قسم المصطلحات ، والمجمع الوسيط مادة : وقاد .

(٢) روضة الناظر بتعليق الشيخ عبد القادر بن بدران ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٩ م القاهرة . الطبعة السلفية ، ورشاد المحرر للتركي من ٢٦٥ القاهرة . طبعة مصطفى الخليل ١٤٢٥ هـ .

(٣) الصحاح الكبير مادة : دسرع .

(١) سورة المائدة / ١

(٢) تفسير القرطبي ١٠ / ١ ط دار الكتب المصرية .

(٣) سورة المائدة / ٩٧

وتقليد الهدى سنة في الجمعة. وهذا متفق عليه
وقد قال الشافعي: من ترك الإشعار والتقليد فلا
شيء عليه

قال المالكية: والأولى تقديم التقليد على
الإشعار لأنه السنة، وأحكامه هي أنه يفعل
كذلك خوفاً من فسادها أو لشعرت أولاً. وعند
الشافعية في ذلك وجهان، ومتنصوص الشافعي
في الأم بتقديم الإشعار.^(١)

ما يفقد من الهدى وما لا يفقد:

٥ - لا خلاف في أن من السنة تقليد الهدى إن
كان من الإبل أو البقر أما النعم فقد اختلف في
تقليدها، فذهب الحنفية والمالكية إلى أنها
لا تفقد، وليس تقليدها سنة، قال الحنفية: لأنه
غير معناد، وأنه لا فائدة في تقليدها، إذ فائدة
التقليد عدم ضياع الهدى، والغنم لا تترك بل
يكون معها صاحبها.

قال القرطبي وكانهم لم ينفهم حديث عائشة

بأن الناس فيها وساء. قال القرطبي: عظم الله
سبحه في قلوبهم فأنبت الحرام، وأوقع في
فؤوسهم هينة، وعظم بينهم حرمة، فكان من
خارجيه معصوماً به، وكان من اضطرهدها
بأن يكون فيه. وكذلك الأشهر الحرم. ثم قال:
وسرع على أنه سنة الرسول الكرام الهدى
والفلاح، فكانوا إذا أخذوا بعيزا شعروه بما أُر
عمقوا عليه نعلًا، أو قفل الرجل ذلك بنفسه من
التقليد، ثم يرويه أحدًا حيث يقبل، وكان
القبيل يشهرون بين من طلبه وقلمه، حتى
جاء الله بالإسلام.^(٢)

ويذكر من حكمة تقليد الهدى أيضاً أن يعلم
المساكين بالهدى، فيجمعوا له، وإذا عطيت
الهدية التي سبقت إلى البيت تنحر، ثم تنقى
فلاذنها في دمه، كما ورد في الحديث، ليكون
ذلك دالاً على كونها هدياً باجاً أكثله من شيء.^(٣)

حكم تقليد الهدى:

١ - تقليد الهدى كان متبعاً في الجاهلية. قال
القرطبي: وهي سنة إبراهيمية ثبتت في الجاهلية
وأقرها الإسلام. وقال السيوطي: وإني لشدت
رأسي، ولذلت هدي. فلا ألحق حتى أنحره.^(٤)

(١) غنم القرطبي ١٠/٦

(٢) الشرح الكبير للسيوطي ١٠٩: ٩٠ الضاعرة. مطبعة
عيسى الحلبي

(٣) حديث: إني لشدت رأسي وفذلت هدي فلا

أصححه البخاري والفتح ١٦٦: ٣ ط السفياني، ومسلم
٩١: ١ ط الخليلي، من حديث حمزة رضي الله عنهما
(٤) نصير الفروسي ٩٠: ٩٠، والأم للشافعي ٢٦٦: ٢

القاهرة، مكتبة الكتائب، الأزهرية، والشرح الكبير، وحاتم
خندسوزي ١٠٩: ٩٠، والمسلم عن شرح الميج ٢٦٥: ٢
مطبعة، والطبعة الجديدة ١٠٩: ٩٠، والمخطوط، مواهب
الجليل شرح مختصر حبيب ١٨٩: ٢ القاهرة، مطبعة
السنة ١٣٢٩هـ.

البتة، أو اذان الغريب وعواها، أو علاقة [قادة]،
 أو لحاء شجرة، أو نحو ذلك. وفي حديث عائشة
 أنها وكانت تغزل قلائد هدى النبي ﷺ من
 عهن^(١) والمهن: الصوف المصوغ. فقد روى
 أبوهريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة،
 قال: دارك بها. قال: إنها بدنة. قال: زكها،
 قال: فلفد رأته يسائر النبي ﷺ والبعل في
 عنقه^(٢). وجه أنه فلفد بدنه بيده^(٣) وفي الناح
 والإكليل من كتب لالكية (يقصد بها شاء). ومنع
 ابن القاسم تقليد الأوتار^(٤) أي لتحديث الوارد في
 النبي عنه، ونصه فقلدوا الخيل ولا تقلدوها
 الأوتار^(٥).

قال ابن عابدين: كيفية التقليد أن يغزل
 خيطاً من صوف أو شعر ويربط به نعل أو عروة
 مزادة، وهي السقرة من جذء أو لحاء شجرة أي

رصي الله عنها في تقليد الغنم، ونصه، قالت:
 وأهدى النبي ﷺ مرة إني اليث غنماً
 فقلدها^(٦) أو بلغهم ولكنهم ردوه لانفراد الأسود
 به عن عائشة.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يس
 تقلدها أيضاً، لتحديث السابق، ولأنها هدي
 فتقلد، كالإبل^(٧).

وينص الحنفية على أنه ليست كل أنواع
 أهدي تقلد، بل يقلد هدي التطوع وهدي
 التمتع والقران، لأنه دم نسك، وفي التقليد
 يطهاره وتضميره فيلحق به^(٨).

ولم نجد هذا التفصيل لغير الحنفية.
 ولا يقلد دم الحنابة، لأن سرها البني،
 وملحق بها دم الإحصار، لأنها دم يجر به
 النقص.

ما يقلد به، وكيفية التقليد:

٦- يكون التقليد بأن يجعل في أعنق الهدايا

(١) حديث عائشة: «كانت تغزل قلائد هدى النبي ﷺ»
 أخرجه البخاري والفتح ٥١٨/٣، البخاري، ومسلم
 ٩٥٨/٣ ط الحنفية

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة»
 أخرجه البخاري والفتح ٥١٨/٣ ط الباقية.

(٣) حديث: «قلد نفسه بيده» أخرجه البخاري (الفتح
 ٥١٤/٣ ط الباقية) من حديث عائشة أخرجه البخاري
 والفتح ٥١٥/٣ ط الباقية من حديث عائشة

(٤) حديث: «قلدوا الخيل ولا تقلدوها الأوتار» أخرجه
 أبو داود (٥٣/٢) تحقيق عزت دعاس من حديث أبي وهب
 الحشمي وفي إسناده أبو يحيى وهو عليل بن شبيب
 المزيان للحنفية ٨٨/٣ ط الحنفية

(٥) حديث: «أهدى النبي ﷺ مرة إلى أمية غنماً»
 فقلدها... أخرجه مسلم ٩٥٨/٦ ط الحنفية من
 حديث عائشة

(٦) تفسير القرطبي ١٠/٦، والشرح الكبير للدردير جاش
 حاتبة شمسوني ٨٩/٢، والمواظ، جاش الخطيب
 ٦٩٠/٢، وضع الفهر لأبن الموام شرح الهداية للبرهان
 ٤٠٧/٢ و٨٤/٣، المفهر، المطبعة الميمنية، ١٣١٩هـ،
 والجمل على شرح المنهج ١٦٦/٣، والممر ٥١٩/٣

(٧) فتح القدير ٨٤/٣

قالوا: لقول النبي ﷺ «من قلد بدنه فقد أحرم»^(١).

ولأن سوق الهدي في معنى التلبية في إظهار الإجابة، لأنه لا يفعله إلا مريد الحج أو العمرة، وإظهار الإجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول، فيصير به محرماً لاتصال التبة بفعل هو من خصائص الإحرام. ولو قلد هدياً دون أن ينوي، أو دون أن يسوقه متوجهاً إلى البيت، فلا يكون محرماً. ولو قلده وأرسل به ولم يسقه لم يصح محرماً، لحديث عائشة أنها قالت: «كنت أفضل الغلات هدي رسول الله ﷺ فيمض به ثم يقيم فينا حللاً»^(٢) قالوا: ثم إن توجهه بعد ذلك لم يصح محرماً حتى يلحق الهدي، لأنه عند التوجه إذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه لم يوجد منه إلا مجرد التبة، فلا يصير بها محرماً، إلا هدي التمتع والقران فإنه يكون محرماً بتقليده وبالتوجه ولو قبل أن يدرك الهدي الذي بعثه أمامه.

هذا، وإن كان الهدي الذي قلده وساقه من الغنم، فإنه لا يصير بذلك محرماً عند احتفائه، لأن الغنم لا يسن تقليدها عندهم كما تقدم.^(٣)

(١) حديث «من قلد بدنه فقد أحرم» ر. أورد الزيلعي في نصب الرتبة وقال: «عرب ربهم»، ووقع ابن أبي شيبة في مصنفه على ابن عباس وابن عمر. نصت الرتبة (٩٧/٢) ط. المجلس العلمي بالهند.

(٢) حديث عائشة: «كنت أفضل الغلات هدي رسول الله ﷺ فيمض به...» أخرجه مسلم (٩٨٨/٢) ط. الحلبي.

(٣) الهداية ونسخ القدير ١٠٥/٢، ١٠٧/٢، وحاشية ابن عثيمين

تشرها، أو نحو ذلك مما يكون علامة على أنه هدي.

وقال المالكية والشافعية: يكون تقليدها وهي مستغنية التبة، ومضد التبة وهي باركة. وفي كتب الشافعية: أنه ينبغي إذا قلد نعلين أن يكون لها قبة ليصنف بهما.^(١)

تقليد الهدي هل يكون به الإنسان محرماً؟

٧ - لا يتعد الإحرام إلا نية الدخول في النسك. ولا يشترط مع ذلك تلبية أو ذكر معين أو خصوصية من خصوصيات الإحرام كتقليد الهدي. وهذا مذهب المالكية على المشهور عندهم والشافعية والحنابلة. وينظر التفصيل في مصطلح «إحرام».

أما الحنيفة فلا بد ليكون الرجل محرماً عندهم، مع نية الدخول في النسك من ذكر أو خصوصية من خصوصيات الإحرام.^(٢) والخصوصيات منها: أن يسهر بدنه، أو يفتلها، أو يظوعا، أو يذرا، أو جزاء صيد، أو شيئا من الأشياء، ويتوجه معها يريد الحج أو العمرة. فمن فعل ذلك فقد أحرم ولو لم يكن منه تلبية.

(١) شرح فتح القدير ٢٠٦/٢، والحنابلة وهاشمي التاج والإكليل للعقوبات ١٨٩/٣، وابن عابدين ١٦٠/٢، والأم للشافعية ٢١٦/١، والمجلد على شرح المعجم ١٦١/٤، والعقوبات لابن قدامة ٥٤٩/٢.

(٢) فتح القدير ٢٠٧/٢.

تعين الهدي ولزومه بالتقليد:

أما الشاقبي فيصرحون بأن تقليد الرجل
تعمه وأشعارها لا يكون به العم هدياً، ولزومه
مالم ينطق بذلك، على المذهب الصحيح
المشهور عندهم، كما لو كتب الوقف على باب
داره.^(١)

ثانياً: تقليد الثنائيم وما يتعمد به:

٩ - المراد بتقليد الترخيم والتعميدات جمعها في
عقن الصبي أو الصبية أو الدابة ونحوها. كانوا
يعتقدون أنها تحلب الخير أو تدفع الأذى
والعين.^(٢) وينظر حكم ذلك في مصطلح:
(تعميدة).

ثالثاً: تقليد المجتهد:

١٠ - التقليد قبول قول الغير من غير حجة،
كأخذ العاصي من المجتهد، فالرجوع إلى قول
النبي ﷺ ليس تقليداً، والرجوع إلى الإجماع
ليس تقليداً كذلك، لأن ذلك رجوع إلى ما هو
الحجة في نفسه.^(٣)

٨ - ينص المالكية على أن الرجل إذا قلده الهدي
بالنية تعين عليه إهداؤه وليس له أن يترك
ذلك. قال السردوسر: يجب إنقاذ ما قلده معيباً
لوجوبه بالتقليد وإن لم يجره. أي وإن لم يجره
عن هدي واجب بتمتع أو قران أو نذر. غير أنهم
قالوا: إن ما قلده من الهدي يباع في الدينون
السابقة مالم يذبح، ولا يباع في الدينون
اللاحقة.^(١) قالوا: ولو وجد الهدي المروق أو
الضال بعد نحر مدله نحر الموجود أيضاً إن قلده،
لتعينه بالتقليد. وإن وجد الضال قبل نحر البطل
نحرهما معا إن قلده لتعنيهما بالتقليد. وإن لم
يكونا مقلدين أو كان المقلد أحدهما دون الآخر،
يتعين المقلد. وجاز بيع الآخر والتصرف فيه.^(٢)

وينص الحنابلة أيضاً على أن التقليد يجب به
ذلك الهدي، إذا نوى أنه هدي، ولو لم يقل
بلسانه إنه هدي، فتعين بذلك ويصير واجباً
معيباً يتعلق الرجوع بعينه دون ذمة صاحبه.
وحكمه حينئذ أن يكون في يد صاحبه كالوديعة
يلزمه حفظه وإيصاله إلى محله، فإن تلف أو
سرق أو ضل بغير تقربط لم يلزمه شيء.^(٣)

(١) الجبل على شرح المنيع ١٦٥/٢

(٢) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢٣٢/١. الفاهرة.

مطبعة بولاق ط ٦ سنة ١٢٧٢هـ. وأخر القواعد لحدادني.

١٢٩/١ وكشف القناع ٧٧/٢. ونجس البكري ١٦٦/٦

(٣) شرح مسلم الشوت ١٠٠/٩. الفاهرة، مطبعة بولاق.

١٣١٢هـ. والشحنسي مطبوع مع مسلم الشوت

٧٨٧/٢ مطبعة المذكورة. وروضة الناظر ١٥٠/٢

(١) الشرح الكبير وحاشية السوقي ٨٨/٢. ومواهب الجليل

لمحطاب ١٨٦/٢. ١٨٧

(٢) فشرح الفكر وحاشية علسوني ٩٢/٢

(٣) الفقي لابن قدامة ٥٢٥/٢. ٥٣٦

حكم التقليد :

ويجوز عليه أن يكون كاذباً في إخباره ، ولا يكفي التحويل في ذلك على سكون النفس إلى صدق المقلد ، إذ ما الفرق بين ذلك وبين سكون نفس الانتصاري واليهودي والمشركي الذين قلدوا أسلافهم وسكت قلوبهم إلى ما كان عليه أبائهم من قبل ، فعاب الله عليهم ذلك .^(١)

وذهب بعض الفقهاء إلى جواز الاكتفاء بالتقليد في العقائد ، ونسب ذلك إلى الظاهرية .^(٢)

ثم عند الجمهور يلحق بالعقائد في هذا الأمر كل ما علم من الدين بالضرورة ، فلا تقليد فيه ، لأن العلم به يحصل بالضرورة والإجماع ، ومن ذلك الأخذ بأركان الإسلام الخمسة .

ب - حكم التقليد في الفروع :

١٣ - اختلف في التقليد في الأحكام الشرعية العملية غير ما تقدم ذكره على رأيين :

الأول : جواز التقليد فيها وهو رأي جمهور الأصوليين ،^(٣) قالوا : لأن المجتهد فيها إما مصيب وإما مخطئ ، مشاب غير آثم ، فجاز التقليد فيها ، بل وجب على العامي ذلك ، لأنه

١١ - أهل التقليد ليسوا طائفة من طبقات الفقهاء ، فالمقلد ليس فقيهاً ، فإن الفقه ممتزج في كلام النبي ﷺ ، والتقليد مذموم ، وهو في الحقيقة نوع من التقصير .^(٤)

أ - حكم التقليد في العقائد :

١٢ - التقليد لا يجوز عند جمهور الأصوليين في العقائد ، كوجود الله تعالى ووحدانيته ووجوب إفراده بالعبادة ، ومعرفة صفى رسوله ﷺ ، فلا بد في ذلك عندهم من النظر الصحيح والتفكير والتدبر المؤدي إلى العلم وإلى طمأنينة القلب ، ومعرفة حجة ذلك . وما يجتج به لذلك أن الله تعالى ذم التقليد في العقيدة بمثل قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أَمَةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ أَسَافِهِمْ مُنْهَدُونَ ﴾^(١) ولما نزل قوله تعالى : ﴿ إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاختلاف اللليل والنهار - لايات لأولي الألباب ﴾^(٢) قال النبي ﷺ : ولقد نزلت علي اللينة آية . وبل لمن قرأها ولم يتفكر فيها^(٣) . ولأن المقلد في ذلك يجوز الخطأ على مقلده ،

(١) طرح مسلم القبول ١٠ / ١

(٢) سورة الزمر / ٢٢

(٣) سورة قل همران / ١٩٠

(٤) حديث : ولقد نزلت علي اللينة آية ، وبل لمن قرأها ولم يتفكر فيها (١) في خلق السموات ، الآية كلها . لعرجه ابن حبان (موارد التقليد ص ١٤٠ ط السلفية)

(١) مختلص الشارح ٣٠٦ / ٦ ، ومطلب الحول النبي ٢٤١ / ٦ .

دمشق ، المكتب الإسلامي

(٢) إرشاد الفضول ص ٢٦٦

(٣) روضة الناظر ٤٥١ / ٢ ، ٤٥٢ ، وإعلام المتربين ١ / ١٨٧

- ١٠١ ، وإرشاد الفضول ص ٢٦٦

ولا الثوري، ولا الأوزاعي، وأخذ من حيث أخذوا.^(١)

وفي بعض كلام ابن القيم أن التقليد الذي يرى امتناعه هو (اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع لا يلتفت إلى قول سواء، بل لا إلى نصوص الشارع، إلا إذا وافقت نصوص قوله. قال فهذا هو التقليد الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله، ولم يظهر في الأمة إلا بعد تفراض القرون الفاضلة).^(٢)

وأثبت ابن القيم والفشوكاني فوق التقليد مرتبة أقل من الاجتهاد، هي مرتبة الاتباع، وحقيقتها الأخذ بقول الغير مع معرفة دليله، على حد ماورد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا).^(٣)

غير أن التقليد يجوز عند الضرورة ومن ذلك إذا لم يقفّر العالم بنص من الكتاب أو

مكتف بالعمل بأحكام الشريعة، وقد يكون في الأدلة عليها خفاء يوجب إلى النظر والاجتهاد، وتكليف العوام رتبة الاجتهاد يؤدي إلى انقطاع الحرث والنسل، وتعطيل الحرف والصانع، فيؤدي إلى الخراب، ولأن الصحابة رضي الله عنهم كان يفتي بعضهم بعضاً، ويفتون غيرهم، ولا يأمرهم بشئ درجة الاجتهاد. وقد أمر الله تعالى بسؤال العلماء في قوله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾.^(٤)

الثاني: إن التقليد محرم لا يجوز. قال بذلك ابن عبد البر، وابن القيم، والفشوكاني، وغيرهم. واحتجوا بأن الله تعالى ذم التقليد بقوله: ﴿اتخذوا أخبارهم وظهائهم أرباباً من دون الله﴾^(٥) وقوله ﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءتنا فأفسدونا السبيل﴾^(٦) ونحو ذلك من الآيات، وإن الأئمة قد نهوا عن تقليدهم، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقولنا حتى يعلم من أين قلناه. وقال المزني في أول مختصره: اختصصت هذا من علم الشافعي، ومن معنى قوله مع إعلانه فيه عن تقليده وتقليد غيره. لينظر فيه لدينه وبحفاظ لنفسه وقال أحمد: لا تقلدني، ولا تقلد مالكا

(١) إعلام الموقعين ٤/ ١٨٧، ٢٠١، ٢١١، ومختصر المزني الطبع مع الأمل للشافعي ص ٦، وإرشاد المحقق ص ٢٩٠
(٢) إعلام الموقعين ٤/ ٢٢٦، ٢٢٧
(٣) إعلام الموقعين ٤/ ٢٦٠

ولعل الوجه في عي الأئمة من تشبههم أنهم قالوا لطلابهم المقلدين الذين لديهم القدرة على معرفة حجة الأدلة، وسدى صحتها. وعلى فهم دلائلها محذور، لا يصح منهم التقليد الصرف فيه يمكنهم فيه الرجوع إلى الأدلة أما العاصي الذي يسر أهلاً فليس كلام الأئمة موجهاً إليه، وفرض التقليد قطعاً

(١) سورة النحل / ٤٣

(٢) سورة التوبة / ٣١

(٣) سورة الأحزاب / ٦٧

ذلك ثقة. قال ابن أبي عمير: لا يجوز أن يستغني
إلا من يغني بعلم وعدل
أما مجهول الحان في العلم فلا يجوز تقليده إذ
قد يكون أجهل من السائل.

وأما مجهول الحان في العدالة فقد قيل: لا بد
من السؤال عنه من عدل أو عدلين لأنه لا يأمن
كذبه وتدليس، وقيل: لا يلزم السؤال عن
العدالة لأن الأصل في العلماء العدالة^(١).

ولا يقلد متساهلاً في القضاء ولا من يغني
الحيل منحرمة، ولا من يذهب إلى الأقوال
الشفقة التي ينكرها الجمهور من العلماء^(٢).

من يجوز له التقليد:

١٥ - تقدم أن الذي يجوز له التقليد هو العامي
ومن على شاكلته من غير الفقاهين على
الاجتهاد. وكذلك من له أهلية الاجتهاد إذا
استشعر الفسوق واشتغل بالاجتهاد في
الأحكام، فله أن يقلد مجتهداً.

فأما المجتهد لو أراد التقليد مع سعة الوقت
ولم يكن له الاجتهاد فقد قال الإمام الشافعي
وغیره: ليس له أن يقلد بل عليه أن يجتهد.
وقيل: يجوز له التقليد.

السنة، ولم يجد إلا قول من هو أعلم منه،
فقلده. أما للتقليد الحرم فهو أن يكون العالم
مستكسباً من معرفة الحق مدلي به، ثم مع ذلك
يعدل إلى التقليد، فهو كمن يعدل إلى الميتة مع
قدرته على الذبح.

والشغل يد إنما هو لم يكن قادراً على
الاجتهاد، أو كان قادراً عليه لكن لم يجد الوقت
لذلك، ففي حال ضرورة كما قال ابن القيم.
وقد أفتى الإمام أحمد بقول الشافعي، وقال: إذا
سئلت عن مسألة لم أعرف فيها خبراً أفتيت فيها
بقول الشافعي، لأنه إمام عالم من فريش^(٣)،
وقد قال الشافعي: لا تسبوا فريشاً، فإن
عالمها يملأ طباق الأرض علماء^(٤).

شروط من يجوز تقليده:

١٦ - لا يجوز للعامي أن يستغني إلا من يعرفه
والعلم والعدالة، أما من عرفه بالجهل فلا يأمن
اتفاقاً، وكذا لا يسأل من عرفه بالفسق. ويجوز
أن يستغني من غلب على ظنه أنه من أهل
العلم، كما يراه من انتصابه للفتيا وأخذ الناس
عنه بمشهد من أهل العلم، وما يلحقه فيه من
سمات أهل العلم والدين والستر، أو بخبره

(١) مغالب أولي الهي ١١٨/٦

(٢) حديث: لا تسبوا فريشاً، فإن عالمها يملأ أخرجته
الطحاوي في مستدرقه ١٩٩/٢ - نسخة المفرد ط (التبريز)
من حديث عبيد بن مسعود - وصححه إسناده صحيح
في كشف الخفاء ٦٩/٢ ط (الرسالة)

(١) المستغنى ٣٩٠/٢، وروضة الناظر ٤٥٣/١

(٢) مغالب أولي الهي ١١٨/٦، ٤٤٦، ٤٤٧، ولغيره
الحكام ٥٠٢/١، الفهرست المطبوع ثمانية الشريعة،
١٣٠١ هـ.

وأبضا قد يفقد العلم في النبوت، كمن قد
البحر يري في تصحيح الحديث، ثم يجتهد في
الدلالة أو القياس ثم دفع التعارض ما على ما
ثبت عند غيره.

تعدد المقتنين واختلافهم على التقليد.

١٦ - إذا لم يكن في البلد إلا مقت واحد وجب
على المقلد مراجعته والتعمل بما أفتاه به عما
لا يعلمه.

وإن تعدد المقتنون وكلهم أهل، فالمقلد أن
يسأل من شاء منهم. ولا يلزمه مراجعة الأعلام.
وبذلك لما علم أن لعموم في زمان الصحابة كانوا
يسألون الفاضل والمفتون، ولم يجز على أحد
في سؤال غير أبي بكر وعمر. فلا يلزم إلا مراعاة
العلم والعدالة.

لكن إذا تناقض قول علمين، فأفتاه أحدهما
بغير ما أفتاه به الآخر، فإنه يرميه الأحذ بقول
من يرى في نفسه أنه الأفضل منهم في علمه
ودينيه. فوجه الترجيح بين المقلدين بالعلم
والدين. قال صاحب مطالب أولي النهى: يحرم
الحكم والنفا بغيره أو وجهه من غير نظر في
الترجيح إجماعا. وهذا لأن الغلط على الأعلام
أبعد ومن الأقول علما أقرب. وليس للمقلد أن
يبحث نفسه بختيار يأخذ بغيره ويترك ما شاء،
وخاصة إذا نتج الرخص يأخذ بما يهواه بمجرد
لشهي. وذلك كمن أن المجتهد واجبه الترجيح

ودليل القول بأن الاجتهاد يجب عليه أن
اجتهاده في حق نفسه بضاهي النص، فلا يعدل
عن الاجتهاد عند إمكانه، كما لا يعدل عن
النص إلى القياس. (١)

أما إن اجتهد من هو أهل للاجتهاد، فإداه
اجتهاده إلى معرفة الحكم، فليس له أن يتركه
ويصير إلى العمل أو الإنشاء بقول غيره تقليدا
لمن خالفه في ذلك، قال صاحب مسلم النبوت:
«إجماع أي إجماع الأمة الخفية». لأن ما علمه
هو حكم الله في حقه فلا يتركه لقول أحد
ولكن لو أن القاضي المجتهد حكم بالتقليد فقد
حكمه عند أبي حنيفة على رواية، ولم يفقد
على الرواية الأخرى، ولا على قول الصحابين
والفتوى على قولها، وهي الرواية الأخرى عن
أبي حنيفة. (٢)

والذين قالوا تنجز الاجتهاد يجب عندهم
على المجتهد المطلق أن يفقد فيما لم يظهر له
حكم الشيء فيه، فيكون مجتهدا في البعض
مقتدا في البعض الآخر، ولكن قيل: إنه مادام
عالما فلا يفقد إلا بشرط أن يثبت له وجه
الصحة، بأن يظهر له المجتهد الآخر. (٣)

(١) البرهان للجويني ٢/٣١٠، بحثه د. عبدالمطير
الجبب، نشر على نفقة أم بركات، ١٣٩٩هـ، وروضة
العقائد ١/١٠٠.

(٢) مسلم النبوت ٢/٣٩٦، ٣٩٣.

(٣) مسلم النبوت ٢/٥٠٦.

فلا يبدل منه ، ولا يتبع أحدا في مخالفة حكم الله ورسوله ، ويجوز له أيضا الخروج عنه بتقليد مباح ، أي بتقليد عالم من أهل الاجتهاد افتاه .^(١)

أثر العمل بالتقليد الصحيح :

١٨ - من عمل بتقليد صحيح فلا إنكار عليه ، لأنه لا إنكار في المسائل الاجتهادية . ودعوى الحسبة أيضا لا تدخل فيها ، ولذلك فلا يمنعه الحاكم ما فعل .

وهذا وأصح فيما صدره قاصر على المقلد نفسه ، كمن من فرجه ثم صلى دون أن يشوعا . لكن لو كان في فعله ضرر يتعدى إلى غيره ، فقد قيل : إن الحاكم أو المحتسب إن كان يرى حرمة ذلك يجب عليه الاعتراض عليه .^(٢)

وليس معنى عدم الإنكار على من عمل بتقليد صحيح ترك البيان له من عالم يرى مرجوحية فعله ، وكان البيان دأب أهل العلم ولا يزال ، فضلا عن الأخذ والرد بينهم فيها يختلفون فيه . وقد يخطئ بعضهم بعضا ، وخاصة من خالف نصا صحيحا سالما من المعارضة . وهذا واضح على قول أكثر الأصوليين ، وهم القائلون بجواز تحفئة المجتهد في المسائل الاجتهادية . إلا أن هذا البيان يكون

بين الأدلة وليس له التخير منها اتفاقا . والذين أجازوا التحير - وهم قلة - إنما أجازوه عند عدم إمكان الترجيح .^(٣) وينظر الخلاف في ذلك والتفصيل فيه في موضعه من الملحق الأصولي ، إذ في المسألة خلاف .

تقليد المذاهب :

١٧ - قال الشوكاني : اختلف المجوزون للتقليد هل يجب على العملي التزام مذهب معين ، فقال جماعة : يلزمه ، واختاره إلكيا المراسي .

وقال آخرون : لا يلزمه ، ورجحه ابن برهان والنووي ، وهو مذهب الحنابلة . واستدلوا بأن النصحاء رضي الله عنهم لم ينكروا على العامة تقليد بعضهم في بعض المسائل وبعضهم في البعض الآخر . وقد كان السلف يقلدون من شاؤوا قبل ظهور المذاهب .^(٤) وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع إليه في الملحق الأصولي .

والذين قالوا بأنه يجب على العملي التزام مذهب معين فإنه يأخذ بعزائمه ويخصه ، إلا أن يتبين له أن غيره أولى بالالتزام منه . قال ابن تيمية : وإذا ثبت له حكم الله ورسوله في أمر

(١) المصنف ٣٩١/٢ ، ٣٩٢ ، وروضة الناظر ١٤٥٤/٢ .

وإرشاد الفحول ص ٢٧٦ ، والرهان للجوي ١٣٤٢/٢ .

١٣٤٤ ، نهاية المحتاج ١٦/١ . ومطالع تولى الص

١٤١/٦ ، ونصرة الحاكم ٥١/٦ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٧٢ .

(١) كشف النفاق ٣٠٧/٦ .

(٢) نهاية المحتاج ٢٩٩/١ ، القامرا

مع تعهد التعذر للمخالف من أهل العلم ،
وحفظ رتبته وإقامته هيته . والله اعلم .

وأیضا لا تمنع هذه القاعدة -بحاکم أن بحکم
على مقلد رفع إليه أمره بما يراه طبقا لاجتهاده ،
إذ ليس للنفاضي أن يقضي بخلاف معتقده^(١)

إفتاء المقلد :

١٩ - بشرط في المفتي عند الأئمة الثلاثة أن
يكون مجتهدا ، وليس هذا عند اخفية شرط
صحف ولكنه شرط أولوية ، نهى عن
الثامن .^(٢)

ووضح ابن القيم أن إفتاء المقلد حائز عند
الحاجة وعدم وجود العالم المجتهد ،^(٣) وفيه ابن
حمدان - من الخسيلة - بالضرورة .^(٤) ونقل
الشوكاني اشتراط بعض الأصوليين أن يكون
المفتي أهلا للنظر مطعما على ماخذ ما يقف به
والأفلا يجوز^(٥)

وقال ابن قدامة : المفتي يجوز أن يجزى بها
سمع إلا أنه لا يكون منبئا في تلك الحال وإنما
هو مخبر ، فيحتاج أن يخبر عن رجل بعينه من

(١) الأئمة والنظام الميسوطي ص ١٥٨ . القاهرة ، مصطفى

الحلبي ١٣٧٨ هـ ، والمعنى لابن قدامة ٣٠٦/٩

(٢) مجمع الأمير ١٤٦/٢ ، والمفتي ٥٧/٩

(٣) إلام المؤلفين ٤٦/١

(٤) صفة العتوي والمفتي ، لابن حمدان ص ٣١ .

مفتي المكتب الإسلامي ص ٢٤

(٥) إرشاد الفحول ص ٢٩٦

أهل الاجتهاد فيكون معمولاً بخبره .

لا يقتضيه^(١)

ووضح الشوكاني أن ما ينبغي المقلد عن

مقلده إلى مستفتي ليس من الفتيا في شيء ،

وأنه هو مجرد نقل قول . قال : الذي اعتقده أن

المفتي المقلد لا يحل له أن يقضي من بسانه عن

حكم الله وحكم رسوله ، أو عن الحق ، أو عما

يحل له ويحرم عليه ، لأن المقلد لا يدري مواحد

من هذه الأمور ، بل لا يعرفها إلا المجتهد .

وهذا إن سأله السائل سؤالاً مطلقاً ، وأما إن

سأله سائل عن قول فلان ورأي فلان فلا بأس

بأن يتقل إليه ذلك ويرويه له إن كان عارفا

بمذهبه .^(٢)

ونقل ابن الصلاح عن الحلبي والرويني

من الشافعية أنه لا يجوز للمفتي أن يقضي بما هو

مفتد فيه ، ثم قال ابن الصلاح : معناه أنه

لا يجوز له أن يذكره في صورة ما يقوله من عند

نفسه ، بل يضيفه ويحكيه عن إمامه الذي قلده .

قال ابن الصلاح : فعلى هذا من عددناه من

أصناف المفتين من المقلدين ليسوا على أخفية

من المفتين ، ولكنهم قاموا مقامهم وأدوا

عنهم .^(٣)

(١) المفتي ٤٦/٩

(٢) رسالة القول القيد في الاجتهاد والتقليد للشوكاني - حاشية

الربالة .

(٣) فتاوى ابن الصلاح مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم

١٨٨٩٩ أسواق مكة ق ١٠

هل المقلد من أهل الإجماع ؟

الجابة : يجوز أن يكون القاضي مقلداً ، لئلا
تتعطل أحكام الناس ، وعلى الخفية بأن غرض
القضاء فصل الخصومات فإذا تحقق بالتقليد
جاء .^(١)

وعند الشافعية أنه إن تعذر القاضي المجتهد
جاء تولية المقلد عند الضرورة وتحقق الضرورة
بأمرين :

الأول : أن يوليه سلطان ذو شوكة ، بخلاف
نائب السلطان ، كالقاضي الأكبر ، فلا تعتبر
توليته لقضاء مقلد ضرورة ، ويحرم على
السلطان تولية غير المجتهد عند وجود المجتهد .
ثم توارثت الشوكة انزعول القاضي يزوالها .

الثاني : أن لا يوجد مجتهد يصلح للقضاء ،
فإن وجد مجتهد صالح للقضاء لم يجوز تولية
المقلد ، ولم تفسد توليته .

وعلى قاضي الضرورة أن يراجع العلماء ،
وهذا موضع اتفاق ، وعليه عند الشافعية أن
يذكر مستنده في أحكامه .

ما يفعله المقلد إذا تغير الاجتهاد :

٢٢ - إذا تغير اجتهاد المجتهد بعد أن فعل المقلد
طبقاً لما أفتاه به ، لم يلزم المقلد متابعة المقلد في

٢٠ - يرى جمهور الأصوليين أن المقلد لا يعتبر
ضيقاً ، ولذا قالوا : إن رأيه لا يعتد به في الإجماع
وإن كان عارفاً بالمسائل الفقهية ، إذ الجامع بين
أهل الإجماع هو الرأي ، وليس للمقلد رأي إذ
رأيه هو عن رأي إمامه . وهذا إن لم يكن مجتهداً
في بعض المسائل ، فإن كان كذلك فعلى أساس
قاعدة جواز تجزؤ الاجتهاد ، يعتد بالمقلد في
الإجماع في المسائل التي يجتهد فيها .^(٢)

قصاه المقلد :

٢١ - يشترط اثبات نية والخبايلة ، وهو قول عند
كل من الخفية والمالكية ، في القاضي أن يكون
مجتهداً ، ودعى ابن حزم الإجماع على ذلك ،
وقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا
أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾^(٣) وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَارَعْتُمْ فِي
شَيْءٍ فَارْجِعُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾^(٤) وفقد
الاجتهاد إنما يحكم بالتقليد ولا يعرف الرد إلى
ما أنزل الله وإلى الرسول .

قال ابن قدامة : لا يجوز للقاضي أن يفتد
غيره ويحكم بقول غيره ، سواء ظهر له الحق
فخالفه غيره فيه أم لم يظهر له شيء ، وسواء
ضاق الوقت أم لم يضيق .

وقال سائر الخفية ، وهو قول عند متأخري

(١) المنى ٤١/٩ ، ٥٦ ، ونهضة الأحكام ٤٩/١ ، وروضة
الفتاوى ٩٩/١٦ ، ٩٧ ، وشرح للنهضة بحاشية القليوبي
وصيرة ٢٩٧/٤

(٢) شرح مسلم المتيقن ٢/٢١٧ ، ٢١٨

(٣) سورة المائدة/٤٩

(٤) سورة النساء/٥٩

عنها، وحرم عليه الاجتهاد والتقليد في ذلك.
والا يمكنه العلم أحد بخبر ثقة بخبر عن
علم، فإن أمكنه ذلك حرم عليه الاجتهاد
والتقليد، إلا فعليه أن يجتهد في أدلة الفقه
ولا يقلد، ومن عجز عن الاجتهاد في الأدلة يقلد
ثقة عارفا بأدلة الفقه. فلو صلى من غير تقليد
معتبر وقد أمكنه أن يقلد لزمته الإعادة ولو
صادت صلاته الفقه. "ما حصل بالاجتهاد
أو التقليد ومصادف الفقه أولا يبين الحال فلا
إعادة عليه." (١)

وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع إليه تحت
عنوان (استقبال القبلة).

وقريب من ذلك القول في التقليد في مواقيت
الصلاة (٢) (ر: أوقات الصلاة)

أما تقليد أهل خبرة من المجتهد والحامدين
إذا اجتهدوا في دخول شهر رمضان مثلا بأنظر
في الحساب فالشهور أنه لا يجب الصوم
ولا الفطر بقولهم تقليد، لم ولا يجوز.

وقال الرملي من الشافعية: يجوز لمنجم
والحاسب أن يعملوا بمعرفتهما بل يجب عليهما
ذلك، وليس لأحد تقليدهما. وقال في مريض

اجتهاده الثاني بالسنة لتصرف أمضاء، كما لو
زوج امرأة بلا ولي - مثلا - مقلدا المجتهد يرى
صحة النكاح بلا ولي، ثم تغير اجتهاد المجتهد
إلى البطلان. وهذا، كما ألوحكم له حكم
بذلك، إذ لا ينقض الاجتهاد بمثله.

ولا يلزم المجتهد إذا تغير اجتهاده أن يعلم
من قلده بذلك.

وهذا إن كان الاجتهاد معتبرا، بخلاف ما لو
بين خطؤه بقاء، بأن كان مخالفا لنص صحيح
سالم من المعارضة، أو مخالفا للإجماع، أو الخياس
جلي، فينقض.

وقيل بالتفريق في ذلك بين النكاح وغيره،
ففي النكاح ينقض وفي غير، لا ينقض.

أما قيل أن يتصرف المقلد بناء على الفقه،
فليس له أن يقدم على ذلك التصرف بعد تغير
الاجتهاد إن كانت تلك الفقه مستندة
الوحيد. (٣)

التقليد في استقبال القبلة ومواقيت الصلاة ونحو
ذلك:

٢٢ - من أمكنه معرفة جهة القبلة برؤية أو
نحوها دون حرج يلحقه حرم عليه الأخذ بالخبر

(١) نهاية المحتاج (١٩٩/١)، (٢٨٠)، وكذلك الفتاوى (١/١٧٧).

(٢) كفي (١/٣٨٧)، ونهاية المحتاج (١/٣٢٢)، وكذلك الفتاوى

(٣) مطالب آري الهم (١/٣٩٦)، وإصلاح الفوتين (١/٢٢٣).

وروضة الطالبين (١/١٧٧)، وجمع الجوامع (١/٣٦١).

آخر: إن لعبه العمل به.^(١)

ولكن عند السأكية يجوز التقيد من الصائم في الفجر والغروب ولو من قادر على الاجتهاد. وفرقوا بينه وبين الغلة بكثرة اخطأ فيها.^(٢) والله أعلم.

تَقْوِمُ

التعريف:

١ - التقويم: مصدر تقَوَّمَ الشيء تقوماً. مطاوع قَوْمَ يقال: قَوْمَته فتقوم أي: عدلته فتعدل، وسمته فتضمن.^(٣)

وهو عند الفقهاء: كون الشيء مالا مباح الانتفاع به شرعاً في غير ضرورة. فكل متقوم مال، وليس كل مال متقوماً، فما يباح بلا قول لا يكون مالا كحبة قمح، وما يتمول بلا إباحة انتفاع لا يكون متقوماً كالخمر. وإذا عدم الأمران لم يثبت واحد منهما، كالقمح. وإذا وجدا كان الشيء مالا متقوماً.^(٤)

وقد يستعمل التقويم فيما يحصره عد أو فرع، كحيوان وثياب، فالتقويم بهذا الاعتبار يقابل المثلي.^(٥)



(١) المصباح المنير، ربحط المحيط، والقاموس المحيط ص ٢٠٠.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/١، رد المحتار ١٠١/١.

(٣) نهاية المحتاج ١/٥٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٥٨ ط دار الكتب العلمية.

(٤) روضة الطالبين ٣/١٧٧، ونهاية المحتاج ١/١٢٣.

(٥) المدسوقي على الشرح ٥٣٦/١.

الألفاظ ذات الصلة :

فاسدا ونحري عليه أحكام البيع العاسد.

١ - التمول :

وسبب انصرفة بين الحائذين أن المبيع هو المقصود الأصلي من البيع . لأن الانتفاع إنما يكون بالأعيان ، والأثمان وميمنة للمبادلة .^(١) ولنوسع في ذلك (ر : مغلان ، فساد ، بيع ، بيع مهي عنه).

٢ - يراد بالتمول عند الفقهاء اتخاذ المال قنية .^(٢) فالتقوم أحسن من التمول ، لأن التقوم يستلزم إباحة الانتفاع بالشيء شرعا ، فضلا عن كونه متمولا .^(٣)

الحكم الإجمالي :

تقوم المتلفات :

٤ - من شروط وجوب ضمان المتلفات أن يكون الشيء المتلف متقومًا ، فلا يجب الضمان بالتلف الخمر والخنزير على المسلم ، سواء أكان المتلف مسلما أم ذميا ، لسقوط تقوم الخمر والخنزير في حق المسلم .^(٤)

٣ - يشترط في المحقود عليه في عقد البيع ونحوه - بجانب توافر سائر الشروط - أن يكون متقومًا ، أي بإباحة الانتفاع به ، فلا يصح بيع مال غير التقوم .

وهذا مالا خلاف فيه بين الفقهاء .^(٥) إلا أن الخفية يقبلون بالضرقة بين بيع غير التقوم والشراء بغير التقوم ، فيبيع مال غير التقوم باطل عندهم لا يترتب عليه حكم كبيع الدم بالخنزير ، فلا يملك المشتري المبيع ولا البائع الثمن ، سواء أكان البيع حالا أم مؤجلا .

أما الشراء بثمن غير متقوم ، فيعتبرونه

(ر : إتلاف ٣٤ - ٢٢٥/١)
أما لو أئلف مسلم أو ذمي على ذمي خمرًا أو خنزيرًا فمري الحنفية والمالكية وجوب انضمان ، واستدلوا بأننا أمرنا أن نترك أهل الذمة ومابدينون ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه سأل غُمَالَةَ : ماذا تصنعون بما يمر به أهل الذمة من الخمر؟ فقالوا : نشتريها ، فقال : لا تفعلوا ، ولؤهم بيعها ، ونخذوا العشر من أثمانها . هلولا أنها متقومة وبيعها جائز لهم لما

(١) الصياح المبرمقة : مولد

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣٤ ط بلاق

(٣) مرق الحكام ١٠٤٢/١ ، وحاشية ابن عابدين ١٠٣/١ ، ونحوه ٤٥٩/١ ، وما بعده ، والشواهد الفقهية ص ١١٢ ط دار العلم ، وجوه الإكليل ٤/٢ ، ونهاية المحتاج ٣/٢٨٣ ط الحلبي ، والمهذب ١/٢٦٨ ، ٢٦٩ ط دار المعرفة ، وروضة الطالبين ٣/٣٥٠ وما بعده ٥/١٧٧ ، والمغني لابن قدامة ٤/٢٨٤ ط الرياض .

(٤) رد المحتار ٣/٤

(٥) طائفة الصائغ ١٧/١٦٧ ، والبرقي ١٥/٢٣٢ ، ومجمع المصنفات ص ١٣١ ، ١٣٢ ، والشرح الصغير ١/٤٠٠ ، ومغاية المحتاج ٧/٣٦٧ ، ونظم ١٨/٢٩٩ ، ٢٩٩

ما يست بالإسلام، إذ الخلف لا يخالف الأصل؛ فيسقط تقومها في حقهم.^(١)

وينظر التفصيل في (إتلاف، ضمان)،
تقوم المنافع :

٥ - يرى الشافعية والحنابلة والمالكية في قول : أن المنافع 'موان متقومة مضمونة بالعقود والغصب كالأعيان. والدليل على أن المنفعة متقومة بنفسها أن تقوم عبارة عن العزة، والمنافع عزيزة بنفسها عند الناس، ولهذا يستدلون الأعيان لأجلها، بل تقوم الأعيان باعتبارها فيستحيل أن لا تكون هي متقومة.^(٢)

وذهب الحنفية - وهو قول للمالكية - إلى أن المنافع لا تقوم بنفسها، بل تقوم ضرورة عند ورود العقد، لأن التقوم لا يسبق لوجود والإحراز، وذلك فيما لا يبقى غير متصور.^(٣)

وتفرع على هذا الخلاف فروع كثيرة، تنظر في أبواب الغصب من الكتب الفقهية، وفي مصطلحي : (ضمان، وغصب، وإجارة).

(١) الزيلعي ٢٣٥/٥، وكفي لابن قدامة ٢٩٦/٥، ٢٩٩ ط الرياض ونجاة المحتاج ١٦٥/٥

(٢) غاية المحتاج ١٦٨/٥ وروضة المطالع ١٩/٥، ومطلب أول مني ٥٩/١ نشر المكتب الإسلامي، وبداية المجتهد ٣٩١/٢ نشر دار الفريعة، والفوائد الفقهية من ٢١٧ ط دار العلم، والزيلعي ٢٣٦/٥، والنهاية ٢٩٩/٨، ونكلمة فتح المذير ٣٩١/٧

(٣) نكلمة صبح القدير ١٧٥/٧، ٣٩٦ ط الأميرية، والنهاية يهاشر فتح المنبر ٣٩٦/٧، والنهاية ٢٩٩/٨، وبداية المجتهد ٣٩١/٢، والفوائد الفقهية من ٢٦٧

أمرهم بذلك، فإذا كانت مالا لهم وجب ضمانها كسائر أموالهم.^(٤)

ويقول الشافعية والحنابلة بعدم وجوب ضمان الخمر والخنزير مطلقا، سواء أكانا لمسلم أم ذمي، لما روى جابر أن النبي ﷺ قال : «ألا إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»^(٥) وما حرم بيعه خوفه لم تحب قبته كلبته، ولأن الخمر والخنزير غير متقومين فلا يجب ضمانها. ودليل أنهم غير متقومين في حق المسلم - وكذلك في حق الذمي - أن النبي ﷺ قال : «إذا قبلوا عقد الدمة فأعنتهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما علىهم»^(٦) وهذا يقتضي أن كل ما ثبت في حق المسلمين يثبت في حق الذميين لا أن حقهم يزيد على حق المسلمين، ولأن عقد الدمة خلف عن الإسلام، فثبت به

(١) بدائع الصنائع ١٦٧/٧، والزيلعي ٢٣٤/٥، ٢٣٥، ومواهب الجليل ٢٨٠/٥

(٢) حديث : «ألا إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» أخرجه البخاري (٢٤/١) ط السلفية، ومسلم (٢٣/٢٧) ط حسبي الحلبي

(٣) حديث : «هم ما للمسلمين، جاء في البخاري من حديث أنس بن مالك بلفظ «من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل قبلا، وحلى صلاته وأكل ديبحتا، فهو المسلم له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم» (١/١٩٧) ط السلفية، وأخرجه ابن رجب عنه عن معاوية بن فراء مرسل بلفظ «من شهد منك أن لا إله إلا الله وثق محمدًا عبده ورسوله واستقبل قبلا، ومك من ديبحتا فله مثل ما». رحمه الله ما علينا، ومن أمر فله الحرة». الأموال لابن زنجويه (١/١١٩) ط مركز الملك فيصل

أقومت بنقد البلد انقلب - مع كونه الأولى عند
الاحتالة لأنه الأنعم للمفقر - أم بغيره. وسواء
أبلغت قبضة العروض بكل من الذهب والفضة
نصاباً، أم بلغت نصاباً بأحدهما دون الآخر.
فيلتزم في كل الحالات تقويم السلعة بالاحتال
للفقراء^(١).

تقويم

التعريف:

١ - التقويم: مصروف قوم، ومن معانيه التقدير،
يقال قوم الشيء إذا قدره بنقد وجعل له
قيمة^(٢).

والتقويم في الاصطلاح لا يخرج عن هذا
المعنى اللغوي.

الحكم الإجمالي:

٢ - الأصل في التقويم أنه جائز، وقد يكون
واجباً، كتقويم مال التجارة لإخراج زكاته،
وكتقويم صيد البر إذا قنته المحرم.

تقويم عروض التجارة:

٣ - اتفق الفقهاء على وجوب تقويم عروض
التجارة لإخراج زكاتها، مع مراعاة توفر شروطها
من بلوغ النصاب وحوالان الحول.

واختلفوا فيما تقرره به عروض التجارة،
فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن تقويم مال
التجارة يكون بالأنعم للفقراء. بأن تقوم عروض
التجارة بما يبلغ نصاباً من ذهب أو فضة. وسواء

ذهب المالكية إلى تقويم عروض التجارة
بالفضة، سواء ما يباع بالذهب أو ما يباع غالباً
بالفضة، فيقومها بالفضة. لأنها قيم الاستهلاك
ولأنها الأصل في الزكاة.

فإن كانت العروض تباع بهما، واستويا
بالنسبة إلى الزكاة، فيجرى التاجر بين تقويمها
بالذهب أو بالفضة. وعلى القول بأن الذهب
والفضة أصلان، فيعتمد الأفضل للمساكين،
لأن التقويم لحقهم. ولشروط المالكية بتقويم
عروض التجارة أن ينص للتاجر شيء، ولو
درهم. ولا يشترط أن ينص له نصاب. فإن لم
ينص له شيء في سنة فلا تقويم ولا زكاة.

وليس على التاجر أن يقوم عروض تجارتها
بالقيمة التي يجدها المظطر في بيع سلعته، وإنما
يقوم بسلعته بالقيمة التي يجدها الإنسان إذا باع
سلعته على غير الاضطراب الكثير^(٣).

وعند الشافعية يختلف تقويم مال التجارة
بحسب اختلاف أحوال رأس المال.

(١) البناية شرح الهداية ١١١/٣، وكشاف صفح ٢٤١/٢.

(٢) الترتيب الصلح ٢٢٩/١، والمطالع ٣١٥/٢.

(٣) لسان العرب، والمصاح الشريفة: «قوم».

فقراس المال حصة أحوال :

الحال الأول : أن يكون نقدًا نصيبا .

فيقوم آخر الحول بما اشتراه به من ذهب أو فضة ، وزكيه إذا بلغ نصيبا عند حولان الحول ، وهذا هو المذهب المشهور .

وصورته : أن يشتري عرضا بهائي درهم ، أو بعشرين ديناراً ، فيقوم آخر الحول به أي بالدراهم أو بالدينار . فإن اشترى بالدراهم وساع بالدينار ، وقصد التجارة مستمرا ، وتم الحول ، فلا زكاة إن لم تبلغ الدينار قيمة الدراهم .

وهناك قول في المذهب أن التفويم يكون أبدا بغالب نقد البلد .

الحالة الثانية : أن يكون رأس المال نقداً دون النصاب ، وفيه وجهان :

أصحهما : أنه يقوم بذلك النقد . والثاني : أنه يقوم بغالب نقد البلد .

وعمل الوجهين إن لم يملك ما يشتم به النصاب . فإن ملك قوم به .

وصورته : أن يشتري بثلاثة دراهم وهو يملك مائة أخرى . فلا خلاف أن التفويم بالدراهم . لأنه اشترى ببعض ما تعقد عليه الحول . وابتدأ الحول من حين ملك الدراهم .

الحال الثالث : أن يملك بالتفويم جميعا وهو على ثلاثة أضرب

الأول : أن يكون كل واحد نصيبا فيقوم بها

على نسبة التسييط يوم الملك . وطريقة تفويم أحد التفويمين بالآخر .

وصورته : أن يشتري بهائي درهم وعشرين ديناراً فينظر إن كانت قيمة المائتين عشرين ديناراً فنصف العرض مشتري بدراهم والآخر بدينار .

الضرب الثاني : أن يكون كل واحد منها دون النصاب .

فعلى احتياطين : إما أن يجعل مبدون النصاب كالعروض ، فيقوم الجميع بنقد البلد .

أو أن يجعل النصاب فيقوم ما ملكه بالدراهم بدراهم ، وما ملكه بالدينار بدينار .

الضرب الثالث : أن يكون أحدهما نصيبا والآخر دونه . فيقوم ما ملكه بالنقد الذي هو

نصاب بذلك النقد من حين ملك ذلك النقد . وما ملكه بالنقد الآخر على الوجهين

التفويمين في الحال الثاني .

الحال الرابع : أن يكون رأس المال غير التقيد ، بأن يملك بعرض قية ، أو ملك بخلع

فيقوم في آخر الحول بغالب نقد البلد من الدراهم أو بالدينار ، فإن بلغ به نصيبا زكاه ،

والأفلا ، وإن كان يبلغ بغيره نصيبا . فلرجحى في البلد نقدان متساويين ، فإن بلغ بأحدهما نصيبا دون الآخر قوم به .

وإن بلغ بهما فعلى أوجه : أصحها : يتخير المالك فيقوم بها شاء منها .

والثاني: يراعى الاحتظ للفراء.

والثالث: يتعين التقويم بالدراهم لأنها أقرب.

والرابع: يقوم بالتقيد الغالب في أقرب البلاد إليه.

الخامس: أن يملك بالتقيد وغيره، بأن اشترى بياض درهم وعشرين قنية، فما قابل الدراهم يقوم به، وما قابل العرض يقوم بتقيد البلد.^(١)

تقويم جزاء الصيد:

١- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى وجوب المثل من النعم على من قتل صيد الحرم، ويجب عليه أن يدفع مثله من الإبل أو البقر أو الغنم إن كان الصيد الذي قتله مما له مثل مما.^(٢)

ودليلهم قوله تعالى: ﴿وَنَجْزَاهُ مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) ولما ورد عن الصحابة - رضي الله عنهم - في تقويم صيد الحرم بما له مثل بما يائله.^(٤) وحمل تفصيل معرفة

(١) روضة الطالبين ١/٢، ١٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) الخطاب على خليل ٣/١٧٩، والشرح الصغير ٦/١١١ -

١١٥، والجبرع ٢٧/٢٧٠، والهدى ٢/٢٢٦، والعم

٣/٥١٠، ٥١٩.

(٣) سورة النحل: ٩٥.

(٤) الجبرع ٧/١٢٧.

المثل في مصطلح (صيد، وحرم، وإحرام).

وذهب الحنفية إلى عدم وجوب المثل من النعم، بل يقوم الصيد بالمثل لأن المثل المطلق، بمعنى مثل في انه ورة ونلعي، وهو المثاركة في النوع غير مراد في الآية إجماعاً. فبقي المثل معنى فقط وهو القبة. وسواء أوجب على قاتل النصيد المثل من النعم - على قول الجمهور - أم القيمة على قول اخية، فراجع لمعرفة المائة إلى تقويم عدلين من أهل المعرفة والخبرة، ومن المستحب أن يكونا فقيهين.^(١)

وذهب المالكية - وهو وجه عند الشافعية - إلى عدم جواز كون أحد المقومين هو القاتل. قياساً على عدم جواز كون المستلف للمال هو أحد المقومين في الضمن.

ورهب الشافعية - في الصحيح عندهم - إلى جوره، وذلك لأنه يجب عليه حق الله تعالى، فجزر أن يحصل من يجب عليه الحق أميب فيه، كزب المال في الزكاة. وهذا مفيد بما إذا قتله خطأ أو مضرراً، أما إذا قتله عدواناً فلا يجوز أن يكون أحد المقومين، لأنه يفسد بنعمه القتل، فلا يؤتمن في التقويم.

ويجوز قاتل الصيد بين ثلاثة أمور.

أما أن يهدي مثل ماقتله من نعمه فغرضه أن

١- إن كان الصيد له مثل - أو أن يقوم

(١) فتح القدير ٣/٧٢.

فنسبة النقص عشر قيمة المبيع ، فيرجع المشتري على البائع بعشر العشر.

وهل يجبر البائع على ما اختاره المشتري من الرد أو عدله مع أخذ أرض العيب ؟ فيه خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح : (خيار العيب).

ولوحثت في السلعة عيب حادث عند المشتري ، غير العيب القديم الذي كان عند البائع ، فتقوم السلعة ثلاث مرات .

فتقوم السلعة سليمة بعشرة مثلاً ، ثم تقوم ثانياً بالعيب القديم يقطع النظر عن العيب الحادث بشأنه مثلاً ، فيقدر النقص بالنسبة لثمنها سليمة بالخمس .

ثم تقوم ثالثاً بالعيب الحادث يقطع النظر عن القديم بشأنه مثلاً ، فيكون النقص الخمس من ثمنها سليمة .

ويعتبر التقويم يوم دخل المبيع في ضمان المشتري عند المالكية والحنايلة . وعند الشافعية الأصح اعتبار أقل قيمة المبيع المتقوم من يوم البيع إلى وقت القبض . لأن قيمة السلعة إن كانت وقت البيع أقل فالزيادة في الميع حدثت في ملك المشتري ، وفي الثمن حدثت في ملك البائع فلا تدخل في التقويم .

أو كانت القيمة وقت القبض ، أو بين الترخين أقل فالنقص في المبيع من ضمان البائع ، وفي

بالمال وتقوم المال طعاماً ويتصدق بالطعام على الفقراء . وهذا عند الحنفية والشافعية والحنايلة . أما المالكية فذهبوا إلى أن الصيد يقوم ابتداءً بالطعام ، ولو قومه بالمال ثم اشترى به طعاماً اجزأ .

والأمر الثالث : أن يصوم عن كل مد من الطعام يوماً ، ودليله ما تقدم من قوله تعالى : ﴿ وَغَدَيْتُمَا بِالْغِثَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ لِّعَدِمِ مَسَكِينَ أَوْ غَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ (١).

ويصوم الصيد في اليوم وفي المكان الذي أصيب فيه ، أو في أقرب المواضع منه . وتام ذلك في (حج ، وإحرام ، وصيد) .

تقويم السلعة المعيبة في خيار العيب :

٥ - إذا اختار المشتري إبقاء السلعة التي اشتراها مع وجود عيب فيها . أو في حال ما إذا تعذر رد السلعة المعيبة بسبب هلاكها أو تلفها أو استهلاكها ، وأراد المشتري الرجوع على البائع ، أو في حال ما إذا حدثت في السلعة عيب عند المشتري ، مع وجود عيب قديم عند البائع ، فاختار المشتري إبقاء أو الإبقاء .

ففي هذه الحالات تقوم السلعة معيبة وتقوم سليمة ، ويرجع المشتري على البائع بمقدار ما نقص العيب من ثمن السلعة ، فإذا كانت قيمة السلعة سليمة مائة ومع العيب تسعين ،

(١) سورة المائدة ٩٥

تقويم الجوائح :

٧- الجائحة: من الجوع، وهو الهلاك، واصطلاحاً: ما أتلف من معجوز عن دفعه عذة قدرة من ثمر أو نبات بعد بيعه. كأن يهلك الثمر بسبب برد أو شح أو عمار أو ربيع حار أو حراد أو فتران أو ندر أو عطش. فإذا أصابت الجائحة الثمر، وفسخ عن المشتري من الثمن بقدر ما أتلفته بعد تقويمها. فيعتبر ما أصيب من الجائحة، وينسب إلى قيمة ما بقى سليماً في زمن الجائحة.

فيقال مثلاً كم يسوي الثمر قبل الجائحة، فيقال عشرون، والقدر المتبقي من الجائحة - على أن يقبض في وقته - قيمته عشرة، وقيمة السليم يوم الجائحة - على أن يقبض في وقته - عشرة، فيوضع عن المشتري نصف قيمة الثمر الذي اشتراه، وهو عشرة.

وعمل تقويم الجائحة إذا كانت الثمرة في ضمان البائع، بأن تم العقد ولم يتم القبض ولا التخلية، وعليه يجعل قول الرسول ﷺ: في حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأمر بوضع الجوائح.^(١)

أما إذا أصابت الجائحة الثمر بعد التخلية وبعد تأخر المشتري في الحدد إلى الوقت الذي

الثمن من ضمان المشتري فلا يدخل في التقويم.^(٢)

وعند الحنفية: يكون تقويم الأصل وقت انبيع وتقويم الزيادة وقت القبض لأن الزيادة إنما تأخذ نسطاً من الثمن بالقبض.^(٣)

التقويم في الربويات :

٦- لا يجوز بيع الربويات بجنسها إلا بعد تبين المائلة كبلا أو زنا، ولا يجوز التفاضل بينها. ولهذا لا يعتبر لتقويم في الربويات، لأن التقويم طئي وثائم على التخمين والتقدير. والقاعدة عند الفقهاء في الربا أن الجهل بالتفاضل كالعلم بالتفاضل.

فما لم تبين المائلة لا يجوز البيع لاحتمال التفاضل. ومن أمثاله عند الفقهاء عدم حوز بيع الطعام بجنس جزأه، كقولك بعثك هذه الصبرة^(٤) من الطعام بهذه الصبرة مكايبة، مع الجهل بكيل الصبرتين أو كيل أحدهما.^(٥) وتنص ذلك في مصطلح: (ربا).

(١) حاشية المنسوفي ١٢٤/٣، والمشرح الصغير ١٧٤/٣، وروضة الطالبين ٢٧٤/٣، ومجابه المحتاج ٤١٤/٤، وكتشاف النشاع ١١٨/٣، والمعي ١٦٢/٤، وجع القدير ١٢-١٠/١.

(٢) نيبات ١٨٥/٥.

(٣) كنية غير معلومة القدر.

(٤) روضة الطالبين ٣٨٣/٣، وكتشاف النشاع ٢٥٣/٤.

والجوع ٢٥٢/١٠.

(١) حديث أخرجه أبو بصير الخزاز، أخرجه مسلم رحمه ١١٩١ ط الخليلي.

أما في التقويم لا يثبت إلا باثنين، فاشتراط العدد
للتقويم لا تُلغى، فإن لم يكن في القسمة
ما يحتاج إلى تقويم كفى قاسم واحد، بناء على
أن القاسم في التقويم نائب عن الحاكم فيكون
كالخبر فيكفى فيه بواحد كالتعاقب والمفني
والطيب.

وفي قول للشافعية أنه يشترط مقيمان، بناء
على المرجوح - عندهم - أن المقوم شاهد
لا حاكم.

وهذا الخلاف فيمن ينصبه الإمام، أما فيمن
ينصبه الشريك فيكفى فيه قاسم واحد قطعاً.

وللإمام جعل القاسم حاكماً في التقويم،
وحيث أنه يعمل فيه بعدل من ذكرين يشهدان
عنده بالقيمة لا بأقل منها^(١).
وتتمة هذا الموضوع في مصطلح (قصة).

المشترى الثمرة له، فضاهاها على المشتري،
وعليه يحمل قول الرسول ﷺ في الحديث الذي
رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - :
«أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثياب
أبتاعها فكثرت دية، فقال رسول الله ﷺ تصدقوا
عليه، فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء
دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: خذوا
ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»^(٢).
والضهير في (تصدقوا) للصحابة غير
البايعين.

وحمل البحث في أحكام ضمن الجوائح في
مصطلح: (ضمان، وحائض، ونس).

ولا يستعمل بالتقويم يوم الجائحة، بل
ينتظر إلى انتهاء البطون - فيما يزرع بطوناً^(٣)
ليتحقق المقدار المصاب الذي يراد تقويمه^(٤).

التقويم في القصة :

٨ - قد تخارج القصة في بعض أنواعها إلى
تقويم المص. ولهذا اشترط في القاسم أن
يكون عارفاً بالتقويم.

ويشترط في هذا النوع من القصة مقيمان.

(١) حديث: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» أخرجه
مسلم (٣/ ١١٩١) ط الحقي.

(٢) أي الخلاف وهو الزرع الذي يخلق ما حصد منه.

(٣) شرح الصغير ٢/ ٢٤٦، والرواهي ٥/ ١٩٤، وروضة

الطالبين ٣/ ٥٠١، ولباية المحتاج ٢/ ١٤٩، وكنز

الفتح ٢/ ٢٨٤، وجمع الضمات ص ٢٢٠.

تقويم نصاب السرقة :

٩ - من شرط إقامة حد السرقة أن يبلغ المسروق
نصاباً.

والتختلف الفقهاء في تقويم نصاب السرقة :
فذهب الحنفية إلى تقويم نصاب السرقة
بالدراهم، بأن تبلغ قيمة المسروق عشرة
دراهم، إن كان المسروق من غير الفضة ولو كان

(١) روضة الطالبين ٢/ ٢٠٩، والشرح الصغير ٣/ ٦٦٥،

والفتاوى ١٢٦/٩.

وفي حديث: «لا ينطع السارق إلا في عشرة دراهم»^(١).

وقد اختلف في تقويم ثمن المجس فروي أنه ثلاثة دراهم، وروي أنه عشرة دراهم. فوجب الأخذ بالأكثر دراهم المحدد.

وذهب المالكية إلى أن المسروق يقسم بالتدريج من اليمين إلى الشمال. والنصاب ربع دينار شرعي من الذهب، أو ثلاثة دراهم شرعية من الفضة أو ما يسويها.

وهو رواية عن الحنابلة بمعنى أن كلاً من المذهب والفضة أصل بنفسه، وعلى هذه الرواية تقوم غير الأثران بأنثى الأمر من ربع دينار وثلاثة دراهم^(٢).

وذهب الشافعية إلى تقويم نصاب السرقة بالتدريج. بأن يبلغ المسروق قيمة ربع دينار من الذهب والاعتبار بالذهب المضروب. لحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا تنطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا»^(٣).

(١) حديث: «لا ينطع السارق إلا في عشرة دراهم» أخرجه السارنطسي (٤٣/٣١) في دار الحديث من حديث عبد الله بن عمرو وأصل بالإنصاف في كل حب السرقة ٣٥٩/٢٢ ط. تحقيق العيني بالقاهرة.

(٢) حاشية الدسوقي ٣٢١/١. والشرح الصغير ١٢١/١٢٢ (٣) حديث: «لا ينطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا» أخرجه البخاري (الفتح ٩٦/١٢) في السنية، ومسلم (٣١٢/٣١) ط. حشوي من حديث عائشة واللفظ لمسلم.

ذهبا. وأن يكون عشرة دراهم وزن وقيمة إذا كان المسروق من الفضة^(٤).

وهو أحد الروايات الثلاث عند الحنابلة. (٢) لحديث أم أيمن - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطع يد السارق إلا في حشفة» وقومت يوشد على عهد رسول الله ﷺ بدينار أو عشرة دراهم. (٣)

وقد اختلفت روايات الحديث فروي موقوفاً ومرولاً، وروي مرولاً مرفوعاً من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قطع يد رجل في بطن قيمته دينار أو عشرة دراهم^(٥).

وعلى القول بأنه موقوف، لا أنه مرفوع حكماً لأن القدرات الشرعية لا تدخل لتلغفل فيها.

(١) فتح الملقم ١٢٣/٥ - ١٢٤. وصالية ابن عابدين ١٩٣/٣.

(٢) كتاب الفناح ١٣٣/٦. الإنصاف ١١٠/١٢٢. ٣٢٣.

(٣) حديث: «لا ينطع يد السارق إلا في حشفة» أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٣/١٩٢) نشر طبعة الأنوار الحموية. وأعله الزيلعي بالإنقطاع وقال: ولكنه يتقوى بغيره من الأحاديث المرفوعة والمرفوعة ثم ذكرها بنفسه هروية (٣/٣٥٨) في المجلس العلمي بالهند.

(٤) حديث ابن عباس: «إن النبي ﷺ قطع يد رجل في بطن قيمته دينار أو عشرة دراهم» أخرجه أبو داود (١/٥٤٨) - تحقيق عزت عبيد دهاس - وحكم عيسى بن عيسى بالأحزاب: فتح الباري ١٢/٣٠٣ ط. السلفية.

من اثنين. وإذا اختلف المقومان بأن قوم أحدهما المسروق نصابا والآخر دون النصاب كان هذا شبهة بدراً بها الحد. ولا يجب إقلمة الحد إلا إذا قطع المقومون ببلوغ المسروق نصاباً بأن يقولوا إن قيمته بلغت نصاباً قطعاً أو بقيتاً مثلاً.

وإن اختلف المقومون في تقويم المسروق لاختلاف قيمة ما قوم به، بأن يقوم مثلاً بتقديرين من الذهب خالصين اعتبر أدناهما، والأوجه - كما يقول النووي - أن يقوم بأعلاهما قيمة دراهم للحد.

تقويم حكومة العدل :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الجروح التي لم يفقد الشارع لها دية نجب فيها حكومة عدل. ويقصد بالحكومة تقدير نسبة الجرح من الدية الكاملة، وتكون هذه النسبة هي دية الجرح.

وتعرف هذه النسبة من طريقتين :

الطريق الأول : تقويم المجني عليه على تقدير كونه عبداً سليماً غير مجروح. ثم يقوم على تقدير كونه عبداً مجروحاً، وينظر كم نقصت الجناية من قيمته، فإذا قدر النقص بالمشتر مثلاً وجب على الجاني عشرة دية النقص. وذلك لأن الحر لا يمكن تقويمه، فيقوم على تقدير كونه عبداً.

فإن القيمة للعبد كالدية للحر.

فإن كان المسروق ذهباً وجب أن يبلغ ربع دينار وزناً وقيمة، وإن كان من غير الذهب وجب أن يبلغ قيمته ربع دينار من الذهب. (١) وفي رواية للحنبلي أن العروض لا تقوم إلا بالدرهم، ويكون الذهب أصلاً بنفسه لا غير. ويكون تقويم المسروق بنقد البلد الغالب الذي وقعت فيه السرقة.

والمعسر في القيمة قيمة الشيء وقت إخراجه من الخزانة ولا بعده عند الجمهور والطحاوي من الحنفية.

وعند الحنفية تعتبر قيمة المسروق يوم السرقة وقت القطع بأن لا يقل فيها عن نصاب. فلو كانت قيمته يوم السرقة عشرة، فنقصت وقت القطع لا يقام الحد. إلا إذا كان النقص بسبب عيب دخل المسروق أوقات بعضه.

كما يعتبر في تقويم المسروق مكان السرقة، فلو سرق في بلد وكانت قيمته عشرة - مثلاً - فأخذ في بلد آخر وقيمتها فيها أقل فلا يقام عليه الحد.

ويكفي في التقويم واحد إن كان موجهاً من القضايا، لأن تقويمه في هذه الحالة من باب الخبر لا من باب الشهادة.

فإن لم يكن القوم موجهاً من القضايا فلا بد

(١) روضة الطالعين ١٠/١١٢، وحاشية تيسري وصبرية

حكومتها أرض الأصعب . والجناية على الرأس لا تبلغ حكومتها أرض الموضحة ، وعلى البطن لا تبلغ أرض الخائفة .

الشرط الثاني : إن كانت الجناية على عضو ليس له أرض مقدر كالظهر والكتف والعخذ ، فيجوز أن تبلغ حكومتها دية عضو مقدر كاليد والرجل وأن تزيد عليه ، وإنما يجب أن تنقص عن دية النفس .

الشرط الثالث : يجب أن يتم تقويم الحكومة بعد اتساع الجرح وروته ، لاحتمال أن يسري تأثير الجناية إلى النفس فيكون سببا للموت . أو يسري إلى عضوله أرض مقدر ، فيختلف تقويم الحكومة بذلك ، فتجب إعاد دية النفس أو أرض العضو المقدر .^(١)

تقويم جناية اليهائم :

١٢ - إذا حثت البهيمة على الزرع مثلا وأتلفته وثبت ضمانه على صاحبها . يقوم أهل الحرة والعرق الزرع على تقدير ضامه وسلامته ، وعلى تقدير تلفه وجانحه ، ومضمن صاحب البهيمة مقدار النقص بين الثمنين .

وفي قول للمالكية : إنه يقوم مرتين : مرة على

الطريق الثاني : تقدير الجرح ينسب من أقل جرح له أرض مقدر وهو الموضحة ، وهي التي توضح العظم أي تظهره ، ومقدارها شرعا نصف عشر الدية الكاملة ، فيكون مقدار دية هذا الجرح بمقدار نسبته من الموضحة ، فإن كان مقداره مثل (نصف الموضحة) مثلا وجب فيه نصف دية الموضحة . وإن كان الثلث وجب ثلث دية الموضحة وهكذا .

وهذا بناء على أن ما لا نص فيه يرد إلى المتخصص عليه . وهذا قول الكرختي من الخائفة .

وفي قول للشافعية أن تقويم النقص يكون بالنسبة إلى العضو الذي وقعت عليه الجناية إن كان لما أرض مقدر . فإن لم يكن لما أرض مقدر تقوم الحكومة بالنسبة إلى دية النفس .^(٢)

١١ - ويشترط في تقويم الحكومة شروط :

الشرط الأول : إن كانت الجناية على عضو له أرض مقدر . يشترط فيها أن لا تبلغ الحكومة أرض ذلك العضو ، فإن بلغت ذلك نقص القاضي منها شيئا باجتهاده ، فحكومة جرح الأضعة العليا ، أو فلع طفره لا تبلغ أرض الأضعة . وكذلك حكومة الأصبع لا تبلغ

(١) البحر الرائق ٣٧٢/٨ ، والشرح الصغير ٣٨١/١ .
والزبداني ٣٩/٨ ، وروضة الطائير ٣٠٨/٩ ، ومائة الفتاح ٣٢٥/٧ ، وكفى ٥٦/٨ .

(٢) ونرى اللجنة أن الأولى في هذا الأيام الرجوع إلى أهل الحرة من الأطباء أو غيرهم ليفتدوا نسب السير إلى نفس

فرض تمامه، ومرة على فرض عدم تمامه، ويجعل
له قيمة بين القيمتين.

فيقال: ما قيمته على فرض تمامه؟ فإن قيل:
عشرة، قيل: وعاتيته على فرض عدم تمامه؟
فيقال: خة.

تنضم القيمتان ويجعل على الضامن نصقها
فيلزمه سبعة ونصبت.^(١)

وتعصیل أحكام حناية البهائم في مصطلح:
(جناية، وبهيمة، وإتلاف).

تقيد

التعريف:

١ - التقيد: مصدر قيد، ومن معانيه في اللغة
جعل القيد في الرجل، قال في العصباح: قيدته
تقييداً جعلت القيد في رجله

ومنه تقيد الألفاظ بما يمنع الاختلاط وبريل
الالتباس.^(١)

وأما عند الأصوليين فيؤخذ من معنى التقيد،
وهو أنه كما جاء في التلويح - ما أخرج عن
الشيوخ بوجه ما كرفاً مؤمنة.^(٢) - فالتقيد
- على هذا - إخراج اللفظ المطلق عن الشيوخ
بوجه ما، كالوصف، والظرف، والشرط.
الخ.

وذكر الأمدى أن التقيد يطلق باعتبارين:
الأول: ما كان من الألفاظ الدالة على
مثلون معين كزبد وعمرو وهذا الرجل ونحوه.



(١) العصباح، والفائوس، واللسان، والعصباح، مادة.
وقيد.

(٢) التلويح على توضيح ٢٣/١ ط صبح، ومسلم الشيوخ
٢٦٠/١ ط الأمرية.

(١) جميع الفتايات ص ١٩٦، والشرح الصغير ٥٠٧/١،
والمنى ٣٠٦/٥، وروضة الطالبين ١٩٦/١٠

ب - الإطلاق :

الثاني : مكان من الألفاظ والأعلى وصف
مدنوله المطلق بصفة زائدة عليه كقولك : ديار
مصري ودرهم مكّي .^(١)

والتقييد في العقود : هو التزام حكم التصرف
القولبي ، لا يستلزمه ذلك التصرف في حال
إطلاقه .^(٢)

والأصوليون والفقهاء يستعملونه في مقابل
الإطلاق .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإضافة :

٢ - نائي الإضافة في اللغة بمعنى انضم والإمالة
والإسناد والتخصيص .

وأما الأصوليون والفقهاء فإنهم يستعملونها
بمعنى الإسناد والتخصيص . فإذا قيل : الحكم
مضاف إلى فلان أو من صفته كذا كان ذلك
إسناداً إليه ، وإذا قيل : الحكم مضاف إلى زمان
كذا كان تخصيصاً له . ويقصد بإضافة الحكم
إلى الزمان المستقبل إرجاء الوفاء فأنار التصرف
إلى الزمان المستقبل الذي حذره التصرف .^(٣)
فالإضافة بمعناها المتقدمة فيها معنى التقييد ،
لكنه أعم منها ، لأنه يكون بالإضافة وبغيرها

٣ - الإطلاق مصدر أطلق ، ومن معانيه في
اللغة : التحلة ، واختل والإرسال ، وعدم
التقييد .^(٤)

وأما عند الأصوليين والفقهاء فيعرف معناه
من معنى المطلق ، وهو ما دل على شائع في
جسه .^(٥)

وبمعنى كونه شائعاً في جسه ، أنه حصة من
الحقيقة عتملة لحصص كثيرة من غير شمول
ولا تميم .^(٦)

ويأتي الإطلاق أيضاً بمعنى استعمال اللفظ
في معناه حقيقة كان أوجزاً ، كما يأتي بمعنى
الصاف . فإطلاق التصرف نقاده .^(٧)

وتنفرق بين الإطلاق والتقييد واضح ، إذ
الإطلاق شائع في جسه ، والتقييد منح له عن
ذلك الشرع بوجه ما .^(٨)

ج - التخصيص .

٤ - التخصيص : مصدر حصص ، وهو في
اللغة : ضد التعميم .

والتخصيص في الاصطلاح : هو قصر العام

(١) الصحاح . والمصباح مادة أطلق . والكليات ١/ ٢١٧ ط
معتق

(٢) سلم حبوت ١/ ٣٦٠ ط الأميرية . وارشاد المحققين

(٣) ١/ ١٦٤ ط الحنفية

(٤) التلويح على التوضيح ١/ ٦٤

(٥) الموسوعة الفقهية ٥/ ١٦٢ ط

(٦) التلويح على التوضيح ١/ ٦٤

(١) الأحكام في أصول الأحكام للأمامي ٢/ ١١١ ط صبح

(٢) الموسوعة الفقهية ٥/ ١٧ ط

(٣) الصحاح ، وقاموس ، والمصباح ، مادة . خفف ، وتبصر

التحرير ١/ ١٢٩ ط الحنفية

على بعض أفرادها بدليل مستقل مقترن به .
ومحصل الفرق بينه وبين التقييد ، أن التقييد
من حيث هو يقتضي إيجاب شيء زائد على
الطلاق فيصلح ناسخا ، وأما التخصيص فهو من
حيث حقيقته لا يقتضي الإيجاب أصلا ، بل إنما
يقتضي الدفع لبعض الحكم .^(١)

ومعناه العلامة ، ويجمع على أشراط كسب
وأسباب .
ومعناه في الاصطلاح كما قال المحمدي :
الالتزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة
مخصوصة ^(٢)
وهو يشبه التقييد لما فيه من الالتزام .

الحكم الإجمالي :

٧ - ذكر الأصوليون والفقهاء الأحكام الخاصة
بمصطلح تقييد في عدد من المواطن ، ومن أشهر
مسائله عند الأصوليين مسألة حل المطلق على
المقيد ، ومما قالوه في ذلك أن المطلق والمقيد إما أن
يختلفا في السبب والحكم ، وإما أن يتفقا فيهما ،
وإما أن يختلفا في السبب دون الحكم ، فإن كان
الأول فلا حل انتفاء ، كما قال الأمر لن نلزمه
طاعته : أشر لحم ضأن ، وكل لحمها ، فلا يحمل
هذا على ذلك ، وإن كان الثاني فيحصل المطلق
على المقيد انتفاء ، كما في قوله تعالى في كفارة
اليمين : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ ^(١) مع
قراءة ابن مسعود « فصيام ثلاثة أيام متتاليات »
وإن كان الثالث وهو الاختلاف في السبب دون
حكم فهو محل الخلاف .

فذهب الحنفية وأكثر المالكية إلى عدم جواز

د - التعليق :

٥ - التعليق : مصدر علّق ، ومعناه في اللغة :
جعل الشيء مرتبطا بغيره .^(٢)
وأما في الاصطلاح : فهو ربط حصول
مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى ،
ويسمى بضمنا مجازا ، لأنه في الحقيقة شرط
وجزاء ، ولما فيه من معنى السببية كاليمين .^(٣)
والتعليق يشبه التقييد في المعنى لما فيه من
الربط .

هـ - الشرط :

٦ - الشرط بكون الرأ له عدد من المعاني
منها : إلزام الشيء ، والتزامه . وأما بفتح الرأ

(١) القاسوس - والمصباح مادة « خص » ، والتعريفات
للجرجاني ص ٥٣ ط العلمية ، والبرهاني ١ / ٣٠٦ ط دار
الكتاب العربي ، وارشاد المحققين ص ١٤٢ ط الحلبي ،
وسلم الميوت ١ / ٣٩٥ ط الأبرية

(٢) القاسوس مادة : « علّق » بصرف .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢ / ٤٩٢ ط المهرية ، والكتابات ٢ / ٤
ط دمشق

(١) القاسوس والمصباح مادة : « شرط » ، وحاشية المحمدي

٢ / ٢٣٥ ط المصرية

(٢) سورة المائدة / ٨٩

صحيح أو فاسد، ومماثل تتعلق بخير الشرط يرجع إليها في موضعها.^(١)

وذكروا في الإجارة أنها تكون مطلقة ومقيدة بعدة أو عمل أو شرط، ومضمن استأجر في حال مخالفته للشرط الذي قيد به المالك الإجارة كما إذا أجره دابة لركبها هو فقط فأركبها غيره فنقضت، بل إن الحنفية ذكروا أن عقد الإجارة قد ينقذ دلالته كما إذا أجره دار للسكنى وأطلق فانه لا يجوز له أن يؤجرها لزيادة أو نحوه، لأن ذلك يوهي البناء فينقذ العقد دلالة. ولكن له أن يسكن غيره عن هو في حكمه ولا يختلف حاله عن حاله في الاستعمال.^(٢)

وأما العارية فنقد ذكروا أنها تنقذ بالشرط وبإضافة وبالمدّة وبالعمل، فإذا خالف فشمع شرط الشعر بحيث أتى ذلك إلى تلف المستعز ضمن. كما إذا أعاره دابة يجعل عليها عشرة أكياس من الشعر فليس له أن يجعل عليها عشرة أكياس من حنطة، لأنها أثقل من الشعر.^(٣)

حل نطلق على التقييد، وذهب لشافعية إلى الجواز.^(٤) ومثاله: قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿فمحرير دبة﴾^(٥) وفي الغنل: ﴿فمحرير دبة مؤتمنة﴾.^(٦)

٨ - هذا، والتقييد عند الأصوليين كالتخصيص في الجملة، فما جاز تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به وما لا فلا.^(٧) والتفصيل في الملحق الأصلي.

وأما الغنهاء فنقد ذكروا التقييد في كثير من أبواب المفق، فذكروه في الاعتكاف والبيع، والإجارة، والعدية، والصمان، والوكالة، والإقرار، واليعين، والنفقات.

ففي الاعتكاف على سبيل المثال يذكرون أن المعتكف يتقيد بما ألزم به نفسه وباتواه، من حيث التزام التابع في الاعتكاف ألبا إذا نواه.^(٨)

وذكروا في البيع مسائل كثيرة في تقييده بشرط

(١) إرشاد المحققين ١٦٤ - ١٦٥، والتمهيد على التوضيح

١٦٣/١، ومسلم النسيئة ٣٦١/١، والإحكام

للأمامي ١١١/١

(٢) سورة الجادة ٣/

(٣) سورة النساء ٩٢/

(٤) جمع الجوامع ٤٨/١، وإرشاد المحققين ١١٧/

(٥) ابن حبان ١٣٠/١، وجوامع الإكليل ١٥٧/١.

وروضة الطالبين ٤٠١/٢، وكشاف القناع ٣٥٤/٢.

(٦) ومطلع (العتكاف) ٣٥٥.

(١) ابن حبان ٦٢/١، وبيان لمقتضى ١٤/٢، والاختيار

١٢/٢، وجوامع الإكليل ٢٥/٢.

(٢) بيان لمقتضى ١١٥/٥، ١١٦، وضع لغيره ١١٧/٥.

والصوفي ١٢/١، ومواهب الجليل ١١١/٥، وجواهر

الإكليل ١٨٧/٢، وروضة الطالبين ١-٣/٢، ١٩٧/٥.

وكشاف القناع ١٨٨/٢، وما بعد ٥/٢، وما بعد ٥/٢.

النصر، ومطلع: بيع من الموسوعة الضمنية

(٣) بدائع الصنائع ١١١/١، وجوامع الإكليل ١١١/١.

الأيان صورا كثيرة في إطلاق اليمين وتقييدها. (١)

وأما الوكالة فإنه يجب على الوكيل التزام ما يقبده به الوكيل، بلا خلاف. (٢)

وقد بحث الفقهاء للتقييد أيضا بالإضافة إلى ما سبق في السلم والطلاق والولاية والعق. وتفصيل ذلك في المصطلحات الخاصة بها.

وأما الإقرار فإنه يكون مطلقا ويكون مقبدا من حيث الصيغة، وللتفصيل يرجع إليه في مصطلح (إقرار). (٣)

وأما اليمين فقد ذكر الفقهاء أنها تكون مطلقة ومقبدة. واليمين المطلقة تعبر مقبدة بدلالة الحال، كما لو حلفه والى ليعينه بكل مقصد دخل البلدة، فإن حلفه هذا يتقيد بزمان ولايته. وذكر المالكية أن اليمين المطلقة يقبدها العرف الفعلي.

وذكر النووي أن الأصل المرجوع إليه في اليمين والحلف، اتباع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين، وقد يتطرق إليه التقييد والتخصيص، بنية تقتصر به أو باصطلاح خاص أو قرينة.

ثم ذكر أن الصور التي تدخل تحت هذا الباب لا تنهاه، وقد اقتصر على ذكر ما يكثر استعماله منها، وهي التي ذكرها الشافعي والأصحاب. وأورد النهسوتي في باب جامع



وروضة الطالبين ١٣٧/٤، ومباعدة، وكشاف الخفاء ٦٦/١

(١) بدائع الصنائع ٢٠/٦، وصواب الجليل ١٩١/٥، والموسوعي ٢٨٣/٣، وروضة الطالبين ٣١٤/٥، والمغني ١٣٩/٥، ومصطلح (وكافة) من الموسوعة الفقهية.

(٢) الموسوعة الفقهية ٩١/٦، ٩١، ٥٠ ط الموسوعة

(١) ابن حليدين ١٣٥/٣، وصواب الإكليل ٢٣٢/١، وروضة الطالبين ٢٧/١٦، ومباعدة، وكشاف الخفاء للبهوني ٢١٥/٩، ومباعدة.

وأما التقية والتقية فقد خضت في الاصطلاح

باتقاء العباد بعضهم بعضاً.

وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى :

﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ هُوَ الْمُؤْمِنُونَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُ﴾^(١).

وقد عرفها السرخسي بقوله : التقية أن يفي الإنسان نفسه بما يظهره وإن كان يضمر خلافه^(٢).

وعرفها ابن حجر بقوله : التقية الحذر من إظهار مآل النفس من معتقد وغيره للغير^(٣).

والتعريف الأول أشمل، لأنه يدخل فيه التقية بالفعل إضافة إلى التقية بالقول والتقية في العمل كما هي في الاعتقاد.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - المداراة :

٢ - المداراة ملائمة التمس ومعاشرتهم بالحسن من غير ثلم في الدين من أي جهة من الجهات^(٤)، والإغضاء عن مخالفاتهم في بعض الأحيان. وأصلها «المداراة» بالهمز، من الدرة

(١) سورة آل عمران/ ٢٨.

(٢) المبسوط للسرخسي ٤٥/٢٤ بيروت، ودار المفردة.

بالأندلس من جهة القلعة.

(٣) فتح الباري ٣١٤/١٢، والمكتبة السلفية، ١٣٧٢هـ.

(٤) روضة المفيدة لابن حبان ص ٥٩ القاهرة، مطبوع

الحلبي، ١٣٧٤هـ.

تقية

التعريف :

١ - التقية اسم مصدر من الاتقاء، يقال : اتقى الرجل الشيء يتقيه، إذا اتخذ سائراً يحفظه من ضرره، ومنه الحديث : «اتقوا النار ولو يشق قرة»^(١).

وأصله من وقى الشيء، يقيه، إذا صانه، قال الله تعالى : «فوقاه الله سيئات ما مكروا»^(٢) أي حمله منهم فلم يضره مكروهم. ويقال في الفعل أيضاً : تقاه يتقيه. والناء هنا متفلة عن الواو.

والتقية والتقية والتقوى والتقى والاتقاء كلها بمعنى واحد في استعمال أهل اللغة^(٣).

أما في اصطلاح الفقهاء فإن التقوى والتقى خصا باتقاء العبد لله تعالى بأعمال أمره واجتناب نيه والخوف من ارتكاب ما لا يرضاه، لأن ذلك هو الذي يقي من غضبه وعذابه.

(١) حديث : «اتقوا النار ولو يشق قرة...» أخرجه البخاري

(فتح الباري ٣/ ٢٨٩ ط السلفية) من حديث أبي مسعود.

(٢) سورة غافر/ ٣٥.

(٣) لسان العرب ط ٤، دار ف. ي.

تليسين القول في هذا الميدان مداهنة لا يرضاها الله تعالى لأن فيها ترك ما أمر الله به من الجهر بالدعوة.

والفرق بين المداهنة والنقية: أن النقية لا تحمل إلا لدفع الضرر، أما المداهنة فلا تحمل أصلاً، لأنها الملبى في الدين وهو ممنوع شرعاً.

جـ - التفائق:

٤ - التفائق هو أن يظهر الإيثار ويسر الكفر، وقد يطلق التفائق على الرياء، فإلى صاحب اللسان: لأن كليهما إظهار غير مائي الباطن.

قال ابن تيمية: أساس التفائق الذي بني عليه هو الكذب، وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه، كما أخبر الله تعالى عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.^(١)

والصلة بين النقية وبين التفائق، أن المنافق كافر في قلبه لكنه يظهر بلسانه وظاهر حاله أنه مؤمن ويعمل أفعال المؤمنين ليأمن على نفسه في المجتمع الإسلامي وليحصل الميزات التي يحصلها المؤمن. فهو مغاير للنقية، لأنها إظهار المؤمن عند الخوف على نفسه ما يأمن به من أسرار الكفر أو العصبية مع كراهته لذلك في قلبه، واحتشانه بالإيمان.

مشروعية العمل بالنقية:

٥ - يذهب جمهور علماء أهل السنة إلى أن

وهو الدفع. والمدارة مشروعة، وذلك لأن وداد الناس لا يستجلب إلا بمساعدتهم على ما هم عليه. والبشر قد ركب فيهم أهواء متباينة، وطباع مختلفة، ويثق على الضروس ترك ما جئت عليه، فليس إلى صفرو دأدهم سبيل إلا بمعاشرتهم على ما هم عليه من المخالفة لرأيك وهواك.^(٢)

والفرق بين المدارة والنقية: أن النقية غالباً لدفع الضرر عند الضرورة، وأما المدارة فهي لدفع الضرر وجلب النفع.

ب - المداهنة:

٣ - قال ابن حبان: متى ما تخلق المرء بخلق يشوه بعض ما يكرهه الله فذلك هي المداهنة.^(٣)

وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾^(٤) ففسره الفقهاء، كما في اللسان بقوله: ودوا الموتلين في دينك فيلبسون. وقال أبو الهيثم: أي: ودوا لترصانهم في الدين فيصانعوك. وهذا ليس بمخالف لما تقدم عن ابن حبان، فإن النبي ﷺ كان مأسوراً بالصدع بالدعوة وعدم المصانعة في إظهار الحق وعيب الأصنام والآلهة التي اتخذوها من دون الله تعالى، فكان

(١) روضة البغاة ص ٥٦ أيضاً.

(٢) روضة البغاة ص ٥٦.

(٣) سورة طه ص ٩.

(٤) صحيح السنة النبوية، دار المعرف، طبعة يولاي ١٤٠٩.

الأصل في الثبوتية هو الحظر، وجوازها ضرورة،
فجاء بقدر الضرورة. قال القوطي: والثبوتية لا
تحل إلا مع خوف القتل أو القطع أو الإيذاء
العظيم، ولم ينقل ما يخالف ذلك فيما نعلم إلا
ماروي عن معاذ بن جبل من الصحابة، ومجاهد
من التابعين،^(١) وإنما ذهب الجمهور إلى ذلك
لأن الله تعالى نص عليها في كتابه بقوله: ﴿لَا
يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ
تَتَفَوَّسُوا مِنْهُمْ نَفْسًا﴾^(٢) قال ابن عباس في
تفسيرها: نهي الله المؤمنين أن يلاعقوا الكفار،
أو يتخلطوهم وليجة من دون المؤمنين، إلا أن
يكون الكفار عليهم ظاهرون، فيظهرون لهم
اللطيف وبخالقونهم في الدين.^(٣)

٦ - ومن الأدلة على مشروعية الثبوتية للضرورة
قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا
مَنْ أَكْرَهَ وَقُلْنَا مَطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ
بِالْكُفْرِ صَدْرًا نَعْلَمُ مِنْهُمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ
عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٤) وسبب نزول الآية أن
المشركين أخذوا عمرا فلم يتركوه حتى صب
النبي ﷺ وذكر آلهم بخير، فتركوه. فلما أتى

النبي ﷺ، قال: ما وراءك؟ قال: شر،
ما تركت حتى نلت منك وذكرت آلهم بخير.
قال: كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئن بالإيمان.
قال: إن عادوا فعد، فنزلت ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلْنَا
مَطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٥)

٧ - ومن الأدلة على جواز الثبوتية للضرورة ما
أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن، أن ميلة
الكذاب أخذ رجلين من أصحاب
رسول الله ﷺ فقال لأحدهما: أفتشهد أن محمدا
رسول الله؟ قال: نعم. نعم. نعم. قال أفتشهد
أني رسول الله؟ قال: نعم وكان مسيلة يزعم
أنه رسول بني حنيفة وأن محمدا رسول قريش -
ثم دعا بالآخر، فقال: أفتشهد أن محمدا
رسول الله؟ قال: نعم. قال: أفتشهد أني
رسول الله؟ قال: إني أصم. قالوا ثلاثا، كل
ذلك يجيبه ببشل الأول. فغضب عنه. فبلغ
ذلك رسول الله ﷺ فقال: أما ذلك المقتول فقد
مضى على حذقه وبقينه، وأخذ بفضله، فهبتا
له. وأما الآخر فقبل رخصة الله فلا تبعة

(١) حديث: «سب جيل النبي ﷺ عندما أقرمه المشركون،
أخرجه الحاكم ٢/٢٧٧ ط دار الكتاب العربي». وقال
صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي وابن جرير في
تفسيره (١/١٨٢ ط مصطفى الحلبي). كلامه من طريق
أبي حبيشة عن محمد بن عبد بن ياسر عن أبيه. وأبو
نامي. قال ابن حجر وإسناده صحيح إن كان محمد
ابن هاز سمعه من أبيه (الدرية ٢/١٤٧ ط النجدة).

(١) تفسير القوطي ١/٥٧.
(٢) سورة آل عمران/٢٨.
(٣) تفسير الطبري ٦/٢٢٨، ٣١٣. للفاخر مصطفى
الحلبي ١٣٣٣هـ.
(٤) سورة النحل/١٠١.

الدعوة إلى الدين الحق، وعجزوا ذلك حال - أي
ممنوع شرعاً - لأنه يؤدي إلى أن لا يقطع القول
بها هو شريعة، لاحتمال أن يكون فعل ذلك أو
فعله تقية. ^(١) وهو يشير بذلك إلى ما يبيته أهل
الأصول من أن حجة السنة النبوية متوقفة على
كون كل ما أتى به النبي ﷺ حقا، إذ لو تطرق
إلى أقواله أو أفعاله احتمال أنه فعل أو قال أشياء
من ذلك على سبيل التقية وهي حرام، لكان
ذلك تلبسا في الدين، ولما حصلت الثقة بأقوال
النبي ﷺ وأفعاله. وكذلك السكوت منه ﷺ
على ما يراه ويسمعه من أصحابه إقرارا بنشأته
منه الأحكام الشرعية، فلو كان بعض سكوته
يكون تقية لالتبس الأحكام على المسلمين.

وقد قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ
خَرَجٍ يُسَافِرُ فِيهِ مَا يَرْحَلُ لَهُ شَأْنُ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا
مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ تَفَرُّدًا مُقْتَضًى. الَّذِينَ
يَلْعَنُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّ
إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِأَلْفِ خَبِيرٍ﴾ ^(٢)، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا
الرَّسُولُ بَشِّرْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ
فَمَا يُلَاقُكَ رِسَالَتُهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُكَ مِنَ النَّاسِ،

عليه. ^(٣) وقال الحسن: التقية جائزة للمؤمنين
إلى يوم القيامة. ^(٤)

وقد نسب القرطبي إنكار التقية إلى معاذ بن
جبل، ونسبه الرازي والقرطبي إلى مجاهد،
قالا: «كانت التقية في جده الإسلام قبل قوا
المسلمين فلما اليوم فقد أعز الله أهل الإسلام أن
يتقوا عدوهم» ^(٥) ونقل السرخسي عن قوم لم
يسمهم أنهم كانوا يابون التقية، ويقولون: هي
من التناق. ^(٦)

التقية من الأنبياء:

٨ - قال السرخسي: إن هذا النوع - يعني النطق
بكلمة الكفر تقية - يجوز لخبر الرسل. فلما في
حق المرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم
أجمعين - فلما كان يجوز ذلك فيها يرجع إلى أصل

(١) حديث: «ما ظنك بالرسول فقد مضى على صفته
وبنيته» أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٨/١٢) ط المسند
بالخط وأما صاحب فضي على بيته، ولما ثبت في الحديث
بالمرحمة، من طرف يونس عن الحسن بن عيسى. قال حديث
برسول.

(٢) البقرة الطور ٥/١٧٢، والرازي في تفسير سورة آل عمران
٢٨/٨، وفتح الباري ١٢/٢١١ ط المسند.

(٣) تفسير القرطبي ٥٧/٦ فضاهرة، ما الكتب، وتفسير
الرازي ٨/٦٤

(٤) المبسوط للسرخسي ٦٤/٢٤

(٥) المبسوط ٢٤/٤٥، وفتح الباري لابن حجر شرح صحيح
البخاري ١٢/٢١١ الضامرا، المكتبة السلفية ١٣٧٢.

وتفسير الرازي ٨/١٤

(٦) سورة الأحزاب/ ٢٩

إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿١١﴾

قال القرطبي: دلت الآية على رد قول من قال إن النبي ﷺ كنتم شيئا من أمر الدين تقية، وعلى بطلانه وهم الرافضة. (١)

قال شارح مسلم: الثبوت: ما من نبي إلا بعث بين أعدائه، قلعه - أي في حال افتراض عمله بالتقية - كنتم شيئا من الوحي خوفا منهم، وكذا محمد ﷺ بعث بين أعدائه، ولم يكن له ولا أصحابه قدرة لدفعهم فيلزم على تجويز التقية له احتمال كتمان شيئا من الوحي، وأن لا ثقة بالقرآن، فانظر إلى شناعة هذا القول وحقاقته. (٢)

على أن امتناع التقية على الأنبياء لا يعني عدم عملهم بالملاطفة والملين والمداينة للناس كما تقدم، أي من دون إخلال بفريضة أو ارتكاب لحرم. (٣)

حكم العمل بالتقية:

٩ - تقدمت الأدلة على جواز العمل بالتقية.

وقد اختلف في حكمها. فقيل: إذا وجد سببها وتحقق شرطها فهي واجبة، لأن امتداد النفس من الملكة أو الإبداء العظيم ونحو ذلك لا يحصل إلا بها في تقدير المكلف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (١)

والصحيح عند العلماء أن الأولى للإنسان أن يثبت على ما هو عليه من الحق بظاهره، كما هو عليه بباطنه. (٢)

وقد يكون اثبات انفصل وأعظم اجرا ومثوبة ولو كان العذر قائما، وثبت هذا بالأدلة الصحيحة في الكتاب والسنة. فمن الكتاب ما في سورة البروج، فقد حكى الله تعالى قصة المذين صبروا على عذاب الحريق في الأخذود، واختاروا ذلك على أن يظهرُوا الرجوع عن دينهم. وبناء الله تعالى عليهم بذلك الثبات بدل على تفضيل موقفهم على موقف العمل بالتقية في قضية إظهار الكفر.

ومنها قوله تعالى: ﴿أَخْيِبْ لَكَ مَنْ أَنْ يَكُونُوا أَنْ يَقُولُوا إِنَّا نَكُونُ. وَلَقَدْ قَتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَافِرِينَ﴾ (٣).

(١) سورة النساء/ ٦٧

(٢) تفسير القرطبي ٢٤٢/٩

(٣) شرح مسلم الثبوت ٩٧/٢ مع المستصفي بولاق، ونظر

مختصر التحفة ص ٢٩٤

(٤) مختصر التحفة الإلهي عشرة من ٢٩٥

(١) سورة النساء/ ٢٩

(٢) تفسير القرطبي ٥٧/٩

(٣) سورة المؤمنون/ ٢، ٣

يؤخذ الرجل، فيحفر له في الأرض فيجعل له فيها، فيجاء بطنش فيوضع على مغرق رأسه فيجعل نصفين، ويسشط بأمشاط الحديد من دون لحمه وعظمه، فما يصد ذلك عن دينه ثم قال: **والله ليرى الله هذا الأمر حتى يبرئ الراكب من صنعته إلى حضرموت، لا يخاف إلا الله والذئب عني غنمه، ولكنكم تستعجلون.** ^(١) وهو واضح للدلالة على المقصود.

وهكذا كل أمر فيه إغواء للدين وإعلاء تكلمة الله وإظهار ثبات المسلمين وبسالته، وثبتت لهامة المسلمين على الحق، يكون الثبات على الحق وإظهاره أولى من الثقيفة، وهذا بخلاف نحو الإكراه على شرب الخمر وأكل الميتة وحيث لا تظهر المصالح المذكورة.

قال الفخر الرازي: أعلم أن الثقيفة أحكاما كثيرة ونحن نذكر بعضها:

١١ - (الحكم الأول) أن الثقيفة إنما تكون إذا كان الرجل في قوم كفار، وخاف منهم على نفسه وماله فيدأ بهم باللسان، وذلك بأن لا يظهر العدواة باللسان، بل يجوز أيضا أن يظهر الكلام الفوهم للمحبة والمؤالة، ولكن بشرط أن يصمر خلافه، وأن يعرض في كل ما يقو، فإن الثقيفة

وما يستدل به على ذلك من السنة قول النبي **ﷺ** «لا تشرك بالله شيئا وإن ثقلت وجرت» ^(١) وكذلك ما تقدم في مسألة مسيئة، فقد عثر النبي **ﷺ** الصحابي الذي وافق مسيئة ^(٢) وقار به، «لا نعمة عليه» وقال في حق الذي ثبت فقتل: «مضى على صدقه وبقينه»، وأخذ بفضله، فهينأله وهذه يدل على التفضيل. واحتج السرخسي أيضا بقصة حبيب بن عدي لما امتنع من موافقة قريش على الكفر حتى قتلوه، فقال النبي **ﷺ** «هو أفضل الشهداء» وقال: «هو ربي في الجنة» ^(٣)

١٠ - وقد بوب البخاري رحمه الله هذه المسألة بابا بعنوان (باب من اختار الضرب والمقتل واخوأن على الكفر) أورد فيه حديث حبيب بن الأرت أنه قال «لكنونا إلى رسول الله **ﷺ** وهو منوم بردة في ظل الكعبة، فقلنا: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعونا؟ فقال: «قد كان من قبلكم

(١) حديث. «لا تشرك بالله شيئا وإن ثقلت وجرت» أخرجه أحمد (٢٣٨/٥) في النكح (الإسلامي). وابن ماجة (١٣٣٩/١) في مني (عيسى) واللفظ له قال أبو بصير إسناده حسن مختلف فيه (صباح الزحاجة ١/٤٠٠ ط دار العربية)

(٢) حديث. «لا نعمة عليه». سبق نحوه في ٧١
(٣) المبسوط للسرخسي ١١/١٤ (كتب الإكراه). وحديث حبيب «هو أفضل الشهداء». قال الزبيدي: «غريب» ونعيب الرواية ١٤/١٥٩ ط المجلس العلمي وأصل حديث حبيب في البخاري ١٧/٢٦٥ ط الصلعة.

(١١) حديث: «لقد كان من لكم يؤخذ بالرجل، فيحفر له في الأرض» في... لفرع البخاري المصحح الباري ١٢/٢١٥ ط الشافعية

فرض الرضوء، وجزر الاقتصاد على التبعم دعما
تذلك القدر من نقصان المال، فكيف لا يجوز
ههنا.

١٦ - (الحكم السادس) قال مجاهد: هذا
الحكم كان ثابتاً في أول الإسلام لأجل ضعف
المؤمنين فأما بعد قوة دولة الإسلام فلا، وروى
عوف عن الحسن: أنه قال الثقة جائزة
للمؤمنين إلى يوم القيامة، وهذا القول أولى،
لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر
الإمكان.^(١)

شروط جواز الثقة:

١٧ - أ - يشترط لجواز الثقة أن يكون هناك
خوف من مكروه، على ما يذكر تفصيله بعد.
فإن لم يكن هناك خوف ولا خطر لم يجز ارتكاب
المحرم ثقة، وذلك كمن يفعل المحرم تودداً إلى
الفساق أو حياء منهم. وإن قال خلاف الحقيقة
كان كاذباً ألقاها، وكذا من أتى على الظالمين أو
أعانهم على ظلمهم وصدقهم بكذبهم وحسن
طريقتهم لتحصيل المصلحة منهم دون أن يكون
عليه خطر منهم لو سكت، فإنه يكون كاذباً إنما
مشاركاً لهم في ظلمهم وفسقهم. وإن كان فيها

تأثيرها في الظاهر لا في أحوال القلوب.

١٢ - (الحكم الثاني للثقة) أنه لو أفصح بالإنان
والحق حيث يجوز له الثقة كان ذلك أفصل،
ودليله ما ذكرناه في قصة مسينة.

١٣ - (الحكم الثالث للثقة) أنها إنما تجوز فيما
يتعلق باظهار الموالات والمصاداة، وقد تجوز أيضاً
فيما يتعلق بإظهار الدين فأما ما يرجع ضرره إلى
الغير كالقتل والزنى وغصب الأموال والشهادة
بالزور وفذف المحصنات وإصلاح الكفار عن
عورات المسلمين، فذلك غير جائز البته.

١٤ - (الحكم الرابع) ظاهر الآية يدل على أن
الثقة إنما تحل مع الكفار الغالبيين إلا أن مذهب
الشافعي رضي الله عنه أن الخالة بين المسلمين
إذا شاكلت الخيانة بين المسلمين والمشركون حلت
الثقة بحماة على النفس.

١٥ - (الحكم الخامس) الثقة جائزة لصون
النفس، وهل هي جائزة لصون المال؟

يتمثل أن يحكم فيها بالجواز لقوله ﷺ
«حرمة مال المسلم كحرمة دمه»^(١) ولقوله ﷺ
«من قتل دون ماله فهو شهيد»^(٢) ولأن الحاجة
إلى المال شديدة والماء إذا بيع بالعين سقط

(١) حديث: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه» أخرجه أبو نعيم
في الحلية (٣٤١/٧) ط السادة والدارقطني (٢٩/٢٣) ط
دار الحديث. له طرف بقوي ما ذكرهما ابن حجر في
التلخيص الخبر (٤٦/٢) ط شركة الطباعة الفنية

(٢) حديث: «من قتل دون ماله فهو شهيد» أخرجه -

- أبو داود (١٢٨/٥) ط عزت جريد الدعاسي والترمذي
(٣٠/٤) ط مصطفى الخليلي وقال حديث حسن
صحيح.

(١) تفسير الرازي (١١/٨) ط البية المصرية (١٩٣٨م)

واستحلال المحرمات وترك الفرائض والمواجبات وفعل المحظورات والمفكرات وإن كان امرأة تزوجوها ونشول دواها أولاداً كفاراً. وكذلك أخرج رجل. وضاهر حاطم المصير إلى الكفر الخفي والانسلاخ من الإسلام.^(١) وحاصله أنه يجوز إظهار الكفر إن علم أنه يترك بعد ذلك، أما إن كان مآله الالتزام بالإقامة بين أظهر الكفار يجوزون عليه أحكام الكفر ويمتنعونه من إظهار دينه فليس له أن يوافقهم على إظهار الكفر.

وحينئذ فإن قدر على الهجرة من مثل تلك الأرض إلى حيث يتمكن من إظهار دينه والعمل به فليس له الإقامة المذكورة بعذر التقية.

٢٠ - د - ويشترط لجواز التقية أن لا يكون للمكلف مخلص من الأذى إلا بالتقية، وهذا المخلص قد يكون الحرب من القتل أو القلع أو الضرب، وقد يكون الثوبية عند الإكراه على الإطلاق، وعدم الشهادة^(٢) وهذا عند بعض الفقهاء، وقد تكون الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام، فإن امتنعت الهجرة لم يكن له هوالاً الكفر وترك إظهار دينه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ لَتَلَائِكَةٌ خَالِيَةٌ عَنْهُمْ قَالُوا

صدقهم به غدوان على مسلم فذلك أعظم، فإن أنسى^(٣) من أعان على قتل مسلم بشرط كلمة فهو أبس من رحمة الله.^(٤)

١٨ - ب - قبل: يشترط جواز التقية أن تكون مع الكفار أغانين وسبق قول الرزوي أن مذهب الشافعي رضي الله عنه أن الحالة بين المسلمين إذا شاكنت الخلة بين المسلمين والكافرين حللت التقية بحماية عن النفس.^(٥)

١٩ - ج - أن يعلم أنه إن نطق بالكفر ونحوه تقية يترك بعد ذلك. وهذا الاشتراط منقول عن الإمام أحمد، فقد سئل عن الرجل يؤسر فيعرض على الكفر ويكره عليه، هل له أن يرتد - أي طامعاً - فكرهه كراهة شديدة وقال: ميثقه هذا عندي الذين أنزلت فيهم الآية من أصحاب النبي ﷺ، أوتيتك كانوا يرادون على الكلمة ثم يركعون يفعلون ما شئوا، وهؤلاء يريدونهم على الإقامة على الكفر وترك دينهم. قال ابن قدامة: وذلك لأن الذي يكره على كلمة يقول ثم يخلى لا ضرر فيها، وهذا المقام بينهم يلتزم بإحسانهم إلى الكفر المقام عليه

(١) حديث: ومن أعان على قتل مسلم بشرط كلمة - أخرجه ابن ماجه (٢٦/٨٧٤ ط حى ع)، وأبيهني (٢٨/٢٩ ط دار المعرفه)، واللفظ لابن ماجه. قال المحافظ السجستاني في الزوائد: في إسناده برديد ثم ربه بالقول في تصحيحه.

(٢) نصير الرزوي ١٨/٢٤

(٣) الطي ١٤٧/٨ القاهرة، دار المعارف الطبعة الثالثة.
(٤) السراج الكبير وحاشيته النسوي ٣٩٨/٢ القاهرة، عيسى الحلي.

فیم كنتم قالوا كنا مستضعفین فی الارض قالوا لا تكن ارض الله واسعة فتهاجروا بها فأولئك ما أوأهم جهنم وماءت مضرباً^(۱) قال الألوسی : اعتذروا عن نقصیرهم فی اظهار الاسلام وعن إدخالهم الخلل فی وعن العجز عن القيام بواجبات الدین بأنهم كانوا مفهوزین تحت ابندی المشرکین ، وأنهم فعلوا ذلك كارهین . فلم تقبل الملائكة عذرهم لأنهم كانوا متمكنین من الحجرة ، فاستحقوا عقاب جهنم لئلا یكفهم العربیة المحتومة .^(۲)

ومقتضاه ان من كان مفهوزا لا یقدر علی الحجرة حقیقة لضعفه أو لصغر سنه وسواء أكان رجلاً أم امرأة بحيث یحتمل التلف لو خرج مهاجراً فذلك عذر فی الإقعة وترك الضجرة . وقد صرح بهذا المعنی الأئمة الثانیان للإیة السابقة وهما (ع) لا المستضعفین من الرجال والنساء والأولاد ان لا یستطیعون حینة ولا یبتدون سبیلاً . فأولئك عسى الله أن یغفر عنهم وكان الله عسوا غفوراً^(۳) . وقد الألوسی : یضا اكمل مؤمن وقع فی محل لا یمكن له ان یتظهر دینه لتعرض المخالفین وحب علیه الحجرة إلى

محل بفقره علی إظهار دینه ، ولا یجوز له أصلاً ان یتدی هناك یتقی دینه ویشیت بعذر الاستضعاف . فإن أرض الله واسعة . نعم ان كان ممن له عذر شرعی فی ترك الحجرة كالنساء والعیال والعمیة والمجوسین والذین یخوفهم المخالفون بالقتل أو قتل الأولاد أو الآباء أو لامهات تخوفها بطن منه ایضاً ما خوفوا به غالباً ، سواء كان هذا القتل بضرب العنق أو حبس القوت أو بنحو ذلك ، فإنه یجوز له المكث مع المخالف ، والموافقة بضد الضرورة ویجب علیه ان یسعی فی الحيلة للخروج والفرار بدینه . وإن كان التخویف سنوات المنفعة أو یلحق الشقة التي یمكن تحملها كالحبس مع القوت ، والتعرب القلیل غیر المهلك فإنه لا یجوز له موافقتهم .^(۴)

۲۱ - هـ - ویشرط ان یكون الأدی الخوف وقوعه مما یشق احتیاله . والأذى إما ان یكون بضرب فی نفس الإنسان أو ماله أو عرصه أو فی الغیر ، أو تنویر منفعة . فالأول یخوف القتل أو الجرح أو نطح عصبه أو الحرق المؤلم أو الصرب الشدید أو الحبس مع التعویج ومنع الطعام والشراب . وثان المال کیة . أو خوف صفع وكبر قلیلاً لئلا یزید مروة علی ملاً من الناس .^(۵)

أما التجویع البسیر والحبس البسیر والضرب

(۱) یخصر النعمة الإنم عشرة من ۲۸۷

(۲) حاشیة الدومانی عن شرح الکبیر ۳۶۸/۲

(۱) سورة النساء/ ۹۷

(۲) روح المعانی ۱۲۶/۵ القاهرة ، الطبعة المبرزة ۱۹۵۵ م
وفال : ان نزل السار یسل بلا عذر لا یفح طلاقه علی

الصحيح . والذروح ۳۶۸/۵ ، والإیضاف ۱۱۱/۸

(۳) سورة النساء/ ۹۸ - ۹۹

اليسير فلا تغل به النقبة ولا يجوز إظهار موالاة الكافرين أو ارتكاب المحرم. وخصص البعض في النقبة لأجله. روى شريح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب. وفي لفظ: أربع كنهن كره: السجن والضرب والنزع والعبد. وقال ابن مسعود: ما كلام يثرا عني موطن إلا كنت متكلم به.^(١)

وأما العرص فكان يخشى على حرمة من الإعتداء. وأما الخوف على المال فقد قال الرازي: فيما سبق بيانه: النقة جائزة لصود النفس وهل هي جائزة لصون المال؟ يحتل أن يحكم فيها بالجواز لقول النبي ﷺ: حرمة مال المسلم كحرمة دمه.^(٢) وقوله ومن قتل دون ماله فهو شهيد.^(٣) ولأن الحاجة إلى المال شديدة، والماء إذا بيع بغبن فاحش مطلق فرض الموضوع وجاز الاقتصار على التمسك بما لذلك التمسك من نقصان المال، فكيف لا يجوز ههنا؟ وقال مالك إن التخريف بأخذ المال إكراه وكراه فليلا^(٤) وفي مذهبه غير ذلك.

قال ألفاضي أبو يحيى: الإكراه يختلف.

واستحسن هذا القول ابن عقيل. أي يختلف باختلاف الأشخاص واختلاف الأمر المكره عليه والأسر المنخوف حرب أمر يرهب منه شخص ضعيف ولا يرهبه شخص قوي شجاع. ورب شخص ذي وجاعة يضع الحبس ولو يوما من قدره وجاهه فوق ما يضع الحبس شهرا من قدر غيره ورب يهدد أو ضرب يسير يستباح به الكذب اليسير ويلقي بسية الإلة وأربابا بال اليسير. ولا يستباح به الإفراز بالكفر أو لذل العظيم.^(٥) وينظر في ذلك أيضا مصطلح (إكراه).

وأما خوف فوت المنفعة فقد قال فيه الأصولي في مختصر التحفة أنه لا يجوز النقبة.^(٦) وذلك كمن يخشى إن لم يظهر المحرم أن يفوته تحصيل منصب أو مال يرجو حصوله وليس به إليه ضرورة. وهذا هو الصواب وبذل عليه من القرآن قول الله تعالى ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُقِيمَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَهُ فَبَلَغُوهُ وَهُوَ ظَهْرُهُمْ وَأَشْرَرُا بِهِ ثَمَنَا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْرُونَ﴾^(٧) ذمهم على الكتمان في مقابلة مصالح عاجلة. أي من مال لوجه. لأن

(١) القيسوط ٥٢/٢٤، والدم للمختار بامش حاشية

ابن عابد ٨٠/٥، ٨١، والمروغ لابن مقلع ٣٦٨/٥.

والدمسوقي على انشرح الكبير ٤١٨/٢

(٢) مختصر التحفة الآتي مشربة عن ٢٨٨

(٣) سورة آل عمران ١٨٧

(٤) فتح الباري ٣١٤/١٣

(٥) سبق تخريجه ف ١٥

(٦) سبق تخريجه ف ١٥

(٧) تفسير الرازي ١١٢/٨، وحاشية الدمسوقي على الشرح

الكبير ٣٦٨/٩

الأذى والضرر فهذا النوع لا يحمل به ما يحمل بالإكراه^(١) والتفصيل في إكراه.

ما يحمل فيه التقية :

٢٣ - اختلف الفقهاء فيما يحمل فيه التقية وما لا تحمل ، فذهب بعضهم إلى أن التقية خاصة بالفسق ، ولا تمتد إلى الفحل ، وعليه فلا يرخص بحال بالسجود لمنم أو بأكل لحم الخنزير أو زنى . وهذا مروى عن الأوزاعي ومحنون .

وذهب الأكثرون إلى أن الإكراه في الفسق والفحل سواء^(٢) . وهذا هو المعتقد على تفصيل ، وخلاف يعرف بما في بحث (إكراه) ومن التفصيل الثاني :

إظهار الكفر وموالاته الكفار :

تقدم بيان جواز عند خوف القتل والإبذاء العظيم ، وأن الصبر على الأذى فيه أفضل من ارتكابه تقية . وقد تكون التقية بإظهار الموالات ولو لم يكره على النطق بالكفر لكن يخاف على نفسه أو ماله إن أظهر لهم العداوة ، قال الرازي : بأن لا يظهر لهم العداوة باللسان ، ويجوز أن يظهر

قول الكذب والغيبة والنميمة وتحبوسها وقول الإنسان بلسانه خلاف ما في قلبه كل ذلك حرم والكاذب مثلاً لا يكذب إلا لمصلحة يرجوها من وراء كذبه ، ولو سئل لقال إنما كذبت لخرص كذا وكذا أريد تحصيله ، فلو جاز الكذب لتحصيل المنفعة لصدا كل كذب مباحا ويكون هذا قلباً لأحكام الشريعة وإخراجاً لها عن وضعها الذي وضعت عليه .

أنواع التقية :

٢٢ - التقية إما أن تكون بسبب إكراه شهيد المسلم بما يفسره من تعذيب أو تحبوس مما تقدم ببائنه ، إن لم يفعل ما طلب منه ، وإما أن لا تكون بسبب إكراه .

فأما ما كان منها بسبب إكراه ، وقد تمت شروطه ، فإن ما أتناه من التصرفات تبعاً لذلك لا يلزمه ، وإن أكره على القتل لم يحمل له ، وإن أكره على الزنى لم يحمل له ، فإن فعل فلا حد عليه لذنبه ، وإن أكره على النطق بكلمة الكفر جاز له ذلك . ولا يعتبر مرتداً . وهذا أجهل بنظر تفصيله في مصطلح (إكراه) .

أما التقية بغير سبب الإكراه ، بل لمجرد خوف المسلم من أن يحمل به الأذى من قتل أو نطق أو ضرب أو سجن أو غيره من صنوف

(١) الهداية وبكلمة فتح المذهب ٢٩٢/٧ . ٢٩٣ الفاهرا

الطبعة البعثة ١٣١٩ هـ . ورد المصنف ٨٠/٥ بولاق

(٢) فتح البزري ١٣/٣٩٤

التقية في بعض أفعال الصلاة :

٢٥ - إن خاف انفصلي على نفسه عدوا يراه إذا قام ولا يراه إذا فعنه حازت صلاته قاعدة وسقط عنه فرض القيام ^(١) وكذا الأسير لدى الكفار إن خافهم على نفسه إن رآه بصلي فإنه يصلي كيفما أمكنه . قائما أو قاعدا أو مضطجعا أو مستلقيا ، إلى الخيلة وغيرها ، بالإبقاء حضرا أو سفرا ، لقول النبي ﷺ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ^(٢) ومثله المخشية في مكان يخاف أن يظهر عليه العدو إن خرج ولا يمكنه أن يصلي في مكانه على صفة الكمال .

ولو خاف انفصلي من عدوه الضرور إن رآه يركع ويسجد فإنه أن يومئ بطوفه وسوي بقلبه . ^(٣)

والحاجة لا يرون الصلاة خلف المبتدع والمفاسد في غير جمعة وعيد يصايا إن إمكان واحد من البلد ، فإن خاف منه إن ترك الصلاة خلفه فإنه يصلي خلفه تقيه ثم يعيد الصلاة . واحتجوا بما روي عن جابر أنه قال : سمعت النبي ﷺ

لكلام الموهوم للمحبة والمؤالة ، ولكن بشرط أن يضمخ خلافه وأن يعرض في كل ما يقول ، فإن التقيه نالها في الظاهر لا في الأحوال الخلو . ^(٤)

ولو كره على كسر فعل كالسجود لصنم أو أهانة مصحف فالظاهر أنه يرخص له في فعله تقيه ، قال ابن حجر في قوله تعالى (إلا من أكره وقلبه مغمض بالإيمان) قال : الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد ، فاستثنى الأول وهو المكره . ^(٥)

أكل لحم الميتة ونحوه :

٢٤ - يباح للمكره شرب الخمر وأكل لحم الميتة أو لحم الخنزير وذلك على سبيل التقيه إذا وجدت شروطها لأن حرمة هذه الأشياء ثابتة بالشرع ، وهي مفسدة في حال الاختيار ، فإن الله تعالى استثنى حال الضرورة من التحريم بقوله عز وجل (إلا ما اضطررتم إليه) فظهر أن التحريم مخصوص بحالة الاختيار ، وقد تحققت الضرورة هنا لحوف التلف على نفسه بسبب الإكراه . . . فإن لم يعمل حتى قتل يكون آثما وعن أبي يوسف لا يكون آثما ^(٦)

(١) كشف القناع ٢٨٥/١

(٢) حديث : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . أخرجه

البخاري (١٣/٣٥٦ ط المصنفة) ، ومسلم (٢/٩٧٥ ط

عيسى الحلبي) ، واللفظ للبخاري من حديث أبي هريرة .

(٣) كشف القناع ١٩٥/١ - ١٩٦ ، والمصنف ١٣٠/١

١٨٨/٢

(٤) نصير الرازي ١٤/٨

(٥) فتح الباري ١١/٣١٤

(٦) المبسوط ٢٤/٤٨ ، وفتح الباري ١٦/٣١٤

على البيع، والإعافة التي يذكرها. (١)
والاسترخاء عند المالكية يصح ويغدر صاحبه
في كل تصرف تطوعي كالطلاق والوقف والمية.
فإن فعل لم يلزمه أن يتخذ شيئاً من ذلك، وإن لم
يعلم الشهود السبب، بخلاف مسألة البيع، إذ
المبايعة خلاف ما يتطوع به وقد أخذ البائع فيه
ثمناً وفي ذلك حق للمبتاع.

وقال المالكية: من استرعى في وقف على
تقية اتقاه ثم أشهد بعد ذلك على إرضائه جاز
لأنه لم يزل على ملكه.

وإن استرعى أنه يترك حقه في الشفعة خوفاً
من إضرار المشتري وله سلطان وقدرة، وأنه غير
تارك لطلبه متى أمكنه نفعه ذلك. ثم إذا ذهب
التقية وقام من قوره بالمطالبة فضي له.

واختلفوا إذا سكت عن المطالبة بعد زوال ما
يتقيه، والراجح أنه لا يكون له المطالبة، لأنه
متى زال فكان البيع وقع حيث.

ويجب أن يكثر من شهود الاسترخاء، وأقلهم
عند ابن الماجشون أربعة شهود. (٢) وانظر
مصطلح (بيع التلجنة).

التقية في بيان الشريعة والحكم بها:

٢٧ - بيان الأحكام الشرعية والأمر بالمعروف

على منبره بقول لا تؤمن امرأة رجلاً،
ولا فاجر مؤمناً، إلا أن يقهره سلطان أو يخاف
سوطه أو سيفه. (١) وقد ذكر ابن قدامة حيلة في
تلك الحال يمكن اعتبارها من التقية لما فيها من
الاستتار، وهي أن يصلي خلفه بنية الإنفراد،
فيوافق الإمام في الركوع والسجود والقيام
والقعود، تنصح صلاته لأنه أتى بأفعال الصلاة
وشروطها على الكمال، فلا تفسد بموافقة غيره
في الأفعال. (٢)

التقية في البيع وغيره من التصرفات:

٢٦ - إذا خاف على ماله من ظالم يفسده،
فيوافق رجلاً على أن يظهر أنه اشتراه منه
ليحتمى بذلك ولا يبريدان بيعاً حقيقياً. وهذا
البيع صحيح عند أبي حنيفة والشافعي وباطل
عند الحنابلة وأبي يوسف ومحمد.

أما عند المالكية ففي تبصرة الحكم: يجوز
الاسترخاء في البيع وهو أن يشهد قبل البيع أني
إن بعث هذه الدار فأتينا أبيعها لأمر أخافه من
قبل ظالم أو غاصب، ولا يثبت الاسترخاء في
هذه الحال إلا إن كان الشهود يعرفون الإكراه

(١) حديث، لا تؤمن امرأة رجلاً، ولا فاجر مؤمناً، إلا
أن... أخرجه ابن ماجه (٣/١٠٣) ط جسي الحلبي.
من حديث جابر بن عبد الله. قال الخطيب البوصيري في
تقريبه. هذا إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن
جده علي بن عبد الله بن محمد السدي.

(٢) الملهي ٢/ ١٨٦، ١٩٢.

(١) الملهي ١/ ٢١٩. والإحصاف ١/ ٢٦٥. وتلخيص الفتاوى

١٥٠/٢. وتبصرة الحكم ١/ ١٠٢ فرعون ١/ ٢٠٢

(٢) تبصرة الحكم ٢/ ٣٠٢.

والنهي عن المنكر في الأصل واجبة على الكفاية، وإذا خاف المسلم ضررا يلحقه من ذلك جاز له أن ينتقل من الأمر والإنكار ما نريد إلى الأمر والإنكار باللسان، فإن خاف من ذلك أيضا جاز له أن ينتقل إلى السكوت عن المنكر مع الإنكار بقلبه، وذلك أصعب الإتيان، كما في الحديث الوارد، وذلك نوع من التقية. على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث يشرع التقدير باليد ثم الإنكار باللسان، مع خوف الضرر، أعظم درجة من السكوت، إذ أن ذلك نوع من الجهاد. وقد قال الله تعالى في حكاية قول لقمان لابنه وهو يعظه ﴿يَا بَنِيَّ أَمِمُ الصَّلَاةِ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَرْمِ الْأُمُورِ﴾^(١) وفي الحديث: «أفضل الشهد، حزة من عبد المطلب ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهله فقتل»^(٢).

٢٨- وتعظم درجة الأمر والنهي إن تعين عليه، لأن نكول عن البيان من سواء، حتى عم المنكر وظاهر، وخاصة فيما يتعلق بالنيليس في الدين وطمس معالمه، فلو أخذ جميع العلماء بالتقية، ولم يقم أحد منهم بواجب البيان لظهرت البسطة

(١) سورة لقمان / ١٧

(٢) حديث: «أفضل الشهد، حزة من عبد المطلب، ثم من قام إلى...» أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ٣٧٧/٦٩ ط الصمدانية من حديث حابس بن عساف.

وراسته حسن.

ودعيت، وتبدلت الشريعة في أعين الناس. وقد أخذ العلماء في عهد المأمون والمتنصم واعتنوا ليقولوا بخلق القرآن وكان ذلك بمشورة من بعض المعتزلة. قلنا هدد المعتزلة وأوذوا قالوا بذلك فتركوا، ولم يثبت منهم في المحنة إلا أربعة أو خمسة مات بعضهم في السجن^(١).

ونقل عن أحمد أبيام محنته في خلق القرآن أنه سئل: إن عُرضت على السف نجيب؟ قال: لا، وقال: إذا أجاب العالم تقية، والجاهل يجهل، فعنى بين الحق^(٢).

وكان أبو يعقوب السويطي صاحب الإمام الشافعي من امتحن فصر كذلك ولم يجب إلى ما طلبوه منه في فتنة القول بخلق القرآن، لما وشي به. وقد قال له أمير مصر الذي كلف بمحتته: قل فيما بيني وبينك. قال: أنه يقتلني بمائة ألف ولا يدرون ما المعنى. وقد أمر بحمله من مصر إلى بغداد في الحديد، ومات في السجن ببغداد في القيد والغل رحمه الله^(٣).

وكان لثبات أحمد والسويطي ومن معها أثره في

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٣٢٤، ٣٢٥ ط القاهرة، مطبعة السعادة.

(٢) أحمد محمد شاكر، في تعليق على دائرة المعارف الإسلامية، للطبعة المخرجة إلى العربية ملحة «عقبة».

(٣) طبقات الشافعية للسيكي ١/ ٢٧٦، ٢٧٧ بيروت، دار المعرفة بالتصوير عن الطبعة المصرية القديمة.

تراجع الخلافة عن ذلك المنهج ، وانكسرت بسبب ذلك شوكة المعتزلة .

٢٩ - وليس للعالم أن يتلقى بغير الحق وهو يعلم ، ولا رخصة له في ذلك على سبيل التقية مطلقا ، إن كان المكوث كافيا لحاله . لعدم تحقق شرط جواز التقية حينئذ .

وفي ذلك من المحذور أيضا الخوف من أن يتلقى الحق على الجاهلين أو يضعف إيمانهم ويجمعوا عن نصر حقتهم اقتداء من أجاب تقية فيظنوا جوابه هو الجواب . وهم غافلون عن مراده وأنه قصد التقية .

ما ينبغي للاخذ بالتقية أن يراعيه :

ينبغي من يأخذ بالتقية أن يلاحظ أمور :
٣٠ - منها : أنه إن كان له مخلف غير ارتكاب الحرام ، فيجب أن يلجأ إليه ، ومن ذلك أن يؤذى ، كمن أكسبه على شتم النبي صلى الله عليه وسلم وكفره وشرفه ، فيؤذى عمدا آخر . فإن عطلت : إلا أنه الشورى وتركها لم تكن التقية عذرا له ، ويعتبر كافرا .^(١)

٣١ - ومنها : أن يلاحظ عدم الانسياق مع الرخصة حتى يخرج من حد التقية إلى حد الإحلال بارتكاب المحرم بعد انقضاء

الضرورة ، وأصل ذلك ما قال الله تعالى في شأن المضطر ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم﴾^(١) فسر الباغي بمن أكل الحرام وهو يجد الحلال ، وقد انعادي بمن أكل من الحرام موق ما تقتضيه الضرورة .

وقد نبه الله تعالى في شأن التقية على ذلك حيث قال ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتفر منهم تقاة﴾ ويحذركم الله نفسه^(٢) فحذر تعالى من نفسه لئلا يعتز التقي ومتلادى . ثم قال في الآية الثانية ﴿قل إن تحضروا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله﴾^(٣)

فيه على علمه بما يضمره مرتكب الحرام بموالاته الكفار أنه هل يفعل تقية أو موافقة . قال السراي : إنه تعالى لما نهي عن اتحاد الكافرين أولياء من دون المؤمنين ظاهرا وباطنا ، ونهى التقية في الظاهر ، أتبع ذلك الوعيد على أن يصير الباطن موافقا للظاهر في وقت التقية ، وذلك لأن من أقدم عند التقية على إظهار المولاة ، فقد يصير إقدامه على ذلك الفعل بحسب الظاهر سببا لحصول تلك المولاة في باطن وهذا الموقوع في الحرام وعدم المبالاة به ، الذي أوله الترخص على سبيل التقية ، وآخره

(١) سورة الأنعام / ١١٥

(٢) سورة آل عمران / ٢٨

(٣) سورة آل عمران / ٢٩

(١) البسيط للسرغسي ٢٩ / ١٣٠ ، ١٣١ ، ونظر القسوطي على التلويح الكبير ٢٢ / ٣٦٨

بأخذ برخصة الله، فإن فعله وهو يرى أنه سهل ولا بأس به فإنه يضع في الإثم. وهذا ما يشير إليه آخر الآية وهو قوله تعالى ﴿ولكن من شرّ بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله﴾^(١) وفي الحديث ودخل رجل الجنة في ذباب ودخل النار رجل في ذباب، قالوا: وكيف ذلك؟ قال مو رجلاً على قوم لهم صنم لا يجوز أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قرب قال: ليس عندي شيء، فقالوا له قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً فدخلوا سيّطه قال: فدخل النار وقالوا للآخر قرب ولو ذباباً قال ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله عز وجل قال: فضربوا عنقه قال فدخل الجنة.^(٢)

قال في تيسير العزيز الحميد: وفيه: أنه دخل النار بسبب لم يقصده بل فعله تحملاً من شرهم.

وفي: معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين كيف صبر على القتل ولم يوافقهم على طلبتهم مع كونهم لم يعلنوا إلا العمل الظاهر.^(٣)

الرضا بالكفر واتسراح الصدوب، هو الفتنة التي أشارت إليها بقية الآيات من سورة النحل التي نلت أية الإكراه. قال تعالى ﴿ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾^(١) وفي سورة العنكبوت ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أؤذى في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله﴾^(٢) قال الطبري دمعناه إذا آذاه المشركون في إقراءه بالله جعل فتنة الناس إياه كعذاب الله في الآخرة فارتد عن إيمانه بالله راجعاً إلى الكفرية. قال: وذكر أن هذه الآية نزلت في قوم من أهل الإيمان كانوا بمكة، فخرجوا منها مهاجرين فأذكروا وأخذوا فأعطوا المشركين لما تالم أذاهم ما أرادوا منهم.^(٣) وذكر غير الطبري منهم عياض بن أبي ربيعة أمّا أبي جهل لأمه، وأبى جندل بن سهيل بن عمرو والوليد بن المغيرة وغيرهم ثم أنهم هاجروا فنزل قوله تعالى ﴿ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾.^(٤)

٣٢ - ومنها أن يلاحظ النية، فينوي أنه إنما يفعل الحرام للضرورة، وهو يعلم أنه حرام إلا أنه

(١) سورة النحل / ١٠٦
(٢) حديث: «دخل رجل الجنة في ذباب» أخرجه أحمد في المزمع (ص ٦٥ ط ١) ذكره الكتب العلمية وأبو نعيم (الحلية ٢٠٣/١ ط ١) ط ١ (الحلية) موقوفاً على سليمان.
ويرجع لشرح الحديث إلى كتاب تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.
(٣) تيسير العزيز الحميد ص ١٦٦ نشر دار الفجر والبحر العلمية بالمدينة.
(٤) سورة النحل / ١١٠

(١) سورة النحل / ١١٠
(٢) سورة العنكبوت / ١٠
(٣) تفسير الطبري ٢٠ - ١٢٢
(٤) سورة النحل / ١١٠

حكم الكفاءة :

٢ - بحث الفقهاء التكافؤ (أو الكفاءة حسب عبارتهم في النكاح) في مواطن منها: النكاح، والقصاص، والمبارزة في القتال، والمساغة على خيل ونحوها، وفيما يلي حكم التكافؤ في كل منها:

الكفاءة في النكاح :

٣ - هي لغة : التساوي والتعادل.

واصطلاحاً : اختلفت عبارة الفقهاء في تعريفها الاصطلاحي، وعرفها الفهستاني من الحنفية بأنها مساواة الرجل للمرأة في الأمور المعتمدة في النكاح.^(١)
وعرفها الشافعية : بأنها أمر يوجب عدمه عاراً.^(٢)

ومجمهور الفقهاء يعتبرون الكفاءة في النكاح،^(٣) ويستدلون بالكتاب والسنة والأثر والعقول، لكن الكرخي والثوري^(٤) والحسن

(١) ودالمختار على الدر المختار ٣/٣٦٧ ط دار إحياء

الفتاوى العربي - بيروت

(٢) مغني المحتاج ٣/١٦٥ إدراج الفتاوى المصرية -

بيروت، وتلويح ومبارة ٢/٢٣٢ ط عيسى الشافعي

الحنفية.

(٣) المراجع المصلحة، وجواهر الإكليل ١/٢٨٨، والمصنف لابن

قدامة ١/٢٨١ مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

(٤) على ما جاء في كتاب الحنفية لكن جاء في سهل الأوطار

للشوكاني ١/٢٦٦ عن الثوري أنه يقول إذا تكافأ الزوجان

فصح النكاح، وكذلك في المنها لابن قدامة ١/٢٨٠

تكاثر

التعريف :

١ - التكافؤ لغة : الاستواء، وكل شيء ساوي شيئاً حتى يكون مثله فهو مكافئ له، والمكافئة بين الناس من هذا، والمسلمون تكافؤاً فمؤاهم أي تساوي في الذمة والقصاص، قال أبو عبيد : فليس الشريف على وضيع فضل في ذلك.^(١)
والكفاءة : النظر والتساوي، ومنه : الكفاءة في النكاح أي أن يكون الزوج مساوية للمرأة في حبسها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك.^(٢)
والكفاءة مصدر كافأه أي قابله وصار نظيره له، وفوقهم : الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيدة، أي يلاقي نعمه ويساوي مزيد نعمه، وهو أجل الشامد.^(٣)

وسبأني التعريف الاصطلاحي مع الإطلاقات المختلفة :

(١) الضمير المحيط، ولسان العرب، والصالح في اللغة والعلوم والمصباح المنير واللسان العرب لغة : وكفاءة والتكافؤ ١/١٨٢

(٢) القريب في تعريف العرب ١/١٠٩ دار الفكر العربي - بيروت - لبنان

(٣) الفقيهات ١/٢٨٨

وفي هذه المسائل، وفي التكاح الذي تعتبر فيه الكفاءة، وفي أثر عدم اعتبارها تفصيل ينظر في مصطلح «كفاءة» وفي مصطلح «تكاح». هذا عن حكم التكافؤ (أثره) أما اعتبار الأكلقاء في التكاح فهو مسمون لقوله ﷺ: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه»^(١).

التكافؤ في الدعاء :

٤ - من الشروط التي ذكرها الفقهاء للقصاص : أن يتكافأ الجاني عليه مع الجاني، أي أن يكون بينهما تكافؤ في الدم.

وعرف الشافعية التكافؤ في القصاص بأنه : مساواة القاتل للقتيل الجاني للسمي عليه. بأن لا يفضل به إسلام أو أمان أو حرية أو سيادة، أو أصلية (أي لا يكون أصلاً للمعتقون وإن علا ذكراً كان أو أنثى ولو كافراً)^(٢).

وقالوا : إن القصاص يعتمد المساواة في العصمة، فإذا وجدت فإن القصاص يجري بين القاتل والقتيل المسلمين دون نظر إلى تفاوت في نسب أو مال أو صفات خاصة. (٣) لقول النبي

البصري ذهبوا إلى عدم اعتبار الكفاءة التي اعتبرها الجمهور في التكاح^(٤). والوقت الذي تعتبر عنه الكفاءة، هو ابتداء عقد التكاح ولا يضر زوالها بعده. وتعتبر الكفاءة - عند جمهور الفقهاء - في جانب الرجال للنساء ولا تعتبر في جانب النساء للرجال^(٥).

والحق في الكفاءة للمرأة أو لأولياء أهلها. على تفصيل في ذلك^(٦).

وقد اختلف الفقهاء في خصال الكفاءة التي ينبغي أن يكافئ الزوج فيها الزوجة، وذهب أكثرهم - كما قال الخطابي - إلى أن الكفاءة معتبرة بأربعة أشياء : الدين، والخربة، والنسب، والمصانة^(٧).

واعتبر جمهور الفقهاء الكفاءة للزوم التكاح لا لصحته، وفي رواية الحسن المختارة للفتوى عند الحنفية، ورواية عن أحمد، أن الكفاءة شرط لصحة التكاح، وسبقت الإشارة إلى عدم اعتبار الكفاءة عند الكرخي، والشوري، والحسن البصري^(٨).

(١) حديث : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه »

لأحمد ابن حنبل (١/٦٣٣ ط الحلي)، والترمذي (٣/٣٩٤ ط الحلي) من حديث أبي هريرة وصححه القزويني.

(٢) مفهـ المحتاج ١/٦٢، البيهقوي على ابن قاسم ١/١١٠ ط مصطفى طامي الحنفي ١٣٤٣ هـ.

(٣) سنن النسائي ٢٤/١٨ ط مستبصر، ونبيل الأوطار ٧/٥١

(٤) مدائع الصناعات ٣١٧/٢ (دار الكتاب العربي - بيروت)

(٥) تبيين الحقائق ١٤٨/٢ (دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت)، وبه نفع الصناعات ٣١٠/٢

(٦) المراجع التي سبقت الإشارة إليها.

(٧) نبيل الأوطار ١٤٧/٦

(٨) المراجع السابقة

﴿...﴾: «المسلمون تتكافؤ دماءهم...» (١)

ويعتبر التكافؤ بين القتلى واقفيل حال الجناية، ولا عبرة بالرجال قبلها أو بعدها (٢)

ويعتبر التكافؤ بين الجاني والمجني عليه في الجرح والنفس، فإن سارى الجاني المجني عليه اقتصر فيها (٣)

وصرح الحنابلة بأن أثر اعتبار التكافؤ في القصاص: أنه لا يقتل المسلم بمن لا يساويه في العصمة، ويقتل المسلم بالمسلم وإن تفاوت في العلم والشرف وغيرهما (٤)

وفي هذه المسائل وغيرها مما يتعلق بالتكافؤ في الدماء تفصيل ينظر في مصطلح: «كفاءة» وفي مصطلح: «قصاص».

التكافؤ في المبارزة:

٥ - المبارزة لغة: الخروج إلى الخصم لقتاله ومصارعته، وكانت تتم بخروج أحد المقاتلين أمام أصحابه ودعوة أحد الخصوم للقتال، فيبرز له من دعي إن كان قد سمي أحداً أو يبرز إليه

(١) حديث: «المسلمون تتكافؤ دماءهم...» أخرجه أحد (١٩١/٢ طائفة) من حديث جندب بن صرور، وحسن إسناده ابن حجر في المنهاج (٢٦١/١٢ ط المسقاة).

(٢) مفتي المصالح ١٦/٤

(٣) حاشية الفتاوى على شرح أبي الحسن الرسالة ابن أبي زيد القيرواني ٢٨٣/٢ (دار المعرفة بيروت)

(٤) المفتي ٦٤٨/٧

أحد أكتفائه إن لم يكن سمي أحداً، ويدور بين قتال حتى يصرع أحدهما صاحبه (١)

والتكافؤ للمبارزة: أن يعلم الشخص الذي يخرجها من نفسه القوة والشجاعة، وأنه لن يعجز عن مقاومة عدوه (٢)

وقد بين الفقهاء في باب والجهاد حكم المبارزة، وأنها تكون جائزة - خلافاً للنحس - بطلاق أو بإذن الإمام، وتكون مستحبة لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة، لأن في خروجه للمبارزة نصراً للمسلمين ودرءاً عنهم وإظهاراً لقوتهم، وتكون مكروهة للضعيف الذي لا يثق من قوته وشجاعته، لما في ذلك من كسر قلوب المسلمين وإضعاف عزيمتهم لأنه يقتل غالباً.

فالتكافؤ هو منط الحكم بالجواز أو الاستحباب أو الكراهة في المبارزة، وقد بين الماوردي ذلك في قوله: «إذا جازت المبارزة بما استشهدنا... كان لتتمكن فبمبارزة شرطان:

أحدهما: أن يكون ذا نجدة وشجاعة يعلم من نفسه أنه لن يعجز عن مقاومة عدوه، فإن كان بخلافه منع.

والثاني: أن لا يكون رعيماً للنجيش يؤثر ففده عليهم (٣).

(١) القاموس المحيط ١٧١/٢

(٢) المفتي لابن خزيمة ٣٦٨/٢، وأحكام السلطنة الماوردي ص ٤ (دار الكتب القطرية - بيروت)

(٣) الأحكام السلطنة ص ٤٠

التكايف بين الخيل في السبق :

١ - السبق - بالسكون - في المنة : المسابقة ،
والسبق - بفتح الباء - ما يجعل من المال رهنا على
المسابقة .
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي .^(١)

وقد شرع السبق في الخيل في الإبل - ولو
بجعل - لما فيه من إعداد للمجهود في سبيل الله
تعالى .

وقد اشترط الفقهاء للسبق وحل الجعل
شروطا منها : التكايف بين الدابتين المتسابقين
بحيث يمكن سبي كل منهما ، والتكايف بينهما
وسين المحلل الذي يدخل بينهما في حالة شرط
إخراج الجعل من المتسابقين :

قال الخنيفة : ولا بأس بالمسابقة في الرمي
والقوس والإبل . . وحل الجعل وطاب إن شرط
المال في المسابقة من جانب واحد ، وحرم لو شرط
فيها من الجانبين ، لأنه يصير فهرا ، إلا إذا
أدخل ثالثا محلا بينهما بفارس كف ، لقريشها
يتوهم أن يبقها ، وإلا لم يجوز أي إن كان يسبق
أو يسبق لا محالة فلا يجوز .^(٢) لقوله يخرج : من
أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق
فليس بفارس ، ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد
أمن أن يسبق فهو فهرا .^(٣)

وقد أقر النبي ﷺ التكايف في المبارزة يوم بدر
حين نادى عتبة بن ربيعة ، يا محمد أخرج إلينا
من قومنا أكفأ منا . . فقد خرج عتبة بن أبيه
شيبه وابنه الوليد ، حتى إذا فصل من الصف
دعا إلى المبارزة ، فخرج إليه قتيبة بن الأنصار
ثلاثة ، وهم : عوف ومعوذ ابن الحارث ورجل
آخر يقال هو عبد الله بن رواحة ، فقالوا : من
أنتم ؟ فقالوا : رمط من الأنصار ، قالوا : ما لنا
بك من حاجة ، ثم نادى منادهم :^(٤) يا محمد
أخرج إلينا أكفأ منا من قومنا ، فقال
رسول الله ﷺ : قم يا عبدة من الحارث ، وقم
يا حمزة ، وقم يا علي ، فلما قاموا ودنوا منهم قالوا :
من أنتم ؟ قال عبدة : عبدة ، وقال حمزة : حمزة ،
وقال علي : علي ، قالوا : نعم أكفأ كرام ، فبارز
عبدة وكان أسن للقوم عتبة ، وبارز حمزة شيبه ،
وبارز علي الوليد ، فأما حمزة فلم يمهل شيئا أن
قتله ، وأما علي فلم يمهل الوليد أن قتله ،
واختلف عبدة وعتبة بينهما ضربتين كلاهما أثبت
صاحبه ، وكر حمزة وعلي ما سبأ قهما على عتبة
فذففا عليه ، واحتملا صاحبهما فحلاهما إلى
أصحابيه .^(٥)

(١) في نيل الأوطار (٧/٢٧٢) أن الذي نفي هو عتبة بن
ربيعة

(٢) سيرة علي عليه السلام للحقوقي وعبد بن هشام
(الناشر مكتبة محمد علي صبيح - القاهرة) ٢/٤٥٥ -
٤٥٦ . وقصة المبارزة يوم بدر . أسرها ابن اسحاق في
المغازي كما في سيرة ابن هشام (١/٢٥٥ ط الخليلي) .

(١) لسان العرب مادة : سبق ، والمعنى لا ير فدية ٨/٢٥٢

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٤/٢٥٨

(٣) حديث ١ ، من أحصل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن

فليس بفارس، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد
أمن أن يسبق فهو فارس، ولأنه مأثور سبقه
فوجوده كعدمه، وإن كان مكاناً لها جاز.
ويشترط في الرهان أن تكون الدابتان من
جنس واحد، فإن كانا من جنسين كالفرس
والبحير لم يجوز، لأن البعير لا يكاد يسبق الفرس
فلا يحصل الغرض من هذه المسابقة^(١)



وذهب المالكية إلى جواز المسابقة بجعل في
الحبل، وفي الإبل، وبين الخيل والإبل، وفي
السهم إذا كان الجعل مما يصح بيعه، وعين البدا
والغاية والمركب... ثم قالوا في شرح المركب:
ولا بد أن تكون الخيل أو الإبل متضاربة في
الجري، وأن مجهل كل واحد منهما سبق فرسه
وفرس صاحبه، فإن قطع أحدهما أن أحد
الفرسين أكثر جرياً من الآخر لم يجوز^(٢)

وقال الشافعية: وشترط المسابقة علم الموقف
والغاية وتساويهما فيها، وتعيين الفرسين
رعياناً، وإمكان سبق كل واحد... فإن كان
أحدهما ضعيفاً يقطع بخلفه أو فارها يقطع
بتقدمه لم يجوز^(٣)

وقال الحنابلة: يشترط أن يكون فرس
المحلل^(٤) مكافئاً لفرسه أو يعبره مكافئاً
لبعيريهما، فإن لم يكن مكافئاً مثل أن يكون
فرساً مما جوادين وفرسه بطيئاً فهو قمار ناروي
أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من
أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق

• أن يسبق فليس بفارس، ومن أدخل فرساً بين فرسين، وقد
أمن أن يسبق فهو فارس، أخرجه أبو داود (٣٦/١٦ - ١٧ -
تحقيق: عزت مريد دعاس، وإسناده طيف، والشيخ
لاين حيدر ١٦٢/١ ط شركة الطباعة الفنية)

(١) شرح الزرقاني (دار الفكر - بيروت) ١٥٢/٤

(٢) مفتي المحتاج ٢١٣/٤

(٣) المحلل: الفرس الثالث الذي يدخل في المطلق بين الفرسين
إن كان هناك جعل من المسابقين.

(١) المصلي لابن قدامة ١٥٨/٨ - ١٦١

الألفاظ ذات الصلة :

التسبيح والتلهيل والتحميد :

٢ - الصلة بين التكبير وهذه الألفاظ أنها كلها مدائح يمدح بها الإله ويعظم .^(١)

فمن سبح الله فقد عظمه ونزهه عما لا يليق به من صفات النقص وسلبات الخدوت ، فصار واصفاً له بالعظمة والقدم . وكذا إذا هنل ، لأنه إذا وصفه بالتفرد والالوهية فقد وصفه بالعظمة والقدم ، لاستحالة ثبوت الإلهية دونها .^(٢)

كما أن التحميد يراد به كثرة الثناء على الله تعالى ، لأنه هو مستحق الحمد على الحقيقة .^(٣)

أحكام التكبير :

أولاً :

التكبير في الصلاة

تكبيرة الإحرام :

٣ - تكبيرة الإحرام فرض من نواحي الصلاة . وهي قول المصلي لافتتاح الصلاة (الله أكبر) أو كل ذكر يصير به شارعاً في الصلاة .

وتنظر أحكامها في مصطلح (تكبيرة الإحرام) .

(١) تراجم الأسكندر لعز بن عبد السلام ٢/ ٦٦

(٢) بدائع الصنائع ١/ ١٣٠

(٣) الموسوعة الفقهية بدولة الكويت ١٠/ ٢٦٥

تكبير

التعريف :

١ - التَّكْبِيرُ في اللغة : التعظيم ، كما في قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ فَكْبُرُ﴾^(١) أي فعظم ، وأن يقال : والله أكبر .^(٢)

روي أنه لما نزل ﴿وَرَبُّكَ فَكْبُرُ﴾ قال رسول الله ﷺ (الله أكبر) فكبرت خديجة وفرحت وأيقنت أنه الوحي .^(٣)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي .^(٤)

(١) سورة المثر ٢

(٢) المصطلح وتراجم القاموس المحيط مادة : كبر . ومعناه القاري ٢٦٨/٥

(٣) حديث : لما نزل وربك فكبر . قال رسول الله ﷺ والله أكبر . فكبرت خديجة وفرحت . ، ذكره صاحب كتاب العناية على الهداية بإسناده فتح القدير ١٦/ ٢٣٩ ط دار إحياء التراث العربي . ولم نثر عنه في كتب خمسة علي بين أيدينا

(٤) العناية على الهداية بإسناده فتح القدير ١٦/ ٢٣٩ ط دار إحياء التراث العربي . وبدائع الصنائع ١/ ١٣٠

١- تكبيرات الانتقالات :

٤ - يرى جمهور الفقهاء أن تكبيرات الانتقالات سنة. ^(١)

قال ابن المنذر: بهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وجابر وقيس بن عبادة والشامي والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز وأبو حنيفة ومالك والشافعي، ونقله ابن بطال أيضا عن عثمان وعلي وابن مسعود، وابن عمر وأبي هريرة وابن الزبير ومكحول والشامي وأبي ثور. ^(٢)

وتلبيس الجمهور حديث المصنف صلاته، فإن النبي ﷺ علمه صلاته، فعلمه واجباتها، فذكر منها تكبيرة الإحرام، ولم يذكر تكبيرات الانتقالات وهذا موضع البيان وقته ولا يجوز التأخير عنه. ^(٣)

أما الأحاديث التي ثبتت التكبير في كل خفض ورفع فمحمولة على الاستحباب، منها ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يقول: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع،

(١) المجموع للشووي ٣/ ٢٩٧، نشر الطيف، والفتاوى

الربانية ٢/ ١٦٤، والمصنف ١/ ٥٠٩، والسنن ١/ ٢٤٩،

والفتاوى الهندية ١/ ٧٢، ومجلة الفارسي ٩/ ٥٨،

ومصنف مسلم شرح النووي ١/ ٩٨ ط المصرية بالقرع

(٢) مجلة الفارسي ٨/ ٨٥، والمجموع ٢/ ٣٩٧

(٣) المجموع ٣/ ٣٩٧، ومصنف مسلم بشرح النووي

١/ ٩٨، وحديث: المصنف صلاته، أخرجه البحاري

فتح الباري ٢/ ١٧٧ ط السلفيات من حديث

أبي هريرة.

ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد، ثم يكبر حين يهوي ساجدا، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها، ويكرر حين يقوم من الشيء بعد الجلوس. ^(٤)

والحديث فيه إثبات التكبير في كل خفض ورفع إلا في رفعه من الركوع، فإنه يقول: سمع الله لمن حمده. ^(٥)

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقام وقعد، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما. ^(٦)

ويرى أحمد بن حنبل في المشهور عنه أن تكبير الخفض والرفع واجب، وهو قول سحاق بن زاهوية وداود، لأن النبي ﷺ أمر به وأمره للوجوب، ومعه. وقال: صلوا كما رأيتموني أصلي. ^(٧)

(٤) حديث: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر... وأخرجه مسلم (١/ ٢٩٣ ط عيسى

الرباني) من حديث أبي هريرة

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ٩٧

(٦) المجموع ٢/ ٣٩٧

وحديث: كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض

ورفع وقام وقعد، أخرجه الترمذي (٢/ ٣٣ - ٣٤ ط

مصنفه الشامي) من حديث عبد الله بن مسعود. وقال:

حديث حسن صحيح، وأحمد (٥/ ٣٩٩ ط المعارف)

وقال محقق الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح

(٧) حديث: صلوا كما رأيتموني أصلي، أخرجه البخاري.

وقد روى أبو داود عن عبي بن يحيى بن خلاد عن عمه عن النبي ﷺ أنه قال: لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ - إلى قوله - ثم يكبر ، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ، ثم يقول سمع الله من حمده حتى يستوي قائما ، ثم يقول الله أكبر . ثم يسجد حتى يطمئن ساجدا ، ثم يقول : الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعدا ، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله ، ثم يرفع رأسه فيكبر ، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته .^(١) وهذا نص في وجوب التكبير .

ولأن مراصع هذه الأذكار أركان الصلاة فكأن فيها ذكر واجب كالقيام .^(٢)

وقال أبو نعيم : قد قال قوم من أهل العلم إن التكبير إما هو إيدان بحركات الإمام وشعر الصلاة وليس سنة إلا في الجماعة . فأما من صلى وحده فلا بأس أن يكبر .^(٣)

فتح الباري ١١٩/٦ ط السبعة من حديث عائش بن محبوب

(١) حديث : لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ - ثم قوله ثم يكبر - أخرجه أبو داود ٥٣٩/١٠ ط حرث جيد للمصنف : والبرقي ١٠٠ - ١٠٢ ط مصنف (جماي) من حديث رقاعة بن رافع وهذا لبرقي (حدث حسن) .

(٢) المعنى لا ينقدح ٥٠٩/٦ ، ٥٠٣ . ونجسج ٢٣/٢٢ .

ومصنف باسم شرح النووي ٩٨/٦ ط عمدة العربي ٥٨/٦

حكمه مشروعية تكبيرات الانتقال :

٥ - الحكمة في مشروعية التكبير في خفض والرفع هي أن المكثف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن ينصحب النية إلى آخر الصلاة ، فلم أن يجدد العهد في انتهاها بالتكبير الذي هو شعار النية .^(١)

مد تكبيرات الانتقال وحذفها -

٦ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية على الجديد وهو الصحيح - وهو ما يؤخذ من عبارات فقهاء الحنابلة - استحباب التكبير في كل ركن عند الصلوة ، ومنه إلى الركن المنتقل إليه حتى لا يحلو جزء من صلاة المصلي عن ذكره ، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع . ويمد حتى يصل حد الركعين ، ثم يشرع في نسيج الركوع ، وبدأ بالتكبير حين يشرع في اقصى إلى السجود ويمد حتى يضع جبهة على الأرض ، ثم يشرع في نسيج السجود ، وهكذا يشرع في التكبير للقيام من السجود الأول حين يشرع في الانتقال ويمد حتى ينتصب قائم .

ويستتي المالكية من ذلك تكبير المصل في قيامه من اثنين ، حيث يقولون إنه لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائما لأنه كمتنع صلاة . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز .

(١) عمدة القاري ٥٩/٦ ط المنبر

وقال الشافعية - على القديم المقابل للصحيح - يحذف لتكبير وعدم مدّه ^(١١) وتظهر الأحكام المتعقبة بترك تكبيرات الانتقالات في (سجود السجود).

ب - التكبيرات الزوائد في صلاة العيدين :

٧ - قال المالكية والحنابلة : إن صلاة العيدين فيها ست تكبيرات في الأولى وخمس في الثانية . وروي ذلك عن فقهاء المدينة الميعة وعمر بن عبد العزيز والزهري والمزني ^(١٢) واستدلوا به روي عن ابن عمر أنه قال : شهدت الأصمعي والمفطرح أبي هريرة تكبير في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الأخيرة خمساً قبل القراءة

ويستدلون عن عمرو بن عوف المزني أن النبي ﷺ تكبر في العيدين في الأولى سبع قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة ^(١٣)

(١١) الطحطاوي على روافد الفلاح ص ١٥٤ والذسوقي ٢١٩/١ ، وروضة الطالبين ٢٥٠/١ ، وفلوبيس ١٥٥/١ ، وصحيح مسلم شرح النووي ١٩٩/٤ ، والفتاوى الشرعية ١٦٢/٢ وأسرار الصلاة ومفاتيحها للشمس ص ١٠٩ نشر دار التراث العربي ، ومطالب أولي النهى ١٤٢/١ ، ١٤٩

(١٢) حاشية العبدوي على شرح الرسالة ٢٤٥/١ نشر دار المعرفة ، وبداية المجتهد ٢١٧/١ ، والإقناع ١١٦/١ ، وفلجوس ٢٠/٥ ، واتقي لأين قدامة ٣٨٠/٢

(١٣) حديث : أن النبي ﷺ تكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي ، أخرجه الرمزي ١١٦/٢ ط مصطفى البابي ، وابن ماجة ١٠٧/١ ط عيسى البابي ، من حديث عمرو بن عوف وقال الترمذي (حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب)

ويسدو أنهم يعدون تكبيرة الإحرام في السجود في الركعة الأولى ، كما يعدون تكبيرة النهوض زائداً على الخمس المروية في الركعة الثانية بحجة أن العمل باندية كان على هذا ^(١٤)

وبرى الحنفية وأحمد في رواية أن صلاة العيدين فيها ست تكبيرات زوائد ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية . وهذا قال ابن مسعود وأبو موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير وأبو مسعود البصري والحسن البصري ومحمد بن سيرين والثوري وعلمه الكوفة وهورواية عن ابن عباس ^(١٥)

فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن مسروق قال : كان عبدالله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين سبع تكبيرات ، خمس في الأولى وأربع في الأخيرة ، وبولاي بين القراءتين ، في الأولى تكبيرة الاقتراح والتكبيرات الزوائد وتكبيرة الركوع ، والأربعة في الركعة الأخيرة ، لتكبيرات الثلاث الزوائد وتكبيرة الركوع ^(١٦) وقال الشافعية : إن التكبيرات الزوائد سبع

(١٤) بداية المجتهد ٢١٧/١ ، نشر دار المعرفة ، ولفني ٣٨١ ، ٣٨٠/٢

(١٥) البداية ٨٦٣/٢ ، ٨٦٤ ، وبنائع المصنف ٢٧٧/٦ ، والإقناع لابن عسرة ١١٦/١ ، والنيسوب ٢٠/٥ نشر السفة ، وبداية المجتهد ٢١٧/١

(١٦) بداية ٨٦٤/٢ ، وبداية المجتهد ٢١٧/١ ، ١١٨ ط

التكبيرات الزوائد، والذكر بها، ورفع اليدين فيها، وسبأها، فتتفرق في (صلاة العبدین).

ج - التكبير في أول خطبة العبدین:

٨ - يستحب أن يكبر الإمام في أول الخطبة الأولى لصلاة أحد العبدین تسع تكبيرات، وفي أول الثانية سبعا، وهذه التكبيرات ليست من الخطبة، وهذا عند جمهور الفقهاء.

وقال مالك: السنة أن يمتنع خطبته الأولى والثانية بالتكبير، وليس في ذلك حد^(١)، وللتفصيل (ر: خطبة).

د - التكبير في صلاة الاستسقاء:

٩ - ذهب جمهور القائلين بصلاة الاستسقاء ومنهم مالك والشافعي والأوزاعي وإسحاق وأحمد في المشهور عنه، وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة إلى أنه يكبر في صلاة الاستسقاء كسائر الصلوات تكبيرة واحدة للافتتاح^(٢)، لما روي عن عبد الله بن زيد: استسقى النبي ﷺ فصلين ركعتين وقلب وداه^(٣)، وروي أبو هريرة نحوه ولم يذكر

في الأولى وخمس في الثانية^(٤) واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يكبر في العبدین اثني عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الافتتاح»^(٥)، وسأوى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر في الأولى سبعا، وفي الثانية حسا سوى تكبيرة الصلاة^(٦).

وقد ذكر العبد تسعة عشر نوا في عدد التكبيرات الزوائد، وقال: الاختلاف عمول على أن كل ذلك فعله رسول الله ﷺ في الأحوال المختلفة، لأن القياس لما يدل على أن كل واحد من الصحابة رضي الله عنهم روى قوله عن رسول الله ﷺ وكل واحد من التابعين روى قوله عن صحابي^(٧).

هذا، وأما الأحكام المتعلقة بمحل

(١) المجموع ١٥/٥ - ١٧، والمغني ٢/٢٨١، ٢٨١.

(٢) حديث: «كان رسول الله ﷺ يكبر في العبدین اثني عشرة تكبيرة سوى...» أخرجه أبو داود (١/٦٨٠) - ط عزت عبد الدائم، والذواتي (٢/٤٤) - ط شركة الطباعة الفنية.

قال ابن حجر: مداره على ابن طهارة وهو ضعيف التلخيص الخبير (١/٨٤) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) حديث: «أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر في الأولى سبعا وفي الثانية...» أخرجه من الجارود في المستخرج (٢/٢٦٢) - ط المسر، بلفظ: «أن رسول الله ﷺ كبر في العيد يوم الفطر سبعا في الأولى وحسا في الأخيرة سوى تكبيرة الصلاة» وفيه في (٣/٢٨٥) - ط دار المعرفة، وصححه.

(٤) التوبة ٢/٨٦٧.

(٥) حديث: «استسقى النبي ﷺ فصلين ركعتين...»

وثبت عليها حتى توفي. (١)

أربع، ولا تسن الزيادة عليها، ولا يجوز النقص

منها. (٢)

وصح أن أبا بكر صلى على النبي ﷺ فكبر أربعاً، وصلى صهيب على عمر فكبر أربعاً، وصلى الحسن على علي فكبر أربعاً، وصلى عثمان على خباب فكبر أربعاً. (٣)

وذهب قوم منهم عبد الرحمن بن أبي ليلى وعيسى مولى حذيفة وأصحاب معاذ بن جبل وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة إلى أن التكبير على الجنائز خمس. قال الحازمي: ومن رأى التكبير على الجنائز خساً ابن مسعود وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان.

وقالت فرقة: يكبر سبعاً، روي ذلك عن زر ابن حبيش.

وقال ابن عباس وأنس بن مالك وجابر بن زيد: يكبر ثلاثاً.

قال ابن قدامة: إن سنة التكبير على الجنائز

(١) حديث: «أن عمر صلاة صلاها على النجاشي كبر أربعاً

أمرجه الحاقم ٣٨٦/١ ط دار المكتب العربي» ووضفه السبكي وأمله في البخاري بلفظ «أن النبي ﷺ صلى على أبيجة النجاشي فكبر أربعاً، أمرجه البخاري (٢٠٢/٣ ط السلفية) من حديث جابر.

(٢) حجة القاري ١١٦/٨، والمجموع ٢٢٩/٥، ٢٣١ نشر

السلفية، والنباية ٩٩٦/٣، ٩٩٥، ونشر المختار ٥٨٣/١، والمضي لأين فدللة ١٨٥/٢ وحاشية المدودي

على شرح الرسالة ٣٧١/١، نشر دار المعرفة، والفرع الصغير ٤٥٣/١، والإنصاح لأين حيرة ص ١٢٩

(٣) حجة القاري ١١٦/٨، والمجموع ٢٢٩/٥، ٢٣١ نشر السلفية، والنباية ٩٩٦/٣، ٩٩٥، ونشر المختار ٥٨٣/١، والمضي لأين فدللة ١٨٥/٢ وحاشية المدودي

على شرح الرسالة ٣٧١/١، نشر دار المعرفة، والفرع الصغير ٤٥٣/١، والإنصاح لأين حيرة ص ١٢٩

الفرع الصغير ٤٥٣/١، والإنصاح لأين حيرة ص ١٢٩

ثانياً

التكبير خارج الصلاة

التكبير في الأذان :

١١ - يرى جمهور الفقهاء أن التكبير في أول الأذان أربع مرات. (١)

وقال في شرح المشكاة: للاعتناء بشأن هذا المقام الأكبر، كثر الدال عليه أربعاً، إشعاراً بعظيم دفعته. (٢)

وذهب المالكية وأبو يوسف من الحنفية إلى أن التكبير في أول الأذان مرتان اختياراً بكفنة الشهادتين، حيث يؤتى بها مرتين، ولأنه عمل السلف بالمدينة. (٣)

(١) حجة القاري ١١٦/٨، والمجموع ٢٣١/٥، والمضي لأين فدللة ١٨٥/٢

(٢) للمضي لأين فدللة ١٨٥/٢، والإنصاح لأين حيرة ١٨٥/٢، وبدائع الصنائع ١١٧/١، وبناية الصنائع ٣٩٠/١

(٣) الفتوحات الربانية ٨٣/٢

(٤) الشرح الصغير ٢٤٨/١، ٢٤٩، وبدائع الصنائع ١١٧/١

أما التكبير في آخر الأذان فلا خلاف بين الفقهاء في أنه مرتان فقط .

وللتفصيل في الفاظ الأذان . ر: مصطلح
أذان ف ١٠ ج ٢ ص ٣٥٩ ، ٣٦٠

التكبير في الإقامة:

١٢ - التكبير في بدء الإقامة مرتان عند جمهور الفقهاء . وأربع مرات عند الحنفية .

لما التكبير في آخر الإقامة فهو مرتان بالاتفاق .^(١)

ونظر كيفية الإقامة في مصطلح : (إقامة ف ٧
ج ٦ ص ٦ ، ٧)

رفع الصوت بالتكبير عقب المكتوبة :

١٣ - يرى جمهور الفقهاء عدم استحباب رفع الصوت بالتكبير والذكر بعد الفراغ من الصلاة وقد حل الشافعي الأحاديث التي تفيد أن النبي ﷺ كان يرفع صوته بالذكر .

ومنها حديث : « ابن عباس رضي الله عنهما قال : كنت أعرف انتضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير »^(٢) جعلها على أن النبي ﷺ جهرا ليعلم الصحابة صفة الذكر لا أنه كان دائما ، وقال

الشافعي : اختار للإمام والمأموم أن يذكرا الله بعد الفراغ من الصلاة ويخبران ذلك إلا أن يفصدا التعليم فبعلها ثم يسرا .^(٣)

وللتفصيل في الأدعية والأذكار في غير الصلاة والمفاضلة بين الجهر والإسرا ر: ذكر ،
(إسرا ف ٢٠ ج ٤ ص ١٧٥)

التكبير في طريق مصلى العيد :

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز التكبير جهرا في طريق المصلى في عيد الأضحي : أما التكبير في عيد الفطر يرى جمهور الفقهاء أنه يكبر فيه جهرا واحتجوا بقوله تعالى : ﴿وَلِتُكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾^(٤) قال ابن عباس : هذا ورد في عيد الفطر بدليل عطفه على قوله تعالى : ﴿وَلِتُكْمِنُوا الْعِدَّةَ﴾^(٥) والمراد يكمل العدة بكامل صوم رمضان .^(٦)

ولما روى نافع عن عبدالله أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس وعبدالله بن عباس وجعفر والحسن والحسين وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة وأمين ابن أم أيمن رافعا صوته بالتكبير والتكبير ، ويأخذ

(١) عمدة القاري ١/ ١٢٦

(٢) سورة البقرة / ١٨٥

(٣) جزء من نفس الآية .

(٤) البقرة ٢/ ١٨٥ ، والإيضاح ١/ ١١٧ ، والمغني ١/ ٣٦٩ .

والشرح الصغير ١/ ٢٩٥

(١) المغني ١/ ٤٠٦ ، وبتلخيص المنهاج ١/ ١٤٨ ، والشرح الصغير ١/ ٢٥٦ ، ونهاية المحتاج ١/ ٣٩٠

(٢) حديث . كنت أصرف الخطبة صلاة النبي ﷺ بالتكبير ، أخرجه طبرقاري (٢/ ٣٢٥ ط السلفية) .

العبدین وصفة التكبير (ر) صلاة العبدین (عبد).

التكبير في أيام التشريق:

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية التكبير في أيام التشريق إلا أنهم اختلفوا في حكمه: فعند المالكية والشافعية والحنابلة هو مندوب^(١).

وقال الحنفية بوجوبه، وقد ساء المذخري سنة ثم فسره بالواجب، فقال: تكبير التشريق سنة ماضية، نقلها أهل العلم، وأجمعوا على العمل بها.

وقال الكاساني: إطلاق اسم السنة على الواجب جائز^(٢).

هذا، وللتنصيل في صفة تكبير التشريق وحكمه، وفي وقته، وفي محل أدائه (ر) أيام التشريق (ف ١٣ - ج ٧ ص ٣٢٥)، ومصطلح: (عبد).

طريق الحدادين حتى يأتي المصلى^(٣).

وذهب أبو حنيفة إلى عدم الجهر بالتكبير في عيد الفطر لأن الأصل في التناء الإخفاء لقوله تعالى ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٤) وقوله ﴿وَأَعِزِّ لِدُكْرِ الْخَفِيِّ﴾^(٥).

ولأنه أقرب من الأدب والشرع، وأبعد من الرياء.

ولأن الشرع ورد بالجهر بالتكبير في عيد الأضحى لقوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾^(٦) جاء في التفسير: المراد به التكبير في هذه الأيام وليس كذلك يوم الفطر، لأنه لم يرد به الشرع، وليس في معناه أيضا، لأن عيد الأضحى اختص بركن من أركان الحج، والتكبير شرع عليها على وقت أفعال الحج، وليس في شوال ذلك^(٧).

وللتنصيل في ابتداء التكبير وانتهائه في

(١) للصرح ٢٠/٥

وحديث: «كان يخرج في العبدین مع الفضل بن عباس وعبد الله بن عباس» أخرجه البيهقي ٣٧٩/٣ ط دار المعرفة. وضعه.

(٢) سورة الاحزاب/ ٢٠٥

(٣) حديث: «خير الذكر الخفي». أخرجه أحمد في مسنده ١٤٧٧/٣ ط دار المعرف وضعه محقق الشيخ أحمد شاکر.

(٤) سورة البقرة/ ١٠٣

(٥) طه/ ٨٥٨، ٨٥٩

(١) الموسوي ١/ ٤٠١، وصححه للعلامة ٣٩٤/١ نشره دار إسماعيليات العربي. وكذلك للعلامة ٥٨٢/٢، والفتي لابن قدامة ٣٩٣/٢

(٢) بدائع الصنائع ١/ ١٩٥

التكبير أثناء الوقوف بعرفة :

١٨ - لتكبير أثناء الوقوف بعرفة مع رفع اليدين ميسوطين سنة عند الحنفية، ومندوب عند المالكية والشافعية والحنابلة.

وكان ابن عمر يقول في عرفة : والله أكبر الله أكبر والله الحمد. الله أكبر الله أكبر والله الحمد، الله أكبر الله أكبر والله الحمد.^(١)

التكبير عند رمي الجمار :

١٩ - نَوَى الْعَمَاءُ عَلَى أَنْ مَنِ ابْتَدَأَ بِكُرْمِ رَمِي كُلِّ حَصَاةٍ بِأَنْ يَقُولَ : بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ. وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ^(٢) لِمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عِمَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَلَغَ حَتَّى رَمَى حَجْرَةَ الْعَقْبَةِ.^(٣)

التكبير عند الذبح والصيد :

٢٠ - يَسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الشَّخْصُ عِنْدَ الذَّبْحِ ،

(١) يَدَانِ الْعَصَائِقِ ١٥٣/٢ - الطبعة الأولى، وشرح الزرقاني ٩٢٩/٢ ط دار الفكر، والفتاوى والإكلیل هامش مواهب الجليل ١١٩/٢، والمجموع شرح المهذب، والمخني لابن قدامة ٤١١/٢ ط الرياض

(٢) يَدَانِ الْعَصَائِقِ ١٥٧/٢، وشرح الزرقاني ٩٨٢/٢ ط دار الفكر، ومواهب الإكلیل ١٨٩/١، والمهذب ١/١٣٥، والمخني لابن قدامة ٤٢٧/٢ وما بعدها، وكشاف الخفائض ١٠٠/٢ ط الرياض، والمبدع شرح للفتح ٢٢٩/٢

(٣) حديث : وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَلَغَ حَتَّى رَمَى حَتَّى رَمَى... أَعْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ٥١٩/٢ ط السابقة، ومسلم ٩٣٦/٢ ط حبس تحقيقي، واللفظ به

وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ : بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، مَعَ رَفْعِ يَدَيْهِ الْيَمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِلَامَهُ بِكَبْرٍ عِنْدَ عَمْدَانِهِ وَيَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ إِلَيْهِ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، وَكَانَ كَلِمًا أُنِىَ عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ»^(١) وَهَذَا يَحْتَمِلُ اتِّفَاقَ بَيْنِ الْفُقَهَاءِ.^(٢)

التكبير في السعي بين الصفا والمروة :

١٧ - مِنْ سَعْيِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ التَّكْبِيرُ، وَيَسْتَحَبُّ - بَعْدَ أَنْ يَرُقَى عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَيَرَى الْكَعْبَةَ - أَنْ يَكْبِرَ وَيَهْلُلُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا... وَهَذَا بِلَا خِلَافٍ.^(٣)

(١) حديث : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ وَكَانَ كَلِمًا أُنِىَ عَلَى الرُّكْنِ... أَعْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٥١٩/٢ ط السابقة، ومسلم ٩٢٦/٢ ط حبس تحقيقي.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩٤/٢ الطبعة الثالثة، وحاشية السنوسي عن الفتح ٢٢١/٢ ط حبس تحقيقي، والمجموع شرح المهذب ٩٨/٨ ط سلسلة بالدينة المروية، والمخني لابن قدامة ٣٧٦/٢ ط الرياض، وكشاف

الفتاوى ٤٧٩/٢، ٤٨٠، والمبدع شرح للفتح ٢١٥/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٥٠٠/٢ طبعة الثانية، ويَدَانِ الْعَصَائِقِ ١٨٩/٢، الطبعة الأولى، والفتح والإكلیل جواهر مواهب الجليل ١١٠/٢ ط دار الفكر، والمهذب ٢٣١/٢، وصحاح للمصنف ٢٨٥/٢، والمخني لابن قدامة ٣٨٦، ٣٨٥، وكشاف الفتاوى ١٨٦/٢، والمبدع شرح المفتح ٢٢٥/٢

الحلال قال: «الله أكبر الحمد لله لا حول ولا قوة إلا بالله» إني أسألك خير هذا أشهر وأعوذ بك من سوء القدر، ومن سوء الحشر»^(١)
وعن طلحة بن عبيد الله أن النبي ﷺ كان إذا رأى الحلال قال: «اللهم أهله علينا باليمن والسلامة وإسلام، ربي وربك الله»^(٢)



وعند إرمات الجراح - ورمي سهم المصيد
بسم الله والله أكبر - وهذا بخلاف^(٣)
حديث أنس السَّوَدِيّ في البخاري ومسلم
وكُتِبَ في البخاري أن النبي ﷺ «سمى
وكبر»^(٤) وفي مسلم أن النبي ﷺ قال: بسم الله
والله أكبر»^(٥) ولما روى علي بن حاتم قال:
سألت النبي ﷺ عن الصب فقال: «إذا رميت
سهمك فاذكر اسم الله عليه، فإن وجدته قد
قتل فكل»^(٦) وروى أن النبي ﷺ ذبح يوم العيد
كثيرين أمليين اثنين وقال: بسم الله والله
أكبر»^(٧)

وللتفصيل ر: (ذبح، صيد)

التكبير عند رؤية الحلال :

٢٦ - يستحب لمن رأى الحلال أن يقول ما روى
ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ إذا رأى

(١) حاشية ابن عثيمين ٣٠٦/٩، وحاشية المدوني على
الشرح الكبير ١٠٦/٢، ١٠٧، والمجموع شرح المهذب
١٠٧/٨، ١٠٨، ١٠٩، ٨٣/٩، والفتاوى لابن قدامة
١٣١/٣، ١٣٢/٨

(٢) حديث «سمى وكبر» أخرجه البخاري ١٠١/٢٣ ط
السفة، وسلم ١٥٥٦/٣ ط عيسى الحلبي

(٣) حديث «بسم الله والله أكبر» أخرجه مسلم ١٥٥٧/٣ ط
عيسى الحلبي

(٤) حديث «إذا رميت سهمك فاذكر اسم الله عليه» أخرجه
البخاري ١٠٦/٩، ٦١٠ ط السفة، وسلم
١٥٥٦/٣ ط عيسى الحلبي، واللبق ٤

(٥) حديث «ذبح يوم العيد كثيرين أمليين اثنين» وقال
أخرجه مسلم ١٥٥٧/٣ ط عيسى الحلبي

(٦) حديث «كان إذا رأى الحلال...» أخرجه شعدي
سننه ٣٢٩/٥ ط المكتب الإسلامي، قال القسبي: رواه
جيهان والطرفان وفيه زوائد (مجمع نزوائد ١٠/١٣٩
ط دار الكتاب العربي)

(٧) الفتاوى لابن قدامة ٨٨/٣ ط الرياض، ورياض الصالحين
للنوري ص ٣٩٥ وحديث: «كان إذا رأى الحلال قال اللهم
أهله باليمن والسلامة وإسلام ربي وربك الله» أخرجه
السفة ٥٠٤/٥ ط مصطفى الحلبي، وقال: حسن
غريب وأخرجه المستم ٢٨٥/٤ ط دار الكتاب
العربي من حديث طلحة بن عبيد الله

نبيه الفصل على عظم مقام من هم لأداء عبادته
من وصف بالشواذ الكمال وأن قل ما سواه حقير
وأنه جلي عن أن يكون له شبيه من مخلوق هان.
فيضع قلبه وتعتش جوارحه وتخلو قلبه من
الاعجاب فيتم بالأنوار^(١)

تکبيرة الاحرام

بالتعريف :

١ - تكبيرة الإحرام هي : قول الفاعلي لا إله إلا الله ، الصلاة ، الله أكبر ، أو كل ذكر يصير به شارعا في الصلاة .^(١)

وسميت التكبيرة التي يدخل بها الصلاة
تكبيرة الإحرام لأنها تحرم الأشياء الجاهلة التي
سأفني الصلاة^(١)

ويسمى المختفياً في الغالب مكرراً، الافتتاح
أو التحريم. (١٣)
والتحريم جعل الشيء محرماً وإلغاء التحقيق
الاسم (١٤)

والحكمة من افتتاح الصلاة بالنكبة هي

(١) التعريعات الظهنية للمركبي الخندي مر ٢٣٥، وكيفية
العطاء، (١) ١٦٥ ط جامعة دمشق، السنة ١٩٩١.

٣١: الطحطاوي على الدرر ١/٢٠٩، وكشال النصاب
١/٣٣٠، ومائة المعام ١/٣٩٩

(٣) عمدة القضاة: ٢١٥/١، وهدية القضاة: ١٣٠/١،
والشريعة: ١١٣/١، والحدائق مع شروحه: ١٣٩/١ ط ١
وسيدنا: ١٢٢٢/١

(١) العناية بأغصان فنج الطلح في ٢٣/١٠. وحديقة التلح في
١٠/١١.

الحكيم التكليف.

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تكبيرة الإحرام عرض من فروض الصلاة^(١) لقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْكَ فَكَبَّرَ﴾^(٢) والمراد تكبيرة الإحرام لأن قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْكَ فَكَبَّرَ﴾، وكذا قوله:

﴿وَقَوْمًا غَلَّ عَنَّا﴾ ^(١) وَقَوْلُهُ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا لِي بِهِمْ﴾
مِنْهُ. ^(٢) وَقَوْلُهُ: ﴿وَارْكَعُوا﴾ وَاسْجُدُوا. ^(٣)
أَوَاسِرٌ وَمَنْفَعَةٌ أَمَّا الْإِفْتِرَاضُ وَلَمْ تَغْرُسْ خَارِجَ
الصَّلَاةِ فَوَجِبَ أَنْ يَرَادَ بِهَا: الْإِفْتِرَاضُ الْمَوْجُودُ فِي
الصَّلَاةِ إِعْلَالًا لِلْمَخْرُوجِ فِي حَقِيقَتِهَا. ^(٤) وَلَمْ

(١) الفتوحات الربانية ١: ١٤٧، وشمس المكتبة الإسلامية، وكشاف الفتنة ١: ٣٣٠.

(٢) مجلة الفكري ٢٠٠٨/٤، والطحاوي على مراقي الفلاح ص ١١٧ نشر حار الإيمان وضع القنبر ١٣٩١/١، ولزبني ١٠٣/١، والقاسمي ٢٣١/١ نشر حار الفكر، والمجموع ٢٠٨٩/٣، نشر الفصحة، ونيل المار ١٣٤١/١، والأصابع لأمر حبة ٨٨/١.

$$T' = \frac{1}{\sqrt{1 - \frac{v^2}{c^2}}} T$$

(٤١) سورة الفجر: ٢٣٨

٢- في المبدأ، فإن

۷۷؛ مباحثه: ۱۹)

(١٤) - عجم بن قيس بن مازن

تكبيرة الإحرام ٣

عن النسيح والتكبير وقراءة القرآن^(١) قبل على أن التكبير كالفراة، ولأنه يشترط لها ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة والطهارة وسر العورة وهي أمارة الركنية، ولأنه لا يجوز أداء صلاة بتحرمة صلاة أخرى ولولا أنها من الأركان لجاز كائر الشروط.^(٢)

ويرى الحنفية والشافعية في وجه أنها شرط خارج الصلاة وليست من نفس الصلاة.^(٣) واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾^(٤) عطف الصلاة على الذكر، والذكر الذي تعقب الصلاة بلا فصل ليس إلا التحريمة فيقتضي هذا النص أن يكون التكبير خارج الصلاة لأن مقتضى العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه إذ الشيء لا يعطف على نفسه.^(٥)

وقال عليه الصلاة والسلام وتحريمها

روي علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» وهو حديث حسن كما قال النووي في الخلاصة.^(٦)

وذهب طائفة منهم سعيد بن المسيب والحسن والحكم والزهرري والأوزاعي إلى أن تكبيرة الإحرام سنة. كما روي عن مالك في المأموم ما يدل على أنه سنة، ولم يختلف قوله في المنفرد والإمام إنه واجب على كل واحد منها.^(٧)

٣- هذا وقد اختلف الفقهاء في كون تكبيرة الإحرام ركناً أو شرطاً.^(٨)

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن تكبيرة الإحرام جزء من الصلاة وركن من أركانها لا تنصح إلا بها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما

(١) حديث: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» إنما هو النسيح والتكبير وقراءة القرآن. أخرجه مسلم (٢٨١/٦)، وأبو داود (٢٨٢) ط الحلي من حديث معاذ بن الحكم السلمي.

(٢) غزالي (١٠٣/١)، والبيهقي (١١٦/٢)، والبيهقي (١١٢)، والمجموع (٢٨٩/٢)، والفتاوى (٢٩٠)، والفتاوى الربانية (١٥٣/٢)، والمغني لابن قدامة (١٦١/١)، والفتاوى (٢٣١/١).

(٣) الغزالي (١٠٣/١)، والبيهقي (١١٦/٢)، والفتاوى الربانية (١٥٤/٢).

(٤) سورة الأحمي/١٥.

(٥) غزالي (١٠٣/١)، والبيهقي (١١٢/٢)، وفتح الباري (٢١٧/٢)، والفتاوى الربانية (١٥٤/٢)، (١٥٥).

(١) البناية (١٠٩/٢)، (١١٠)، والمجموع (٢٨٩/٣)، وحديث: «مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير» أخرجه أبو داود (١٩/١)، لحظ من عبد المعلى من حديث علي بن أبي طالب، ونقل المعلى من النووي أنه حسنه، والبناية (١١٠/١) ط دار الفكر.

(٢) تفسير القرطبي (١٧٥/١)، وصلة القرطبي (٢٦٨/٥)، وحاشية المعدي على شرح الرسالة (٢٢٦/١) نشر دار المعرفة.

(٣) الركن والشرط مشتركان في أن كلاهما لا توجد طهارة بدون لكن إن كان داخلياً في المامة فيسمى ركناً، وإن كان خارجاً فيسمى شرطاً (الفتاوى الربانية (١٥٣/٢).

تكبيرة الإحرام :

بالبية السابقة^(١)، لأن لفظة عبادة معناه تقديم نيتها عليها كالصوم وتقديم النية على الفعل لا يفرضه عن كونه موقفاً.

وهذا ما يبرر عنه أخفية بالمقارنة الحكمية^(٢).

وقد ذكر هذا الفريق شروطاً يجوز تقديم النية على التكبير تنظر في أئمة الصلاة من كتب الفقه وفي مصطلح : (نية).

ويرى الشافعية والماتكية في القول الآخر وإن المسند وجوب مقارنة نية التكبير لقوله تعالى : ﴿وَمَا أَمَرُوا إِلَّا ليعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(٣) فقوله : ﴿مُخْلِصِينَ﴾ حال لهم في وقت العبادة، فإن الحال وصف هيئة الفعل في وقت الفعل، والإخلاص هو النية، وقال النبي ﷺ : «إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ»^(٤) ولأن نية شرط فلم يجوز أن تخلو العبادة عنها كسائر الشروط.

واختار الشافعي في شرح المهذب والوسيط تبعاً لإمام الحرمين والعزالي الاكتفاء بالمقارنة

(١) مرافعي فتاواه ص ١١٨، راسي ٤/١٩٩، والإصباح لابن هبة ٨٨/١ وحاشية العبدوي على شرح الرسالة ٢٧٧/١، نشر دار المعرفة.

(٢) مرافعي فتاواه ص ١١٨، وانظر ١/١٩٩.

(٣) مودة البية ٤.

(٤) حديث : «إِنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ» أخرجه البخاري (بفتح ٩) الزيلعي ١/١٠٣، والباقية ٢/١١٢، والفروع الربنية

حديث عمر بن الخطاب.

التكبير^(٥) فأضاف التحريم إلى الصلاة والمضاف غير المضاف إليه لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولأجل أن تكبيرة الإحرام شرط فهو لا يتكرر كتكرار الأركان في كل صلاة كالركوع والسجود فلو كان وكما تكرر كما تكرر الأركان كما علقوا كون تكبيرة الإحرام شرطاً بأن الركن هو الداخل في النية والمصلّي لا يدخل في الصلاة إلا بفراغه من تكبيرة الإحرام^(٦) وللتوسع فيها يترتب على الخلاف في كون تكبيرة الإحرام شرطاً أو ركناً نظر أبواب صفة الصلاة من الكتب الفقهية.

شروط صحة تكبيرة الإحرام :

مقارنتها للنية :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في تفصيلية مقارنة تكبيرة الإحرام للنية.

وإنما اختلفوا في جواز تقديم النية على التكبير.

فذهب الحنفية والحنابلة والماتكية في أحد القولين إلى جواز تقديم نية على التكبير في الجملة وقالوا : لو نوى عند السجود أنه يصلي الظهر مثلاً ولم يشتغل بعد النية بعمل يدل على الإعراض كأكل وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى إلى عمل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته

(٥) حديث : «حرم بها التكبير» سبق ترجمته (٢).

(٦) الزيلعي ١/١٠٣، والباقية ٢/١١٢، والفروع الربنية

قال المصنف: ليس الشرط عدم الإنحناء أصلاً، بل عدم الإنحناء انحنافاً يكونه اقتراب إلى الركوع من القيام^(١).
وللفقهاء خلاف وتفصيل في انعقاد صلاة الميسوق إذا أدرك الإمام وأكمل فحتم ظهره ثم كبر: (ينظر في ميسوق).

الطلق بتكبيرة الإحرام:

٦ - يجب على المصلي الطلق بتكبيرة الإحرام بحيث يسمع نفسه، إلا أن يكون به عارض من طرش أو ما يمنعه السماع فيأتي به بحيث لو كان سميعاً ولا عارض به لسمعه^(٢).
أما تكبير من كان بلسانه خبيل أو غرس فينظر في مصطلح: (غرس).

كون تكبيرة الإحرام بالعربية:

٧ - لا تجوز تكبيرة الإحرام بغير العربية لمن يحسن العربية، بهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد.
وأما من لم يحسن العربية فيجوز له التكبير بلغته في الجملة عند الشافعية والحنابلة وأبي

العربية عند المصنف بحيث يعد مستحسناً للصلاة اقتداءً بالأولين في تسامحهم بذلك^(٣).
أما إذا تلخصت النية عن تكبيرة الإحرام فلا تحزى التكبيرة وتكون الصلاة باطلة. لأن الصلاة عبادة وهي لا تجزأ ولو جاز فخير النية لو وقع البعض الذي لا نية فيه غير عبادة وما فيه نية عبادة فيلزم التحزؤ.

بهذا قال الحنفية والمالكية^(٤)

وللتفصيل (ر: نية).

الإتيان بتكبيرة الإحرام قائماً:

٥ - يجب أن يكبر المصلي قائماً قبيلاً يفترض له القيام لقول النبي ﷺ لعمران بن حصين وكانت به بواسير «صل قائلاً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعن جنب»^(٥) وزاد النسائي «فإن لم تستطع فمستلقياً».

ويستحق القيام بتصب انظهر فلا يجزئ، ويقع تكبيرة الإحرام جالساً أو متحنيًا والمراد بالقيام ما يعم المحكمي ليشمل القعود في تحمؤ العرائض كغيره.

(١) مني المحتاج ١/ ١٠٢، والمفني لابن شداسة ١/ ٤٩٩.

وحاشية العدوي على شرح الرسالة ١/ ٢٢٧.

(٢) مراقي الفصاح من ١١٩، وحاشية الهندوي على شرح الرسالة ١/ ٢٢٧.

(٣) حديث: «صل قائماً، ولا تستطع فاعداً، فإن لم تستطع فجل جنبك» أخرجه البخاري (الفتح ١/ ٥٨٧) - ط (انقلبه).

(٤) مراقي الفصاح من ١١٩، وفتح القدير الخيري شرح تيسير التحرير للشرقاوي ١/ ٥٥ ط الهنلي، وحاشية العدوي على شرح الرسالة ١/ ٢٢٦، والمفني لابن شداسة ١/ ٤٩٣.

(٥) مراقي الفصاح من ١١٩، والمفني لابن شداسة ١/ ٤٩٦.

ونهاية المحتاج ١/ ٤٤١، والمجموع ٣/ ٢٩٥.

تكبيرة الإحرام ٨

يوسف ومحمد من الخليفة، لأن التكبير ذكر الله .
وذكر الله يحصل بكل لسان .^(١)

وقال المالكية والفاضي أبو يعلى بعدم إجزاء مرادف تكبيرة الإحرام بعربية ولا عجمية فإن عجز عن النطق بها سقطت ككل فرض .^(٢)

وأجاز أبو حنيفة ترجمة تكبيرة الإحرام لن يحسن العربية ولغيره . وقال نواففتح الصلاة بالفارسية وهو يحسن العربية أجزاءه .

وفي شرح الطحاوي لوكبر بالفارسية أوبأي لسان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بتفريق الإمام وصاحبه ،^(٣) وهذا يعني رجوع صاحبين إلى قول الإمام في جواز التكبير بالمعجمية .

والتفصيل (ر) ترجمة ف ٩ ج ١١ ص ١٧٠
وأبواب الصلاة من كتب اللغة .

الشروط المتعلقة بلفظ تكبيرة الإحرام :

٨ - لا خلاف بين الفقهاء في انعقاد الصلاة بقول المصلي (الله أكبر) ثم اختلفوا فيما عداه من

(١) المجموع ٣٠٦/٤ ، والمصلي ٤٦٢/١ ، والبيان ١٢٥/٢ .
وبدائع الصنائع ١٠٣١/١ ، والشرح الصغير ٣٠٦/٦ ،
والناج والأكيل بامش الخطاب ٥١٥/١

(٢) الشرح الصغير ٣٠٦/١ ، والناج والإكليل بامش الخطاب ٥١٥/١ ،
ولفتحه لابن قدامة ٤١٦/١ ، ٤٦٢

(٣) ابن عابدين ٣٠٦/١ ، والبيان ١٢٥/٢ ، وبدائع الصنائع ١٠٣١/١ ، والمجموع ٣٠٦/٣

الفاظ التعظيم هل يقوم مقامه^(٤)
فذهب المالكية والحنابلة إلى أن الصلاة لا تنعقد إلا بقول (الله أكبر) ولا يجزئهم عندهم غير هذه الكلمة بشرطها التي ذكروها بالتفصيل في كتبهم واستدلوا بقول النبي ﷺ :
وتحرىها التكبير^(٥)

وقال للمصلي ، صلاته : وإذا قممت إلى الصلاة فكبر^(٦) وفي حديث رفاعة أن النبي ﷺ قال : لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول : الله أكبر^(٧) وكان النبي ﷺ يفتح الصلاة بقوله : (الله أكبر)^(٨) ولم ينقل عنه العدول عن ذلك حتى فارق الدنيا . وهذا يدل على أنه لا يجوز العدول عنه .^(٩) ويقول الشافعية يمثل

(١) الإيضاح ٨٩/١

(٢) حديث : وتحريها التكبير من تحريمه (٢٠٠) .

(٣) حديث : وإذا قممت إلى الصلاة فكبر ، أخرجه البخاري

والصحيح ٢٣٧/٢ ط البغية) من حديث أبي هريرة

(٤) حديث : لا يقبل له صلاة أخرى حتى يضع الوضوء

مواضعه ثم يقول الله أكبر ، أخرجه الطبراني في الكبير

اللفظ ورحاله رجاله الصحيح كما أن الحديث في جميع

الروايات (١٠٠/٢) . وقد أخرج الحديث أبو ذر وصححه

الحاكم والبيهقي والذهبي هذا لوله (الله أكبر) متى أتى

(١) ٥٣٧/١ تحف عروت جده علي . والمستدرک ٢٤٦/١ ط

دار الفوائد للطباعة

(٥) حديث : « كان النبي ﷺ يفتح الصلاة بطيئة والله أكبر »

أخرجه البخاري (الصحيح ٢٢٢/٢ ، ٢٢٢ ط البغية) من

حديث عبيدة بن مسعود

(٦) الغني لابن قدامة ٤٦٠/١ ، والمواظقة للذواقي ٢٠٣/١

الصلاة لأنه عقب الصلاة الذكر بحرف يوجب التعقيب بلا فصل ، والذكر الذي تتبعه الصلاة بلا فصل هو تكبيرة الافتتاح ، فقد شرع المذبحون في الصلاة بمطلق الذكر فلا يجوز التفتيد باللفظ المشتق من التكبير ، بأخبار الأحاد وبه تبين أن الحكم يتعلق بتلك الألفاظ من حيث هي مطلق الذكر ، لا من حيث هي ذكر يلفظ خاص . ولأن التكبير هو التعظيم فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يكون الشروع به ، وفي سنن ابن أبي شيبة أن أبا العالية سئل بأي شيء كان الأنبياء يفتتحون الصلاة؟ قال بالترديد والتسبيح والتلهيل .^(١)

وقال أبو يوسف لا يصير شارعا إلا بالفاظ شعبة من التكبير وهي ثلاثة : الله أكبر ، الله الأكبر ، الله الكبير ، إلا إذا كان لا يحسن التكبير أو لا يحلم أن الشروع بالتكبير ، واحتج بقوله ﷺ (وتحريمها التكبير) والتكبير حاصل بهذه الألفاظ الثلاثة .^(٢)

ومما ينصل بالشرائط المتعلقة بلفظ التكبير : أن الفقهاء اتفقوا على وجوب تقديم لفظ الجلالة على (أكبر) في التكبير ، فإن نكسه

ما قال به المائكية والحشابة من أنه يتعين على القادر كلمة التكبير ولا يجزئ ما قرب منها كـ : والرحمن أجل ، وأقرب أعظم ، ولا أنهم يقولون على المشهور بأن السبادة التي لا تنفع اسم التكبير : والله الأكبر لا تضر ، لأنه لفظ يدل على التكبير وعلى زيادة مبالغة في التعظيم وهو الإشتغال بالتخصيص فصار كقوله الله أكبر من كل شيء . وكذلك يفسر عندهم (الله أكبر وأجل) وكذا كل صفة من صفاته تعالى إذا لم يفتي بها الفصل كقوله : الله عز وجل أكبر ، لبقاء النظم والمعنى ، بخلاف ما لو تخلل غير صفاته تعالى أو طالت صفاته تعالى .^(٣)

ويرى إبراهيم النخعي وأبو حنيفة ومحمد صحة الشروع في الصلاة بكل ذكر هو ثناء خالص لله تعالى يرد به تعظيمه لا غير مثل أن يقول : الله أكبر الله الأكبر ، الله الكبير ، الله أجل ، الله أعظم ، أو يقول الحمد لله أو سبحان الله ، أو لا إله إلا الله ، وكذلك كل اسم ذكر مع الصفة نحو أن يقول الرحمن أعظم ، الرحيم أجل ، سواء كان يحسن التكبير أو لا يحسن .

وحتجوا بقوله تعالى : ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾^(٤) والمراد منه ذكر اسم الرب لافتتاح

(١) بدائع الصنائع ١/ ١٣٠ . وسراي المصالح ١/ ١٢١ .

والإنباء في شرح المفاتيح ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٢) بدائع الصنائع ١/ ١٣٠ ، وحديث وتحريرها

التكبير تقدم محرره ٢٠

(٣) مني المصالح ١/ ١٤١ وروضة الطالبين ١/ ٢٢٩ ، والمغني

لابن قدامة ١/ ١٢٠ .

(٤) سورة الأعراف ١٥٠

أما مجرد إشباع الماء من لفظ الجلالة وإن كان خطأ لغة إلا أنه لا تنفس به الصلاة. بهذا صرح الشافعية،^(١) كما أن فقهاء المذاهب الأخرى لم يعدوه من مبطلات الإحرام.^(٢) أما تشديد الراء من (أكبر) فيبطل به الإحرام بالصلاة عند المالكية وهو ما أفتى به ابن رزين من الشافعية. وقال الرملي وابن العماد وغيرهما: إنه لا يضر لأن الراء حرف تكبير وزيادته لا تغير المعنى.^(٣)

هذا ويرى المالكية والشافعية أن الوقفة الطويلة بين (الله) و(أكبر) مبطلّة للإحرام بالصلاة، أما الوقفة اليسيرة بينها فلا يبطل بها الإحرام.^(٤)

ويبقى التسوية بأن الفقهاء ذكروا شروطاً كثيرة لصحة تكبيرة الإحرام.

وتتبع عبارات هؤلاء الفقهاء بتبيين أن معظم الشروط التي ذكروها هي نفسها شروط للمصلاة كدخول الوقت واعتقاد دخوله وانطهر من الحدث والخبث وسر العورة والاستقبال

لا يصح لأنه لا يكون تكبيراً، كما أنه لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الاحتراز في التكبير عن زيادة تغير المعنى. فمن قال: (الله أكبر) بعد همزة الله أو همزتين أو قال الله أكبر^(٥) لم يصح تكبيره.^(٦)

ولم يختلفوا كذلك في أن زيادة المد على الألف التي بين اللام والهاء من لفظ الجلالة لا تضر، لأن زيادة المد إشباع لأن اللام ممدودة فغايتها أنه زاد في مد اللام ولم يأت بحرف زائد.^(٧)

وألحق الشافعية بمبطلات التكبير زيادة واو ساكنة أو متحركة بين كلمتي التكبير.^(٨)

ويقول المالكية: إن زيادة واو قبل همزة الله أكبر أو قلب الهمزة واوا لا يبطل به الإحرام، إلا أنهم يقولون بطلان الإحرام بالجمع بين إشباع الراء من (الله) وزيادة واو مع همزة أكبر.^(٩)

(١) أئبار: جمع كبر يفتح مكاف وهو الظل (كشف القناع ٣٣٠/١)

(٢) الإقناع للتبريزي المخطوب ١/١٢٠، والمغني ١/٤٦١، والطحاوي على مرآة الفلاح ١/١٢١، والموافقة للسواني ١/٢٠٤، والسرقاتي ١/١٩٢، والمجموع ٣/٢٩٢، وكشف القناع ١/٣٣٠

(٣) كشف القناع ١/٣٣٠، والمجموع ٣/٢٩٣، والجمعة ١/٢١، والخروشي مع حاشية السدي عليه ١/٢٦٥، والمزرقاني ١/١٩٤، ١/١٩٥

(٤) الإقناع ١/١٢٠، والمجموع ٣/٢٩٢

(٥) الفروقه السواني ١/٢٠٢

(١) مرآة الفلاح ص ١٢٩

(٢) حاشية السدي على الخروشي ١/٢٦٥، وفروقه السوي ١/٢٠٢، والإقناع ١/١٢٠، وكشف القناع ١/٣٣٠

(٣) حاشية السدي على الخروشي ١/٢٦٥، وسبيل القناع ١/٢١٠

(٤) إقناع للتبريزي المخطوب ١/١٢٠، والمجموع ٣/٢٩٢، وفروقه السواني ١/٢٠٢

ونعني بالقرض في ابتداء الشروع وبية اتباع الإمام مع نية أصل الصلاة للمقتدي^(١).

ونظرا لأن هذه الشروط تذكر بالتفصيل في مصطلح (صلاة، وبية، وافتهاء)، فقد اكتفى هنا بذكر ما تقدم من الشروط، فمن أراد التوسع فليراجع هذه المصطلحات وأبواب صفة الصلاة من كتب الفقه.

تكرار

التعريف :

- ١ - التكرار: الإتيان بالشيء مرة بعد أخرى، وهو اسم مصدر من التكرير، مصدر كثر.
- ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة والتكرار عن هذا المعنى اللغوي^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإعادة :

- ٢ - من معاني الإعادة: فعل الشيء مرة بعد أخرى. ولتفصيل باقي معانيها يرجع إلى مصطلح الإعادة. والفرق بين التكرار وبين الإعادة - بهذا المعنى - : أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة ومرة، والإعادة للمرة الواحدة^(٣). فكل إعادة تكرار، وليس العكس.

حكمه الإجمالي ومواطنه :

- ٣ - يختلف حكم التكرار باختلاف مواطنه :

(١) ابن عبيد بن ١/ ٣٠٣، وحاشية الطحطاوي على الدرر ١/ ٢٠٩، وحاشية الصديقي على المحرشي ١/ ٢٦٥، والإقناع ١/ ١٢٠، وموافي الفلاح من ١١١، والمحرشي ١/ ٢٦٥، وللاقناع ١/ ١٦٠، وكشاف القناع ١/ ٢٢٠.

(٢) مختار الصحاح، وأسانيد العرب المحيط مادة: كثر، والتعريفات للمرجاني ص ٥٥.

(٣) العروقي لأبي حلال العسكري ص ٢٠، طبع بيروت.



تكرار ٣

فقد يكون مباحاً، كتكرار صلاة الاستسقاء، في اليوم الثاني والثالث عند جهور الفقهاء. ^(١)
وقال إسحاق: لا يخرج الناس إلا مرة واحدة. ^(٢) وهو وجه للشافعية أيضاً. ^(٣)

وقد يكون مندوباً: كتكرار عرض اليمن على المدعى عليه ثلاثاً عند التكرار. ^(٤)

وقد يكون سنة: كتكرار الفصل في الموضوع والفصل عند الحنفية، والشافعية والحنابلة. ^(٥)
وأما عند المالكية فيستحب. ^(٦)

وكذلك تكرار مسح الرأس عند الشافعية. ^(٧) وهو رواية عن أحمد. ^(٨)

وأما عند الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من المذهب فلا يسن.

وروي ذلك عن ابن عمر وأبيه سالم.

(١) ابن حنبل ١/٥٦٧. والمحطاب ٢/٢٠٥. وروضة الطالين ٢/٩٠، والمغني ٢/٤٢٩. وتبيل المأرب ٢١٣/١.

(٢) المغني ٢/٣٩.

(٣) روضة الطالين ٢/٩١.

(٤) فتح القدير ١/١٦٧، والفتاوى ١/١٦٨، والفتاوى ١/٣٤٦، والمغني ٢٣٦/٩.

(٥) فتح القدير ١/٢٧، ٥١، والفتاوى ١/٥٣، ١٧٧، والمغني ١/١٣٩، ٢١٧.

(٦) الفتاوى المقلية لابن جزي ١٨، ٣٦.

(٧) الفتاوى ١/٥٢.

(٨) المغني ١/١٦٧.

والنخعي، ويحاهد. وطلحة بن مصرف، والحنك. وقال الترمذي: والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم. ^(١)

وقد يكون واجباً: كتكرار سجدة التلاوة بتكرير تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد عند احتبالة، وهو أصل المذهب عند المالكية، فإهم يقولون بتكرير السجدة إن كرر موعبها في وقت واحد. لوجود المفتضي للمسجود إلا العيب والتعلم. ^(٢)

ومذهب الحنفية والشافعية إلى أن من كرر الآية الواحدة في المجلس الواحد، أجرته سجدة واحدة. ^(٣) وفي الموضوع تفصيل - يرجع فيه إلى (سجدة التلاوة).

وقد يكون مكروهاً: كتكرار المسح على الخف عند الشافعية، ^(٤) أو غير جائز كتكراره عند الحنفية والمالكية. ^(٥) وعند الحنابلة لا يجب تكراره، بل لا يسن. ^(٦)

(١) فتح القدير ١/٣٠، والفتاوى المقلية ١/٩٧، والمغني ١/١٧٧، وكتشاف الفتاوى ١/١١٨.

(٢) كتشاف الفتاوى ١/٤٤٩، وشرح الزواجر ١/٢٢٧، و٢٧٨.

(٣) فتح القدير ١/١٧٣، ٢٧٤، ٤٧٥، وروضة الطالين ٣٢٠/١.

(٤) الفتاوى ١/١٠.

(٥) فتح القدير ١/١٣١، والمحطاب ١/٣٦١.

(٦) كتشاف الفتاوى ١/١١٨.

- والعباد بالله - وتفصيل ذلك يرجع إلى مصطلحي (صلاة الكسوف، وتوبة) ومواظبتها من كتب الفقه.^(١)

ومما تكرر لإقرار في وجوب الحد: فذهب المالكية، والشافعية، وأخفية - ماعدا زفر - إلى أنه لا يشترط تكرير الإقرار في وجوب الحد، ويرى المختلطة وزفر من الحنفية وابن شبرمة، وابن أبي ليلى تكرير الاعتراف مرتين، وهو مازوي عن علي رضي الله تعالى عنه أيضا.^(٢) وفي تكرار الطلاق للدخول بها وغير مدخول بها، وتكرار الطلاق مع العطف وعدمه، وتكرار يعين الإيلاء في مجلس واحد، وتكرار الظاهر وأثره في تحريم الزوجة، وتعدد الكفارة، خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (الحاد المجلس) الموسوعة ٢٣/٢، ٢٤ ومواظبتها من كتب الفقه.^(٣) وأما مسألة اقتضاء الأمر اخائي عن القرائن - التكرار أم لا؟ فموطن تفصيلها انلحق الأصولي.



وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز التكرار أو عدم وجوبه في مسائل، واختلفوا في أخرى.

فمن المسائل المتفق عليها:

٤ - عدم جواز تكرار سجود السهو.^(١) وعدم تكرار الحج وجوبا، لأن سببه النية، وأنه لا يعمد، فلا يتكرر الوجوب.^(٢) وعدم جواز تكرار الحد، فإن من كرر جرائم السرقة، أو الزنى، أو الشرب، أو القذف، قبل إقلمة الحد، أقام عليه حد واحد، وحكي عن ابن القاسم أنه يجد حدا ثانيا.^(٣)

ومن المسائل المختلف فيها:

٥ - تكرار السرقة بعد قطع يده ورجعه، فقيه خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (سرقة) وإلى موطنه من كتب الفقه.^(١) وتكرار صلاة الكسوف.^(٢) وقبول نوبة من تكرار رده

(١) فتح القدير ٤٣٩/١، وشرح الأوزاعي ٢٣٢/١، وروضة الطالبيين ٣١٠/١، والمغني ٢٩/٢

(٢) جمع القدير ٣٧١/١، والقوانين الفقهية لابن حزمي ١٣٢، وقليوبي ٨١/٢، والمغني ٣١٧/٣

(٣) ابن عابدين ١٧٢/٣، ١٧١، ٢١٧، والمطاب ٣١٧/١، ٣٠١، والقوانين الفقهية لابن حزمي ٣٦٢

وروضة الطالبيين ١٥١/١٠، والمغني ٢٣٥/٨

(٤) ابن عابدين ٢٠٦/٣، والقوانين الفقهية لابن حزمي ٣٦٥

(٥) ابن عابدين ٥٦٥/١٠، والمطاب ٢٠٤/٢، وروضة

الطلبيين ٨٣/٢، وتبلي الثابت ٢١٠/١

(١) المغني ١٢٦/٨، وروضة الطالبيين ٧٦، ٧٥/١٠

(٢) ابن عابدين ١٩٤/٢، والقوانين الفقهية لابن حزمي ٣٦٦

وروضة الطالبيين ١٤٣/١٠، والمغني ٣٧٢/٨

(٣) ابن عابدين ٤٥٥/٢، ٤٥٦، ٤٦٠، والمطاب ٣٩/٤

(٤) وروضة الطالبيين ٣٧٥/٨، والمغني ٢٣٠/٧

(٥) ٣٥٧، ٣٥٨، والقوانين الفقهية لابن حزمي ٣٢١

الكافر ذوكفر، أي ذو تغطية لقلبه بكفره، قال صاحب الدر المختار: الكفر شرعا: تكذيبه ﷺ في شيء مما جاء به من الدين ضرورة. والتكفير: هونسة أحد من أهل القبلة إلى الكفر.

وتكفير الذنوب محوها بعمل الحسنات ونحوه، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ بِذَهَبَيْنِ أَلْسِيَّتِ﴾^(١) ومياني تفصيله. والتكفير عن اليمين: هو فعمل ما يجب بالحنث فيها.^(٢) الألفاظ ذات الصلة:

١ - التشريك: أن تجعل لله شريكا أو ربوبية. ٢ - التشريك: مصدر شرك، يقال: شركت بينهما في المال تشريكا، وشرك النمل: جعل لها شراكا. وشرعا: أن تجعل لله شريكا في ملكه أو ربوبية.

قال تعالى حكاية من عبده لقمان أنه قال لابنه: ﴿يَا بَنِي لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ، إِنْ أَشْرَكَ لَظَنُّمُ عَظِيمٌ﴾^(٣) والكفر أعم من الشرك فهو أحد أفراد.^(٤)

تكفير

التعريف:

١ - من معاني التكفير في اللغة: التغطية والستر وهو أصل الباب.

نقول العرب للزراع: كافر، ومنه قوله تعالى ﴿كُفِّرُوا عَنْهُمْ غَيْثُ الْغَيْبِ الْكَافِرُ نَبَتْهُ﴾^(١)

وأيضا يقال: التذكير في المحارب: إذا تكفر في سلاحه، والتكفير أيضا: هو أن ينحني الإنسان ويغطى رأسه قريبا من الركوع، كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه، ومنه حديث أبي معشر أنه كان يكره التكفير في الصلاة^(٢) أي الانحناء الكثير في حال القيام.

والكفر في الشرع: نفي الإيمان، وهو الجحود، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا نَكُلِّ كُفْرُونَ﴾^(٣) أي جاحدون.

وهو بهذا لا يخرج عن معناه المعنوي، لأن

(١) سورة الحديد/ ٦٠

(٢) حديث: كراه يكره التكفير في الصلاة، ذكره ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٨٨ ط الحلبي) ولم نثر على من أخرجه.

(٣) سورة القصص/ ٤٨

(١) سورة هود/ ٦٦

(٢) نساء العرب، والمصباح المنير ما لا أكره. والكليات ٧٤/١، وابن عابدين ٢٨١/٣

(٣) سورة لقمان/ ١٢

(٤) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب، حلة، وشرك.

قُبلتنا، وأكل ذبيحتنا فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا»^(١)

ويجب قبل تكفير أي مسلم النظر والتفحص فيها صدر منه من قول أو فعل، فليس كل قول أو فعل فاسد يعتبر مكفراً.

ويجب كذلك على الناس اجتناب هذا الأمر والفرار منه وتركه لعلمائهم لخطره العظيم، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما، فإن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»^(٢)

وعن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه»^(٣)

التحريم من التكفير:

٥ - لا ينبغي أن يكفر مسلم أمكن حمل كلامه

والتشريك أيضاً: بيع بعض ما اشترى بما اشتراه به، فهو الكولية بجزء السلعة، والقصود من البحث هو المعنى الأول.

ب - التطبيق:

٣ - التفسير: تفعليل من الفسق، وهو في اللغة: الخروج عن الأمر، ويقال: أصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد، يقال: فسقت الرخصة: إذا خرجت من قسرها، وكان العادة إنما سميت فوسقة لخروجها من جبرها على الناس.

وهو شرعاً: العصيان والترك لأمر الله عز وجل والخروج عن طريق الحق، ومنه قوله تعالى حكاية عن إبليس ﴿فَسَقَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾^(٤) أي خرج عن طاعة ربه.

وقد يكون الفسق شركاً، أو كفراً، أو إثماً^(٥)

الأحكام المتعلقة بالتكفير:

(أولاً)

تكفير المسلم

٤ - الأصل بقاء المسلم على إسلامه حتى يقوم الدلائل على خلاف ذلك، لما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من صلى صلاتنا واستقبل

(١) سورة الكهف/ ٥٠

(٢) لسان العرب، والتضاعف النير، والمزب، ملعة: فسق، والكليات ٣/ ٣٦٧

على محمل حسن ، أو كان في كفره خلاف وإسـ
كان رواية صحيحة ^(١)

ما يشك في أنه كفر لا يحكم به ، فإن المسـ
لا يخرج من الإيمان إلا جحد ما أدخله فيه ، إذ
الإسلام الثابت لا يزول بالشك مع أن الإسلام
يعلو ، فإن كان في المسألة وجوه نوجب التكفير
ويوجه واحد بمنعه فعلى الغنى أن يعبل إلى
الوجه الذي يمنع التكفير ، لمعلم خطره ونحسنا
للظن بالسلم ، ولأن التكفير هاية في العقـ وة
فسدعي هاية في الجنائية ، ومع الشك
والاحتمال لا هاية ^(٢)

متى يحكم بالكفر :

٦ - بشرط في تكفير المسلم أن يكون مكلفا
مختارا عند صدور ما هو مكفر به ، فلا يصح
تكفير صبي وعقور ، ولا من زال عقله يوم أو
إعماه ، لعدم تكليفهم ، فلا اعتداد بقولهم
واعترافهم

وكذلك لا يجوز تكفير مكروه على الكفر وقـ
مطمئن بالإيمان ، قال تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ
وَقُلُّهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ^(٣)

وحسرى الخلاف بين الفقهاء في صحة تكفير
النحبي المميز والسكران إذا صدر منها ما هو
مكفر .

فذهب الحنفية والحنابلة إلى صحة تكفير
النحبي المميز إذا صدر منه ما هو مكفر
وفهم من كلام المالكية تعيينه بالنحبي العبر
المراهق فقط .

وذهب الشافعية إلى عدم صحة تكفير
النحبي المميز لعدم تكليفه مع اتفاقهم على أنه
لا يفتن بل يجبر على الإسلام بالصرـ
وليهديد والحبس

وعمد الحنابلة ينتظر إلى ما بعد البلوغ
والاستقامة ، فإن أصغر قتل ^(٤) لحديث رفع
العلم عن ثلاثة . عن إمام حتى يستقطـ
وعن المبلى حتى يبرأ ، وعن النحبي حتى
يكبر ^(٥)

تكفير السكران :

٧ - اتفق الفقهاء على أن السكران غير المتعدي
بسكـه لا يحكم برده إذا صدر منه ما هو مكفر ،
واختصوا في السكران المتعدي بسكـه

فذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية
والحنابلة) إلى تكفيره إذا صدر منه ما هو مكفر .

(١) ابن عابدين ٢٨٥/٣ ، والدموري ٢٠٨/٤ ،
٣٩٠ ، ومفتي المصالح ١٣٧/٤ ، رشيد - فتاوى ١٦٩/٦ ،
١٧١ وما بعدها

(٢) حديث ٤ ، رفع العلم عن ثلاثة : عن القلم حتى سقط
وعن المنطق حتى يبرأ . وعن النحبي حتى يكبره أخرجه
أبو داود ٥٥٨/٤ تحقيق عزت عبيد دهان ، وإمامكم
٥٩/٢ ط دار المعارف (العثمانية) من حديث عائشة .
واللفظ لأمي داود ، وصححه إمامكم ووافقه الذهبي

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٩/٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٨٥/٣

(٣) سورة النحل ١٠٦

مكفر، سواء أقاله استهزاء، أم عبثاً، أم اعتقاداً بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَّا أَنَا فَأَنَا رَسُولُكُمْ فَاسْتَهْزِئُوا بِمَا يَكْفُرُونَ﴾، لا تغتبروا قد كفرتُمْ هذا إيمانكم^(١).

وهذه الألفاظ المكفرة قد تكون صريحة كقوله: أشرك أو أكفر بالله، أو غير صريحة كقوله: الله جسم منحيز أو عيسى ابن الله، أو ححد حكماً علم من الدين بالضرورة، كوجوب الصلاة وحرمة الزنى.

وأما من سبق لسانه إلى الكفر من غير قصد لشدة فوج أو ذهول أو غير ذلك، كقول من أراد أن يقول اللهم أنت ربي وأنا عبدك، فقال عاطفاً: أنت عدي وأنا ربك، ثم جاء في حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ لله أشد فرح بيوعة عبده، حين يتوب إليه، من أحدكم كان على راحته بأرض فلاة، فاضلعت منه، وعليه طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها، فدأب من راحته، فبما هو كذلك إذا هو بقدامة عندك، فأخذ بخطاياها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عدي وأنا ربك، أخصاً من شدة الفرح^(٢).

لقد عني رمي الله به إذا سكر هذي، وإذا هذي الهذي، وعلى القمري تهاوناً فأوجوا عليه حد الفرية التي يأتي بها في سكره واعتبروا مطعماً، ولأنه يصح طلاف ومساخر تصرفاته فصيح دمه. وذهب الحنفية إلى عدم تكفير السكران مطلقاً^(٣).

بم يكون التكفير:

أ - التكفير بالاعتقاد:

٨ - اتفق الفقهاء على تكفير من اعتقد الكفر باطلاً، إلا أنه لا يحري عليه أحكام الميئد إلا إذا صرح به.

ومن عزم على الكفر في المستقبل، أو تردد فيه، فإنه مكفر حالاً لا تنفذ التصديق بعزمه على الكفر في المستقبل، وتطرق الشك إليه بالتردد في التكفير. ولا تحري عليه أحكام الميئد إلا إذا صرح بالكفر أيضاً^(٤).

ب - التكفير بالقول:

٩ - اتفق العلماء على تكفير من صدر منه قول

(١) حديث: «قول علي إذا سكر هذي، وإذا هذي الهذي». وعلى القمري تهاوناً. أخرجه مسلم في الوفاء: ١/١٩٤ ط الخليلي، وأما ابن حجر في المغني: «التجسس عليه» ٢/٥٥ ط شركة المطابع العتيقة.

(٢) حشبة بن عاصم: ١٨٥-٢، ٣٠٦، وحاشية العمولي: ٣٠٨-٣١٠، ومعجم المحتاج: ١٣٧ ط، وكتاب الفتح

١٩٨/١، ١٩٨/٢ وما بعدهما.

(٣) حاشية ابن عابدين: ٢/٢٨٣، وحاشية المدسني:

٣٠١ ط، ومعجم المحتاج: ١٣٤، ١٣٦، وكتاب الفتح

١٩٧ ط.

(٤) سورة التوبة: ٢٢.

(٥) حديث: «أشد فرح حاشية عبيد» أخرجه مسلم

١١-١/١١، ٢١٠٥ ط الخليلي، من حديث أنس بن

مالك.

تكفير من سب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام :

١١ - ذهب الفقهاء إلى تكفير من سب نبيا من الأنبياء ، أو استخف حقه ، أو تنقصه ، أو نسب إليه ما لا يجوز عليه ، كعدم الصديق والتبليغ ، والسبب عند الحنفية والشافعية يأخذ حكم المرتد فيستأب : فإن تاب وإلا قتل . وعند المالكية والحنابلة يقتل حدا . وإن تاب ولا تغبل نوبته .

وسب الملائكة كسب الأنبياء ، وقبده المالكية بالنبي أو انكك المجمع على كونه نبياً أو ملكاً ، فإن سب من لم يجمع على كونه نبياً أو ملكاً كالخضر وحاروت وصاروت لم يكفر ، وأدبه الحاكم اجتهاداً .^(١)

تكفير مكفر الصحابة :

١٢ - اتفق الفقهاء على أن من كفر جميع الصحابة فإنه يكفر ، لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله .

واتفقوا على أن من تذف السيدة عائشة رضي الله عنها بما يراها الله منه ، أو أنكر صحبة الصديق كفر ، لأنه مكذب لمنص الكتاب .

وأما من كفر بعض الصحابة دون بعض ،

- وكشاف الفساح ١٦٧/٦ ، ١٧٨ ، وشرح المنجد للفتاوى ١٩١

(١٦) حاشية ابن عابدين ٣/ ٦٩٠ ، وما تبعها . وحاشية المدوني ٤/ ٣٠٩ ، وفي احتياج ٤/ ١٣٥ ، وروضة الطالبين ١٠/ ٦٤١ ، وكشاف الفساح ١٦٨/٦ ، ١٧٧ ، والإنصاف ١٠/ ٣٣٦

أو أكره عليه فإنه لا يكفر . لقوله تعالى :

﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَعَ الْإِيمَانِ﴾^(١) ولقول الشنبي رحمه الله : إن الله وضع عن أمي الخطأ والتسيان وما استكرهوا عليه .^(٢)

تكفير من سب الله عز وجل :

١٠ - اتفق العلماء على تكفير من سب الذات المقدسة العلية أو استخف بها أو استهزاء لقوله تعالى : ﴿قُلْ أَبَاةَ وَإِبَاءَ وَرَسُولَهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ؟ لَا تَعْلَمُونَ مَا قَدْ كَفَرْتُمْ بِهِذِ إِيْمَانِكُمْ﴾^(٣)

واختلفوا في قبول نوبته فذهب جمهور الفقهاء إلى قبولها .

وذهب الحنابلة إلى عدم قبولها ، ويقتل بكل حال ، وذلك لأن قذبه عظيم جداً يدل على فساد عقيدته . وأما بالنسبة للأخرة ، فإن كان صادقاً في نوبته قبلت باطلنا ونفعه ذلك .^(٤)

(١) سورة النحل / ١٠٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٨٤ ، وحاشية المدوني

١/ ٢٠١ ، وسنن المحتاج ٤/ ١٣٤ ، وكشاف الفساح

١٦٨/٦ ، وشرح المفاهم للفتاوى من ١٩٠

وحديث : إن الله وضع عن أمي الخطأ والتسيان ،

أعرجه ابن عسبة (١/ ٦٥٩ ط المطبوع) من حديث

ابن عباس . ولعل البوصيري إسناده بالإسقاط . ولكن قوله

السخاري لطوته . كما في القواعد المست (ص ٢٣٠ ط

الحققي).

(٣) سورة القدر / ٦٦

(٤) ابن عابدين ٣/ ٢٩٠ ، وحاشية المدوني ٤/ ٣١٢ ، وفي

المحتاج ٤/ ١٣٥ ، وروضة الطالبين ١٠/ ٢٦١ -

من سب الشيخين رضي الله عنهما، ومن قال بتكفيره كذلك لدبوسي، وأبو الليث، وجزم به صاحب الأشباه.

قال صاحب الدر المختار: وهو الذي ينبغي التحويل عليه في الإفتاء والتفصّل، رعاية لجانب حضرة المصطفى ﷺ، وهذا خلاف المعتمد عند الحنفية، كما صرح بذلك ابن عابدين.^(١)

تكفير منكر الإجماع :

١٤ - ذهب الفقهاء إلى تكفير من جحد حكماً أجمعت عليه الأمة مما علم من الدين ضرورة، كوجوب الصلوات الخمس والزكاة بلا خلاف بينهم.

وأما ما أجمعت عليه الأمة ولم يكن معلوماً بالضرورة، كوجوب إعطاء السدس لبنت الأبن مع وجود البنت فلا تكفير لمكفره.

وأما الحنفية فلم يشرطوا التكفير سوى قطعية الثبوت، وعلى هذا قالوا بتكفير من جحد استحقات بنت الأبن السدس مع البنت في ظاهر كلامهم.^(٢)

وذهب الحنفية والمالكية في المعتمد عندهم والإمام أحمد في إحدى الروايتين إلى عدم كفره.

وذهب الشافعية والحنابلة في الرواية المشهورة وبعض أهل الحديث وسحنون من المالكية إلى تكفير من كفر بعض الصحابة ونطبق عليه أحكام المرتد.

قال المرادوي في الإنصاف - وهو الصواب - والسدي ندين الله به، ونصر صاحب الفواك الدواني على أن من كفر أحد الخلفاء الأربعة فإنه بكفر.^(٣)

تكفير من سب الشيخين :

١٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم تكفير من سب أحد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وتوقف الإمام أحمد في كفره وقتله، وقال: يعاقب ويجلد ويحجر حتى يموت أو يرجع عن ذلك، وعنه: من سب صحابياً مستحلاً كفر، وإلا فسخ. ونقل ابنه عبد الله عنه فيمن شتم صحابياً قوله: القتل أجمع عنه، ويضرب، ما أراه عنى الإسلام.

وعند الشافعية وجه حكمه القاضي في تكفير

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤. حاشية الدبوسي

٢٩٦/٤. وحواشي لجنة المحتاج ٨٩/٩. وكشف القناع

١/ ١٧٢، والإنصاف ١٠/ ٣٢٤. والأشباه والنظائر

لابن نجيم ١٨٩، ١٩٠ ط دار الفلاح

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٨٤. وحاشية الدبوسي

٢٠٣/٤. وبغية المحتاج ١٠/ ١٣٥. وقلسوي وعصيرة

١: حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٩٣، ٢٩٤. وحاشية الفسوفي

١/ ٣٩٦، والقضاة الدواني ٩/ ٢٧٨. وجاية المحتاج

٧/ ٣٩٦، ومغني المحتاج ٤/ ١٣٦. وروضة الطالبين

١٠/ ١٩٤، ١٩٥. وكشف القناع ٩/ ١٦٦، ١٧٠، ١٧٢.

والإنصاف ١٠/ ٣٢٣. وترغ المغانة للشمسزاري ١٩٠

جـ - التكفير بالعمل :

١٥ - نص الفقهاء على أفعال أو فعلها المكلف فإنه يكفر بها، وهي كل ما تعده استهزاء صريحاً بآلدين أو حدوداً له، كالحدود لعنهم أو شمس أو نمر، فإن هذه الأفعال تعد على عدم التصديق، وبإلقاء المصحف في قاذورة، فإنه يكفر وإن كان مصبباً، لأن ذلك في حكم التكذيب، وأنه صريح في الاستخفاف بكلام الله تعالى، والاستخفاف بالكلام استخفاف بالتكلم.

وقد أخطئ المالكية والشافعية أثناء كتب الحديث به
وذهب المالكية إلى تكفير من تربي يري الكفر من أبي غيار، وشذ زيار، وتعليق صليب
وتقيده المالكية واحتجوا بما إذا فعله حباً فيه وميلاً لأهله، وأما إن لبسه لعباً فحرم ونيس
تكفر.^(١)
تكفير مرتكب الكبيرة :

١٦ - مذهب أهل السنة والجماعة عدم تكفير مرتكب الكبيرة، وعدم تخفيفه في النار إذا مات على التوحيد، وإن لم يشبه لقول النبي ﷺ يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من

- ١٦٥/٤، وروضة الطالبيين ١٥/١٠، وكشاف القناع ١٦٣، ١٦٧/١٦
(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٨٩، حاشية المدوني ١/٣٠١، ونسب المشايخ ١/١٣٦، وحواشي تحفة المحتاج ٩/٩٠ وما بعدها، وروضة الطالبيين ١٥/١٠، وكشاف القناع ١٦٩/٩، وشرح العقائد لعسائري ١٤٢، ١٥٣

إيماناً.^(٢) فلوك د مرتكب لكبيرة يكفر بكبيرته لما ساء الله ورسوله مؤمناً.^(٣)
تكفير الساحر :

١٧ - اتفق الفقهاء على تكفير من اعتقد إباحة السحر.
واختلفوا في تكفير من تعلمه أو عمله، فذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أنه لا يكفر بمجرد تعلم السحر وعمله ما لم يكن فيه اعتقاد أو عمل ماهر مكفر، وذهب المالكية إلى تكفيره مطلقاً، لأنه من التعظيم لغیر الله، ونسبة الكائنات والمقادير إلى غير الله

وذهب الحنفية إلى وجوب قتله، ولا يسبب لعمل السحر، لسعيه بالفساد في الأرض، لا بمجرد علمه، إذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره، ولقوله ﷺ وحد الساحر صرصة بالسيف.^(٤) فسماه حداً، وأخذ بعد ثبوت لا يسقط بالتوبة.

(١) حديث أخرجه البخاري والفتح ١٧٣/١٢، ١٧٤ ط
تسليماً من حديث انس بن مالك
(٢) شرح العقائد للفتاوى ١٤٠ وما بعدها، وشرح العقائد للفتاوى ١٤٠ وما بعدها
(٣) حديث أخرجه البخاري بالسيف، أخرجه الترمذي ١٠/١١ ط (عليه من حديث حنبل بن حنبل)، ثم زاد: وهذا حسد لا يضره مرفوعة إلا عن هذا الوجه، وإسماعيل بن سنان كفي بضعف الحديث، والصحاح عن حنبل موقوف

المستغيلة ، ولأن سببه البيت المكرم وهو باق
بخلاف غيره من العبادات التي أداها ، الخروج
سببها .

وما بقي سببه من العبادات كمن صلى
الظهر مثلاً ثم ارتد ثم تاب في الوقت بعبد الظهر
بقاء السبب وهو الوقت .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجب
عليه أن يعيد عباداته التي فعلها في إسلامه من
صلاة وحج وغيرهما ، وذلك لأنه فعلها على
وجهها وبرئت فعت منها فلا تعود إلى ذمته ،
كثنتين الأحمي .

والمقصود عن الشافعي رحمه الله تعالى
حجوب ثواب الأعمال لا نفس الأعمال .^(١)

ب - القتل :

٢٠ - أجمع الفقهاء على أن من تحول عن دين
الإسلام إلى غيره فإنه يقتل لقول النبي ﷺ
« من بدل دينه فاقتلوه » .^(٢)

وتفصيل ذلك في مصطلح : (ردة) .

أثار التكفير على المكفر :

٢١ - لما كان التكفير من الأمور الخطيرة فقد

وقصره الحنابلة على الساحر الذي يكفر
بسحره .

وعند المالكية يقتل إن كان متجاهراً به مالم
يتب ، فإن كان يسره قتل مطلقاً ، ولا تقل له
نوبة .^(٣)

آثار التكفير :

١٨ - يرتب على التكفير آثار على كل من
المكفر والمكفر فثأره على المكفر إذا ثبت عليه
الكفر هي :

أ - حيوط العمل :

١٩ - إذا ارتد المسلم واستمر كافراً حتى موته
كانت ردة محبطة للعمل لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ
يُرْتَدِدْ مِنْكُمْ مِنْ بَيْنِهِ فَبِمَنْتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ
حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ .^(٤)

فإن عاد إلى الإسلام فمذهب الحنفية
والمالكية أنه يجب عليه إعادة الحج وما بقي سببه
من العبادات ، لأنه بالردة صار كالكافر الأصلي
فإذا أسلم وهو غني فعليه الحج . ولأن وقته متمتع
إلى آخر العمر فيجب عليه بخطاب مبتدأ كما
يجب عليه الصلاة والصيام والزكاة للأوقات

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٢ ، وحاشية الطحطاوي على
السحر المختار ٢/٤٨٠ ، وسواهما الجليل ٦/٢٨٦
وما بعدها ، ومغني المحتاج ٤/١٣٢ ، وكشاف القناع
١٨١/٦

(٢) حديث « من بدل دينه فاقتلوه » أخرجه البخاري (الفتح
٢٩٧/١٢ ط الملفية) من حديث هبة الله بن عباس .

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٢٩٥ وما بعدها ، حاشية السنوني
٣٠٢/٤ ، وشرح روض الطالب ٤/١١٧ ، وكشاف القناع
١٢٧/٦ ، والإحصاء ٦١/٢٤٩ وما بعدها .

(٤) سورة البقرة ٢١٧

خمس المذكورة الصا وإحسان على خمس
لا عمل والتعبادات التي تكفر الذنوب عموما
كاجتناب الكبائر، فإنه يكفر لصغرها، قال
تعالى: ﴿إِنْ تَجَسَّسُوا كُنْتُمْ مَنْشُؤْنَ عَنْهُ نَكَرٌ
عَنْكُمْ سِبْطُكُمْ﴾ (١).

وقال ﷺ: «ما من عبد يؤتي الصلوات
الخمس، ويصوم رمضان، ويحسب الكدائر السبع
إلا أتت له ثمانية أبواب الجنة يوم القيامة حتى
إب تصوره» (٢) ولا يحصر تكفير الصغائر في
اجتناب الكبائر بل هناك بعض العبادات
تكفرها أيضا كالفص، والصلوات الخمس وصوم
رمضان والعمرة إلى العدة والحق المبرور.

وفي الحديث أيضا: «من توب من ذنبه ومضى
هذا، ثم قام فركع ركعتين لا يحدث فيهما نفسه إلا
غفر له ما تقدم من ذنبه» (٣).

وذكر الصلاة في هذا الحديث فلو غيب في
سنة التوبة لم يزد ثوبه، بل لا فات التكفير لا يتوقف
على الصلاة كما أخرجه أحمد مرفوعا (المرفوع،

جعل التوبة فيه لتعير، فمن سب أحدا إلى
الكفر، أو فسد بوصف يتضمن معنى الكفر،
كاليهودي، والمصري، واليهودي عرو، (١) وقد
قال النبي ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر
فقد به به أحدهما فإن كان كرا قال وإلا رجعت
عنه» (٢).

(ثانيا)

تكفير الذنوب

أ- الذنوب التي شرعت لها كفارات محددة:

٢٦- «وجب الشارع على الإنسان كفارات
محددة لبعض الذنوب بملائست إليها وذلك
لحظم هذه الذنوب وخطرها، والمقصود من هذه
الكفارات تذكرك مفرط من التفسير وهي دائرة
بين العبادة والعقوبة.

وهي خمس كفارات: كفارة القتل، ولو طء
في نهار رمضان، وأطهر، والحسب في الأيمان،
وقتل عظيم من عظماء الخ. (٣)
والتفصيل انظر مصطلح: (كفارة).

ب- الذنوب التي لم تشرع لها كفارات محددة:

٢٣- لم يشرع بالإسلام كفارات محددة غير

(١) ابن عثيمين ٥٨٢/٢، ٥٨٣/٢، وحاشية نصراني
٢٧٢/١، وموسم الفضل ٢٠٣/١، وشي المحتاج

٣٤٠/١، وكشف القناع ١١٧/٢، ١١٨/٢، ١١٩/٢

(٢) حديث: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد به به
أحدهما فإن كان كرا قال وإلا رجعت عنه»

سنة لمحمد ١
(٣) ابن عثيمين ٣٤١/٢، هو الذي لحقه المحتاج ١٥٩/٢

(١) سورة النساء/٦١

(٢) حديث: «ما من عبد يؤتي الصلوات الخمس،
أحرمه الله الجنة في سنة ١٥٧/١ ط دائرة المعارف
العلمية من حديث أبي هريرة وأبو سعيد رضي الله
عنه» (١) وهو صحيح لمؤلفي (الميزان لمؤلفي)
٣٢١/١ ط الحنفية

(٣) حديث: «من توب من ذنبه ومضى هذا ثم قام فركع
ركعتين لا يحدث فيهما نفسه إلا غفر له ما تقدم من ذنبه»
أخرجه البخاري (الصح ٢٥٩/١ ط الشافعية، ومسلم
٢٥٥/١ ط الفقيه) من حديث عثمان بن عفان

وهذا كله في الذنوب المتعلقة بحقوق الله تعالى ، وأما المتعلقة بحقوق الأديين فلا بد فيها من انقاصه .^(١)



يُكْفَرُ ما قبله ثم تصير الصلاة نافذة .^(٢)
وقال رحمه : « للصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مُكْفَرَاتُ ما بينهن إذا أُجِزَت الكسائر »^(٣) وقال رحمه : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما وأخج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » .^(٤)

ولا يرد عليه أنه إذا كفر الوضوء لم يجد الصوم ما يكفره ، وهكذا . وذلك لأن الذنوب كالأعراض ، وانطاعات كالأدوية ، فكما أن لكل نوع من أنواع الأمراض نوعاً من أنواع الأدوية لا ينفع فيه غيره ، كذلك الطاعات مع الذنوب ، ويدل عليه قوله رحمه : « إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة ، قالوا في يكفرها يارسول الله ، قال : المعمور في طلب المعيشة » .^(٥)

(١) حديث : « الوضوء يكفر ما قبله ثم تصير الصلاة نافذة » أخرجه أحمد (٥/٢٥٩ ط الهيئة) من حديث أبي حمزة ، وصححه الشنفرى في الترهيب والترهيب (١/١٣٠ ط مطبعة السعادة)

(٢) حديث : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات ما بينهن إذا أُجِزَت الكسائر » أخرجه مسلم (١/٢٠٩ ط المطبعي) من حديث أبي هريرة

(٣) حديث : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » أخرجه البخاري (فتح ٣/٥٩٧ ط السنية) ، ومسلم (٢/٩٨٢ ط المطبعي) من حديث أبي هريرة

(٤) حديث : « إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة » قالوا : في العمرة الشنفرى في الأوسط وحكم عليه الذهبي بالوضع =

« وتبعه ابن حجر في لسان الميزان (٥/١٤٣ ط دار المعارف المبتدئة) :

(١) شرح جوهرة التوحيد ص ١٧٤ ، ١٧٥

تكفين

التعريف :

١ - التكمين : مصدر كفن - ومثله الكفن ، ومعناها في اللغة : التغطية والستر .

ومنه : سمي كفن الميت ، لأنه يستره .^(١)

ومنه : تكفين الميت أي لقيه بالكفن .^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك .

أحكام التكفيني :

٢ - اتفق الفقهاء على أن تكفين الميت بما يستره ، فرض على الكفافية ،^(٣) لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «البسوا من ثيابكم النجاس من غير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم» .^(٤) وقد روى البخاري عن خباب

(١) - لسان العرب مادة : كفن .

(٢) - فتح القدير ١/ ١٠٢ - الأسيرة بيولاقي ، وجميع الأثر ١٨١/١ ط دار النهضة

(٣) - شرح شع القدير ١/ ٢٥٢ ، وحاشية الرخوي ٢/ ١٠٩ ط الأسيرة بيولاقي ، والمجموع ٥/ ١٤٠ ط المطبعة ، وكشاف الفتاح ١٠٣/٢ ط دار الكتب - والبحري ٩٢/٢ ط عبد هي صبح .

(٤) - حديث البسوا من ثيابكم النجاس منها من غيره .

رضي الله عنه قال : «هاجرنا مع رسول الله ﷺ نلشم وجهه الله ، فوقع أجرنا على الله ، فمنا من مات لم يأكل من أحمره شيئا ، منهم : مصعب بن عمير ، ومنا من ألبعت له ثمرته فهو يهديها قبل يوم أحد ، فلم نجد ما تكفنه إلا بردة ، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطينا رجله خرج رأسه ، فأمرنا النبي ﷺ أن يغطي رأسه ، وأن نجعل عنى رجليه من الإذخر»^(١)

صفة الكفن :

٣ - ذهب الفقهاء إلى أن ليت يكفن - بعد طهره - بشيء من جنس ما يجوز له لبسه في حال الحياة ، فيكفن في الخائز من اللباس .

ولا يجوز تكفين الرجل بالحرير ، وأما المرأة فيجوز تكفينها فيه عند جمهور الفقهاء ، لأنه يجوز لها لبسه في الحياة ، لكن مع الكراهة ، لأن فيه سرفا ويشبه إضاعة المال ، بخلاف لبسها إياه في الحياة ، فإنه مباح شرعا .

وعند الحنابلة يجرم لتكفين فيه عد عدم

- ثيابكم . . . وأخرجه أبو داود (٢٠٩/٤) تحقيق مروت جيد «عن» من حديث ابن عباس ومصححه ابن الفظال كما في التلخيص الحبير لأبن حجر (٦٩/٦) ط شركة الطبعة القنية .

(١) - حديث خباب ، هاجرنا مع رسول الله ﷺ . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ١٤٢/٢ ط الثانية) ، ومسنم (٦٩/٢) ط عيسى الحلبي .

والأفضل أن يكون التكفين بالثياب البيض، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اليسوء من ثيابكم الأبيض قلوبها من غير ثيابكم وكفنتوا فيها موتاكم»^(١).

ويشترط في الكفن ألا يصف البشرة، لأن ما يصفها غير سائر فوجوهه كقدمه، ويكره إذا كان يحكي هيئة البدن، وإن لم يصف البشرة^(٢).

وتكره المضادة في الكفن، لما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ولا تغسلوا في الكفن فإن يسلب سلبا سريعا»^(٣).

كما يكره التكفين بمزخرف، ومعصفر، وشعر، وصفوف مع القدرة على غيره، لأنه خلاف فعل السلف.

ويحرم التكفين بالجلود لأمر النبي ﷺ بنزع الجلود عن الشهداء، وأن يدفنوا في ثيابهم^(٤).

انضروية ذكرنا كان الميت أو أنثى، لأنه إنما أُنحى الخريم للمرأة حال الحياة، لأنها محل ذنبه وقد زال بمتوتها^(٥).

ويستحب تحميم الكفن عند الحنفية والمالكية بأن يكفن في ملبوس مثله في الجمع والأعياد ما يوص بأذني منه، فتتبع رصته، لما روى مسلم أن النبي ﷺ قال: «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفه»^(٦).

وأما عند الغنابلة فيجب أن يكفن الميت في ملبوس مثله في الجمع والأعياد إذا لم يوص بدونه، لأمر الشارع بتحسينه.

وهذه الشافعية إلى أنه يشر في الأكلان المباحة حال الميت، فإن كان مكشرا فمن جيد الثياب، وإن كان حليطا فلوسطها، وإن كان مغللا فضلتها.

وغيره، جميع أنواع الخسائر، والحقن إذا غسل والتجديد سواء لما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: «اغسلوا ثوبي هذين وكفوني فيها فإنها للمهل والعديد».

(١) بدائع الصنائع ٣٠٧/١ ط دار الكتاب العربي، والمجموع ١٥٨/٥ ط مشربة، وروضة الطينين ١٠٩/٢ ط المكتب الإسلامي، وشرح منتهى الإرادات ٣٣٩/١ ط دار الفكر، والدمعوني ٤١٣/١ ط عيسى الحلبي، وكشاف النافع ١١٦/٢ ط عالم الكتب، والإيضاح ٥٠٧/٢.

(٢) حديث إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفه أخرجه مسلم ١٥١/٢ ط عيسى الحلبي، من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) حديث في سوا من ثيابكم البيض...، سبق شرحه ج ٢ (٢) بدائع الصنائع ٣٠٧/١، والمجموع ١٥٨/٤، وشرح الصغير ٤٤٩/١ ط دار المعارف بمصر، والملي لأبي قدامة ١٢١/٢ ط الريس، وهبانية المحتاج ٤٤٧/٢ ط المكتبة الإسلامية، وكشاف النافع ١٠٣/٢، وروضة الطالبين ١٠٩/٢.

(٤) حديث لا تغسلوا في الكفن فإنه يسلب سلبا سريعا أخرجه أبو داود (٨/٢) ه تحقيق عزت عبد السلام، من حديث علي بن أبي طالب، وفيه انقطاع بين كنفسي وعلي، والتمحيص لأبي حجر (١٠٩/٢) ط شركة الطباعة الفنية.

(٥) حديث «أمر بنزع الجلود عن الشهداء» وأن يدفنوا-

كفى رسول الله ﷺ في ثلاثة أبواب: قميص
وإزار ونقافة. (١)

والمعصرة حصة الثوب قميص وإزار وخمار
ونقافة وخرقعة تربط فوق ثدييها، حديث أم ليلى
بنت قافث الثقفية أن النبي ﷺ قال ما من ثوب
عسى أبته في كنفها ثوبا ثوبا حتى ماوى حصة
أثواب. (٢) ولأنها تخرج فيها جازة الخيانة، فكذا
معد الميت. (٣)

٥- ب- كفن الكفافية هو أدنى ما ينبغي حال
الخيانة، وهو ثوبان للرجل في الأصح، لقول
أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين حض به
الموت: «كفنوني في ثوبي هذين للذين كتب
أصلي فيها». وأعلمهما، فلاهما لتسهيل
والثواب.

وإن أدنى ما يلبسه الرجل في حالة الخيانة
ثوبان، لأنه يجوز أن يخرج فيها، ويصلي فيها
من غير كراهة، فكذا يجوز أن يكفن فيها
أيضا.

- (١) حديث حابر بن مسير، كفى رسول الله ﷺ في ثلاثة
أثواب: قميصه، يربط على في الكفيل في المعصرة
(٢٥١١/١) ط دار الفكر، ونقل الزيلعي عنه نصه
عنه الزبدي (٢٦١/٢) ط المجلس العلمي بدمشق
(٣) حديث ليلى بنت قافث الثقفية: «ول المير ٢٢ ثوبان
عسى أبته»، أخرجه أبو داود (٥٠٩٠٣) تحقيق محمد
عبد المحسن (١) وفي إسناده جهالة أعجب لمرارة لم يرد
(٢٦١/٢) ط المجلس العلمي بدمشق
(٣) البيهقي (٣٠٥١٩)، ومع الفهرست (١٥٤١) ط طلاق

ولا يكفن الميت في منحنى سجاسة لا بعض
عنها وإن جدر له لبسه خارج الصلاة مع وجود
طاهر، ولو كان انطاهر حريرا. (١)

أنواع الكفن :

ذهب الحنفية إلى أن الكفن ثلاثة أنواع :

١- كفن السنة.

٢- كفن الكفافية

٣- كفن الضرورة.

١- كفن السنة : هو أكمل الأكتافان، وهو
للرجل ثلاثة أثواب: إزار وقميص ونقافة،
والقميص من أصل التبريد إلى الخمين بلا
دخويص (٢) ولا أكمام. والإزار للميت من أعلى
الرأس إلى القدم بخلاف إزار الحي والنقافة
كذلك. لحديث جابر بن سمرة، فإنه قال :

في ثيابه: العروة أبو داود (٤٩٨/٣) تحقيق عزت محمد
دهاس، من حديث ابن عباس وصعبه بن جبر في
الشيخ (١١٨/٢) ط شركة المطبعة الفنية

- (١) حاشية الطحطاوي (٣١٥ ط دار الإحياء) وحاشية
أبي السعود على شرح النكح (٣٢٨/١ ط الأولى،
والجسر (١٤٨/٥، ١٤٩، وكتاب الترمذ (٢٢٢/٢ -
٢٢٥ ط دار الكتب، وحاشية طهراني (٢٦١/٣)، والنبي
(٤٤٤/٢)، وفي كشاف (٣٣٧/١ من مصنف أعلى،
والجسر على شرح المنهج (١٥٧/١ ط دار إحياء التراث
العربي، وكتاب الفلاح (١٠٤/٢)

(٢) المنكر بغير «و» يسمى النكح أيضا، هو قطعة تصال إلى
الثوب ليسع البدن تحرق عادة، يقال :

٦ - جده الكفن الضروري للرجل والمرأة: هو مقدار ما يوجد حال الضرورة أو التعجز بأن كان لا يوجد غيره. وأقله ما بعد البدن، للحدث السابق في تكفين مصعب بن عمير رضي الله عنه، وكذا أروي أن حمزة رضي الله عنه لما استشهد كفن في ثوب واحد لم يوجد له غيره فدل على الجواز عند الضرورة.^(١)

٧ - وأقل الكفن عند المالكية ثوب واحد، وأكثره سبعة. ويستحب الوتر في الكفن، والأفضل أن يكفن الرجل بخمسة أثواب، وهي: القميص والعباءة والإزار ولقائتان، ويكره أن يزداد للرجل عليها. والأفضل أن تكفن المرأة في سبعة أثواب: درع وخمار وإزار وأربع لفائف، ونذب خمار يلف على رأس المرأة ووجهها بذلك العمامة للرجل، ونذب عذبة قدر ذراع تجعل على وجه الرجل.^(٢)

٨ - وقال الشافعية: أقل الكفن ثوب واحد وهو ما يستر العورة. وفي قدر الثوب السوابج وجهان: أحدهما: ما يستر العورة، وهي ما بين السرة والركبة في الرجل، وما عدا الوجه والكفين في المرأة.

ويكره أن يكفن في ثوب واحد، لأن في حالة الحياة يجوز صلاته في ثوب واحد مع الكراهة، فكذا بعد الموت.

والمرأى^(٣) كالرجل يكفن فيها يكفن فيه الرجل، لأن المرأى في حال حياته يخرج فيها يخرج فيه البالغ عادة، فكذا يكفن فيه، وإن كان صبيا لم يراهو، فإن كفن في خرقتين إزار ورداء فحسن، وإن كفن في إزار واحد جاز، لأنه في حال حياته كان يجوز الاقتصار على ثوب واحد في حقه فكذا بعد الموت.

وأما المرأة فأقل ما تكفن فيه ثلاثة أثواب: إزار ورداء وخمار، لأن معنى السر في حالة الحياة يحصل بثلاثة أثواب، حتى يجوز لها أن تنصلي فيها وتخرج، فكذا بعد الموت. ويكره أن تكفن المرأة في ثوبين.

وأما الصغيرة فلا بأس بأن تكفن في ثوبين، والمراعاة بمنزلة البالغة في الكفن، والسفط يلف في خرقعة، لأنه ليس له حرمة كاملة، ولأن الشرع إنما ورد شكفين الميت، واسم الميت لا يطلق عليه، كما لا ينطبق على بعض الميت.^(٤)

(١) حاشية العسطلوي ٣٥٥، ٣٦٦، والبيدائع ٣٠٦/١.

وابن عابدين ٥٧٩/١، والهداية وفقه القدير ٤٤٤/١.

(٢) مواهب الجليل ٢٥/٢ ط مكتبة النجاح - ليبيا، والشرح الصغير ١/١٠٥٠ ط دار المنصر.

(٣) المرأى - من قارب الاحتلام ولم يحتم بعد - المصالح المتبر.

(٤) بدائع الصنائع ٣٠٧/١، وفقه القدير ١/١٥٤ ط بولاق.

والثاني: ما يستر جميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة. ^(١)

والمتصحح أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار ولعافتين بيض، ليس فيها قميص ولا عمامة، ^(٢) لما روت عائشة رضي الله عنها، قالت: «كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحرية» ^(٣) ليس فيها قميص ولا عمامة. ^(٤)

وبالباقي والصبي في ذلك سواء، وإن كفى في خمسة أثواب لم يكره، لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكفن أهله في خمسة أثواب فيها قميص وعبامة، ولأن أكمل ثياب أخي خمسة، ويكره الزيادة على ذلك، لأنه سرف.

وأما المرأة فإنها تكفن عند الشافعية في خمسة أثواب: إزار ودرع (قميص) وخمار ولعافتين، لأنه عليه الصلاة والسلام كفن فيها ابنته أم كلثوم، لما روت أم عطية أن النبي ﷺ: «ناولها إزارا ودرعاً وخماراً وثوبين»، ^(٥) ويكره مجاوزة

(١) روضة اللطائف ١/٢٨٥، ١/٢٠١ - ١١١ ط: تكملة الإسلام.

(٢) نهاية المحتاج ٢/٢٠٠ ط: المكتبة الإسلامية، والمجموع ١١١ - ١١٢.

(٣) سحرية نسبة إلى بلد اليمن كانت تجلب منها الثياب (المصباح، محل).

(٤) حديث عائشة كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب، أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/١٢٠ ط: المنقبة)، ومسلم (٣/٦٥٠ ط: عيسى الحلبي).

(٥) حديث أم عطية - سبق تخريجه ف٣.

الخمسة في الرجل والموتمة، والخنثى كالمرأة.

٩ - وقال الحنابلة: «لكفن لمواجب ثوب يستر جميع بدن الميت رجلاً كان أو امرأة، والأفضل أن يكفن الرجل في ثلاث لعافين، ويكره الزيادة على ثلاثة أثواب في الكفن لما فيه من إحصاعة المال، وقد نهى النبي ﷺ عنه.

ويحوز التكفين لـ ثوبين لقول النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته دابة: «اغسلوه بها، وسدر وكفنوه في ثوبين»، ^(١) وكان سويد بن غفلة يقول: يكفن في ثوبين.

وقال أحمد: يكفن الصبي في خوفة (أي ثوب واحد) وإن كفى في ثلاثة فلا بأس. ^(٢)

تعميم الميت :

١٠ - الأفضل عند الشافعية والحنابلة أن يكفن الرجل في ثلاث لعافين بيض ليس فيها قميص ولا عمامة، وأنعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيره، فإن كان في الكفن عمامة لم يكره، لكنه خلاف الأولى.

وعند المالكية الأفضل أن يكفن الرجل بخمسة أثواب وهي: قميص وعبامة وإزار ولعافتان. وأما عند الحنفية فذكره العمامة في

(١) حديث: «اغسلوه بها، وسدر وكفنوه في ثوبين»، أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/١٢٧ ط: المنقبة) من حديث

عبد الله بن عباس

(٢) المشي ٣/١٦٦ - ١٦١

وعلى الزوج تكفين زوجته عند الخفية على قول مفتي به، والمالكية في قول، والشافعية في الأصح، لأن نفقة الزوجة واجبة على زوجها في حال حياتها، فكذلك التكفين وعملوا ذلك بأن التفرق في هذا بين الموت والحياة غير معقول.

وله عند المالكية والحنابلة وعندهم من الخفية، فلا يلزم لزواج كفن امرأته ولا مؤنة تجهيزها، لأن النفقة والكسوة وجبا في حالة الزواج وقد انقطع بالموت فاشبهت الأجنبية.

ولا يجب على المرأة كفن زوجها بالإجماع، كما لا يجب عليها كسوته في حال الحياة.^(١)

كيفية تكفين الرجل :

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أن الأكفان نجس لأي تطيب أولا ونرا قبل التكفين بها، ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا أُنْجِسَ الميت فأجرأوا ونأوا»^(٢) ولأن الثوب الجديد أو الغسل مما

الأصح، لأنها لم تكن في كفن النبي ﷺ، ولأنها لو وجدت لعامة لصار الكفن شعاعا، والمسنة أن يكون ونرا، واستحسنها الأخرون من الخفية، ما روي أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعمم الميت من أهله ويعمل العذبة على وجهه.^(٣)

على من يجب الكفن :

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن كفن الميت في ماله إن كان له مال ويكفن من جميع ماله إلا حقا تعلق بعين كآثر من الأرباب على الوصية والذرية، لأن هذا من أصول حوائج الميت فصار كنفته في حال حياته وهي مقدمة على سائر الواجبات، وإن لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقته - وإذا تعدد من وجبت النفقة عليه فيكون كفنه عليهم، على ما يعرف في باب النفقات - كما يلزم بكسوته في حال حياته، وإن لم يكن له مال ولا من يتفق عليه فكفنه في بيت المال، كنفته في حال حياته لأنه أحد لحوائج المسلمين.

وإن لم يكن في بيت المال فعلى المسلمين تكفنه، فإن عجزوا سألوا الناس، وإن لم يوجد ذلك غسل وجعل عليه الإذخر (أو نحوه من الثياب) ودفن ويصلى على قبره.

(١) بدائع فضائل ٣٠٨/١ ط دار الكتاب العربي، والنفاري الهندية ١٩١/١ ط دار إحياء التراث العربي، وقبع القديم ١٥٢/١ ط الطبعة الأميرية ببغداد، والشرح الصغير ٥٥٦/١ ط دار المعارف بمصر، والبدوي ١١٣/١، ١٩٤/١ ط دار الفكر بيروت، وروضة الطالبين ١١٠/٢، والمجموع ١٨٩/٥ ط دولة الطباعة النورية، وكشاف القناع ١٠٤/٢ ط مكتبة النصر الحديثة.

(٢) حديث، إنه أنجس الميت ما حرم وأمره أخرجه أحمد (٣/٣٣١ ط لمبنة) وأما الم ٣٥٥/١ ط دائرة المعارف المشايخ من حديث حبيب بن عبد الله، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) حاشية الطحطاوي ٣١٥، رسايع المجلد ٢/٢٢٥، والشرح الصغير ٥٥١/١، وصاية المحتاج ٤٥٠/٢، والمجموع ١١٤/٥، والمص ٢/٢٦١، ٢٦٥.

(٢) لأخبار ٨٥/٥

يطيب ويحمر في حالة الخيانة، فكذلك بعد الموت، ثم المستحب أن تؤخذ أحسن اللقائف وأوسعها قبضاً أولاً ليكون الظاهر للناس حسنها، فإن هذا عادة الحي يجعل الظاهر أخف ثيابه. ويجعل عليها حنوط، ثم تيسط الثانية التي تليها في الحسن والسعة عليها، ويجعل فوقها حنوط وكافور ثم تيسط فوقها الثالثة ويجعل فوقها حنوط وكافور، ولا يجعل على وجه العليا ولا على العنق شي، من الحنوط، لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: ولا تجعلوا على أكفائي حنوطاً ثم يجعل الميت مسنوراً بثوب ويترك على الكفن مستظيلاً على ظهره بعدما يجفف، ويؤخذ قطن فيجعل فيه الحنوط والكافور ويجعل بين أليته ويشد عليه كما يشد الثوب. (١)

ويستحب أن يؤخذ القطن ويجعل عليه الحنوط والكافور ويترك على القم والمنخرين والعينين والأذنين وعلى جراح نافذة إن وجدت عليه ليخفي ما يظهر من رائحته، ويجعل الحنوط والكافور على قطن ويترك على مواضع السجود، كما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: أتبع مساجده بالطيب. (٢) ولأن هذه المواضع شرفت بالسجود فخصت بالطيب.

(١) الثبوت: مروال حجم مقدار شبر طمورة المنطقة وقد يكون لملحاحين (بخار الصالح).

(٢) فسر صاحب البدائع: المسجد هنا: بأها موضع.

ويستحب أن يحيط رأسه وحيثه بالكافور، كما يفعل الحي إذا تطيب، ثم يلف الكفن عليه بأن يثنى من الشوب الذي يلي أليته طرفه الذي يلي شقه الأيسر على شقه الأيمن، والذي يلي الأيمن على الأيسر، كما يفعل الحي بالقباء، ثم يلف الثاني والثالث كذلك، وإذا لف الكفن عليه جمع الغاضل عند رأسه جمع العرافة، ورد على وجهه وصدره إلى حيث بلغ، وما نقص عند رجله يجعل على القدمين والساقين، ثم تشد الأكتافان عليه بشد دحيفة انتشارها عند الحامل، فإذا وضع في القبر حل الشداد، هذا عند الشافعية والحنابلة. أما عند الحنفية فكذلك إلا أنه ينسب القميص أولاً إن كان له قميص ثم يعطف الإزار عليه بمثل ما سبق ثم تعطف اللقافة وهي الرداء كذلك.

أما عند المالكية فيكون الإزار من فوق السرة إلى نصف الساق تحت القميص واللغائف فوق ذلك على ما تقدم ويزاد عليها الحفاظ وهي خرقة تشد على قطن بين فخذيه خيفة ما يخرج من المخرجين، والثلاث وهو خرقة توضع على قطن يجعل على فيه وألحمه خيفة ما يخرج منها. (٣)

١ - المسحود وهي جهة رأسه وحيثه وركبته وقدميه.

البدائع ٣٠٨/٦

(٦) البدائع ٣٠٨/٦، والمعي ٤٦٦/٢، ١٦٥ وما بعدها.

والجمر ١٩٩/٥، وروضة الطالبين ١١٣/٢، وكفاية

الطلاب ٣٢٠/١، وشرح من الغيل ٢٩٨/٦

كيفية تكفين المرأة

كيفية تكفين المحرم والمحرمه :

١٢ - وأما تكفين المرأة فقال الحنفية : يسط لها المنسافة والإزار على ما تقدم في الرجل ، ثم توضع على الإزار وتلبس الدرع ، ويجعل شعرها صغيرين على صدرها فوق الدرع ، ويسدل شعرها مابين ثدييها من اجهتين جميعا تحت الخبر ، ولا يسدل شعرها خلف ظهرها ، ثم يجعل الخصر فوق ذلك ، ثم يحلف الإزار والمنسافة كما قالوا في الرجل : ثم الحرقه فوق ذلك تربط فوق الأكتاف فوق الثديين والبطن .^(١)

وذهب لمالكية إلى أنها تلبس الإزار من تحت ابطنها إلى كعبها ، ثم تلبس القميص ، ثم تحمر بحمار يحمر به رأسها وربتها ، ثم تلف بأربع لعائف ، ويزاد عليها الحفاظ والشمار .^(٢)

وعند الشافعية على المني به تؤزر إزار ، ثم تلبس الدرع ، ثم تحمر خلفه ، ثم تدرج في ثوبين ، قال الشافعي رحمه الله : ويشد على صدرها ثوب ليضم ثيابها فلا تشتت .^(٣)

وأما عند الحنابلة ، فتشد الحرقه على فخذها أولا ، ثم تؤزر بالثوب ، ثم تلبس القميص ، ثم تحمر بالثوبه ثم تلف بالثوبين على الأصح^(٤)

(١) الفتاوى الهندية ١/ ١٦١ ، والبدائع ١/ ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٢) مع الجليل ١/ ٣٩٨

(٣) المجموع ٢٠٧/٥ ، وروضة الطالبين ١/ ١١٠

(٤) انتهى ١/ ٤٧٠

١٣ - قال الشافعية والحنابلة :^(١) إذا مات للمحرم والمحرمه حرم تطيبهما وأخذ شيء من شعرهما أو ففرهما ، وحرم ستر رأس الرجل وإنسائه محيطا . وحرم ستر وجه المحرمه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال في المحرم المتي وقصته نائحه فمات . «أغسلوه بياه وسدر وكفنوه في ثوبيه الملبين مات فيهما ، ولا تسميه عطي ، ولا تحمر رأسه ، فإنه يموت يوم القيامة مييا» .^(٢)

وعند الحنفية ولمالكية يكفن المحرم والمحرمه ، كما يكفن غير المحرم أي يغطي رأسه ووجهه ويطيب ، لما روى عن عطه عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال في المحرم يموت خروهم ولا تشبهوهم باليهود .^(٣) وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال في المحرم : إذا مات انقطع

(١) المجموع ١٥٧/٥ ، وقلي وشريح الكبير ٢/ ٣٣٩ ط دار الكتاب العربي ، والإنصاف ٢/ ٤٩٨

(٢) حديث «أغسلوه بياه وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تشبهوه» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٦٤ ط

السلعية) من حديث ابن عباس

(٣) حديث «خروا وجوه موتكم ولا تشبهوا باليهود» أخرجه

الطبراني (١٩١/١٨٣ ط وزارة الأوقاف المصرية) ، وفي

إسناده انقطاع يجمع الزوائد (٣/ ٢٥ ط القسي)

عنه قال: أئسر رسول الله ﷺ يقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا بدمائهم ولياسهم،^(١) ولأن هذه الأشياء التي أمر بنزعها ليست من حسن التكفين، ولأن المراد من قوله ﷺ «زميلوهم بياسهم» الثياب التي يمكن بها وتلبس للستر، ولأن الدفن بالصلاح وما ذكر معه كان من عادة أهل الجاهلية، فإنهم كانوا يدفنون أبطلهم ما عليهم من الأسلحة وقد نهوا عن التشبه بهم.^(٢)

ويكون أن يزاد في اتكفينهم أو ينقص على أن لا يخرج عن كفن السنة، لما روى عن خباب أن حزة رضي الله عنه لم يوجد له كفن إلا بردة ملحاء إذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الأذخر.^(٣)

وذلك زيادة، ولأن الزيادة على ما عليه حتى يبلغ عدد السنة من باب الكمال وأما نقصان فهو من باب دفع الضرر عن الثورثة لجوار أن

إحرامه ولأن النبي ﷺ قال: وإذا مات برز آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: نكاح صدق، أو صدقة جارية، أو علم ينتفع به.^(٤) والإحرام ليس من هذه الثلاثة.^(٥)

تكفين الشهيد :

١٤ - ذهب الحنفية إلى أن شهيد المعركة - الذي قتله المشركون، أو وجد بالمعركة جرحاً، أو قتله المسلمون ظلياً ولم يجب فيه مان - يكفن في ثيابه، لقول النبي ﷺ: «زميلوهم بدمائهم» وقد روى في ثيابهم،^(١) وعن عمار وريد بن صوحان أنها قال: لا تنزعوا عني ثوباً. الحديث، غير أنه ينزع عنه الجلود والصلاح والقرو والخشوع والخف والمنظفة والقلنسوة. لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: تنزع عنه العمامة والخفان والقلنسوة، ولما روى عن ابن عباس رضي الله

(١) حديث «إذا مات الإنسان انتفع عنه إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». أخرجه مسلم (١٢٥٠/٢) في حاشي الحاشي، من حديث أبي هريرة.

(٢) البدائع ١/٢٠٧، ٢٠٨، والحرشي ٢/١٢٧ ط دار صادر بيروت، وشرح منيع الخطيب ١/٢٩٨.

(٣) حديث «زميلوهم بدمائهم» أخرجه أحمد ٥/٣٦١ هـ (تكملة) عن حديث جابر بن عبد الله. وكنهه صحيح مصب التوبة ٢/٣٠٧ ط المجلس العلمي بالحد.

(١) حديث «أئسر يقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد» أخرجه أبو داود (١٩٨/٣) تحقيق عزت صبيح دهاس وضعه بن حبر في التلخيص (١٩٨/٢) ط شركة المطابع المص.

(٢) بدائع الصنائع ١/٣٢١.

(٣) حديث «عن خباب أن حزة لم يوجد له كفن إلا بردة ملحاء إذا جعلت على رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الأذخر» أخرجه أحمد (١٩٨/٥) هـ المصنف.

الثياب، كفن بغيرها وجوبا كغيره.

وقال الشافعية: يكفن شهيد المعركة ندبا في ثيابه لخبر أبي داود بإسناد حسن عن جابر رضي الله عنه قال: رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدخِر في ثيابه كما هو قال: ونحن مع النبي ﷺ^(١) والمراد ثيابه التي مات فيها واعتاد لبسها عاless، وإن لم تكن ملطحة بالدم، ويقفهم من عبارتهم أنه لا يجب تكفينه في ثيابه التي كانت عليه وقت استشهاده بل هو أمر مندوب إليه فيجوز أن يكفن كسائر الموتى، فإن لم يكن ما عليه سابقا أي سائر الجميع بدنه ثم وجد رءا، لأنه حق للثمة، ويندب فرع أنه الحرب عنه كدرع وخف، وكل ما لا يعتاد لبسه غالبا كجلد وفرو ووجه مشوية.^(٢)

يكون عليه من الثياب ما يضر بالورثة تركه عليه.

وعند المالكية: أن شهيد المعركة يدفن بثيابه التي مات فيها وجوبا إن كانت مباحة وإلا فلا يدفن بها، ويشترط أن نستره كله فتمنع الزيادة عليها، فإن لم نستره زيد عليها ما يستره، فإن وجد عرسانا ستر جميع جسده. قال ابن رشد: من عراه العدو فلا رخصة في ترك تكفينه بل ذلك لازم. وأما الزيادة على ثيابه إذا كان فيها ما يميزه فلا بأس بها، وليس لوليّه نزع ثيابه وتكفينه بغيرها.

ويندب دفنه بخف وقائسرة ومتطفة (ما يحترق به في وسطه) إذ قل ثمنها وخاتم قل ثمنه، ولا يدفن الشهيد بألّة حرب قتل وهي معه كدرع وسلاح.^(٣)

وقال الحنابلة^(٤): إن شهيد المعركة يجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها ولو كانت حريرا على ظاهر المذهب. وينزع السلاح والجلود والفرو والخف لحديث ابن عباس رضي الله عنه السابق، ولا يراد في ثياب الشهيد ولا ينقص منها، ولو لم يحصل المسنون بها تكفنها أو زيادتها.

وذكر القاضي في تحريره أنه لا بأس بهما، وحمله في المبدع: فإن سلب ما على الشهيد من

(١) حديث جابر. رمى رجل بسهم. أخرجه أبو داود (٤٩٧/٣). تحقيق عزت عبيد عيسى. وقال ابن حجر: على شرط مسلم. انقضاء (١١٨/٦). ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) منهي المحتاج ٣٥١/٦ ط الحنفى، وشرح التحرير بحمّية الشرقاوي ٣٣٧/٦. وروضة الطالبين ١٢٠/٢.

(٣) بدائع الصنائع ٣٢٤/١، وشرح مني الخليل ٣١٢/١، ومكشاف النافع ٩٩/٢ - ١٠٠، ومنهي المحتاج ٣٥١/١.

(٤) شرح مني الخليل ٣١٦/١، وحاشية الدسوقي ٤٢٥/١، ومكشاف النافع ٩٩/٢ - ١٠٠، ومنهي الإردات ١٥٥/١.

إعداد الكفن مقدما :

إعادة تكفين الميت :

١٥ - في البخاري : عن ابن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه : « أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ ببردة منسوجة فيها حاشيتها . . . فحسبها فلان فقال : اكسبها ما أحسبها . قال القوم : ما أحسبت ، لبها النبي ﷺ محاسبا إليها ، ثم سأله ، وعلمت أنه لا يريد ، قال : لي والله ما سألتك لألبها ، إنما سألتك لتكون كفتي . قال سهل : فكانت كفته .^(١) وهذا الحديث دليل على الجواز ، لعدم إنكار النبي ﷺ لذلك .^(٢) وفي حاشية ابن عابدين : ويتبع أن لا يكره تهيئة الكفن لأن الحاجة إليه متحققة غالبا .

وقال الشافعية : لا ينبغي أن يعد لنفسه كفا ثلاثا بحاسب على اقتضائه إلا أن يكون من جهة حل أو أثر من ذي صلاح فحسن إعدادوه ، لكن لا يجب تكفينه فيه كما اتصله كلام القضاة أبي الطيب وغيره ، بل توارث إيداله . ولهذا لو فرغت الثياب المملوطة بالدم عن الشهيد وكفن في غيرها جاز مع أن فيها أثر العبادة الشاهدة له بالشهادة . فهذا أولى .

(١) حديث سهل بن سعد أن امرأة جاءت النبي ﷺ ببردة . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٣ : ١١٣) حاشية السمين .

(٢) مع البخاري ١/٣ : ١١٣ ، وابن عابدين ١/٦٦٦ ، ومروية المصنف ١/٢ : ١٥٦ ، والمجلد شرح المع ٢/١٥٦ ، وشرح المحرر بمروية حاشية الشرنقاوي ١/٢٣٧ ، والمجموع ٢١١/٥ . ونسقى لأن قديما ٢/٢٧٧ : ١٦٧ : ١٦٧

١٦ - نفق انفقه . على أنه لو كفن الميت فسرق الكفن قبل الدفن أو بعده كفن كفا ثانيا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال ، لأن العلة في السرة الأولى للحاجة وهي موجودة في الحالة الثانية .^(١)

القطع بسرق الكفن :

١٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية إلى قطع المباش إذا تحققت شروط القطع في السرق . ما روى عنه ابن عازب رضي الله عنه أن أنس بن مالك قال : « ومن حرق حرقاء ، ومن غرق غرقاء ، ومن نيش قطعاه .^(٢) وما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « سارق أمرأتنا تسرق أحباها ، لأن انفجر حرز للكفن ، وإن كان الكفن رائدا على كفن السنة أودفن في تابوت فسرق التابوت لم يقطع ، لأن ما زاد على المشروع في الكفن لم يجعل القبر حرزا له وكذلك التابوت .

وقال أبو حنيفة ومحمد والشافعية : لا تقطع على المباش مطلقا . لقوله ﷺ لا قطع على المختفي

(١) المغنای الغنية ١/١٦٦ ، وشرح مع الخليل ١/٢٩٤ ط مكتبة النجاش . والمجموع ١/٥٨٨ ، وكذا في الشافعية ١/٨٠٨ ط مكتبة العصر الحديث

(٢) حديث البراء بن عازب : « من حرق حرقاء ومن غرق غرقاء . . . أخرجه البيهقي في المعرفة كما في نصب الرتبة للمزني ٣١٦/٣١٦ ط المطبعي العلمي بالمدينة ونسقى الزبلي عن أبي عبد الله في أن في إسناده من جعل حاله

(وهو النباش بلغة أهل المدينة)^(١)، ولأن الشبهة تمكنت في الملك لأنه لا ملك للعبت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت، فتمكنت الشبهة المنقطعة للفظي، ووافقها الشافعية إذا كان الميت مدفون في بركة لعدم الخرز.^(٢)

تكليف

التعريف :

١ - التكليف لغة : مصدر كَلَفَ . تقول : كَلَفْتُ الرجل : إذا ألزمته ما يسق عليه.^(١)
قال الله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢)

الكتابة على الكفن :

١٨ - جاء في الجمن على شرح المنهج، لا يجوز له أن يكتب عليها شيء من القرآن أو الأسماء الأعظمة صيانة لها من الصديد، وبه ذلك ابن الصلاح.^(٣)

وفي الاصطلاح : طلب الشرع ما فيه كلفة من فعل أو ترك، وهذا المطلب من الشرع بطريق الحكم، وهو الخطاب المتمنى بأفعال المتكفين بالافتضاء أو التغيير.^(٤)



الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأهلية :

٢ - أهلية الإنسان للشيء، صلاحيته لصنوع ذلك الشيء، وطلبه منه.^(١)

قال الأصوليون : إنه لا بد في المحكوم عليه

(١) حديث لا قطع على المحتضى، فقال السرياني : «فريد» حتى لا أسهل له كما حس عليه في مقدمة كتابه نصب الرأية ٣٦٧/٣٦ من المجنيس العلمي بالهند.

(٢) المحرر الصرائق ٦٠/٥، والمصنعة ٥٥٧/٥، والمذهب ٥٧٩/٢، وخواهر الإكمال ٢٩٢/٢، والمغني ٢٦٢/١.

(٣) المعسر على شرح المنهج ١٦٢/٢ من دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان، وفلوري ٣٢٩/١.

(٤) تاج العروس، مادة : وكلف.

(٢) سورة البقرة / ٢٨٦

(٣) جمع الجوامع ١/ ١٧١، وإرشاد التحول ص ٦، والفروع

على التوضيح ١٣/١

(٤) كشف الأسرار ٢٣٧/٤

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - أورد علماء الفقه أحكام التكليف والأهلية في باب الحجر، وتكلم عنه علماء أصول الفقه في بيان الحكم، والحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به. وفي مواضع أخرى يحتاج البحث فيها إلى ذكر التكليف.

والتكليف يتوقف على مايتوقف عليه الحكم

من :

الحاكم، والمحكوم عليه، والمحكوم به : وفيما يلي بيان ذلك :

أ - علاقة التكليف بالحاكم والشارع علاقة انفعلي (المصدر) بفاعله لأن التكليف يقع من الحاكم على المكلفين اقتضاء أو تحجيـر^(١).

ب - صفة التكليف بالمحكوم به :

أورد علماء الأصول أن الأحكام التكليفية خمسة . قال الفزاري : أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين خمسة : الواجب، والمحظور، والمباح، والمندوب، والمكروه .

ووجه هذه القسمة أن خطاب الشرع إما أن يرد باقتضاء الفعل، أو باقتضاء الترك، أو التحجير بين الفعل والترك، فإن ورد باقتضاء الفعل فهو أمر، فإما أن يقتصر به الإشعار بعقاب على الترك فيكون واجباً، أو لا يقتصر بعقاب على الترك فيكون نهيـاً . والذي ورد باقتضاء الترك فإن أشعر بالعقاب على الفعل نحظره، وإلا فكراهية، وإن ورد بالتحجير فهو مباح .

(المخاطب) من أهلية للحكم (المخاطب) وإنما لا تثبت إلا بالبلوغ والعقل وهي على قسمين : أهلية الوجوب، وأهلية الأداء^(٢).

أما أهلية الوجوب فعبارة عن صلاحية الشخص لوجوب الحقوق المشروعة، بحيث تثبت له حقوق، ويجب عليه واجبات والتزامات.

وأهلية الأداء عبارة عن صلاحية لصدور الفعل على وجه يعتد به شرعاً، والآثار الشرعية ترتب على هذه الأهلية^(٣)، وهذا يعرف أن الأهلية مناط التكليف . وتفصيل ذلك في مصطلح : (أهلية).

ب - الذمة :

٢ - الذمة في اللغة : العهد والضمان والأمان، وفي الاصطلاح : وصف بصير به الشخص أهلاً للإلزام والالتزام، وهي من لوازم أهلية الوجوب، لأن أهلية الوجوب تثبت بناء على الذمة، فالفرق بين التكليف والذمة أن التكليف أعم، لأنه يتعلق بأهلية الوجوب والأداء معاً^(٤).

(١) كشف الأسرار ٢٣٨/٤

(٢) شرح التلويح على التوضيح ١٦٤/٢ وإرشاد المسحول ص ١١

(٣) الموسوعة الجزء السابع ص ١٥٦ مصطلح (أهلية)، والتلويح على التوضيح ١٦١/٢ - ١٦٢

ولاشك أن تسمية الخمسة تكليفية تغليب إذا
لا تكليف في الإباحة ولا في التذنب والكراهة
الترجيحية عند الجمهور

ومن ناحية أخرى اشترطوا في التكليف أن
يكون الفعل الذي وقع التكليف به مكراً

حـ ويشترط في التكليف بالنظر إلى
المكلف وهو محكوم عليه فهم المكلف لما كلف
به . بمعنى قدرته على تصور ذلك الأمر والفهم
من حجب الله حل جلاله بفعله يتوقف عليه
الامتناع لأن التكليف استعلاء حصول الفعل
على قصد الامتناع ، وهو محل عادة وشرعاً ممن
لا شعوره بالأمر ، كي اشترطوا البلوغ وحسنوا
لجنون والعته مر عوارض الأهلية (١)
والمعتصم ينظر لتحق الأصولي .

تلاوة

التعريف :

١ - التلاوة : من تلا بمعنى قرأ ، وبأنه هذا
الفعل بمعنى تبع . (١)

وفي الاصطلاح : التلاوة القراءة . قال
تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (٢) ومسر قوله
تعالى : ﴿ تِلْكَ حَقُّ تِلَاوَتِهِ ﴾ (٣) ، باتباع الأمر
والتهيء بتحليل جلاله وتخريب حرامه والعمل
به تضمنه . (٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الترتيل :

٢ - الترتيل : لغة التمهيل يقال : تزلت القرآن
ترتيلاً أي : تمهلت في القراءة ولم أعجل . (٥)

وفي الاصطلاح : الثاني في القراءة والتمهيل

تكفي

انظر : كنية .

(١) الصباح ، والقاموس ، حاشية و١٠٠

(٢) سورة آل عمران / ٦٦ ، وانظر تفسير القرطبي
(٣٦١/٥)

(٣) سورة البقرة ، ١٦١

(٤) تفسير القرطبي ٨٦/٢

(٥) الصباح ، حاشية و١٠٠

(١) إرشاد المفيد ج ١ ص ٩ ، والمعتصم (١٠٨/١) ، وكتف

الأسرار ٢٤٦/١ ، وفروع الرعموت (١١٣/١) ، ١١٤ ط
بولاق .

وتبين الحروف والحركات تشبيهاً بالتأثير المرتكز^(١).

والنسبة بين الترتيب والتلاوة (بمعنى لقراءة): أن التلاوة أهم، والترتيب أخص، فكل ترتيب لتلاوة ولا عكس.

ب - التجويد :

٣ - التجويد : إعطاء كل حرف حقه ومستحقه، والمراد بحق الحرف، الصفة الذاتية الثابتة له، كالشد والإستعلاء.

والمراد بمستحق الحرف، ما ينشأ عن الصفات الذاتية اللازمة، كالضخيم وغيره. وهو أخص من التلاوة. (ر: تجويد).

ج - الحذر :

٤ - الحذر هو : الإسراع في القراءة.

فهو أخص من التلاوة أيضاً

الحكم الإجمالي :

٥ - المسلمون متعبدون بفهم معاني القرآن الكريم وتطبيق أحكامه وإقامة حدوده، وهم متعبدون كذلك بتصحيح ألفاظه وقامة حروفه على الصفة المتتلفة من أئمة القراءة المتصلة ماثبي عليه السلام، وقد عد العلماء القراءة بغير تجويد خطأ، فقسموا اللحن إلى جلي وحفي

(١) تفسير القرطبي ١/ ١٧٧، دفر الكتب

فاللحن : خلل بطرأ على الألفاظ فيخرج، إلا أن الجلي يخل بإحلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وهو الخطأ في الإعراب. والحفي يخل إحلالاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوه من أئمة العلماء وضبطوه من ألفاظ أهل الأداء^(١).

والفقهاء متفقون على أن قراءة القرآن في الصلاة زكي، لقوله تعالى : ﴿فأقروا عاتسره منه﴾^(٢) وإن اختلفوا في تعيين القاعة لهذه المربة.

ويستحب الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته خارج الصلاة. قال تعالى مثباً على من كان ذلك دأبه : ﴿يتلون آيات الله آناء الليل﴾^(٣) وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولا أحد إلا في اثنين : رجل آناه الكتاب وقام به آناء الليل وآناه النهار^(٤)، وروى الترمذي من حديث ابن مسعود : «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثاله»^(٥).

(١) الإقانة ١/ ١٠٠ ط مصطفى الخليلي.

(٢) سورة المزمل / ٣٠

(٣) سورة آل عمران / ٩٠

(٤) حديث «الأحد إلا على اثنين : رجل آناه الكتاب وقام به آناء الليل». أخرجه البخاري وأخرج ٧٧/ ٧٣ ط (السلعة)

(٥) حديث : «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثاله» أخرجه الترمذي (١٧٥ / ١٧٥ ط الخليلي) وقيل : «مصر صحيح»

وإذا كان يقرأ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حتى يتم خروجها، وأما الجنب والمجانف فحرم عليهما القراءة، ويجوز لهما النظر في المصحف وإمراره على القلب، ولم ير ابن عباس يقرأ للقراءة للجنب بأساً، وبه قال الطبري وابن المنذر. (١) وأما متجسس القم

فتكره له القراءة، وقيل تحرم كمن المصحف باليد النجسة، ومن القراءة في مكان نظيف وأفضله التمسك، وكره قوم القراءة في الحمام والطريق، وعند التنوي أنه لا تكره القراءة فيها، وعن الشعبي أنه تكره القراءة (ببيت الخلا)، وفي بيت السحراوي ندور، ويستحب أن يجلس القارئ مستقبل القبلة في حسن ووقار مطرقاً رأسه، ومن أن يستأكل تعظيماً وتظهيراً، وقد روى ابن ماجه عن علي موقيفا واليزار بسند جيد عنه عليه السلام مرفوعاً: «إن أفواهكم طرق للقرآن فطوبوا بالسواك» (٢) ولو قطع القراءة وعاد عن قرب فمقتضى استحباب التوضؤ بماء السواك أيضاً، ومن التوضؤ قبل القراءة لقوله تعالى: «فإذا قرأت القرآن فاستمع له

وفي حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يقول الرب عز وجل من شغل القرآن وذكرني عن مسألتي أعطيت فضل ما أعطى السائين»، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه. (٣)

آداب تلاوة القرآن :

١ - يستحب الرضوخ لقراءة القرآن، لأنه أفضل الأذكار، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهر». (٤)
قال إمام الحرمين: لكن يجوز القراءة لمحدث حدث أصغر لأنه صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث. (٥)

(١) (الإيضاح ١/ ١٠١)، والبيهقي في آداب حلق القرآن للنووي ص ٧ وما بعدها.

وحديث: «يقول الرب عز وجل من شغل القرآن...» أخرجه الترمذي (٥٠٨/ ٥) ط الحلي، ووجه (٦) حديث: «إن كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهر»، أخرجه أسوداوه (١٩/ ٢٣) تحقيق عزت جيبه دهاس، وصححه ابن حبان (٩٨/ ٢) الإحسان ط دار الكتب العلمية.

(٣) حديث: «كان يقرأ مع المحدث». لم نثر عليه في كتب السنن والأخبار هذا اللفظ إلا أنه يستدل عليه بحديث عائشة كان يذكر الله على كل أحيائه أخرجه مسلم (١٩/ ٢٨٢) ط الخليلي، وأورده البخاري تعليقاً، وقال البيهقي: رواه البخاري بإسناد هذا وبسند ذكره في البيهقي الاستدلال على جواز قراءة الجنب والمجانف لأن الذكر أهم من أن يكون بالقرآن لو بينهم (حديث القاري ٢/ ٢٧٤ ط المطبعة).

(١) حصة القاري ٣/ ١٧٤ ط النيرة

(٢) حديث: «إن أفواهكم طرق للقرآن فطوبوا بالسواك» أخرجه ابن ماجه (١٠٦/ ١) ط الحلي، عن علي موقفاً، وقال أبو بصير: «رواهه ضعيفاً»، وأخرجه مرفوعاً بغير تأليف مضاربة كما في كشف الاستار (١٩/ ٢٢٢) ط القرطبي، وقال البيهقي: رواه ثلاث الجمع (٢٤/ ٩٩) ط القدسي.

فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم^(١٠) يعني إذا أردت قراءة القرآن.

وذهب قوم إلى وجوب التعوذ لظهور الأمر فإذا كان يقرأ وهو ماش فسلم على قوم وعاد إلى القراءة كان حسناً إعادة التعوذ. وصفته المختارة: (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وكان جماعة من السلف يرددون بعد لفظ الجلالة: السميع العليم، وعن حمزة استعذ ويستعذ واستعفت، واختاره صاحب الهداية من الخفية لمطابقة لفظ لقرون، وهناك صيغ أخرى للاستعاذة^(١١).

قال الحلواني في جامعه: ليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد ومن شاء نقص. وفي النشر لابن الجوزي: انخار عند ثمة القراءة بالجمهور، وقيل: بسر مطلقاً، وقيل: فيها عدا الصائغ، وقد أطلعت على اختيار الجمهور، وقيدته بإشمامة بقيد لا بد منه، وهو أن يكون بحضرة من يسمعه، قال: لأن في التجهر بالتعوذ إظهار شعار القراءة، كالجمهور بالنسبة وتكبيرات العيد ومن فوائد التجهر أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يقوته منها شيء، وإذا أخفى التعوذ لم

يعلم السامع بها إلا بعد أن يقوته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو العزاق بين القراءة في الصلاة وخارجها. قال: واختلف المتأخرون في المراد بإخفاء الاستعاذة، فالجمهور على أن المراد به الإسرار فلا بد من التلغظ وإسراع نفسه، وقيل: الكتمان بأن يذكره مقلبه فلا تلفظ، قال: وإذا قطع القراءة إعراضاً أو بكلام أجنبي ونسوة السلام استأنفها. وإذا كان الكلام بالقراءة فلا. قال: وهل هي سنة كفاية أو عين حتى لو قرأ جماعة جملة، فهل يكفي استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل أو لا؟ لم أر فيه نصاً، والظاهر الثاني، لأن المقصود اعتصام القاري والتجاء بالله من شر الشيطان، فلا يكون تعوذ واحد منهم كافياً عن آخر^(١٢).

البسطة:

٧ - ومن آداب التلاوة أن يحافظ على قراءة البسطة أول كل سورة غير براءة، لأن أكثر العلماء على أنها آية، فإذا أخل بها كان تاركاً لبعض الختمات عند الأكثرين. فإن قرأ من أثناء سورة استعجب له أيضاً، نعم عليه الشافعي فيها نفيه العادي. قال القراء: ويتأكد عند قراءة نحو: ﴿إليه يرد علم الساعة﴾^(١٣) وهو الذي

(١٠) سورة التحف/ ٩٨.

(١١) الإنشراح ص ١٠١ - ١٠٥، والسر هناك في عموم انقضاء

١٠٩/١ - ١١٠ نشر دار الفروقة، وانظر مصطلح استعاذة

ص ١١٤/٨

والتيان في آداب حملة القرآن ص ٣٩ و ٤٤

(١٢) السرخسان في علوم القرآن ١/ ٤٦١، والإنشراح ١٠٥/١

وانظر مصطلح (إسراء) ص ١٦٦ - ١٧٩

(١٣) سورة فصلت/ ١٧

بسم الله، وبسم الرحمن، وبسم الرحيم^(١).
وفي الصحيحين عن ابن مسعود أن رجلاً
قال له إني أقرأ الفصل في ركعة واحدة، فقال:
هَذَا كَهَذَا الشَّعْرَ (يعني الإسراع بالقراءة) إن قوماً
بفسرون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع
في القلب فوسخ فيه نغم^(٢). وأخرج الأجرى
في حلة القرآن عن ابن مسعود، وقال: لا تنشروه
نثر الذَّل (أي النسي) ولا تهذوه كهذا الشعر، فقولوا
عند عجائبه، وحركوا به القلوب، ولا يكون همُّ
أحدكم آخر السورة.

وانفقوا على كراهة الإسراف في الإسراع،
قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة
جزئين في قدر ذلك الزمان بلا ترتيل.

ويستحب الترتيل للتدبر، لأنه أقرب إلى
الإجلال والتوقير وأشد تأثيراً في القلب، ولهذا
يستحب الترتيل للأعجمي الذي لا يفهم
معنى القرآن.

وختلف القراء، هل الأفضل الترتيل وقلة
القراءة، أم السرعة مع كثرتها؟ وأحسن بعض

أنسأ جناب^(٣) كما في ذكر ذلك بعد الاستعانة
من لبشاعة وإيهام رجوع الضمير إلى
الشيطان، قال ابن الجوزي: والابتداء بالأي
وسط براءة قل من تعرض له، وقد صرح
بالسمة أبو الحسن السخاوي، ورد عليه
الجعري^(٤).

النية:

٨ - لا تحتاج قراءة القرآن إلى نية كسائر الأذكار،
إلا إذا نذرها خارج الصلاة، فلا بد من نية التلوة
أو الغرض^(٥).

الترتيل:

٩ - حسن الترتيل في قراءة القرآن قال تعالى:
﴿وَرُتِّلَ الْقُرْآنُ تَرْتِيلاً﴾^(٦) وروى أبو داود وغيره
عن أم سلمة أنها نعت قراءة رسول الله ﷺ
قراءة مفسرة حرفاً حرفاً^(٧). وفي البخاري عن
أنس وأنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال
كانت مدداً، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

(١) سورة الأنعام/ ١٤١

(٢) غريباً في علوم القرآن ١/ ٤٠٠، والإيتقان ١/ ١٠٥.

(٣) وانظر النشر في القراءات العشر ١/ ٢٥٩

(٤) الإيتقان ١/ ١٠٥ - ١١٦

(٥) سورة المزمل/ ٤

(٦) حدثت أم سلمة أنها نعت قراءة رسول الله ﷺ أخرجه

أنس، ورواه ٢٩١/ ٤١ تحقيق حري عبد (جاس) والحاشية

(٧) ٢٣٩ - ٢٤٢ طه وقراءة المسلوب المتبعية: وصححه

رواه الذهبي

(١) حديث أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ أخرجه
البخاري (الفتح ٩١/ ٩ ط السلفية).

(٢) حدثت: قول ابن مسعود هذا كهذا الشعر. عن أبي وائل
- تحقيق بن سلمة - جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: نرات
الفصل الملهة في ركعة. فقال: هذا كهذا الشعر أخرجه
البخاري (الفتح ٩٠٥/ ٢ ط السلفية)، ومسلم (١/ ٢٦٤) -
ط الحديث.

تكرير الآية :

١١ - لا بأس بتكرير الآية وتدريبها، روى النسائي وغيره عن أبي فراس أن النبي ﷺ قام بآية يرددها حتى أصبح: ﴿إِنْ تَعْلَمْنَهُ فإِنَّهُمْ عِيَانُكَ﴾^(١).

البكاء عند التلاوة :

١٢ - يستحب البكاء عند قراءة القرآن والتأكي لمن لا يقدر عليه والخزن والحسرة، قال تعالى: ﴿وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾^(٢) روى الصحيحين حديث فزاعة ابن مسعود على النبي ﷺ، وفيه: «فإذا عينا تذرفان»^(٣). وعن سعد بن مالك مرفوعا: «إن هذا القرآن نزل محزون فإذا فرغتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فبأبكوا»^(٤).

(١) سورة المائدة/ ١١٨

وحديث: «قام بآية يرددها حتى أصبح» أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٧/٢) غير ملصق بالسلفية. وللمعجم (٢١٩/١) ط دائرة المعارف العشية وصححه الخوازمي ورواه المصنف.

ونظر الأتقان ١٠٧/١ والتبيين في أدب هذه القرآن ص ٤٩ (٢) سورة الإسراء/ ١٠٩

(٣) حديث: «قرأه ابن مسعود» أخرجه البخاري والمعجم ٩٤/٩ ط سلفية.

(٤) حديث: «إن هذه القرآن نزل يحزون» أخرجه ابن ماجه (٢٢٤/١) ط الحلبي من حديث سعد بن أبي وقاص -

الأئمة فقال: إن ثواب قراءة الترتيل أجل ثوابا وثوابا أكثر عددا، لأن بكل حرف عشر حسنة.

وكمال الترتيل كما قال الزركشي: تفخيم اللفظه، وإيالة عن حروفه، وألا يدغم حرف في حرف مما ليس حقه الإدغام، وقيل هذا أقله، وأكمله أن يقول على منازلة إن تهديد لفظ به لفظ التهديد، أو تعظيما لفظ به على التعظيم.^(٥)

التفسير :

١٠ - تسن القراءة بالتسدير والتفهم، فهو المقصود الأعظم، والمطلوب الأهم، وبه تستخرج الصدور، وتستنير القلوب، قال تعالى: ﴿تَحَابُّ لِمُزَلَّاتٍ إِلَيْكَ مَبْرُوكٌ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾^(٦) وقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^(٧) وصفة ذلك أن يشغل قلبه بالتفكر في معنى ما يلفظ به فيعرف معنى كل آية، ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قول ذلك، فإن كان مما قصر عنه فيها مضى اعتذر واستغفر، وإذا مر بآية رحمة استبشر وسأن، أو عذاب أشفق وتعوذ، أو تنزيه نزه وعظم، أو دعاء تضرع وطلب.^(٨)

(١) التفسير في المفردات المشر ١٠٧/١ وسابدها، والبيان (١٠٦/١) والتبيين ص ٤٨

(٢) سورة ص/ ٢٩

(٣) سورة عبدا/ ٢١

(٤) الإتيان ص ١٠٦، والبحر في علوم القرآن ١٠٥/١، والتبيين في أدب هذه القرآن ص ٤٥

تحسين الصوت :

١٣ - يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ،
لحديث ابن حبان وغيره ، وزينوا القرآن
بأصواتكم .^(١)

وقال الشافعي : القراءة بالألحان لا بأس
بها ، وفي رواية الربيع الجيزي : إنها مكروهة ،
قال الشافعي : فقال الجمهور البت على قولين :
بل المكروه أن يفرض في المد وفي إشباع الحركات ،
حتى يتولد من الفتحة ألف ، ومن الضمة واو ،
ومن الكسرة ياء ، أو يدغم في غير موضع
الإدغام ، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة ،
وقال في زوائد الروضة : والصحيح أن الإقراط
على الوجه المذكور حرام . فسق به القاري ،
ويأثم استمع غير المستكره لأنه عمل به عن
مجهه القويم . قال : وهذا مراد الشافعي
بالكراهة . وفيه حديث «اقرأوا القرآن بلحون
العرب وأصواتها وإياكم وتخون أهل الكتابين
وأهل الفسق ، فإنه سيحي » يعني قوم يرجعون
بالقرآن ترجيع الغناء والتزهيبة لا يجاوز

وقال أبو بصير في الزوائد «في إسناد ثور دافع ، اسمه
إسماعيل بن رافع ، ضعف متروك» ، والإثبات ١٠٢/١
والتياب في أدب حملة القرآن ص ٤٧

(١) حديث : «زينوا القرآن بأصواتكم» أخرجه أبو داود
(١٥٥/٢) ، تحقيق عزت حبيب دحاس ، من حديث البراء بن
عازب ، والسنن في الإسناد من حديث م عيس
بإسناد حسن ، كذا في الفتح لابن حجر ٥١٩/١٣ ط
السبعة

خناجرهم ، مقتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم
شأنهم .^(٢)

قال النووي : ويستحب طلب القراءة من
حسن الصوت ، والإصغاء إليها للحديث
الصحيح ، ولا بأس باجتماع الجماعة في القراءة
ولا بإدائها ، وهي أن يقرأ بعض الجماعة قطعة
ثم البعض قطعة بعدها .^(٣)

تضخيم التلاوة :

١٤ - تستحب قراءة القرآن بالتضخيم لحديث :
«أنزل القرآن بالتضخيم»^(٤) قال الخليلي :
ومعناه أنه يقرأ على قراءة الرجال ، ولا يخصص
الصوت فيه تكلام النساء ، قال : ولا يدخل في
هذا كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القراء ،
ويعوز أن يكون القرآن نزل بالتضخيم ، فرخص
مع ذلك في إمالة ما تحسن إمالته .^(٥)

(٦) حديث «اقرأوا القرآن بلحون العرب» أورده الغني
في عصب الزوائد (٦٦٩/٧) ط النسخة ، وقال : «رواه
الطبراني في الأوسط ، وفيه روه فيهم وبقية أيضا» .

(٧) الإثبات ١٠٧/١ ، والتياب في أدب حملة القرآن ص ٤١
(٨) حديث : «أنزل القرآن بالتضخيم» أخرجه تميم
٢٣١/٢١ ط دائرة المعارف العثمانية من حديث زيد بن
نابت ، وصححه إحسان وتعليقه الذهبي بقوله : «لا والله ،
المولى - يعني محمد بن عبد الحميد - جمع على صيغة ،
وبكار - يعني ابن عبد الله - ليس بجملة واحديث جاء
منكر» .

(٩) الإثبات ١٠٧ ، وما بعدها ، والبرهان في علوم القرآن
٤٦٧/١

الجمهور بالقراءة .

١٥ - وقد وردت أنه لا يثبت استحباب الجمهور بالقراءة ، والنصرى باستحباب الإخفاء ، فمن الأول حديث النصيبين : « ما أذن الله شيء ، ما أذن الله شيء حسن لصوت يتعنى بالقراءة بجهر به »^(١) ومن الثاني حديث أبي داود والترمذي والثاني : « الجاهر بالقراءة كالجاهر بالصدقة » ، والمسلم بالقراءة كالسمر بالصدقة^(٢) قال النووي . والجمع بينهما أن الإخفاء أفضل ، حيث خاف السوء ، أو غافى مضطرب أو يرمع مجهره ، والجمهور أفضل في غير ذلك لأن العمل فيه أكثر ، ولأن فائدته تعدى إلى السامعين ، ولأنه يوقظ قلب الغافل ، ويجمع همه إلى الذكر ، ويعترف بسمعه إليه ، ويطرد النوم ويزيد في النشاط ، ويدل لهذا الجمع حديث أبي ذر بن عبد الله بن جراح عن أبي سعيد عن عائشة عن رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستة وقال : « ألا إن كنتم ساجد لربيه ، فلا يؤذن بعضكم بعضاً ، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة »^(٣)

(١) حديث : « ما أذن الله شيء ، ما أذن الله شيء حسن لصوت » أخرجه البخاري والجميع ١٦٣/١٦٨ ط السبعة ، ومسلم ٥٢٥/١ ط الخليلي : من حديث أبي هريرة .
(٢) حديث : « الجاهر بالقراءة كالجاهر بالصدقة » أخرجه الترمذي ١٥٠/١٦٨ ط الخليلي : من حديث علي بن عامر .
وحد .

(٣) حديث : « ألا إن كنتم ساجد لربيه ، أفروء أبو ذر » (٣١٢) .
ففسر حرث عبيد (عظمي) وصححه ابن -

وقال بعضهم يستحب الجمهور . نص القراءة والإسرار بعضها ، لأن المسرقة يعمل فيئس بالجمهور ، وإخاها قد يكل فيئس بالإسرار^(١) .
المفاضلة بين قراءة القرآن في المصحف وقراءته عن ظهر قلب :

١٦ - لتفهيء في المفاضلة بين قراءة القرآن في المصحف ، وقراءته عن ظهر قلب ، ثلاثة اتجاهات :

أ - أن القراءة من مصحف أفضل لأن النظر فيه عبادة فتجتمع القراءة والنظر .

بهذا قال القاسبي حسين ولفه والي زوى انظر إلى من حديث أبي سعيد عن عوف المكي عن عثمان بن عفان : « الله من أوصى المصحف عن غيره قال : قال رسول الله ﷺ : « قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة ، وقراءته في المصحف نصف »^(١) على ذلك أنفي درجة^(٢) .
وعن عائشة مرفوعاً : « أنظر في المصحف عبادة ، ونظر لولته إلى الجالدين عبادة »^(٣) .

١ - عبد الله بن جراح الرومي على موطنه ثلاث (١٦٨/١٦٨) ط المكتبة التجارية الكبرى .

(١) الأئمة من ١٠٧-١٠٨ ، وأبو حنيفة في علوم القرآن ١٦٢/١٦٨ .

(٢) حديث : « قراءة المصحف في غير المصحف » أخرجه الترمذي في الجمع ١٦٦/١٦٦ ط القدسي : وقال رواه الطبراني وفيه أبو سعيد بن جابر ، وفيه أبو سعيد بن جابر ، وفيه أبو سعيد بن جابر ، وفيه أبو سعيد بن جابر ، وفيه أبو سعيد بن جابر .

(٣) حديث : « أنظر في المصحف عبادة ، ونظر لولته إلى الجالدين عبادة » .

قراءة القرآن بالعجمية :

١٨ - لا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقاً ، سواء أحسن العربية أم لا في الصلاة أم خارجها . وعن أبي حنيفة أنه يجوز مطلقاً ، وعن أبي يوسف وعمر بن الخطاب أن لا يحسن العربية ، لكن في شرح البزدوي أن أب حنيفة رجع عن ذلك ، ووجه المنع أنه يذهب إعجازه المقصود منه ، وعن القفال : أن القراءة بالفارسية لا تصح ، قيل له فإذا لا يقدر أحد أن يقرأ القرآن ، قال : ليس كذلك لأن هناك يجوز أن يأتي بعض مراد الله ويعجز عن البعض ، أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى ، لأن الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها ، وذلك غير ممكن بخلاف التفسير .^(١)

وللتفصيل ر : ترجمة فـ (١٩/١٦٨)

القراءة بالشواذ :

١٩ - نقل ابن عبد البر الإجماع على عدم جواز القراءة بالشاذ ، لكن ذكر موهوب الجوزي جوازها في غير الصلاة قياساً على رواية لحدث بالمعنى .^(٢)

ترتيب القراءة :

٢٠ - الأولى أن يقرأ القاري على ترتيب

(١) الإيضاح ١/ ١٠٩ ، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٩٤ رابعها ، والتبائن ص ٢٢

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/ ٤٦٧ ، والإيضاح ١/ ٩٠

ب - يرى أبو محمد بن عبد السلام أن القراءة عن ظهر قلب أفضل ، لأن المقصود من القراءة التذلل لقوله تعالى : ﴿لِيَذْكُرُوا آيَاتِي﴾^(١) والعدة تشهد أن التفرغ في المصحف يخل بهذا المقصود فكان مرجوحاً .

ج - قال السنوسي في الأذكار : إن كان القاري من حفظه يحصل له من التذلل والتفكير وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف ، فالقراءة من الحفظ أفضل ، وإن استويا فمن المصحف أفضل ، قال وهو مراد السلف .^(٢)

قطع القرآن لكاملة الناس :

١٧ - يكره قطع القراءة لكاملة أحد ، قال الحلبي : لأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره ، وأيده البيهقي ما في الصحيح وكان ابن عمر إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ، وذكره أيضاً الضحك والنعبث والنظر إلى ما يليه .^(٣)

• الوليد بن عباد ، أخرجه ابن أبي العزالي كما في خلاصة السليمي (١/ ٣٦٦) نشر دار المعرفة) وفي إسناده محمد بن زكريا النخعي ، وهو منهم بالوضع ، كذا في ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٥٥ ط خاني)

(١) سورة ص/ ٢٩

(٢) الرهاف في علوم القرآن ١/ ٤٦٣ - ٤٦٤ ، والإيضاح ص ١٠٨

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/ ٤٠٤ ، والإيضاح ١/ ٩٠

جيريل، فلاونى للفيلوى، ان يقرأه عنى
الرب المتقول. (١)

استماع التلاوة :

٢١ - من الاستماع لقراءة القرآن وترك اللغظ
والحديث لحضور القراءة. قال تعالى : ﴿وَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ
تُذَكَّرُونَ﴾ (٢)

قال الشيخ أبو محمد بن عبد السلام :
والاشتغال عن السماع بالتحدث به لا يكون
أفضل من الاستماع، سوء أدب على الشرع،
وهو يقتضي أنه لا بأس بالتحدث
للمصلحة. (٣)

وللتفصيل ر : استماع (٨٥/٤)

السجود للتلاوة :

٢٢ - في القرآن الكريم أربع عشرة آية فيها
السجود : في الأعراف، والرعد، والنحل،
والإسراء، ومريم، والحج، وفيها سجدتان في
بعض المذاهب، وفي الفرقان، والنمل،
والسجدة (الم تنزيل)، والحج، وفصلت،
والنجم، والانشقاق، وأقرأ، وزاد بعضهم آخر

(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٦٨٨ وما بعده، والإمام
١/ ١٠٩، والبيان ص ٥٣ وما بعدها.

(٢) سورة الأعراف ٢١٢.

(٣) الإقناع ص ١١٠. والبرهان في علوم القرآن ١/ ٦٧٥.

المصحف، لأن ترتيبه لحكمة، فلا يترك
الترتيب إلا فيما ورد فيه الشرع، كصلاة صبح
يوم الجمعة ﴿وَالْمُتَزِيلِ﴾، ﴿وَمَنْ أَمْسَلَ﴾
ونحوها، فلو فرق السور أو عكسها جاز وترك
الأفضل، ولما قرأة السورة من آخرها إلى
أولها، فينتج على منعه، لأنه يذهب بعض نوع
الإعجاز ومزيل حكمة الترتيب. لما روي عن
ابن مسعود أنه سئل عن رجل يقرأ القرآن
منكوساً قال : ذاك منكوس القلب، وأما خلط
سورة بسورة فإن تركه من الأدب، لما أخرج
أبو عبيد عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ
قال لبلال : وبإذن قد سمعتك وأنت تقرأ من
هذه السورة ومن هذه السورة. قال : كلام
طيب يجمع الله تعالى بعضه إلى بعض. فقال
النبي ﷺ : وكلكم قد أصاب. (١)

وأخرج عن ابن مسعود قال : إذا ابتدأت في
سورة فأردت أن تتحول منها إلى غيرها فتحول
إلا قل هو الله أحد، فإذا ابتدأت بها فلا تتحول
عنها حتى تحتتها.

وقد نقل القاضي أبو بكر الإجماع على عدم
جواز قراءة آية من كل سورة. قال البيهقي
وأحسن ما يحتاج به أن يقال : إن هذا التأليف
لكتاب الله مأخوذ من جهة النبي ﷺ وأخذ عن

(١) حديث قال لبلال : قد سمعتك بإذن وأنت تقرأ من هذه

السورة. ... أخرجه أبو داود ٨٦/٦٩ بحضرة عزت عيه

والعس من حديث أبي هريرة وإسناده حسن

الحجر، والسجود عند جمهور بقراءة يات
السجدة مسنون، وواجب عند الحنفية.^(١)
وتفصيل مواضع السجود، وعلى من يجب،
وشروط السجود، كل ذلك تفصيله في مصطلح
(سجود التلاوة).

تلبية

المعريف :

١- التلبية لغة: إجابة النداء، وهو إما في الحج
وإما في غيره كالوليمة والتلبية في غير الحج وقد
سبق الكلام عنها في مصطلح (حجّة)
ج ١ ص ٢٥١

وأما في الحج فالشراؤها دون المحرم : ليك
اللهم ليك أي : إجابتي لك يا رب . يقال .
لبي الرجل تلبية . إذا قال ليك . ولبي الحج
كذلك . قال القراء : معنى ليك إجابة لك بعد
إجابة . وفي حديث الإهلال بالحج : فلييك
اللهم تبيك : هو من استجابة، وهي إجابة
النداء أي . إجابتي لك يا رب . وعن الخليل أن
تبه كلمة (تبيك) على جهة التوكيد.^(٢)

والإجابة ون كانت لا تخرج في معناها
الاصطلاحي عن هذا إلا أنه قد ورد في محرمي
على مختصر خليل : أن معنى التلبية الإجابة .
أي - إجابة بعد إجابة وذلك أن الله تعالى قال :



(١) لسان العرب . وناج العروس . وهبط السطح . والمصباح
انتبه مائة وأثنى

(٢) المرحم السبكي . ورمحي العلاج ص ٢٦٠

«الَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟» فَأَلْمَأَ بِلِيٍّ^(١) نَهْدَهُ إِبْجَابَةً وَاحِدَةً، وَالثَّانِيَةَ: إِبْجَابَةً قُوَّةً نَعَالَى: «وَأَذَنٌ فِي نَاسٍ بِالْحَلِجِ»^(٢) يَقَالُ: إِنْ إِبْرَاعِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَذَنَ بِالْحَلِجِ إِبْجَابَهُ النَّاسَ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ هَمْسَ إِبْجَابَهُ مَرَّةً حِجْ مَرَّةً، وَمِنْ زَادَ. فَالْعَنَى إِبْجَابَكَ فِي هَذَا كَمَا إِبْجَابَكَ فِي ذَلِكَ. وَأَوَّلٌ مِنْ نَبِيٍّ الْمَلَانِكَةِ، وَهَمَّ أَيْضًا أَوَّلٌ مَنْ كَانَ بِالْيَتِ^(٣).

وَمَعْنَى لَبِيكَ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الطُّحْطَارِيِّ عَلَى مَرَاتِي الْفَلَاحِ: أَقَمْتُ بِيَابَتِ إِبْجَابَةٍ بَعْدَ أُخْرَى وَأَجَبْتُ نَدَائَكَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى^(٤).

وَالِ الْقَوَاكِدِ الدَّوَانِ: إِبْجَابَتِكَ بِاللَّهِ إِبْجَابَةً بَعْدَ إِبْجَابَةٍ، «وَلَا زِمْتُ الْإِبْجَابَةَ عَلَى طَاعَتِكَ مِنْ أَلْبٍ بِالْمَكَانِ إِذَا قَرِئَتْ وَأَقَامَ بِهِ، وَهِيَ مَشَاةٌ لُغْظًا وَمَعْنَاهَا التَّكْثِيرُ لَا خُصُوصُ الْاِثْنَيْنِ»^(٥).

الحكم الإجمالي :

٢ - تلبية المحرم مستحبة عند الحنفية والشافعية والحنابلة^(٦) لما روى سهل بن سعد قال: قال:

(١) سورة الأعراف/ ١٧٢

(٢) سورة الحج/ ٢٧

(٣) الحرفي على مختصر خليل ٣٢٤/٢ دار صادر بيروت

(٤) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٩٩

(٥) قفاك الدواني ١١١ دار الفروقة

(٦) الاعتبار شرح المختار ١١٣ ط دار الصرعة، وابن

عبد بن ١٥٨/٢، والمهذب في فقه الإمام الشافعي

٢١١/١-٢١٢، ولفظي لأمر ندانة ٢٥٨/٣، والرياض

الحديثة

رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي إِلَّا لِي عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَدْرٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُمَا وَهَهُنَا»^(١) وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ ذَلِكِ^(٢).

صِيغَتُهَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ :

٣ - وَهِيَ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (٣) كَمَا جَاءَ فِي خَرِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبِيكَ اللَّهُمَّ لَبِيكَ. لَبِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ. إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ»^(٤)

وَهَلْ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهَا أَوْ يَنْقُصَ مِنْهَا؟

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ قَوْلُ ثَالِثٍ: إِنْ زَادَ عَلَى هَذَا قَلِيلًا بَسَ. (٥) لَمْ يَرَوْى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

(١) حديث: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَلْبِي...» أخرجه الشيخان (٣) ١٨٠ ط مصطفى الخليلي، وابن ماجه (٢) ٩٧٢ ط عيسى الخليلي، والحاكم (١) ٥١١ ط دار الكتاب العربي، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي واللفظ للترمذي.

(٢) جوامع الاكابر ١/ ١٧٧، والشرح الكبير ٢/ ٣٩

(٣) ابن عابدين ١٥٩/٢، واللفظي لأمر ندانة ٢٥٨/٣، والرياض القديمة، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢١١/١، الحرفي على مختصر خليل ٣٢٤/٢ دار صادر

(٤) حديث: «لَبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبِيكَ اللَّهُمَّ لَبِيكَ» أخرجه الطحاوي ١٠٨/٢ ط الباقية، ومسلم (٢) ٨١١ ط عيسى الخليلي

(٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٢١١/١، والحرفي

٣٢٨/٢

عنها كان يزيد فيها: لبيك وسعديك والخير كله
يبذل بك والرحمة إليك والعمل وإذا رأى شيئا
يعجبه قال: لبيك إن العيش عيش الآخرة. لما
روى أن النسيبي رحمه الله كان ذات يوم والناس
بصرفون عنه كأنه أعجب ما هم فيه. فقال:
إليك إن العيش عيش الآخرة. ^(١)

وذهب الخالبة وهو قول آخر مالك إلى أنه
لا يستحب الزيادة على تلبية رسول الله ﷺ
ولا تكبره، وذلك لقول جابر: فأهل
رسول الله ﷺ بالشرح وإليك الفهم نبيك.
ليبك لا شريك لك لبيك. إن الحمد والنعمة
لكل والملك لا شريك لك ^(٢) وأهل الناس بهذا
الذي يهلون. ولزم رسول الله ﷺ تلبيةه. وكان
ابن عمر يلبى بتلبية رسول الله ﷺ ويزيد مع هذا
إليك، لبيك. وسعديك والخير يبذل بك
والرحمة ^(٣) إليك والعمل. ^(٤)

وزاد عمر لبيك مرغوبا ومرهوبا إليك ذا

(١) حديث: «أن النبي ﷺ كان ذات يوم والناس بصرفون عنه
... أخرجه البيهقي (١٠٥/١) ط دار المعرفة من حديث
بخاري مرسل، وقال ابن حجر: رواه سعيد بن منصور من
حديث حاكم مرسل (٢٩١/٢) ط شركة المطابع الفنية.
(٢) حديث: «فأهل رسول الله ﷺ بالشرح وإليك الفهم نبيك
... أخرجه مسلم (١٨٦/٢) ٨٨٧ ط جيس الحلي.
(٣) الرغائب: الضروعة والمساءة
(٤) حديث: «كان ابن عمر يلبى بتلبية رسول الله ﷺ ويزيد
... أخرجه مسلم (١٥٠/٢) ط جيس الحلي».

التسليم والفضل الحسن. ^(١) ويرى أن أنسا كان
يزيد لبيك حقا حقا تعيدا ورقا. وهذا يدل على
أنه لا بأس بالزيادة ولا تستحب لأن النبي ﷺ
لزم تلبيةه فكررها ولم يزد عليها.

والقول الثالث ثالث: كراهة الزيادة على
التلبية المأثورة عن الرسول ﷺ. ^(٢)

وذهب الحنفية إلى أنه يشد له أن يزيد
عليها ويكرهه إذ إتمامها وتكون الزيادة عليها مما
هو مأثور فيقول: لبيك وسعديك والخير كله
يبذل بك والرحمة إليك إله الخلق إليك بحجة حقا
تعيدا ورقا. لبيك إن العيش عيش الآخرة.
وما ليس مرويا فجائز وحسن. ^(٣)

بم تصح التلبية ؟

٤ - تصح التلبية عند الحنفية والشافعية وغير
العربية وإن أحسن العربية إلا أن العربية
أنفصل. ^(١)

وذهب المالكية والخابلة إلى أن غير العربي
يلبى لسانه إن لم يقدر عليها بالعربية كأن لم يجد

(١) زائدة عمر: لبيك مرغوبا... أخرجه ابن أبي شيبة كما في
فتح الباري لأبن حجر (٣١/٣) ط السليمانية
(٢) الفقه لابن قدامة (٢/٢٩٠). الرغائب الحديث
(٣) ابن عابدين (١٠٩/٢)
(٤) ابن عابدين (١٠٨/٢) ١٠٩. رسالتة فلوبس على مناج
الطالبين (٢/٩٩)

ولا يجهد نفسه في رفع لصوت بها زيادة على الطاقة لكلا يقطع صوته وتلبته.^(١)

ودعب التلبية إلى أن لتوسط فيه مندوب فلا يسهه الملبى حتى لا يسهه من يلبه، ولا يبالغ في رفعه حتى يهفه فيكون بين الرفع والحفض ولا يبالغ في أمها، وفي الفواكه الدواني. هذا في غير المسجد لأنه لا يجوز رفع الصوت فيه إلا لمسجد الحرام ومسجد مني لأنها بنا فلحج، وقيل: للام فيها من الرباء.^(٢)

هذا في حق الرجال. أما النساء فانه لا خلاف بين الفقهاء في كراهة رفع أصواتهن بالتلبية إلا بمقدار ما تسمع المرأة نفسها أو رفيقتها، فقد روى عن سليمان بن يسار قال: السنة عندهم أن نراة لا ترفع صوتها بالإهلال وإنها كره ما رقع الصوت بحافة الغضة بها ومثلها الخش لتشكل في ذلك احتياطاً.^(٣)

من يعلمه العربية، ومقد هذا أن العربي انقاد عليها بالعربية لا يلبى بغيرها لأنه ذكر مشروع فلم تشرع بغير العربية مع لقدرة عليها كالأذان والأذكار المشروعة في الصلاة فإن لم يقدر على العربية لم يلبه كالتكبير في الصلاة.^(٤)

رفع الصوت بالتلبية :

٥ - استحب الخفية والشافعية واختالبة للمحرم أن يرفع صوته بالتلبية لما روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال: «جاءني خير بل عليه السلام فقال: يا محمد مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنها من شعائر الحج»^(٥) وقال أبو حازم: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يبينون الرؤساء^(٦) حتى تح حلقهم من التلبية. وقال مسلم: كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية فلا يأتي الرؤساء حتى يصلح صوته.^(٧)

(١) حاشية المقدسي على شرح الرسالة ١/ ١٠٩ ط دار المعرفة، وكتاب القناع ٢/ ٢٠٢ م. العصر الحديث، والمغني لأبي قدامة ٣/ ٢٩٢ م. الرياض الحديثة

(٢) حديث: «جاءني خير بل عليه السلام فقال: يا محمد مر أصحابك...» المعرفة للحاكم ١/ ١٠٩ ط دار الكتب الصغرى م. حديث زيد بن خالد وأبي هريرة، ثم قال حقه الأسانيد كلها صحيحة وليس يخل واحد منها الآخر وأثره الذهبي.

(٣) الرؤساء: موضع بين الحرمين

(٤) يصلح صوته. يبع صوته

(١) ابن حبان ٢/ ١٥٩، ١٩٩، القدوري الحديث ١/ ٢٢٣، والأختصار شرح المحصول ١/ ١٢٢ م. مصنف الحلي ١٩٣٩، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/ ٢١٣، والنجي لأبي غداة ٣/ ٢٨٩ م. الرياض الحديثة

(٢) حواصر الإكسبل ١/ ١٧٧، وتشرح الكبير ٢/ ٢٠٠، والحاشي على مختصر خليل ١/ ٣٢٤ م. صايف، الفواكه الدواني ١/ ١١٣ ط دار المعرفة

(٣) ابن حبان ٢/ ١٨٩، ١٩٠، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/ ٢١٣، ومحتاج الطالبين ٢/ ١٠٠، وسهيد-

الإكثار من التلبية :

٦ - منع الحنية والشامعية والحنابلة للمحرم
 ثم يكثر من التلبية لأنها شعار التمسك ببلبي عند
 اجتماع الرفاق، أو منى عملاً شرفاً، أو هبط ودياً، وفي
 أديار العميلات، وإفلال الليل والنهار. لما روى
 حاتم قال : «كنا رسول الله ﷺ يلبي إذا رأى
 ركبا، أو صعد أكمة، أو هبط ودياً، وفي أديار
 المكتوبة وأخر لليل^(١)» ولأن في هذه المباحث
 ترفع الأصوات ويكثر الصبح^(٢). وقد قال
 النبي ﷺ : «أفضل الحج العج والتج»^(٣).

وهذه المسألة ينبغي أن تكون في ذلك

١ - المحتاج لذلك ٣٦٤/٢، والطرسى طرقتهم خليل
 ٢٢٤/٢ دار صادر. والفوائد السواء ١١٣/١ ط ١٢٠٠
 القسرة. والمغني لأثر قداسة ٣٢٠ - ٣٣٠ م الربيعي
 الحديث. وكشف الخفاء ٢٦١/١ انصر الحديث
 ١٩١ حديث. وكان يلبي إذا رأى ركبا. وقال ابن حجر.
 اوجه رواه ابن عسكروني بحريجه لأحاديث الذهب. ثم
 قال ابن عسكروني لا يصرح بالتحسين الأخير
 ٣٣٩/٢ ط شركة الطباعة العبد.

٢ - ابن عسكروني ١٦٤/٢ - ١٦٥ م رافعي الصلاح ٣٩٩
 والأختار شرح المختار ١٤٤/١ مصطفى الحلبي ١٩٣٩.
 والذهب في فقه الإمام الشافعي ١١٣/١. مجلة المحتاج
 قدمل ٢٦١/٣. والمغني لأثر قداسة ٣٢٩ م الربيعي
 الحديث.

٣ - حديث. وأفضل الحج العج والتج. انصر حقه الدرردي
 ١٨٠/٣ ط مصطفى الحلبي وابن ماجه ٩٧/٢ ط عيسى
 الحلبي. والمحكم ١٥١/١ ط دار الكتاب العربي.
 وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي ونجح ومع
 تصورات التلبية. والتج يسلمه دماء اهدي (المدح).

مندوب، فلا يكثر. فحرم من التلبية حتى يعلمها
 وسحقه الضرر، ولا يقللها حتى يموت المقصود
 منها وهو الشهيرة^(٤).

من تبدأ التلبية :

٧ - من الأمد والسنة لمبدأ الإحرام بحج أو
 عمرة أو غيرها مما من ينح مبتدئ أن يقبل ركعتين
 بنسبة الإحرام في غير وقت كراهة، وتحرى
 المكتوبة، فإن كان مغرداً بالمحج قال بفساده
 المطابق لحناه اللهم إني أبدأ طبع ويسره في
 وأغله مني كما يفعل ذلك أيضاً المنصر
 بالقرآن. ويشير إلى نوع نسكه ثم يلبي بغير
 صلاته. وهذه التلبية يكون محرماً وتسمى عليه
 أحكام الإحرام.

هذا ما عليه فقهاء المذاهب الأربعة^(٥).

ونه لإحرام بها إذا استوت به راحلته، وإذا بدأ
 السير سواء لأن الجديع قد روي عن النبي ﷺ
 من طريق صحاحه. قال لأكرم : سألت أبا
 عبد الله عليه السلام أحب البيوت للإحرام فيه دير الصلاة
 أو إذا استوت به راحلته؟ فقال : كل ذلك عند
 جاهد في دير الصلاة وإذا علا البيدك.

(١) حواضر الإكمال ١٧٧/٢. والفوائد الخواني ١١٣/١ ط طر
 المعرفة.

(٢) ابن عسكروني ١٥٩/٢ - ١٦٠. كشاف أضواء ٢٣٣/١.
 والمغني لأثر قداسة ٣٢٥ م الربيعي الحديث. والذهب في
 فقه الإمام الشافعي ١١٣/١. ٢٦٢. ٢٦١ م. وسواهم الإكمال
 ١٩٨/١. ١٧٧. وشرح الكبير ٢٢/٢.

حتى تنتهي النلية :

٨ - تنتهي النلية بالنسبة للحاج ابتداء من رمى جمرة العقبة يوم النحر عند الحنفية والشافعية والحنبلة فيقطعها مع أول حصاة لأخذها في أسباب التحلل، ويكرر بدل النلية مع كل حصاة. فقد روى جابر أن النبي ﷺ لما أتى إلى منى لم يخرج إلى شيء حتى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات وقطع النلية عند أول حصاة رماها، ثم كبر مع كل حصاة، ثم نحر، ثم حلق رأسه، ثم أتى مكة فطاف بالبيت^(١). وروى الفضل بن العباس أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة^(٢).

وكان الفضل رديف يومئذ وهو أعلم بحالته من غيره. ولأن النلية للإحرام فلذا رمى فقد شرع في التحلل فلا معنى للنلية^(٣).

(١) حديث: «أن النبي ﷺ لما أتى إلى منى لم يخرج إلى شيء حتى رمى جمرة العقبة بسبع حصيات...» قال ابن حجر: «وهو مستفاد من الأحاديث المتقدم ذكرها. منها حديث جابر الطويل، ولم يروه هكذا صريحاً (الحدادة ٢/ ٢٦ ط الفضالة الحديثة)

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة» أخرجه مسلم (٢/ ٢٩٢ ط حسي الحلبي) من حديث ابن عباس.

(٣) ابن حزم (٢/ ٦٨٠)، والفتاوى الحديثة (١/ ٢٣١) الفكية الإسلامية، الإختصار شرح الفتاوى (١/ ١٥١) مصطفى الحلبي ١٩٣٦، وسبابة المحتاج للرملي (٣/ ٢٩٤-٢٩٥)، وفتاوى الطالين (٢/ ١١٨)، والمذهب في لغة الإمام الشافعي (١/ ٢٣٥)، والمختصر لابن كداسة.

وللماكينة قولان: أحدهما: يستمر في النلية حتى يبلغ مكة فيقطع النلية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفه ويروح إلى مصلاها.

والثاني: يستمر في النلية حتى الشروع في الطواف، والأول في رسالة ابن أبي زيد. وشهره ابن بشر، والثاني في المدونة في قول يقطع النلية حين يبتدىء الطواف^(١).

أما المعتز فيقطع النلية متى شرع في الطواف واستلم الحجر عند الحنفية والشافعية والحنابلة^(٢). لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «يلبي للمعتمر حتى يستلم الحجر»^(٣).

وأما المالكية فالمعتمر صدهم أن معتبر الميقات من أهل الأمان وفاتت الحج أي: المعتبر لفوات الحج يلبي كل منها للحرم لا إلى رؤية البسوت، ومعتز الجعارة والتعريم يلبي للبسوت أي: إلى دخول بسوت مكة لغرب المسافة

- (٢/ ٢٣٠-٢٣١) م الرياض الحديثة، وتشافق الفتح - (٢/ ٢٩٨) م النصر الحديثة.

(١) جواهر الإكليل (١/ ١٧٧)، والفتاوى الدواني (١/ ١٣) ط دار الفرة.

(٢) سبابة المحتاج للرملي (٣/ ٢٩٤-٢٩٥)، والمغني لابن إدانة (٢/ ٢٣٠-٢٣١) م النصر الحديثة، وتشافق الفتح.

(٣) ابن حزم (٢/ ١٨٠) م. الفتاوى الحديثة (١/ ٢٣١) الفكية الإسلامية.

(٣) حديث: «يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر» أخرجه أبو داود (٢/ ١٩٦) ط حوت عبد الدارس، والترمذي (٣/ ٢٥٢) ط مصطفى الحلبي، وصححه.

استدلالاً بما دواء نافع عن امن عمر من فعله في
انصافك فان: وكان يترك النسبة في العمرة إذا
دخل الحرم^(١)

ينظر في تفصيل ذلك: حج - إحرام.

تلف

التعريف:

١ - التلف لغة: الحلاك والنعطب في كل شيء.
ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى
اللغوي.

والإنلاف: إحداث التلف، وينظر لتفصيله
مصطلح: (إنلاف).

والتلف في باب المضاربة مخصوص بالنقص
الحاصل لا عن تحريك، بخلاف الحصر فهو
مانساً عن تحريك^(٢).

الحكم الإجمالي:

٢ - التلف يتعلق به خطاب الوصم، وترتب
عليه آثار أهمها الضمان. والتلف لا يوصف بحل
أو حرمة، وإنما ينظر فيما يضمن التلف.
أما الإنلاف، فهو إحداث التلف، وتفصيل
أحكامه في مصطلح: (إنلاف).

أسباب التلف:

٣ - التلف إما أن يكون بمعارض مملوك، وهو

تلجئة

أنظر: بيع التلجئة.



(١) لسان العرب، والمصباح المنير، مادة: تلف. وحاشية

العسوقي ٣/ ٥٢٩

(٢) الشرح لكبير ٩/ ٤٠، وجوه الإكمال ١/ ١٧٨

أولاً: أثر التلف في العبادات :

١ - تلف زكاة المال .

٢ - ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الزكاة لا تسقط تلف المال بعد الحول، ويجب على المُرَكَّب انضمان، وذلك لأنها مال وجب في الذمة فلم يسقط بتلف المصائب، كالدين، فضمنها تلفها في يده . فلا يعتبر بقاء المال .

وقيد المالكية والشافعية هذا الحكم بفتدين : يتمكن من الأداء ، والتفريط من رب المال . فإن تلف انسان بعد التمكن من الأداء أو تفريط من رب المال فلا تسقط الزكاة عنه ، ويجب عليه الضمان .

ولم يعتبر الحنابلة هذين القيدين وأوجبوا الضمان مطلقاً واعتبروا إمكان الأداء شرطاً لوجوب الإخراج لا لوجوب الزكاة . لفهم قول النبي ﷺ : « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول »^(١) فإنه يدل على الوجوب بعد الحول مطلقاً .

ولأنها حتى التفريط ، فلم يعتبر فيها إمكان الأداء كدين الأدمي ، ولأنه لو اشترط لم ينعقد الحصول الثاني، حتى يتمكن من الأداء . وليس

ما يعبر عنه بالأفة السبلية أو بالذائنة ، وإما أن يكون بفعل من المخلوق ، وهذا يقسمه الفقهاء إلى نوعين : تلف حمسي ، وتلف شرعي . وبسببه المالكية التلف الحكمي .

فالتلف الحمسي : هو هلاك العين نفسها ، سواء أتى عليها كلها أو بعضها .

والتلف الشرعي (الحكمي) : هو منع الشارع من الانتفاع بالعين مع بقاءها بسبب من التلف ، سواء أكان الشئ عامداً يدخل فيه التلف وغيره ، كما في العين ، فمباحا للتلف دون غيره كما في وطء الأمة ، أم كان مباحا لغير التلف كما في الصدقة والهبة .

وقد ذكر الفقهاء أنه صوروا انتهاء ما لو اشترى أمة فأعتقها أبوه قبل قبضها ، وذلك لأن الشارع جعل عتق أبيه كعتقه ، حيث رتب عليه حكمه ، ومثله الكتابة ، والتدبير ، والصدقة ، والهبة .^(٢)

وهذا التقسيم باعتبار التلف ، أما باعتبار المحل ، فهو إما أن يرد على النفس والأعضاء ، وتفصيل ذلك في مصطلح : (جناية ، ودية ، وقصاص)

وأما أن يرد على الأموال ، وهو المقصود هنا .

(١) حديث : « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول » أخرجه أبو داود ٢٩٠١/٢ ، تحقيق عرت جريد علي (١) وحسنه الطزيلي في نصب الرأية ٣٦٨/٢ - ط المجلس العلمي بالندم .

(٢) حاشية المدسوقي ١٢٤/٣ ، ومواعيب الحنبل ٤٤٣/٤ . رمعي المحتاج ٦٦/٢ ، وشرح روض الفضل ٢٧/٢ . حاشية الجعل على شرح المنهج ١٥٨/٣

وأما لو كان بقصد الفرار فتجب زكاته، ولو كان ذلك قبل الحول.

وذهب الحنفية إلى أن الزكاة تسقط بتلف المال بعد الحول سواء أتمكن من الأداء أم لا. وإن هلك بعض النصاب سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه لتعلقها بالعين لا بالذمة، ولأن الشرع علّق وجوبها بقدره ميسرة، والمعلق بقدره ميسرة لا يبقى دونها، ويقصدون بالقدره الميسرة هنا وصف النسيئة أي إمكان الاستمرار لا مجرد وجود النصاب. (١)

وأما إذا تلف المال بعد الحول بفعل المزكي نفسه فإن الزكاة لا تسقط عنه، وإن انتص القدرة الميسرة لبقائها تقديراً، زجراً له عن التعدي ونظراً للفقراء.

هذه الأحكام فيها إذا كان التلف بعد حلول الحول، وأما إذا كان التلف قبل حلول الحول فلا خلاف بين الفقهاء في سقوط الزكاة عنه لعدم الشرط، ولا خلاف بينهم في سقوط الزكاة عنه إن تلف رب المال قبل الحول إن لم يقصد الفرار منها، فإن قصد بالإتلاف الفرار من الزكاة فاختلف الفقهاء على قولين:

كذلك بل يتعقد غيب الأول إجماعاً، ولأنها عبادة فلا يشترط لوجوبها إمكان الأداء كسائر العبادات. وعن أحمد رواية باعتبار التمكن من الأداء مطلقاً أي ولو بلا تقريب، واختارها ابن قدامة.

واستثنوا من ذلك الزرع والشجر إذا تلف بجائحة قبل القطع، فإن زكاتها تسقط، فإن بقي بعد الجائحة ما يجب فيه الزكاة زكاه، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الخارص إذا غرس الشجر ثم أصابته جائحة فلا شيء عليه إذا كان قبل الجفاف، ولأنه قبل الجفاف في حكم مالا ثبت البد عليه، بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتلقت بجائحة رجع بها على البائع.

وزاد مالكية في تلف المواشي في ذلك وهو محي. الساعي، فإذا تلفت أو ضاعت بعد الحول وقبل محي. الساعي فلا يحسب ما تلف أو ضاع، وإنما يزكى الباقي إن كان فيه زكاة، وذلك لأنهم يعتبرون محي. الساعي شرط وجوب، وكذلك تسقط الزكاة عندهم عنها لو تلفت بعد محي. الساعي والعمد وقبل أخذه، وذلك لأن محي. شرط في الوجوب وجوباً موسعاً إلى الأخذ، كدخول وقت الصلاة، فقد بطأ أثناء الوقت ما يسهطها كالخبيض، كذلك التلف بعد المحي. والعمد، وأما الموديع منها شيئاً بغير قصد الفرار، أوجع شيئاً كذلك بعد محي. الساعي وقبل الأخذ، ففيه الزكاة، ويحسب على التعمد،

(١) حاشية ابن عثيمين ٢/ ٢٠١، ٢١، ٢٣ وما بعدهما. وحاشية السبكي ١/ ١٤٣، ١٥١، ١٥٣، وسواء الجليل ٢/ ٣٦٣، ومعنى المحتج ١/ ٣٨٧، ٤١٨، وكشاف الطنطاوي ١/ ١٨٢، والإتصاف ٣/ ٣٩، ٤٠، والفتاوى لابن قدامة ١٨٢، ٦٨١/ ٢.

ففي سقوط زكاة النضر عند الشافعية واخذوا به
وجهاً : أضحوا تسقط زكاة المال ، والثاني :
لا تسقط .^(١)

وذهب المالكية إلى سقوط زكاة نضر
بالتلف ، إلا أن يخرجها في غير وقتها فنضيع ،
فإنه يفسدها حينئذ .^(٢)

ج - تلف الأضحية :

٦ - اتفق لمفهاء على أن الأضحية المنيعة إذا
تلفت فلا شيء ، على صاحبها ولا يترمه بدنها -
في الجعنة - ويصرف الحنفية في ذلك بين المومر
والعسر - وخصوا القول بعدم التضمان بالعسر ،
قالوا : لأن شراء الضحية للأضحية بمنزلة الشراء
إذا هلك فقد هلك محل إقامته الواجب
يسقط عنه ، وليس عليه شيء آخر بما يجب
الشراء ابتداءً ، لفقد شرط الوجوب وهو البصائر
وأما إن كان مومراً ، فإنه يجب عليه إن
يضحى شاء أخرى ، لأن الوجوب في حقه
الوقت ، والأضحية الشراة لم تعين للوجوب ،
والوقت نقي ، وهو من أهل الوجوب فيجب
وخص الشافعية والمنزلة القول بعدم التضمان بين
إذا تلفت قبل التمكن من ذبحها ، أو تلفت بعد
قد ربط منه ، وأما إذا تلفت بعد التمكن من

تذبح الجمهور (اختية والمالكية
والشافعية) إلى سقوط الزكاة عنه مع الكراهة
عند الشافعية وعبد بن الحسن .

وذهب أصحابنا إلى عدم سقوط الزكاة
عنه .^(٣)

ب - تلف المال بعد وجوب زكاة النضر :

٥ - ذهب الفقهاء - ومعتهم الحنفية - إلى أن تلف
المال بعد وجوب زكاة النضر وبعد التمكن من
أدائها لا يسقطها ، بل تستمر في ذمته اتفاقاً ،
وفرق الحنفية بينها وبين زكاة المال بأن وجوب
زكاة النضر متعلق بالقدر المكنة ، وهي أدنى
ما يتمكن به العبد من أدائها لزمه من غير حرج
غالباً ، أما زكاة المال فيتعلق وجوبها بالقدر
الميسرة ، وهي ما يوجب بر الأداء على الكف
بعد ما ثبت الإمكان بالقدر المكنة ، ودوامها
شرط لدوام الواجب الشاق على النفس ككثر
الواجبات المالية ، حتى سقطت الزكاة والعسر
والخراج بهلاك المال بعد التمكن من الأداء ، لأن
القدر الميسرة وهي وصف النماء قد فانت
بالحلاك ، فيصير دوام الوجوب لغوات شرطه ،
بخلاف القدرة المكنة فليس بقدره شرط لبناء
الواجب .

أما إذا كان تلف المال قبل التمكن من الأداء

(١) حاشية ابن عسدين ١٦/٥٤ ، ١٩٩/٥ ، والبدوي

١٦/٢٧ ، وفي ٨١/٣ ، والأصناف ٣/١٧٧ ، ٩٧

(٢) مواهب الحلي ٢/٣٧٦ ، وشرح الزرنا ٢/٤٠

(٣) حاشية ابن عسدين ٢١/٢ ، وحاشية البدوي ١١/٣ - ٥

وروضة الطيحين ١٩٠/٢ ، والأصناف ٣/٣٢٢

ذبحها أو بتفريط منه فأوجبوا عليه الضمان.

وإن تعدى اجنبي عليها فأنكحها، فعلى الاجنبي القيمة بلا نزاع، بأخذها المصحي ويشترى بها مثل الأولى، وإن أنفقها المصحي نفسه لزمه أكثر القدرين من قيمتها ونعم مثلها على الصحيح عند الشافعية، والصحيح من مذهب الحنابلة أنه يضمنها بالقيمة يوم التلف.^(١)

د- تلف الهدي :

٧- من ساق هديا واجبا فعطب أو تعيب بها يمنع الأضحية، أقام غيره مقامه، وصنع للمعيب ماشاء، فإن كان المعيب نظروعا فليس عليه غيره، ويحصره ولا يأكل منه هو ولا غيره من الأغنياء ويضرب صفقة ستانه، ليحلم أنه هدي للفقراء.^(٢)

وذهب المالكية إلى أنه إن سرق الهدي الواجب، أو تلف بعد ذبحه أو نحره أجزأ، لأنه يقع محله.

أما إن سرق أو تلف قبل ذبحه أو نحره، فلا يجزئ، ويلزمه البذل.

ولما الهدي المتطوع به فلا بدن عليه، وإن

(١) مدائع الصنائع ٦٦/٥، ومعارف الجليل ٣/٢٥٠، وشرح

الرد المحتار على مختصر خليل ٤٣/٣، وروضة الطالبين

٢٦١/٣ وما بعدهما، شرح وهبي الطحاوي ١/٥١٢،

والإيضاح ١/١٥٠ وما بعدها

(٢) شرح القدوري ١/٢١٩-٢٢٠، وابن عابدين ٢/٢٥١

سرق قبل ذبحه أو نحره.^(٣)

ويرى الشافعية أن هدي التطوع لا يضمن بالتلف ولا بالإتلاف، لأنه وإن تطوع به مالكه فإن ملكيته له لا تزول عنه بالتطوع، فله أن يتصرف فيه بذبحه وأكله ويبيعه ومساير التصرفات، لأن ملكه ثابت ولم ينفذه، وإنما وجد منه مجرد نية ذبحه، وهذا لا يزيل الملك، كما لو نوى أن يتصدق بماله، أو يعتق عبده، أو يطلق امرأته، أو يقف داره، وفي قول شاذ للشافعية، إنه إذا قلد الهدي صار كالملذوذ، وأنصحح الأول.

فإذا عطب وذبحه، قال صاحب الشامل وغيره: لا يصير مباحا للفقراء إلا بلفظه، وهو أن يقول أبعثه للفقراء أو المساكين، قال: ويجوز لمن سمعه الأكل، وفي غيره قولان: قال في الإملاء: لا يحل حتى يعلم الإذن، وقال في القديم والام: يحل وهو الأظهر.^(٤)

ومذهب الشافعية في الهدي الواجب أنه يضمن بالإتلاف لا بالتلف، فإن تلف من غير تفريط لم يضمنه، لأنه أمانة عنده، فإذا هلك من غير تفريط لم يضمنه، لأن من التزوير أي في هداياه بساقه عوراء، فقال: إن كان أصابها

(١) المدقوق ٩١/٢

(٢) المجموع ٨/٣١٤ ط طائفة، وروضة الطالبين

١٩١/٣ ط طائفة الإسلام

ثانياً : التلف في عقود المعاوضات :

١ - تلف المبيع :

٨ - تلف المبيع إما أن يكون كلياً أو جزئياً، قبل القبض أو بعده، ولكل قسم أحكام. والتلف قد يكون بأفة سلبية، وقد يكون بفعل المشتري، أو البائع، أو بفعل أجنبي.

تلف كل المبيع قبل القبض :

٩ - إذا تلف المبيع كله قبل القبض بأفة سلبية أو بفعل المبيع - بأن كان حيواناً فقتل نفسه - انفسخ البيع عند الجمهور، وهو رواية عن أحمد وسقط الثمن عن المشتري، لأن النبي ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ريع مما يضمن»^(١) والمراد به بيع ما بيع قبل القبض - والمبيع قبل قبض المشتري له هو في ضمان البائع، ولأنه لو بقي أوجب مطالبة المشتري بالثمن، وإذا طالبه بالثمن فهو مطالبه بتسليم المبيع، وأنه عاجز عن التسليم، فتمتنع المطالبة أصلاً. فلم يكن في بقاء البيع فائدة فيفسخ، وإذا انفسخ البيع سقط الثمن عن المشتري، لأن انفساخ البيع ارتجاعه من الأصل كالم لم يكن.

بعدما اشترى بتموهة فأمضوها، وإن كان أصابها قبل أن تشتريها فأبديتها، ولأنه لو هلك جميعه لم يضمنه، فإذا نقص بعضه لم يضمنه كالوديعة.

وإن تلف بتفريط منه بأن أخرضه بعدما عطب في الطريق حتى هلك ضمنه، أو تخالف فباع الهدى فتلف عند المشتري أو تلفه لزمه قيمته أكثر ما كانت من حين القبض إلى حين التلف كلها في المجموع، وبشرى السافر بتلك القيمة مثل الثالف جنساً ونوعاً وسناً، فإن لم يجد بالقيمة التل لغلاء حدث لزمه أن يضمن من ماله إليها تمام الثمن، وهذا معنى قول الأصحاب يضمن ما يباعه بأكثر الأمرين من قيمته ومثله^(٢).

وقال الحنابلة: إن تلفت المعينة هدباً أو صلت أو سرفت ولو قبل الذبح فلا بدل عليه إن لم يفرط، لأنه أمين.

وإن عمن عن واجب في الدابة ما يجزيه فيه، كالشتمع يعين دم الشتمع شاة أو بقرة أو بدنة، أو عين هدباً بذره في دمه، ونعيب أو تلف أو غفل أو سرق أو عطب ونحوه لم يجزئه، لأن الدابة لم تقرأ من الواجب بمجرد التعيين عنه، ولزمه بدله^(٣).

(١) المجموع ٨/ ٢٦٣ - ٢٦٤ ط شلبية، المذهب ١/ ٢٤٢ ط

الحلي، وروضة الطالبين ٣/ ١٩٠ ط المكتب الإسلامي.

(٢) كشف القناع ٣/ ١٣ - ١٤، المروغ ٢/ ٥٤١، والمغنى

٥٤١/٣

(٣) حديث: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع» ولا

أخرجه الرمزي ٣/ ٥٢٧ ط (عليه) من حديث

عبد الله بن عمرو، وقال: «حسن صحيح».

أو على الخيار، وبين أن يكون التلف عمداً أو خطأ، فإذا كان البيع على البت وتلاف البائع يوجب الحرص للمشتري، كان انحصان منه أو من البائع، وسواء أكان الإنقاذ عمداً أم خطأ.^(١)

١٠ - وإذا كان البيع على الخيار، فخير إما أن يكون للسلع أو للمشتري، فإذا كان الخيار للبائع فصاح البيع سواء كان الإنقاذ عمداً أم خطأ.

وإذا كان الخيار للمشتري وكان إنقاذ البائع للمبيع عمداً ضمن البائع للمشتري الأكثر من الثمن أو القيمة، لأن للمشتري أن يختار الرد إن كان الثمن أكثر أو الإمصاء إن كانت القيمة أكثر.

وأما إذا كان إنقاذ البائع للمبيع خطأ فيفسخ البيع.^(٢)

١١ - وإذا تلف كل المبيع بفعل المشتري فلا يفسخ البيع وعليه الثمن، لأنه بالإتلاف صار قابضاً كل شيء، لأنه لا يمكنه إنقاذه إلا بعد إثبات يده عليه، وهو معنى القبض فيقرر عليه الثمن، سواء كان البيع باتاً أم بالخيار عند الشافعية والحنابلة.

وقصر الحنفية والمالكية الحكم السابق على

وذهب الحنابلة في المكمل والموروث إلى مثل قول الجمهور، وفي غيرهما يهلك قبل القبض على حساب المشتري، ومثل المكمل والموروث ما يبيع رؤبة أو صفة متقدمة^(٣) واحتجوا بحديث والخراج بالضم،^(٤)

وأما إذا كان التلف بفعل البائع فإن حكمه كالتلف بأفة مساوية عند الحنفية والشافعية.

وذهب الحنابلة في المبيع إذا كان مكبلاً أو موروثاً أو نحوهما إلى تخيير المشتري بين الفسخ وأخذ الثمن الذي دفعه إن كان، وبين إمصاء المبيع، وبطالب المشتري مثله البائع بعثله إن كان مثلب وإلا فببسته، لأن الإنقاذ كالعيب وقد حصل في موضع يلزم للبائع ضمانه، فكان للمشتري الخيار كالعيب في البيع.

أما إذا لم يكن المبيع مكبلاً أو موروثاً أو نحوهما لم يفسخ البيع عندهم، وبطالب المشتري البائع بالقيمة^(٥) وهذا قول مرجوح عند الشافعية.

وفرق المالكية بين أن يكون البيع على البت

(١) إمامة مع الحنفية ٢٢٨/٥، وحاشية ابن عابدين ١/٤٢.

وحاشية المدسوقي ١٤٧/٣، ومعنى المحتاج ١/٦٥.

وكشاف المتأخر ٢٤٢/٣، والمغني ١/١١٣.

(٢) حديث، المخرج بالضم، أخرجه أبو داود (٣٧٨-٧٨).

خفي حوت جهيد دحسان، وصححه ابن قطان ثم في

التنقيص لابن حجر (٢٢٠٣) مع شركة الطباعة العلمية.

(٣) كشاف المتأخر ١٤٢/٣.

(٤) به مع الحنفية ٢٢٨/٥، وحاشية ابن عابدين ١/٤٢.

وحاشية المدسوقي ١٤٧/٣، ومعنى المحتاج ١/٦٥.

وكشاف المتأخر ١٤٢/٣، والمغني ١/١١٣.

(٥) حاشية المدسوقي ١٤٧/٣.

١٢ - وإذا كان التلف بفعل اجنبي فعليه ضمانه بلا خلاف بين الفقهاء - سواء أكان الإلتلاف عمدا أم خطأ عند من يفرق بينهما من الفقهاء - لأنه ألتلف مالا مملوكا لغيره بغير إذنه ولا يد له عليه ، فيكون مضمونا عليه بالمثل أو القيمة .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن المشتري بالخيار إن شاء نسخ البيع فيجوز الميع إلى ملك البائع فينتج الجاني فيضمنه ، وإن شاء اختار البيع فاتع الجاني بالضمين وأتبعه البائع بالثمن .^(١)

وذهب الحنابلة إلى مثل قول الجمهور إذا كان البيع مكبلا أو موزونا أو نحوهما . فإن لم يكن كذلك هلك على حساب المشتري ويتبع المثلث بالضمين .^(٢) تلف بعض البيع قبل القبض :

١٣ - إذا تلف بعض المبيع قبل القبض بأفة سيووسة ، فالمشتري بالخيار بين نسخ العقد والرجوع بالثمن ، وبين قبوله ناقصا ولا شيء له لقدونه على الفسخ . هذا مذهب الشافعية ، وهو مذهب الحنابلة إذا كان المبيع مكبلا أو نحوه . أما غير المكبل ونحوه فتلف بعضه وتعبه يكون على حساب المشتري ولا فسخ .

المبيع البات ، أو بشرط الخيار للمشتري ، لأن خيار المشتري لا يمنع زوال البيع عن ملك البائع بلا خلاف ، فلا يمنع صحة القبض ، فلا يمنع تقرر الثمن .

فإن كان البيع بشرط الخيار للبائع فذهب الاختية إلى أن عليه ضمان مثله إن كان له مثل وفيمنه إن لم يكن له مثل ، لأن خيار البائع يمنع زوال السلعة عن ملكه بلا خلاف ، فكان البيع على حكم ملك البائع ، وملكه مضمون بالمثل أو القيمة .

وذهب المالكية إلى أن المشتري يضمن الأكثر من الثمن والقيمة ، لأنه إذا كان الثمن أكثر كان للبائع أن يجيز البيع في زمن الخيار لما له فيه من الخيار ، وإن كانت القيمة أكثر من الثمن فالبائع أن يرد البيع لما له فيه من الخيار ويأخذ القيمة لا فرق في ذلك بين أن يكون التلف عمدا أو خطأ ، إلا أن يخلف المشتري أنه ضاع بغير تقربط أو تلف بغير سببه ، فإنه يضمن الثمن دون التلف إلى القيمة . وهذا إذا كانت القيمة أكثر من الثمن ، فإن كان الثمن أكثر من القيمة أو مساويا لها ضمن الثمن من غير يمين .^(٣)

(١) بدائع الصنائع ٣٢٨/٥ ، وحاشية ابن عابدين ٢٢٩ . وحاشية ابن عابدين

٤٢/٤ ، وحاشية المدسوقي ١٥٠/٣ . ومفتي المحتاج

٦٧/٢ ، وكشاف القناع ٢٤٣/٣ ، والمغني لابن قدامة

١٢٣/٤

(٢) كشاف القناع ٢٤٤/٥

(٣) بدائع الصنائع ٣٢٨/٥ ، وحاشية ابن عابدين ١٢٢/٤ .

وحاشية المدسوقي ١٠٤/٣ وسامعدها ، ومفتي المحتاج

٦٦/٢ ، وكشاف القناع ٢٤٣/٣ ، والمغني

١٢٣/٤

بعد التلف لنصف فأكثر فاشترى بالخيار بين
رد البيع وأخذ ثمنه، وبين التمسك بالباقي
حصته من الثمن.

وإن كان الباقي بعد التلف أقل من النصف
حرم التمسك بالباقي ووجب رد البيع وأخذ
جميع ثمنه لاختلال بيع مختلف جن البيع،
وتمسك المشتري بماتيه كإشياء عقد بثمن
مجهول، إذ لا يعلم ما يخص الباقي إلا بعد
تقسيم الجميع، ثم النظر فيما يحجز كل جزء
على أفرادهم إلا المثل فلا يحرم التمسك بالأرض،
بل المشتري بالخيار بين فسخ البيع وبين
التمسك بالباقي بحصته من الثمن، وذلك لأن
المثل متب (مقابلة) من الثمن معنوم، فليس
التمسك بالباقي القليل، كإشياء عقد بثمن
مجهول، وإنما يأتي هذا في المقوم.^(١)

تلف بعض البيع بفعل البائع قبل القبض:

١٤ - أما إذ تلف بعض البيع قبل القبض ففصل
البائع، فذهب الخليفة إلى بطلان البيع بقدره
ويسقط عن المشتري حصة المالك من الثمن
سواء أكان النقصان نقصان قيمة ثم نقصان
وصف - لأن الأوصاف لها حصة من الثمن عند

وفرق الخليفة بين التلف الذي ينشأ عنه
نقصان قدر، والتلف الذي ينشأ عنه نقصان
وصف. فتنقصان الوصف وهو كل ما يدخل في
بيع من غير نوعية، كالشجر والبناء في الأرض
وأطراف الحيوان وجودة في الكيل والموزون،
فحصروا أحكام السابق بنقصان الوصف دون
نقصان القدر، وذلك لأن الأوصاف لا حصة لها
من الثمن إلا إذا ورد عليها القبض أو الجناية،
لأنها تصير مقصودة بالقبض أو الجناية.

وأما إذا كان التلف قد نشأ عنه نقصان قدر -
بأن كان ميكلا أو موزون أو محدود - فالعقد
ينسخ بقدر المالك وتسقط حصته من الثمن،
لأن كل قدر من القدرات مقصود عليه، فيبطله
شيء من الثمن، وهلاك كل المعنود عليه يوجب
انقضاء البيع في الكل وسقوط الثمن.

فهلاك بعض يوجب تنسخ البيع وسقوط
الثمن بقدره، والمشتري بالخيار في الباقي، إن
شاء أخذه بحصته من الثمن، وإن شاء ترك لأن
الصفة قد تغيرت عليه.

وذهب المالكية إلى أنه إن كان الباقي بعد
التلف النصف فأكثر لم يشتري الباقي
بحصته من الثمن وسحب حصته ما تلف،
وحدث لأن قضاء النصف كية ١، الحس (لأكثر)
فيترجمه، وهذا في الجميع المتعدد.

فإن كان المبيع متحدا^(٢) كفرس مثلا وفي

(١) يذاهب الصالح ٥/٢٣٩، ٥١٠، وحاشية السبكي وفي

١٢٨/٢، ١٢٩، ومنه لصالح ٥/٢٣٩، وحاشية النجدة

١٢٨/٢، وكشاف الخصال ٢/٢٤٢، ٢٤٣، والنفوس

١٢٢/٢، وابن حديد ٢/٢٣

(٢) أي لا مثل للجزء

إمضاء البيع وأخذ أرض الجنانية ، وإن كان إتلافه له خطأ فالمشتري بالخيار بين رده للبائع أو أخذه ناقصا ولا شيء له .

وذهب الشافعية إلى تحجير المشتري بين الفسخ والرجوع يالتمن وبين إجازة العقد بجميع الثمن ، ولا يفرم البائع للمشتري شيئا على المذهب عندهم .^(١)

تلف بعض المبيع بفعل المشتري :

١٥ - إذا تلف بعض المبيع بفعل المشتري فلا يبطل البيع ولا خيار له لحصوله بفعله ، ولا يسقط عنه شيء من الثمن لأنه صادر قابضا للكل بإتلاف البعض ، ولا يتمكن من إتلاف البعض إلا بإثبات اليد على الكل ، وصار قابضا قدر المتلف بالإتلاف والباقي بالتعيب فتغور عليه كل الثمن .

هذا هو مذهب الجمهور (الخفية والشافعية والحنبلية) .

وفرق المالكية بين أن يكون الخيار للبائع أو المشتري ، وبين التلف العمد والخطأ ، فإن كان الخيار للمشتري وكان إتلافه للمبيع عمدا فيعتبر ذلك رضا منه بالبيع ولا رجوع فيه .

ورود الجنابة عليها ، لأنها تصير أصلا بالفعل فتقابل بالثمن - والمشتري بالخيار في الباقي ، إن شاء أخذه بمحضه من الثمن ، وإن شاء ترك لتفريق الصفقة عليه .

وعند الحنبلية إذا كان المبيع مكبلا أو موزونا قال ابن قدامة : قياس قول أصحابنا أن المشتري يحجر بين الفسخ والرجوع بالثمن ، وبين أخذه والرجوع على البائع بموضع ما أنلف أو عيب .

وأما إذا لم يكن المبيع مكبلا أو موزونا فلا يتفسخ البيع ، ويرجع المشتري على البائع بموضع ما أنلف .

وفرق المالكية بين أن يكون التلف عمدا أو خطأ ، وبين أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري .

فإن كان الخيار للبائع وإتلافه للمبيع عمدا ، كان فعله رداً للبيع قل جنائنه ، لأن هذا التصرف من شأنه أن لا يفعله الإنسان إلا في ملك ، وإن كان إتلافه له خطأ ، فللمشتري خيار التعيب ، إن شاء غسك ولا شيء له ، أورد وأخذ الثمن بعد إجازة البائع بها له فيه من الخيار . وإن لم تكن جنائنه خطأ رداً كجنائنه عمدا لأن الخطأ منافق لفصد الفسخ ، إذ الخطأ لا يجامع قصد .

وإن كان الخيار للمشتري وكان إتلاف البائع للمبيع عمدا ، فللمشتري الخيار بين الرد أو

(١) بدائع الصفتاح ٥ / ٢٤٠ ، وابن عابدين ٢٦ / ٤ ، وحاشية السلسوقي ٢ / ١٠٥ ، وسنن المحتاج ٩ / ١٨ ، ومجموع النجفة ١ / ٢٠٠ ، ١٠١ ، والعمد لابن قدامة ١ / ١٢١

أما ما عدا المكبل والموزون عند المتباعدة،
فليس للمشتري الخيار في الفسخ، وإنما يتبع
التلف بالضمائم.

وذهب المالكية إلى أن أرض ما جرى الاحتيا
للبائع ولو كان الخيار لغيره، وإذا أخذ البائع
أرض الجنابة فملك تـري حيثـذ بالخيار، إما أن
يأخذ المبيع ممبـا بمجـلـاء، وإما أن يرد ولا شيء
عليه.^(١)

١٧ - اتفق الفقهاء على أن تلف كل المبيع بعد
انقبض لا يفسخ به البيع، وإهلاك يكون على
المشتري وعليه الثمن، لأن البيع تقرر بقبض
المبيع فنفسر الثمن - هذا من حيث الجملة -
سواء أكان التلف بألفه سلبية أم بفعل المبيع أم
بفعل المشتري، وإذا كان التلف بفعل أجنبي
فإنه يرجع المشتري على الأجنبي بضمانه.

وفصل الحنفية فقالوا: إذا تلف بفعل البائع
فيبطل إن كان المشتري قبضه بإذن البائع أو
بغير إذنه. فإن كان قبضه بإذنه فاستهلاكه
واستهلاك الأجنبي سواء، وإن كان قبضه بغير
إذن البائع صار البائع بالاستهلاك مسنداً
للمبيع، فحصل الاستهلاك في ضمانه،

وإن كان خطأ فالمشتري رده وما نقص،
وله التمسك به ولا شيء له، فإن رد وكان عبثاً
مفسداً ضمن الثمن كله. وإن كان الخيار لبائع
فالبائع بالخيار بين رد البيع وأخذ أرض الجنابة،
أو الإضرار وأخذ الثمن، سواء أكان التلف
عمداً أم خطأ. وعن ابن عرفة أن لخيار المذكور
للبائع حيث كانت الجنابة عمداً وإن كانت
خطأ خبر المشتري بين أخذ المبيع ودفع الثمن
وأرض الجنابة، وبين ترك المبيع للبائع ودفع أرض
الجنابة، فأرض الجنابة بدفعه في كل من حالتي
تخييره عنده، واعتمد بعضهم هذا.^(٢)

تلف بعض المبيع بفعل الأجنبي :

١٦ - إن تلف بعض المبيع بفعل أجنبي فعليه
ضمانه، والمشتري بالخيار، إن شاء فسخ البيع
وتبع البائع الأجنبي بضمان ما تلفه، وإن شاء
اختار البيع واتبع (أي المشتري) الأجنبي مانقضان
وعليه جميع الثمن - وهذا ما ذهب إليه الحنفية
والشافعية، وهو قول المتباعدة في المبيع إذا كان
مكبلاً ونحوه، إلا أن الشافعية قالوا: لا يفرم
الأجنبي الأرض إلا بعد قبض المبيع لجواز تلفه
في يد البائع فيفسخ البيع.

(١) راجع المصنف ج ٤ - ٢٤، راجع هـ ١/٤، وحاشية
المصنف ج ٣ - ١٠٢، ومواهب الجليل ٢٢٣/٤، ومجموع
المتحاج ٦٨/٤، وحواشي التحفة ٢٠٠/٤، وانظر
١٢٢/٤

(٢) بدائع الصنائع ٢٤١/٥، ابن عابد ١٦/٤، وحاشية
المصنف ١٠١/٥، وحواشي التحفة ٢٠٠/٤، ومجموع
المتحاج ٦٨/٥، والفتاوى ١٢٤/٤

ب - تلف زوائد المبيع :

١٩ - زوائد المبيع الجديدة في يد البائع ، كشمرة ولبن وبيض ، أمانة في يد البائع ، لا يقسمتها إذا تلفت بشئ تعريض منه ، وذلك لأن ضمان الأصل بالعقد وهو لم يشملها ، ولم عند يده عليها ثمنكها ، كالمستام ولم يوجد منه تعدد كالمغاصب حتى يضمن .^(١)

ج - التلف في الإجارة :

٢٠ - اتفق الفقهاء على أن العين المؤجرة أمانة في يد المستاجر ، فإن تلفت أو ضاعت بغير تعدد منه ولا تعريض فلا ضمان عليه ، أما إذا تعدى أو فرط في المحافظة عليها فإنة يكون ضامناً لما يلحق العين من تلف أو نقصان ، وكذلك المحكم إذا تجاوز في الانتفاع بما حقه فيه فتلفت عند ذلك .

واتفقوا كذلك على أن الأجير الخاص أمين ، فلا ضمان عليه فيما تلف في يده من مال أو ما تلف بعمله إلا بالتعدي أو التعريض . لأنه نائب للمالك في صرف منفعه إلى ما أمر به ، فلم يضمن كالسوكيل ، ولأن عمله غير مضمون عليه ، فلم يضمن ما تلف به كسراسة النقصان ، ولم يوجد منه صنع يصلح سبباً لوجوب الضمان .

واتفقوا على أن الأجير المشترك إذا تلف عند

(١) بدائع الصنائع ٥/٢٥٦ ، ومغنى المحتاج ٤/٣٩٤ ، ومغنى المحتاج ٢/٦٦ ، وحاشية إجماع على شرح المبيع ٥/٥٧ ، وكشاف القناع ٥/٢٤٤

فوجب بطلان البيع وسقوط الثمن ، كما لو استهلك وهو في يده .^(٢) وإذا كان المشتري قد قبض المبيع على الخيار له أو للبائع أو لهما ، ففي المذهب تفصيل في ضمان التلف يرجع إليه في بحث : (الخيار) .

تلف بعض المبيع بعد القبض -

١٨ - إذا تلف بعض المبيع بعد القبض ، فإن التلف يكون على المشتري ، ولا شيء على البائع ويجب عليه الثمن ، لأن المبيع خرج عن ضمان البائع بقبض المشتري فقرر عليه الثمن . وكذا إذا هلك بفعل أجنبي فالحلاك على المشتري ويرجع بالضمان على الأجنبي .

واستثنى الحنفية من ذلك التلف بفعل البائع ، وفسروا بين ما لو كان للبائع حق الاسترداد أم لا . فإن لم يكن للبائع حق الاسترداد فإتلافه والأجنبي سواء ، وإن كان له حق الاسترداد ينسخ البيع في قدر المتلف ، ويسقط عن المشتري حصته من الثمن ، لأنه صار مسترداً لذلك القدر بالإتلاف ، فتلف ذلك القدر في ضمانه ، فيسقط قدره من الثمن .^(٣)

(٢) بدائع الصنائع ٥/٦٣٩ ، وحاشية العمودي ٣/١٠٤ ، وروضة الطالبين ٣/٢٥١ ، ٤٥٢ ، ومغنى المحتاج ٢/٧٣ ، ومغنى المحتاج ٤/٢٩٠ ، وكشاف القناع ٣/٢١٠ ، ٢٠٦

(٣) بدائع الصنائع ٥/٢٤١ ، ومغنى المحتاج ٤/٣٩٣ ، ومغني اللقنها ٢٥٢

عن عمر رضي الله عنه أنه كان يضمن الأجير المشترك احتياطاً لأموال الناس، وهو المعنى في المسألة، وهو أن هؤلاء الأجراء الذين يسلم المال إليهم من غير شهود تحذف الحيات منهم، فنو علموا أنهم لا يضمنون لهذكت أموال الناس لأنهم لا يعجزون عن دعوى الهلاك، وهذا المعنى لا يوجد في الحريق الغالب، والغرق الغالب، والنسرق الغالب.

ودع الحاتلة إلى أنه يضمن ما تلف فعله ولو بخطئه، كتحرير اقتصار الثوب، وغلطه كان يدفعه إلى غير ربه، وأما ما تلف من حرره بنحو سرقة أو تلف بغير فعله إذا لم يفرط فلا ضمان عليه، لأن الثمن في يده أمانة، أشبه بالمودع.

وشروط المالكية لتضمنه شرطين:

أحدهما: أن يغب الأجير المشترك على السلعة، وذلك بأن يصنعها بغير حضور ربه وبغير يته، وأما إن صنعها بيته ولو بغير حضور ربه، أو صنعها بحضوره لم يضمن ما نشأ من غير فعله كسرقة، أو تلف بنار مثلاً بلا تفريط.

وثانيهما: أن يكون المصنوع مما يغاب عليه

كثوب وبحوه.^(١)

(١) - صاع الحس (هراوي عن مسرة) من مسرة. التلخيص ٥٣٢/٥ طبعه المطبعة العلمية.

(٢) - بدائع الصنائع ٢١٠/٢ وما بعدها، وحاشية فخرسوقي ٢٤١/٢، ٢٤٢/٢، وفي المحتاج ٢٥١/٢ وما بعدها، وكشاف الفقهاء ١٥٠/٢، ١٥١/٢، ١٥٢/٢، ١٥٣/٢.

النساع به أو لفريط فإنه يضمن، واختلعا قبحا إذا تلف بغير تعدد أو لفريط.

فذهب الشافعية وأبو حنيفة وزفر إلى أن يده أمانة فلا يضمن ما تلف، لأن الأصل أن لا يجب الضمان إلا على المتعدي، لقوله عز وجل ﴿فَلَا تُؤْثِرُوا عَلَى الْغُلَامِينَ﴾^(١) ولم يوجد المتعدي من الأجير لأنه مأذون في الضمض، والهلاك ليس من صنعه فلا يجب الضمان عليه، ولهذا لا يجب الضمان على السودق، قال الربيع: اعتقاد الشافعي أنه لا ضمان على الأجير، وإن القاضي يقضي بعلمه، وكان لا يسوح به خشية فضاة السوء وأجره السوء.

وذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن إلى أنه مضمون عليه بالتلف، إلا في حرق غالب، أو غرق غالب، أو لصوص مكابرين، فروى عن محمد بن الحسن أنه لو احترق محل الأجير المشترك بسراج يضمن الأجير، لأن هذا ليس بحريق غائب، وهو الذي يقدر على استدراكه لو علم به، لأنه لو علم به لأضافه فلم يكن موضع العذر.

واحتج بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤده»^(٢) وروى

(١) - سورة البقرة ١٨٣/١

(٢) - حديث - على اليد ما أخذت حتى تؤده، أخرجه أبو داود، تحقيق غوث جيد دعوى من حديث مسرة من جندب، وأحمد بن حنبل بالاحتلاف في

ولأنه مال يجب رده فإلّا كفّ فبضم عند تلفه كالمتام.

وأشار أحمد إلى الفرق بين العارية والوديعة وهو أن العارية أخذتها باليد، والوديعة دفعت إليك.

وأنتهى الشافعية في الإصحح عندهم من ضمان العارية التلف المنحق - أي ما يتلف بالكلية عند الاستعمال - والمنسحق - أي ما يتلف بعضه عند الاستعمال - إذا تلف باستعمال مانون فيه لحدوثه عن سبب مأذون فيه، فأشبه قوله: كل ضامى. وعندهم قول بضمان المنسحق دون المنسحق، لأن مقتضى الإعارة الرد، ولم يوجد في المنسحق، فيضمت بخلاف المنسحق.

وخص الملكية الضمان بتلف العارية المغيب عليها أي ما يمكن إخفاؤه - كالثياب والخيل بخلاف ما لا يغيب عليه، فلا ضمان عليه بتلفه، كالحيوان والعقار، إلا أن يأتي المستعير ببينة تثبت تلفه أو ضياعه بلا سببه، فلا يضمنه خلافًا لأشبه المائل بالضمان مطلقًا. (١)

٢٢ - وهناك عقود فيها معنى الأمانة كالضارية

١ - إرجاء المخرج أبوداود (٨٢٣/٣) - تحفيز مرقع حيد
محلى، والبيهقي (٨٨/٦) - دائرة المعارف الشافعية،
وقوله: «يبين لطف»

(١) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٩٤، ٥٠٣، وحاشية الدسوقي
٤/ ٤٩٤، ٤٣٠، ومغني المحتاج ٤/ ٢٦٧، ٢٨١،

وقتاب النخاع ١/ ٧٠، ١٦٧

ثالثًا : التلف في عقود الأمانات وما في معناها:

٢١ - الأصل في عقود الأمانات كالوديعة أن ما تلف فيها من الأعيان يكون تلفه على صاحبه وليس على من كانت في يده شيء، إلا لم يتعد أو يضطر فيها، فقول النبي ﷺ ليس على المستعير غير المخل ضمان، ولا على المستودع غير المخل ضمان^(١) ولما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه»^(٢) ولحاجة الناس إلى تلك العقود وفي إيجاب الضمان عليهم تغير عنها.

وأنتهى الشافعية والحنابلة من تلك العقود العارية، فقالوا بضمانها مطلقًا إن تلفت عند المستعير فطر أم لم يضطره، لحديث سمرة أن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي»^(٣) وعن صفوان «أنه ﷺ استعار منه يوم حنين أدرعًا (ولم يكن قد أسلم بعد) فقال: أغصبا يا محمد؟ قال: «بلى عارية مضونة»^(٤)

(١) حديث - ليس على المستعير غير المخل ضمان - وأخرج له زكريا (٤١/٢) - ط دار الفاس - من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وضمه الخليلي بضمع واو في إسناده

(٢) حديث: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه» أخرجه ابن ماجه (٨٠٦/٢) - ط الحلبي - من حديث حماد بن حماد، وقال البيهقي في الزوائد - إسناده ضعيف.

(٣) حديث - «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي» سبق ترجمته في ٢٠

(٤) حديث صفوان: «أنه ﷺ استعار منه يوم حنين -

وإجارة والرهن، فهي وإن لم تكن في أصلها عقد أمانة إلا أن كلا من المضارب والمستأجر والمرتهن أمين على ما في يده

ولا خلاف بين الفقهاء في أن ما تلف من مال المضاربة يكون تلفه على رب المال ولا بصحة المضارب، فهو في يده بمنزلة الأوديعة، لأنه قبضه بإذن المالك لا على وجه البذل والوثيقة، إلا أن المضارب يصير ضامناً رأس المال إذا مات بسبب مخالفته شرط رب المال، كأن شرط رب المال ألا يسافر منه في البحر أو يفرق المال، فإن المضارب حينئذ ضامن له لمخالفته شرط رب المال فصار بمنزلة العاصب^(١).

ولا خلاف بين الفقهاء في أن بد المستأجر بد أمانة، فما تلف في يده لا ضمان عليه إلا بالتعدي أو التدریط، أما إذا تعدى أو فرط في المحافظة عليها فإنه يكون ضامناً لما يلحقه العين من تلف أو نقصان، وكذلك الحكّم إذا تجاوز في الانتفاع بها حقه فيه فتلفت عند ذلك^(٢).

واختلف الفقهاء في الرهن إذا تلف في يد المرتهن، هل يضمه المرتهن أم لا؟

(١) طالع مختار ٥/٢٠٦، ومأشاة الدومني ٥/٢٩٦، ومضى المحتاج ٢٢٢/٩، وكتاب الطاع ٥٢٢/٢، وما بعد ما.

(٢) الدر مختار ٥/٢٠٦، وما بعد ما، وما بعد ما، الجليل ٥/١٦٦، والفتاوى المأشاة ٥/٢٩٦، وسأله المحتاج ٥/٣٠٥، وذهب ٥/٢٠٧، وكتاب الطاع ٥/١٥٠.

فذهب الحنفية إلى أن المرهون إذا تلف في يد المرتهن فإنه مضمون بالأصل من بيعته ومن الدين، وإن ساءت نيته الدين صار مستوفياً دينه، ويخصر المكتبة ضمان المرهون بها إذا كان مما يملك عليه، كحلل وثياب وسلاح وكتب من كل ما يمكن رخصاً أو وكنته، بخلاف ما لا يمكن كتمه كحيوان وعقار، وهذا إن لم يشهد له به، وإن شهدت بيته بشقه أو هلاكه بغير سبه فلا ضمان عليه، لأن الضمان هنا ضمان تهمه، وهي تنفي بإقامة اثباته.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المرهون أمانة في يد المرتهن، فلا يفسط بشقه شيء من الدين به، وإن تعدى من المرتهن أو غرط، لما روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يعنى الرهن من صاحبه الذي رهنه، له غشه وعليه غرمه»^(١)، ولأنه لو قسم لا يمنع الناس من فعله خوفاً من الضمان، وذلك وسيلة إلى تعطيل المداينات، وفيه ضرر عظيم^(٢).

(١) حديث «لا يعنى الرهن من صاحبه» أخرجه البخاري، وأبو داود (١٥٩٩-١٦٠٠)، طبار الأئمة من حديث سعيد بن المسيب، ومروى عنه من طريق لا تصح، وصحح أبو داود والبيهقي، والدارقطني وغيرهم إسناده، والتلخيص لأبي حجر ٣/٣٦٢، ط شركة الطباعة الخيرية.

(٢) حاشية ابن عابد ٣/٩٠٤، وما بعد ما، وحاشية المدسوقي ٣٥٣/٣، وما بعد ما، ومضى المحتاج ٥/١٢٧، وكتاب الطاع ٥/٣١٩.

قذهب جمهور الفقهاء (الشافعية والحنافعية

والمالكية ومحمد بن الحسن من الحنفية) إلى تضمينه، وذهب الحنفية إلى عدم تضمينه إلا في ثلاث: الموقوف، ومالك الشيم، والمعد للاستغلال. هذا في التلف الحسي.

أما التلف المعنوي، فمن صورته التي ذكرها الفقهاء، ما لو غصب عبدا ذا حرفة فحسب المقتضوب الحرفة عند الغاصب فإن غلبه أضرار النقص، إلا أن يندكرها سواء عند الغاصب أو المالك، أو تعلمها عند الغاصب فلا شيء عليه، أما لو تعلمها عند المالك فالأرض باقية عنى الغاصب.

وإذا كان الحنفية ما إذا كان شارب، فشاح عند الغاصب، فإنه يجب عليه الضمان أيضا. (١)

سادسا: تلف اللقطة:

٢٥ - تلف اللقطة حالان، فهي في حال أمانة لا شيء، على الملتقط إذا تلفت عنده أو ضاعت بغير تفريط منه ولا تعد. وفي حال مضمونة بالتلف أو التصيب.

وقد اتفق الفقهاء على أن اللقطة أمانة عند

رابعاً: التلف في المزارعة والمساواة.

٢٣ - المزارعة والمساواة صورتان من صور عقود العمل، وقد اتفق الفقهاء على مشروعية المساواة، واختلفوا في مشروعية المزارعة.

وقد اعتبر الفقهاء العامل في عقدي المساواة والمزارعة أمينا على ما في يده، فما تلف منه بلا تعد ولا تفريط لا شيء عليه فيه، وأما إذا فرط العامل، كأن ترك السقي حتى فسد الزرع فإنه ضمان له، لأنه في يده وعليه حفظه. (٢)

ولتفصيل النظر مصطلح (مزارعة، ومساواة).

خامساً: تلف المقتضوب:

٢٤ - تلف المقتضوب إما أن يكون حسياً، وإما أن يكون معنواً، فالتلف الحسي: هو تفتوت عين المقتضوب عن ربه، والتلف المعنوي: هو تفتوت معنى في المقتضوب، وفي كنهيهما الضمان.

واتفق الفقهاء على أنه إن تلف المقتضوب المفقول عند الغاصب، فإن عليه الضمان، سواء تلف عنده بأفة أو بآتلاف، ويكون الضمان بالمثل إن كان المقتضوب مثباً، وبالقيمة إن كان قيمياً، وإن تلف بعضه فعليه أرض النقصان.

واختلفوا في غاصب العقار، إذا تلف العقار عنده بسبيل أو حريق أو شبه ذلك هل عليه انضمان أم لا؟

(١) حاشية ابن عابدين ١١٩/٥، ١١٦، ١٢٠، والفتاوى

الفتية ٢٣٥، ومحمد المنهاج ٣٧/١، ٤٠، ومن المحتاج

٢٧٧/٢، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٠، وكشاف الفناح

٢٧٧/٢، ٢٩٠، ٢٩١ وما بعدها.

(٢) حاشية ابن عابدين ١١٩/٥، ومحمد منحا ٢٧٧/٢، ٢٩٠، ٢٩١، وكشاف الفناح ٥٢١/٢

غير ذلك ، وإن شاءت تركته وأخذت قيمته يوم العقد .

وإن كان انفصاله بفعل الزوج ، فإن المرأة بالخيار بين أخذه ناقصاً مع 'أرض' النقصان من الزوج ، وبين أخذ قيمته يوم العقد ، وروي عن أبي حنيفة أن الزوج إذا حتى على المهر فالسروجة بالخيار إن شاءت أخذه ناقصاً ولا شيء ، فإلا غير ذلك ، وإن شاءت أخذت القيمة ، وإن كان النقصان بفعل الزوجة نفسها فلا شيء على الزوج ، وصارت قاضية بالحبس ، فجعل كأن النقصان حصل في يدها وإن كان النقصان بفعل المهر ، بأن جنى المهر على نفسه ، فقيه روايتان :

إحدهما : أن حكمه كما لو تلف باقية سبأه ، والثانية : كما لو تلف بفعل الزوج .

ب - الصداق بيد الزوج والنقصان غير قاضٍ :

إذا كان نقصان الصداق بسبب غير فاحش ، فلا خيار للزوجة ، كما إذا كان هذا العيب يوم العقد ، ثم إن كان هذا النقصان بأفة سبأه أو بفعلها أو بفعل المهر فلا شيء ، وإلا كان بفعل أحدهما أو بفعل الزوج أخذته مع أرض النقصان .

ج - الصداق بيد الزوجة والنقصان قاضٍ :

إذا كان نقصان الصداق بفعل 'جني' ، وكان

المتنقط إذا أخذها ليحفظها لنفسها ، فإن تلفت عنده أو ضاعت لأ شيء عليه ، لأنه أخذها على سبيل الأمانة وكانت يده أمانة كبد المودع .

وإن أخذها بقصد الخيانة فإنه حاسم لها وإن تلفت عملاً بقصده المقاتل لفعله ويعتبر كالغصب^(١) .

سبأها تلف المهر

٣٦ - م من الخفية في تلف الصداق المعين بين أن يكون تلف فاحشاً أو غير فاحش ، وبين أن يكون في يد الزوج أو في يد السروجة ، وتختلف الحكم في كل اختلاف مناهج .

أ - الصداق بيد الزوج والنقصان قاضٍ :

إن كان نقصان الصداق بفعل أجني وكان فاحشاً ، فالمرأة بالخيار بين أخذه المهر ناقصاً مع الأرض ، وبين ترك الصداق وأخذ قيمته من الزوج يوم العقد ، ثم يرجع إلى الزوج على الأجنبي بصان النقصان .

وإن كان النقصان بأفة سبأه ، فالسروجة بالخيار ، إن شاءت أخذته ناقصاً ولا شيء ، فإلا

(١) حاشية ابن عسلى ٣١٩/٣ وما بعدها ، بدائع الجنائز ٢١١/٦ ، ومواهب الخليل ١٢٢/٦ وما بعدها ، لمعة الخناج ٢٣٠/٦ ، ومعي لمعناج ١٠٨/٢ وما بعدها ، وقفاص الصاغ ١٠٩/١ ، ١١٣ وما بعدها .

فاحشا قبل الطلاق والأرض لها، فإن طلقها الزوج فله نصف القيمة يوم قبضت ولا ميل له على العين، وإن كانت جناية الأجنبي عليه بعد الطلاق فمأزوجة نصف المهر، وهو بالخيار في الأرض بين أخذ نصفه من المرأة مع اعتبار قيمته يوم القبض، وبين أخذ نصفه من الجاني.

وإن كان النقصان بفعل الزوج فجنايته كجناية الأجنبي، لأنه جنى على منك غيره ولا يد له فيه فصار كالأجنبي، وسبق حكم إتلاف الأجنبي.

وإن كان النقصان بأفة ساهوية قبل الطلاق فالزوج بالخيار بين أخذ نصفه ناقصا ولا شيء له غير ذلك، وبين أخذ نصف القيمة يوم القبض، وإن كان ذلك بعد الطلاق فهو بالخيار أيضا بين أخذ نصفه ونصف الأرض، وبين أخذ قيمته يوم قبضت.

وإن كان النقصان بفعل المرأة فالزوج بالخيار بين أخذ نصفه ولا شيء له، وبين أخذ نصف قيمته.

وقال زفر: للزوج أن يضمها للأرض، وإن كان ذلك بعد الطلاق فعليها نصف الأرض، وإن كان النقصان بفعل المهر نفسه فالزوج بالخيار بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف قيمته.

د - الصداق بيد المرأة والنقصان غير فاحش: إن كان النقصان غير فاحش وهو بيد المرأة وكان النقصان بفعل أجنبي أو الزوج، فإن المهر لا ينتصف لأن الأرض يمنع النقص، وإن كان النقصان بأفة ساهوية أو بفعلها أو بفعل المهر أخذ النصف ولا خيار له^(١).

٢٧ - ويفرق المالكية بين ما إذا كان الصداق بما يغاب عليه أو بما لا يغاب عليه:

فإذا تلف الصداق وكان بما يغاب عليه ولم يثبت هلاكه بينة، فضيائه محس هلك في بدء، سواء أكن بيد الزوج أم الزوجة، فإذا كن بيد الزوج وادعى صاحبه وكان قد دخل بها ضمن لها قيمته أو مثله، وإن كان بيدها ضاع عليها، وإن كان مطلق قبل المدخول لزم لها نصف الصداق إن ضاع بيده، وإن كان بيدها غرمت له نصف القيمة أو نصف المثل.

وإن كان الصداق بما لا يغاب عليه، أو كان بما يغاب عليه، وقامت على هلاكه بينة، فضيائه منها سواء كان بيد الزوج أو أم الزوجة، فكل من تلف في يده لا يلزم إلا آخر حصته، وهذا فيما إذا حصل طلاق قبل المدخول.

وأما إذا لم يحصل طلاق قبل المدخول، وكان النكاح صحيحا، فإن ضمان الصداق على الزوجة بمجرد العقد ولو كان بيد الزوج، والمراد بضمانها له أنه يضيع عليها.

(١) بدائع الصنائع ٣/١٢ وما بعدها

بين الفسخ والإجازة لعدم سلامة العقود عليه ، فإن فسخت الصداق فله مهر المثل . وإن أجازت فلها حصة انتالف من مهر المثل مع الباقي من المهر بعد التلف .

وإن تلف بعضه بفعل الزوجة فهي قابضة لقسطه الذي تلف بفعلها ولا شيء على الزوج ولها الباقي من المهر بعد التلف .

وإن أتلفه أجنبي فهي بالخيار بين الفسخ والإجازة ، فإن فسخت طالبت الزوج بمهر المثل ، وإن أجازت طالبت الأجنبي بالبدل ^(١) على تفصيل في المذهب ينظر في (صداق) .

٢٩ - وذهب الحنابلة إلى أن ضمان المهر على الزوجة سواء أقبضته أم لم تقبضه لدخوله في ملكها بالعقد ، إلا أن ضمانها الزوج قبضه فيكون ضمانه عليه لأنه بمنزلة الغاصب . إلا أن يتلف الصداق بفعلها ، فيكون إتلافها قبضا منها ويسقط عنه ضمانه ، هذا فيها إذا كان الصداق معينا .

وأما إذا كان انصداق غير معين ، فإنه لا يدخل في ضمانها إلا بقبضه . وهذا كله فيها إذا دخل بها .

وأما إن طلقها قبل الدخول وتلف بعض الصداق وهو ربيدها ، فإن كان التلف بغير جناية عليه كأن نقص بمرض ، أو نسيان صنعة ،

وإن كان البكاح فاسدا فإياها لا تضمن الصداق إلا بقبضه ^(٢) .

٢٨ - وقسم الشافعية تلف المهر إذا كان عينا إلى تلف كلي وتلف جزئي ، وقرروا في الحكم بين أن يكون التلف بفعل أجنبي ، أو بفعل الزوج ، أو الزوجة ، أو بآفة سواها .

أ - التلف الكلي : فإذا تلف المهر في يد الزوج بآفة سواوية وجب عليه بدله من مثل أو قيمة .

وإن تلف بفعل الزوجة فيعتبر إتلافها قبضا له إذا كانت أهلا للتصوف ، ولا شيء على الزوج لأنها قبضت حنفها وأتلفته ، وإن كانت غير رشيدة ، فلا يعتبر إتلافها قبضا ، لأن قبضها غير معتد به ، ويجب على الزوج الضمان .

وإن تلف بفعل الزوج فحكمه كما لو تلف بآفة سواوية ، فيجب عليه بدله من مثل أو قيمة .

وإن تلف بفعل أجنبي ، فالزوجة بالخيار بين فسخ الصداق وإيفائه ، فإن فسخت الصداق أخذت من الزوج مهر المثل . وبأخذ الزوج القوم من المتلف ، وإن أنفته غرم المتلف لها المثل أو العينة ، وليس لها مطالبة الزوج .

ب - التلف الجزئي : إن تلف بعض الصداق قبل قبضه بآفة سواوية أو بفعل الزوج ، انقسخ عقد الصداق في التالف دون الباقي ، ولها الخيار

(١) حاشية المدسوقي ٢/ ٢٤٤ ، ٢٩٥ ، وسواء لحفل ٢/ ٥٠٠ ، ٥٠١ .

(٢) سنن العناني ٣/ ١٢١ رتبها

فلزواج بالخيار بين أخذ نصف عنه^(١) نافضا ولا شيء له غيره، وبين أخذ نصف قبضته، وإن كان نفضا، الصدق يجنبه جان عليه، فللزواج أخذ نصف الصدق الباقي مع نصف الأرض لأنه بدل ما فات منه.^(٢)

ما يتلفه البغاة :

البغاة وهم مخالفوا الإمام بالخروج عليه وترك الاتقياء له أو منع حق توجه اليهم، بشرط أن تكون لهم شوكة وتلويح غير مقطوع بقساده ومطاع يصدر عن أمره.

٣٠ - واتفق الفقهاء على أن ما يتلفه البغاة من الأموال والأنفس على الإمام العادل لا ضمان فيه، وكذلك ما يتلفه الإمام عليهم. لقول المزهري : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله متواترون، فأجمعوا أن لا يقاتل أحد، ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه. فقد جرت الوقائع في عصر الصحابة رضوان الله عليهم، كوقعة الجمل، وصفين، ولم يطلب بعضهم بعضا بضمان نفس أو مال، ولأجل الترسخ في الطاعة لئلا يتفروا عنها ويتهاوا على ما هم فيه، وقدما سقطت النجعة عن الحربي إذا أسلم، ولأن الإمام مأمور بالقتال فلا يضمن ما يتولد منه، وهم إنما أنفقوا بتأويل.

ومشروط لئني الضمان أن يكون الإنفاق في حال القتال، وأب في غير حال القتال فإنه مضمون عليهم. وفيه الشافعية الحكم وخصوه بما أنفق في القتال لفرضه، فإن أنفق به مالمس من ضرورته فإنه مضمون عندهم. واستثنوا من ذلك ما إذا قصد أهل العدل بإتلاف المال إضعافهم وهزيمتهم، فإنه لا ضمان. بخلاف ما لو قصدوا التشفي والانتقام.

ولم يعتبر الختمة هذا الشرط، وإنما اعتبروا التحيز وعدمه، وقالوا : ما فعلوه قبل التحيز والخروج وبعد تفرق جمعهم يؤخذون به، وأما ما فعلوه بعد التحيز فلا ضمان فيه. وعندهم كذلك يضمن الإمام ما أنفقه عليهم قبل تحيزهم وخروجهم، أو بعد كسرهم وتفرق جمعهم.^(٣)

ما يتلفه الدواب :

٣١ - قد سبق تفصيله في مصطلح : (إتلاف).



(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣١٦، وحاشية الدروري ١/ ٢٩٩.

- ٣١٠، والقوانين الفقهية ٣٦٩، وسفر الحاج ٤/ ١٣٣.

وبإيمدهم، وكشاف الشافعي ١/ ١٦١، ١٦٥.

(٢) شرح منتهى الإرادات ٣/ ٧٣.

(٣) كشاف القناع ٥/ ١٢١، وإيمدهم.

الروايات الموجبة للجعل في رد لائق عدد
الجمعية. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ- الضريق :

٢- التفريق مصدر فرق ومعناه في اللغة :
الفصل بين الشيئين. (٢)

والفقهاء يستعملون أيضا هذا المعنى كما في
التفريق في صيام التمتع بين الثلاثة والسبعة
الأيام ، وكما في قسم العتقات ، وكما في تفريق
طلاق المدخول بها إذا تزاد أكثر من واحدة بأن
يقع كل طرفة في طهر لم يمسه فيها فيصوب
النسبة. (٣)

فالتفريق ضد التلقيق

ب- التقدير :

٣- التقدير : مصدر غَدَّرَ ، ورأى في اللغة على
وجه من المعاني ،
أحدها : الزوِّي والتفكير في مسوية أمر ونهيته .
ولشأن : تقديره بعلامات يقطعه عليها وهو
بيان المقادير فرعا ، أو كيلا ، أو وزنا ، أو عدد ذلك. (٤)

(١) نفع النشر ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦ ط الأبرية

(٢) الصحاح والمصباح المبردة و الفرق

(٣) ابن عابدين ١/ ٤٨٦ ط المصرية ، ومجانية فليبي

(٤) ١/ ١٣٠ ، ١٩٤/ ٢ - ٢٠٤ ط الحلبي

(٥) فليبي ٢/ ٢١٧ ط الحلبي

تلفيق

التعريف :

١- التلقيق في اللغة : الضم ، وهو مصدر تَقَق ،
ومادة تَقُق لها في اللغة أكثر من معنى ، فهي
تضم بمعنى الضم ،
والملازمة ، والتكثف ، والخرق ، والتلفيق أو
اللفاق بكرهما : ثوبان يلتق أحدهما
بالآخر. (١)

وفي الاصطلاح : يستعمل الفقهاء التلقيق
بمعنى لضم كما في المرأة التي انقطع دمها فزاد
يوما دما ويوما نقا ، أو يومين ويومين بحيث
لا يجاوز لتقطع خمسة عشر يوما عند غير
الأكثرين عسى مقبل الأظهر عند الشافعية . وكما
هو الحال في حصول الركعة المكافضة في صلاة
الجمعة للمسوق. (٢)

ويستعملونه أيضا بمعنى التوفيق والجمع بين
الروايات المختلفة في المسألة الواحدة ، كما في

(١) انظر الصحاح ، والتعاقبوس ، والسنن ، والمصباح ، ملحة
والحق ،

(٢) روضة الطالبين ١/ ٢٦٢ ط الكتب لإسلامي ، وأسنن
الطالب ١/ ٦٥٥ ط المكتبة الإسلامية

الثانية: وهي رواية محمد عنه أن الدم إذا كان في طرفي العشرة فالتطهر المتخلل بينهما لا يكون فاصلا ويجعل كله كدم متوال، وإن لم يكن الدم في طرفي العشرة كان التطهر فاصلا بين الدمين. ثم بعد ذلك إن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا يجعل ذلك حيضا. وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرعها وهو أولها، وإن لم يمكن جعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا.

الثالثة: وهي رواية عبد الله بن المبارك عنه أن اندم إذا كان في طرفي العشرة وكان بحال كوجعت الدماء المظفرة تبلغ حيضا لا يصير التطهر فاصلا بين الدمين ويكون كله حيضا، وإن كان بحال لوجع لا يبلغ حيضا يصير فاصلا بين الدمين، ثم ينظر إن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا يجعل ذلك حيضا، وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا، يجعل أسرعها حيضا وإن لم يمكن أن يجعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا.

الرابعة: وهي رواية الحسن عنه أن التطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلا بين الدمين، وكنه بمنزلة المتوالي. وإذا كان ثلاثة أيام كان فاصلا بينهما واختار محمد أن التطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يعتبر فاصلا، وإن كان أكثر من الدمين، ويكون بمنزلة الدم

والثالث: أن تنوى مرة بعزمك عليه تقول قدزت أمر كذا وكذا أي نوتته وعقدت عليه. (١١) ويشترك التقدير مع التلفيق في أن كلا منهما فيه جمع بين أمور غير محددة.

الأحكام الإجمالية ومواطن البحث:

ذكر الفقهاء التلفيق في عدد من المواطن نجملها فيما يلي:

التلفيق في الحيض إذا تقطع:

٤ - اتفق الفقهاء على أن التطهر المتخلل بين الدمين إذا كان خمسة عشر يوما فصاعدا فإنه يكون فاصلا بينهما، أما إذا كان التطهر الفاصل بين الدمين أقل من هذه المدة فقد اختلفوا في اعتباره فاصلا أو عدم اعتباره.

٥ - فالحنفية يجمعون على أن التطهر انفصال بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام فإنه لا يعتبر فاصلا. وأما قسما عدا ذلك ففيه أربع روايات عن أبي حنيفة:

الأولى: وهي رواية أبي يوسف عنه أن التطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوما يكون طهرا فاسدا ولا يكون فاصلا بين الدمين بل يكون كله كدم متوال، ثم يقدر ما ينبغي أن يجعل حيضا فيجعل حيضا والباقي يكون استحاضة.

(١١) الصحاح واللسان والعيال الميز، ملحة وفلاد.

المسواي، وإذا كان ثلاثة أيام فصاعداً فهو طهر كثير فعتبر. لكن ينظر بعد ذلك إن كان الطهر مثل الدمين أو أقل من الدمين في العنبرة لا يكون فاصلاً، وإن كان أكثر من الدمين يكون فاصلاً^(١).

هذا وأقل الحيض عند الحنظية ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ في طاهر الرواية، وأكثره عشرة أيام ولياليها. وأقل الطهر عندهم خمسة عشر يوماً ولا غاية لأكثره، إلا إذا احتيج إلى نصب العادة^(٢).

٦ - ويرى المالكية في مسألة التقطع هذه أن المرأة تُلَفِّسُ أي تجمع أيام الدم فقط لا أيام الطهر على تفصيلها من مبتدأة ومعاناة وحمل. فتلفق المبتدأة نصف شهر، والمعاناة عاديها واستظهاها، والحامل في ثلاثة أشهر النصف وسجوها، وفي ستة فأكثر عشرين ونحوها، ثم هي بعد ذلك مستحاضة.

وتغتسل الملققة وجوباً كلما انقطع الدم عنها في أيام التلفيق، إلا أن نظن أنه يساويها قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي فيه، فلا تؤمر بالغتسل، ونصوم إن كانت قبل الفجر طاهراً.

(١) بدائع الصالح ٢٤/١ - ٤٤ ط البهائية، والفتاوى الهندية ٣٧/١ ط المكتبة الإسلامية، ومنح للمقدّر ١٢٠/١ - ١٩١ ط الأميرة، وبين الخفائق ٦٢/١ ط دار المعرفة، واليحر الرائق ٢٦٦/١ - ٢٦٧ ط العنبرية.

(٢) الفتاوى الهندية ٣٦/١ - ٣٧ ط المكتبة الإسلامية

وتغتسل بعد طهرها فيمكن أن تغتسل ونصوم في جميع أيام الحيض بأن كان يأتيها ليلاً وينقطع قبل الفجر حتى يغيب الشفق فلا يفوتها شيء من الصلاة والصوم، وتدخل المسجد، وتطوف الإفاضة إلا أنه يحرم طلاقها ويحجر على مراجعتها^(١).

هذا، وأقل الحيض عند المالكية دفعة، وأما أكثره فيختلف باختلاف الخائض، فالمبتدأة إن تبادت بها الحيضة فأكثره في حقها خمسة عشر يوماً.

والمعتادة إن لم تختلف عادتها استظهرت عليها بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوماً، وإن اختلفت عادتها استظهرت على أكثر عادتها كذلك وهي حائض في أيام الاستظهار^(٢).

٧ - ويرى الشافعية في هذه المسألة أن التقطع لا يخلو، إما أن يجاوز الخمسة عشر، وإما أن لا يجاوزها، فإن لم يجاوزها فقولان:

أظهرهما عند الأكثرين كما في الروضة أن الحمض حيض، ويسمى القول بذلك (السحب) بشرط أن يكون الثقب غثوثاً

(١) كالمسوخ ١٧٠/١ - ١٧١ ط الفكر، والحري ٢٠٥ -

٢٠٦ ط دار صادر، والزيقات ١٣٥/١ - ١٣٦ ط الفكر،

وجواهر الإكليل ٣١/١ ط دار المعرفة، ومزاج الجليل

٣٦٩/١ - ٣٧٠ ط النجاشي، وأسهل المدارك ١١٢/١ -

١٤٤ ط الحلي، والدرية ٥٦/١ ط دار صادر

(٢) أسهل المدارك ١١٢/١ - ١٤٠ ط الحلي

حيضتين خمسة عشر يوما وغالیه ثم الشهر بعد الحيض ولا حد لأكثره^(١).

٨ - ويرى الحابلة في مسألة التقطع هذه أن المرأة بعد أن تصل في زمن الطهر حتى ولو كان ساعة، لقول ابن عباس: لا يخل لها إذا رأت انطهر ساعة إلا أن تغتسل، ثم إن انقطع الدم خمسة عشر فما دون فجميعه حيض، تغتسل غصيب كل يوم وتصل في الظهيرة، وإن غير خمسة عشر فهي مستحضة ترد إلى عادتها. والأصل المعتبر الذي ترد إليه مسائل التلفيق عندهم حيث أنها إن كانت عادت سعة متوالية جلست، وما وقفها من الدم فيكون حيضها مدة ثلاثة أيام أو أربعة.

وقالوا: إن السمية كانتادة بن أجلسند صبيحا، فمن جنسها أقل الحيض حلت يوما وليلة لا غير، وإن كانت بحيرة ترى يوما أسود، ثم ترى ماء، ثم ترى أسود إلى عشرة أيام، ثم ترى دمًا خروجر (أي: تحاوز) ردت إلى التمييز، فيكون حيضها من الدم الأسود دون غيره، ولا فرق بين أن ترى الدم زمنا يمكن أن يكون حيضا كيوم وليلة، أو دون ذلك نصف يوم ونصف ليلة، فإن كان النساء قدس من ساعة فانتهاها أنه ليس يظهر لأن الدم يجري تارة وينقطع أخرى.

(مخاض) يدمر في خمسة عشر، وإلا فهو طهر بلا خلاف.

والثاني: حيضها الدماء خاصة، وأما النقاء فطهر ويسمى هذا القول (التلفيق) أو (اللفظ). وعلى هذا القول إنها يجعل النقاء طهرا في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة، وانطلاق فيه يدعي.

ثم القولان هما في النقاء الزائد على الفترة المعتادة، أما الفترة المعتادة بين دفعتي الدم فحيض بلا خلاف.

ولا فرق في جواب القولين بين أن يستوى قدر الدم والنقاء، أو يريد أحدهما.

أما إذا جاوز الدم خمسة التلفيق خمسة عشر صارت مستحضة كغيرها إذا جاوز دما تلك المدة، ولا ضئير إلى الالتقاط من جميع الشهر، وإن لم يزد مبلغ الدم على أكثر الحيض، وإذا صارت مستحضة فالفرق بين حيضها واستحاضتها بالرجوع إلى العادة، أو التمييز كغير ذمت التلفيق^(٢).

هذا، وأقل الحيض عند الشافعية يوم وليلة على المذهب وعلى الثوريين: وأكثر خمسة عشر يوما وغالیه ست أو سبع، وأقل الطهريين

(١) روضة الطالبين ١/ ١٦٢ - ١٦٦ ط المكتب الإسلامي.

والجبيرسي على الخطيب ١/ ٣٠٨ ط الخلي، وأمس

الخطيب ١/ ١١٩ - ١٢٣ ط المكتبة الإسلامية

(٢) روضة الطالبين ١/ ١٢٤ ط المكتب الإسلامي

في جميع أحكامها على الصحيح من
المذهب.^(١)

هذا، والحنابلة في أقل الحيض وأكثره وغالبه
كالشافعية، إلا أنهم خالفوه في أقل الطهر
الفاصل بين الحيضين، حيث قالوا: إنه ثلاثة
عشر يوماً.^(٢) والتفصيل في مصطلح (حيض).

إدراك الجمعة بركعة ملققة:

٩- يرى الشافعية والحنابلة أن الجمعة تذرك
بركعة ملققة من ركوع الأولى وسجود الثانية،
وقد ذكر الشافعية ذلك في المرحوم الذي لم
يتمكن من السجود في الركعة الأولى حتى شرع
الإمام في ركوع الركعة الثانية من الجمعة، فقد
ذكروا أن المرحوم يراعي نظم صلاة نفسه في قول
فيسجد الآن، ويحسب ركوعه الأول في الأصح
لأنه أتى به في وقته، وإن أتى بالركوع الثاني
لعذر، فأنشبه ما لو والى بين ركوعين ناسياً.

وقيل: يؤخذ بالركوع الثاني لإلزام التخلف
فكانه مسبوفاً لجأت الآن فركعته ملققة من ركوع
الركعة الأولى ومن سجود الثانية الذي أتى به
فيها، وتذرك بها الجمعة في الأصح لإطلاق

وإذا رأت ثلاثة أيام دما ثم ظهرت اثني عشر
يوماً، ثم رأت ثلاثة دماً، فالأول حيض لأنها رأتها
في زمان إمكانه. والثاني استحاضة لأنه لا يمكن
أن يكون ابتداء حيض لكونه لم يتقدمه أقل
الطهر ولا من الحيض الأول، لأنه يخرج عن
الخمس عشرة، والحيضة الواحدة لا يكون بين
طرفيها أكثر من خمسة عشر يوماً.

فإن كان بين الدمين ثلاثة عشر يوماً فأكثر
وتكرر، فهي حيضتان لأنه أمكن جعل كل واحد
منها حيضة منفردة لفصل أقل الطهر بينهما، وإن
أمكن جعلهما حيضة واحدة بأن لا يكون بين
طرفيهما أكثر من خمسة عشر يوماً مثل أن نرى
يومين دماً ونظهر عشرة، ونرى ثلاثة دماً وتكرر
فهي حيضة واحدة، لأنه لم يخرج زمنها عن منه
أكثر الحيض.^(٣)

وجاء في مطالب أولى النهى أن الطهر في أثناء
الحيضة صحيح فتمسك فيه وتصل ونحوه أي:
تصوم وتطوف وتقرأ القرآن، ولا يكره فيه الوطء
لأنه طهر حقيقة.^(٤)

وقال في الإنصاف: حكمها حكم الطاهرات

(١) الكافي ١/ ٨٢ - ٨٣ ط المكتب الإسلامي، ومطالب أولى

النهى ١/ ٢٦١ - ٢٦٢ ط المكتب الإسلامي، وكشاف

القناع ١/ ٢٦٢ - ٢٦٨ ط النصر.

(٢) مطلب أولى النهى ١/ ٢٦١ ط المكتب الإسلامي.

(٣) الإنصاف ١/ ٣٧٢ ط الزايت، وانظر ما جاء في المفتي فيها

يتعلق بالتلفيق ١/ ٣٨٩ - ٣٩١ ط الرياض.

(٤) كشال القناع ١/ ٢٠٣ ط النصر.

وتدرك الجمعة عند الشيخين من الحنفية بإدراك الإمام في التشهد أو في سجود السهو، وعلى هذا فلا يتصور التلفيق عندهما لعدم الحاجة إليه، وقال محمد: إنها تدرك بإدراك أكثر الركعة الثانية مع الإمام.

وذكر صاحب مواهب الجليل من المالكية قولين عن ابن القاسم وأشهب فيمن روجع عن السجدة الأخيرة في الجمعة بحيث لم يتمكن من الإتيان بها إلا بعد سلام الإمام في أنه ينمها ظهرها أو جمعة^(١).
والتفصيل في مصطلح الجمعة.

التفريق في مسافة الفصر لمن كان بعض سفره في البحر وبعضه في البر:

١٠ - يرى المالكية على القول الذي لا يفرق بين السفر في البحر والسفر في البر في اعتبار المسافة أنه إذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعضه في البحر فإنه يلفق أي: يضم مسافة أحدهما لمسافة الآخر مطلقاً من غير تفصيل.

وجاء في الزرقاتي أنه يلفق بين مسافة البر ومسافة البحر إذا كان السير في البحر بمعداف، أو به وبالسريج، فإن كان سيره

خبر: «من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى»^(١) وهذا قد أدرك ركعة وليس التلفيق نفصاً في المفهوم.

وعلى مقابل الأصح لا تدرك بها الجمعة لتفصلها بالتلفيق.

هذا والأظهر عند السافعية متابعة الإمام. لظاهر: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا»^(٢) ولأن متابعة الإمام أكد، ولهذا ينبعح المسبوق ويترك القراءة والقيام^(٣).

وأما المناهضة فقد ذكروا ذلك فيمن رآه عنده بعد أن أدرك ركوع الأولى، وقد وقع إمامه من ركوع الثانية، فقد جاء في الإنصاف: أنه يتابعه في السجود فتتم له ركعة مملقة من ركعتي إمامه يدرك بها الجمعة على الصحيح من المذهب^(٤).

(١) حديث: «من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى» ابن ماجة، وأخرجه ابن ماجة من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وقال المحقق البيهقي: في إسناده حسن بن حبيب متفق على ضعفه، وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة وقال: كل هؤلاء الأسانيد الثلاثة صحيح على شرط الشيخين وأقره المذهب.

(٢) سنن ابن ماجة ٣٥٦/١ ط الحلي، (والمستدرک ٢٩١/١).

(٣) حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا» أخرجه البخاري (فتح ١٧٣/٢ ط البعلبكي)، ومسلم ٣٠٩/١ ط الحلي من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) نهاية النجاش ٣٤١/٢ ط المكتبة الإسلامية، وحاشية القوس ١٩٤/١ - ١٩٥ ط الحلي، وأسنن لطيف ٢٥٦/١ - ٢٦٦ ط المكتبة الإسلامية، وروضة الطالبيين ١٩٩/٢ - ٢٠٠ ط المكتب الإسلامي.

(٥) الإنصاف ٣٨٤/٢ ط ليرات، وكشاف النجاش ٣٦٦/٢ ط المنصور.

(١) تيسير المضاشر ٢٢٢/١ ط دار المعرفة، ومنح التقدیر ٢١٩/١ - ٢٢٠ ط الأميرية، وابن حلسين ٥٥٠/١ ط

المصرية، ومفتاوى لجنة ١٤٩/١ ط المكتبة الإسلامية.

ومواهب الجليل ٨٢/٢ ط النجاش

بالربيع فقط لم يقصر في مسافة البر المتقدمة وهي
دون قصر فلا تلفيق. ^(١)

ولم يفرق الشافعية وكذا الحنابلة - على
الصحيح من المذهب عنهم - في مسافة القصر
بين البر والبحر، بل نوسار في البحر وقطع ثلث
المسافة في لحظة فإن يقصر. ^(٢)

وعند الحنفية لا يعتبر السير في البر بالسير في
البحر، ولا السير في البحر بالسير في البر، وإنما
يعتبر في كل موضع منهما ما يليق بحاله، والختار
للفسوى عندهم أن ينظر كم سير السفينة في
ثلاثة أيام ولياليها، إذا كانت الرياح مستوية
مستدلة فيجعل ذلك هو المقدرة، لأن اليق بحاله
كما في الجبل. ^(٣)

والتفصيل في مصطلح: (سفر).

التلفيق في صوم الشهرين في كفارة الظهار وما
شابهها:

١٦ - المراد بالتلفيق في صوم الكفارة إتمام الشهر

(١) التدبر في ٢٥٩/١ ط تفكر، والرواق في ٣٨١/٢ ط الفكر،
وجواهر الإكليل ١٨٨/١ ط دار المعرفة، والحري في ٥٧/٢ ط
دار صادر.

(٢) روضة الطالبين ٣٨٥/١ ط المكتب الإسلامي، وحاشية
قليوبي في ٢٥٩/١ ط الحلبي، وكشف الاستيعاب ٥٠١/١ ط
ط. القصير، والكافي ١٩٦/١ ط المكتب الإسلامي،
وإيضاح ٣١٨/٢ ط التراث.

(٣) مغتفر الحنفية ١٣٨/١ ط المكتبة الإسلامية، وبيان
الحقائق ١٠٩/١ - ٢١٠ ط دار المعرفة.

الأول منها من الشهر الثالث.

اتفق الفقهاء على أن المكفر بالصوم في كفارة
الظهار أو الغنل، أو الوطء عمدا في نهار رمضان
إذا ابتدأ صوم الشهرين باعتبار الأهلة فإن ذلك
يجزئه حتى وإن كانا ناقصين.

واتفقوا أيضا على الإجزاء فيها إذا كان
أحدهما ناقصا والآخر كاملا.

واتفقوا أيضا على الإجزاء فيما لو صام متين
يوما بغير اعتبار الأهلة.

وتفقوا أيضا على أنه لو ابتدأ الصيام في ثلث
شهر، ثم صام الشهر الذي يليه باعتبار الحلال، ثم
أكمل الشهر الأول من الشهر الثالث تلفيقا وبلغ
عدد الأيام متين يوما فإنه يجزئه.

أما لو بلغ عدد الأيام تسعة وخمسين يوما فإن
ذلك يجزئه عند المالكية والحنابلة والشافعية
والشافعية في الصحيح، ولا يجزئه عند
أبي حنيفة وعند الشافعية في وجه شاذ. ^(١)

والتفصيل في مصطلح: كفارة.

(١) المغتفر الحنفية ٥١٤/١ ط المكتبة الإسلامية، وبيان
الحقائق ١٠/٣ ط دار المعرفة، وقائمة غامض فتح القدير
٢٣٩/٤ ط الأثرية، وابن عابد في ٥٨١/٣ ط المصرية،
والحري في ١١٦/٢ ط دار صادر، وقليوبي في ١٥٩/٢ ط
المفكر، وجواهر الإكليل ٣٧٩/١ ط دار المعرفة، وروضة
الطالبين ٣٠٦/٨ ط المكتب الإسلامي، ونهاية المحتاج
٩١/٧ - ٩٥ ط الإسلامية، وخمسة المحتاج =

التلفيق بين شهادتين لإثبات الردة :

١٢ - ذهب المالكية إلى جواز التلفيق بين الشهادتين في الأقوال المختلفة في اللفظ المتفقة في المعنى لإثبات الردة، كما لو شهد أحدهما عليه أنه قال: لم يكلم الله موسى تكليماً، وشهد آخر عليه أنه قال: ما تكلم الله إبراهيم خليلًا، فإن القاضي يجمع بين هاتين الشهادتين لإثبات الردة. أما إذا كانت إحدى الشهادتين على قول، مثل أن يشهد عليه أنه قال: في كل جنس نذير، والأخرى على فصل كإلقاء مصحف في فائز، أو كانتا على فعلين مختلفين كالإلقاء المذكور، وشد الزنار فلا تلفيق.^(١)

هذا. وفي قول الشهادة لإثبات الردة خلاف بين الفقهاء في أنها هل تثبت بها مطلقاً أم لا على وجه الإطلاق أو لابد من التفصيل؟ وهل يتعرض للمشهود عليه إذا أنكر؟

وهذا بعد اتفاقهم جميعاً على أن الشهادة بها لا يقبل فيها إلا العدول.

فذهب الحنفية كما جاء في الدر المختار إلى أنهم لو شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود والعدول بين لأن إنكاره توبة ورجوع يرد عنه القتل فقط بوجه

١ - ١٩٩/٨ ط دار صادر، وسنن المحجج ٣/٣٦٥ ط الحلبي، وكشاف مفتاح ٥/٣٨٥ ط العصر، ونكاح ٢/٢٦٩ ط المكتب الإسلامي
(٢) الزرقاني ١/٦٥ ط الفكر
٣ - ١٩٩/٨ ط دار صادر، وسنن المحجج ٣/٣٦٥ ط الحلبي، وكشاف مفتاح ٥/٣٨٥ ط العصر، ونكاح ٢/٢٦٩ ط المكتب الإسلامي
(٤) الزرقاني ١/٦٥ ط الفكر

غيره من أحكام الردة، كحبط عدل وبطلان وقف وبيتونة زوجة وإلا أي: إذا لم ينكر فإنه يقتل كارتداده بنفسه.^(٢)

وذهب المالكية والشافعية على أحد القولين إلى أن الشهادة بها لا تقبل بإطلاق، بل لابد من التفصيل لاختلاف أهل السنة في أسباب الكفر وربما وجب عند بعض دون آخرين.^(٣)

والقول المعتمد عند الشافعية، وهو أيضاً مذهب الحنابلة هو أن الشهادة بها تقبل بإطلاق من غير تفصيل، حتى إذا أنكر للمشهود عليه لا ينفعه إنكاره بل لابد له من التوبة وإلا قتل، لأنها خطرهما لا يقدم العدل على الشهادة إلا بعد تحققها بأن يذكر موجبها وإن لم يقل عالماً مختاراً لاختلاف المذاهب في الكفر وحظر أمر الردة.^(٤)

والتفصيل في مصطلح الردة:

التلفيق بين المذاهب :

١٣ - المراد بالتلفيق بين المذاهب أحد صحة الفعل من مذهبين معا بعد أخكم بطلانه على

١ - ابن عابد ٣/٢٩٩ ط المصرية
(٢) الزرقاني ١/٦٥ ط الفكر، وحاشية فليوي ١/١٢٩ ط الحلبي
(٣) حاشية المحجج ٧/٣٩٧ - ٣٩٨ ط المكتبة الإسلامية، وحاشية فليوي ١/١٢٩ ط الحلبي، وكشاف الفتاوى ١/١٢٩ ط العصر، وانقي ١/١٥٠ - ١٥١ ط الرياض

كالأعمى : من عمل في مسألة يقول إمام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقا، لنمين حله على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين، كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس، ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة.^(١)

وتتبعها عند من أجازوه مشروط بعدم العمل بقول آخر بخلاف لذلك الأئمة.^(٢)

ونظر التفصيل في الملحق الأصولي، هذا، والتلفيق المقصود هنا هو ما كان في المسألة الواحدة بالأخذ بأقوال عدد من الأئمة فيها، إما الأخذ بأقوال الأئمة في مسائل متعددة فليس تلقيفا وإنما هو تنقل بين المذاهب أو تخير منها، ونظر التفصيل في مصطلح (تقليد).



كل واحد منهما بمفرده، ومثاله : متوضىء لس امرأة أجنبية بلا حائل وخرج منه نجاسة كعم من غير السيلين، فإن هذا الرضوء باطل باللمس عند الشافعية، وباطل بفروج الدم من غير السيلين عند الحنفية، ولا ينتقض بفروج تلك النجاسة من غير السيلين عند الشافعية، ولا ينتقض أيضا باللمس عند الحنفية، فإذا صلى بهذا الرضوء، فإن صحته صلاته ملغقة من تلقين معا، وقد جاء في الدر المختار: أن الحكم الملتق باطل بالإجماع، وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا، وهو المختار في المذهب لأن التقليد مع كونه جائزا فإن جازاه مشروط بعدم التلفيق كما ذكر ابن عابدين في حاشيته.^(٣)

وفي تتبع الرخص، وفي تتبعها في المذاهب خلاف بين الأصوليين والفقهاء: والأصح كما في جمع الجوامع امتناع تتبعها لأن التبع يحمل رباط التكليف، لأنه إنما تبع حيث ما تشبه نفسه.^(٤)

بل ذهب بعضهم إلى أنه فسق، والأوجه كما في نهاية المحتاج خلافا، وقيل: محل الخلاف في حالة تتبعها من المذاهب المنونة والافسق قطعاً، ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب

(١) نهاية المحتاج ١/٢١ ط المكتبة الإسلامية.

(٢) تيسر التصريح ٢٥٤/٢ ط الحلبي.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٥٩ و٦٠٢/٣ ط الأبرشية.

(٤) جمع الجوامع مع حاشية البيهقي عليه ٢/٢٠٠ ط الحلبي.

والصنعة وغير ذلك : جعله يعلمها.
والفرق بين التعليم والتلقين : أن التلقين
يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في
الكلام وغيره ، فهو أعم من التلقين .^(١)

تلقين

التعريف :

الحكم الإجمالي :
تكلم الفقهاء عن التلقين في عدة مواضع
منها :

تلقين المحتضر :

٤ - إذا احتضر الإنسان وأصبح في حالة التزع
قبل الغرغرة . فالتة أن يلقي الشهادة بحيث
يسمها لقوله ﷺ : «لنقوا موتاكم لا إله
إلا الله»^(٢) وقوله ﷺ : «من كان آخر كلامه لا إله
إلا الله دخل الجنة»^(٣) ولا يلح عليه في قولها
خافه أن يضجر ، فإذا قالها المحتضر مرة
لا يعيدها الملقن ، إلا أن يتكلم المحتضر بكلام
غيرها ، وهذا باتفاق الفقهاء .

وفي المجموع نقلا عن المحاملي وغيره :
يكررها عليه ثلاثا ، ولا يزد على ثلاث .

(١) عبط المحبط مادة : «لقن» والغروق في اللغة ص ٧٥
(٢) حديثه . «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله» أخرجه مسلم
(٣/١٠٢ ط الحلبي).

(٣) حديثه . «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»
أخرجه أبو داود (٣/٨٦) ط عزت عبيد دحمان ، وأحكام
(١/٣٥١ ط هلا المازة العشائرية) . وصححه ووافقه
الشمسي .

١ - التلقين : مصدر لقن ، يقال لقن الكلام :
فهمه ، وتلقته : أخذه وتمكن منه ، وقيل : معناه
أيضا فهمه . وهذا يصدق على الأخذ مشافهة ،
وعلى الأخذ من الكتب .

ويقال : لقنه الكلام : ألفاه إليه ليحده .^(١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن هذه المعاني
اللغوية .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التمريض :
٢ - التريض في الكلام : ما يفهم به السامع
مراده من غير تصريح ، في حين يكون التلقين
صريحا غالبا .^(٣)

ب - التعليم :

٣ - التعليم : مصدر علم ، يقال : علمه العلم

(١) المصباح المنير . والمعجم الوسيط . مادة : «لقن» .
(٢) الأيداع ١٠/٧ ، والمحطاب ٢/٢٩٩ ، وسنن المحتج
٣٣٠/١

(٣) التعريفات للبرجاني .

ولا يس زبادة محمد رسول الله ، عند الجمهور لظاهر الأخبار.^(١)

وذهب جماعة من الفقهاء إلى أنه يلقن الشهادتين بأن يقول تلقن : وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، ودليلهم : أن المقصود تذكير التوحيد ، وذلك لا يحصل إلا بالشهادتين.^(٢)

ويمن أن يكون الملقن غير منهم بعداوة أو حسد أو نحو ذلك ، وأن يكون من غير الورثة ، فإن لم يحضر غيرهم ، ثفته أشق الورثة ، ثم غيره.^(٣)

التلقين بعد الموت :

٥ - اختلغوا في تلقين الميت بعد الموت ، فذهب المالكية وبعض أصحاب الشافعي والزيلمي من الحنفية إلى أن هذا التلقين لا بأس به ، فرخصوا فيه ، ولم بأسوا به ، لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : «لغو موتاكم لا إله إلا الله»^(٤) وقد نقل عن طائفة من الصحابة ، أنهم أمروا به كأبي إسامة الباهلي وغيره ، وصفته أن يقول

(١) الطحاوي على مراتب الفلاح ص ٥٠ ط الأمانة بولاق ، والبدائع ١/ ١٩٩ ط الأولى ١٣٢٧هـ ، ومغني المحتاج ١/ ٣٣١ ، والمصاب ١/ ٢١٩ ط مكتبة الخديعة ، والمغني ١/ ٤٥٠ ط الرياض .

(٢) ابن عثيمين ١/ ٥٧٠ - ٥٧٦ ط الأمانة بولاق ، والشرح الصغير ١/ ٥٦١ ط دار المعارف بمصر ، ومغني المحتاج ١/ ٣٣٠ ، والمغني ١/ ٤٥٠ .

(٣) مغني المحتاج ١/ ٣٣٠ .

(٤) الحديث سبق لمخرجه في الفقرة السابقة .

يا فلان من فلان : اذكر ربك الذي كنت عليه وقد وضعت الله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد عليه الصلاة والسلام نبياً.^(١)

وقالت طائفة من الفقهاء لا يلقن ، إذ المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت ، وفي المعنى مع الشرح الكبير : أما التلقين بعد الدفن فلم أجده فيه عن أحمد شيئاً ، ولا أعلم فيه للأئمة قولاً سوى ما رواه الأئمة ، فقال : ما رأيت أحداً فعل هذا إلا أهل الشام حين مات أبو الخيرة ، جاء إسماعيل فقال ذلك.^(٢)

وفي كل ذلك تفصيل ، ينظر في (موت ، جنازة ، احتضار) .

تلقين المرق في الحدود :

٦ - يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والمالكية) أنه يس للإمام أو من ينوب عنه أن يلقن المقرر الرجوع عن الإقرار في الحدود مرة واحدة ، لما روي أن معاوية لما أقرب بين يدي رسول الله ﷺ بالزنى لفته الرجوع ، فقال عليه الصلاة والسلام : «لعلك قبفت ، أو غمزت ، أو نظرت»^(٣) وقال لرجل سرق : «أمسرت؟

(١) الشريفي ١/ ٢٣٤ ط الأمانة بولاق ، والمطاب ١/ ٢١٩ ، ومغني المحتاج ١/ ٣٣٠ ، وفتاوى ابن تيمية ١/ ٢٩٦ .

(٢) المعنى والشرح الكبير ١/ ٣٨٥ ، وفتاوى المنصة ١/ ١٥٧ ، ومغني المحتاج ١/ ٣٣٠ ، والزيلمي ١/ ١٣٤ .

(٣) حديث : «لعلك قبفت أو غمزت أو نظرت» أخرجه البخاري (الفتح ١/ ١٣٥ ط المصنف) .

الحجة، فكان التلقين تقريباً لحجة ثابتة فلا بأس به. ^(١)

ما إختالك سرقت ٩ هـ. ^(٢)
واختار بعض المالكية الأخذ بالاستفسار
تعلفاً بها في بعض طرق الحديث الوارد في
الزنى. ^(٣)

وللفقهاء تفصيل ينظر في: (إقرار. حد)

مواطن البحث :
٩ - يتكلم الفقهاء عن التلقين في مواطن متعددة
كالجنازة، والقضاء، والشهادة، والإقرار، وانظر
التفصيل في تلك المصطلحات.

تلقين الخصم والشاهد :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز
للقاضي أن يلقن أحد الخصمين حجة، لأنه
بذلك يكسر قلب الخصم الآخر، ولأن فيه إغانة
أحد الخصمين فيوجب التهمة، غير أنه إن
تكلم أحدهما أسكت الآخر ليفهم كلامه. ^(٤)

٨ - وأما بالنسبة للشاهد فقد ذهب جمهور
الفقهاء إلى عدم جواز تلقينه في الجملة، بل
بتركه يشهد بما عنده، فإن أوجب الشرع قبوله
قبله، وإلا رده، وقال أبو يوسف: لا بأس
بتلقين الشاهد بأن يقول: أشهد بكذا وكذا؟
وجه قوله: أن من الجائز أن الشاهد يلحقه
الحصر لمهاية مجلس القضاء فيعجز عن إقامة



(١) حديث: «قال لرجل حرق: ما إختالك سرقت؟» أخرجه
أبو داود (٤١٣/٤) ط عزت عبيد دهنس وقال الخطمي:
«في إسناده مقال، ورواه رجل جهول».

(٢) بدائع الصنائع ٦٦/٧ ط دار الكتاب العربي بيروت،
والروضة ١٤٥/١، وكشاف القناع ٦١٣/٦ ط مكتبة
فارس. والقيصرة بياض فتح العملي ٢/٢٣٣، ٢٣٤ ط
مصطفى حماد.

(٣) البدائع ٦٢/١، وابن عابدين ٣٦٦/٢، والروضة
١٦١/١١، وكشاف القناع ٣١٤/٦، والدمرقي ١٨٩/٤

(١) المصادر السابقة.

لاحتساب ثبوت الشهرة، وبعد ذلك لا صوم. وفي
أكل التلوم نادياً قبل التبة تفصيل يرجع فيه إلى
موطئه^(١).

ولا يتأني ذلك عند جمهور الفقهاء، لأنهم
يرون وجوب قبيح البية في صوم رمضان كما
فصلوه في موطئه^(٢).

كذلك تعرض جمهور الفقهاء إلى الكلام
على التلوم في التفقات عند الكلام عن عجز
الزوج عن أداء النفقة لزوجته، فذهب المالكية
وهو الأظهر عند الشافعية إلى جواز التلوم
والإمهال، وفي كيفية ومدته خلاف وتفصيل
يرجع فيه إلى مصطلح (نفقة)^(٣).

ويرى الحنابلة وهو أحد توري الشافعي عدم
تلوم تأخير نسخ النكاح في حالة ثبوت
الإعسار^(٤).

وأما الحنفية فلا يتأني ذلك عندهم، لأنهم
لا يرون نسخ النكاح بالمعجز عن النفقة^(٥).



تلوم

الشعرىف :

١ - التلوم في اللغة: بمعنى الانتظار
والتمسك^(١). وفي حديث عمرو بن مشقة
الجزمي: «وكانت العرب تلوم بإسلامهم التفتح»
أي: تنتظر^(٢).

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة التلوم عن
هذا المعنى^(٣).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - ذهب الحنفية في المختار عندهم: إلى أن
المتنى يعني يوم انكح - خصوصاً بالصيام
نفسه، ولعمري^(٤) بالتلوم إلى ما قبل الزوال.

(١) عنار المصباح، وأمرت للحرزي سنة «تلوم»، ومن
عائدين ٨٩/٢.

(٢) لسان العرب المحيط مادة: «تلوم».

وحديث: «وكلت العرب تلوم». وأمره البخاري
«فتح الباري» ٢٢/٥ ط السنية.

(٣) من مبادئ ٨٩/٢، والشرح الصغير ٧٤٥/٢.

(٤) وتفصيل بين خصوصاً والعموم هو أن كل من يعلم تبة
الصوم يوم انكح فهو من خصوص، وإلا فهو من العموم
: الفتاوى المختارة ٢٠٠/١، ٢٠١/٢.

(١) فتح القدير ٢١٧/٣، ٢٤٨، وابن عابدين ٨٩/٢، ٩٧،
وتفتاوى المفتدة ٢٠١/١، ٢٠١، وفتاوى هجرى هجرى

الغزوى المفتدة ٢٠٧/١

(٢) الفتاوى المفتدة لابن حزمى ١٢٢ - والفتاوى ٥٢/٢،
والفتى ٩١/٢

(٣) الشرح الصغير ٧٤٥/١، وروضة الطالبين ٧٧/٢، ٧٨

(٤) المفتى ٥٧٤/٢

(٥) ابن عابدين ٢٠٦/٢

تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء الثالث عشر

ابن برهان : هو أحمد بن إبراهيم :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١١

ابن بطلال : هو علي بن خلف :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تبعية (نقي الدين) : هو أحمد بن
عبد الحليم :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تبعية : هو عبد السلام بن عبد الله :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن الجزري : هو محمد بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر الميمني :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر العسقلاني :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حبان : هو محمد بن حبان :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن الحاجب :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

الألموسي : هو محمود بن عبد الله :
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

الأمدي : هو علي بن أبي علي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي حازم : هو عبد العزيز بن أبي حازم :
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٩

ابن أبي شيبة : هو عبد الله بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي مليكة : هو عبد الله بن عبيد الله :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الأثير : هو المبارك بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

من تصانيفه . ومنحة الطالبين لفظ
الأحاديث الأربعين .

ابن حزم . هو علي بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

[شذرات الذهب ٢٦/٦ ، وطبقات
الشافعية ١٣٠/٦ ، والإعلام ٢٦٠/٤] .

ابن حمدان . هو أحمد بن حمدان :

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٥

ابن رشد . هو محمد بن أحمد (الحفيد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن خلاد (٩ - ١٢٩ هـ)

هو علي بن يحيى بن خلاد بن رافع بن مائس ،

من العجلاني . الرقي ، الأصباري . روى

عن أبيه وعن عم أبيه رافعة بن رافع وأبي

لسائب . وعنه أنه يعني بنعيم الجمر

وشريك بن أبي نمر واسحاق بن أبي طلحة

وغيرهم . قال ابن معين والسائي ثقة ،

ودكره ابن حمدان في الثقات .

[تهذيب التهذيب ٧/٣٩٤] .

ابن رشد . هو محمد بن أحمد (الجدة) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبدالله بن الزبير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن رزين (٦٤٩ - ٧١٠ هـ)

هو عبيد اللطيف بن محمد بن أحمد بن

رزين ، أبو البركات ، بدر الدين العامري

الحموي ثم المصري . ثقة شافعي من

الشمعيين بالحديث . نائب في القضاة ،

وأدى وخطب بالأزهر ودرس بالقاهرة

ولسلفية والأشعرية . قال ابن كثير : كان من

صدر الفقهاء وأعلم أكابر سنة وأحد

المذكورين في الفتاوى .

ابن شبرمة . هو عبدالله بن شبرمة .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن الصلاح : هو عثمان بن عبد الرحمن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عابدين : محمد أمين بن عمر .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس : هو عبدالله بن عباس :

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله :

ابن فرحون : هو ابراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :

ابن القاسم : هو عبد الرحمن بن القاسم
الملكي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن العماد (٨٢٥ - ٨٨٧ هـ)

ابن قدامة : هو عبدالله بن أحمد :

هو محمد بن محمد بن علي بن محمد ،
شمس الدين ، الحملي ، ثم البليسي ،
القاهري ، الشافعي ، المعروف بابن العماد .
فقيه ، مفسر . أخذ الفقه عن البرهان
الغسانوسي ، والجلال بن الملقن والشمس
البيشي والشهاب الزاوي . وسمع أيضاً
على أبي الفتح المراغي والتقي بن قهد
وغيرهم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن الماجشون : هو عبد الملك بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

من تصانيفه : « كشف السرائر في معنى
الرجوء والأشياء والنظائر » ، و« مختصر تفسير
البضاوي » ، و« تعليق على المنهاج إلى باب
الزكاة » .

ابن ماجة : هو محمد بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن عمر (٥٦٩ - ٦٥٥ هـ) .

هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ، أبو
بكر ، البلسي ، عرف بابن عمر . فقيه ،
حدث ، حافظ ، مؤرخ ، لغوي . أخذ عن[الضوء اللامع ١/١٦٢ ، وهدية
العارفين ٢/٢٦٢ ، والأعلام ٧/٢٧٩ ،
ومعجم المؤلفين ١/٢٥١]

والده وخاله أبي بكر وأبي عامر ولذي أبي الحسن بن هذيل وأبي الخطاب بن واجب وأبي الحسن المقدسي وغيرهم.

وأخذ عنه ابن الأمازيغ عميرة وابن الحبان وغيرهم.

من تصانيفه : « تيسد على التلقين » ، و « تقارير كثيرة في الفنون » .

[نيل الابتهاج ٢٢٩ ، وشجرة النور الزكية ١٩٤ ، ومجمع المؤلفين ١١/١٨٣] .

ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤

ابن الهمام : هو محمد بن عبد الله عبد الواحد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو بكر البخاري (٢٠٠ هـ) :

هو وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله ، أبو بكر البخاري ، القرشي المدني . قاص ، من انجلي ، بالأخبار والأنساب ، ولد ونشأ بالمدينة ، وانتقل إلى بغداد ، ولى قضاء عسكر المهدي ، ثم قضاء المدينة . قال ابن فرحون : هو أمير المدينة .

من تصانيفه : « فضائل الأنصار » ، و « سب ولد اسماعيل » ، و « الرابات » .

[ميزان الاعتدال ٤/٣٥٣ ، ولسان الميزان ٦/٢٣١ ، و « مرآة الجنان ١/٤٦٣ ، والأعلام ٩/١٥٠ ، والبصرة لابن فرحون مهابش فتح العلي ٢/١٨٣]

أبو بكر الصديق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حازم : هو سلمة بن دينار :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

أبو الحسن السخاوي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود : هو سليمان بن الأشعث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو ذر: هو جندب بن جندبة:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣
أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

أبو شاعة: هو عبدالرحمن بن اسماعيل:
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٢
أبو يوسف: هو يعقوب بن ابراهيم:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو العالبة: هو دليح بن مهران:
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٣
أحمد بن حنبل:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو عبيد: هو القاسم بن سلام:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
أسامة بن زيد:
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٤

أبو عمر: هو يوسف بن عبد البر:
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠
اسحاق بن راهويه:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبو الليث السمري: هو نصر بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مسعود البدرى: هو عتبة بن عمرو:
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨

أبو موسى الأشعري:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة: هو عبدالرحمن بن صخر:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أسماه بن يزيد (؟ - نحو ٣٠ هـ).
هي أسماه بنت يزيد بن السكن،
الأنصارية الأوسية ثم الأشيلية، مجاهدة،
من أخصب نساء العرب، ومن ذوات
الشجاعة والاقدام، كان يقال لها: خطيبة
النساء، وفدت على رسول الله ﷺ في السنة
الأولى للهجرة فبايعته وحضرت واقعة
اليرموك (سنة ١٢ هـ) وروت عن النبي ﷺ
١٨ حديثاً. روى عنها ابن أخنها عمود بن
عمرو الأنصاري وأبى سفيان مولى بابن أحمد
وغيرهما. وروى لها أبو داود والترمذي

والنسائي وابن ماجة ومهاجر بن أبي مسلم
وشهر بن حوشب .

المسريين في مباح المجتهدين ، و التعليق
في أصول الفقه .

[الإصابة ٤/ ٢٤٧ ، ولان انيزان
٦/ ٨٥٤ ، وحلية الأولياء ٢/ ٨٦ ، والأعلام
النساء ١/ ٥٣] .

[طبقات الشافعية ٤/ ٢٤١ ، وشذرات
الذهب ٤/ ٨ ، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٢٠ ،
والأعلام ٥/ ١٤٩] .

أشهب : هو أشهب بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أم عطية : هي نسيبة بنت كعب :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣١٨

أصبغ : هو أصبغ بن الفرج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الامام الحرميين : هو عبد الملك بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

إبنيكيا الهراسي (٤٥٠ - ٥٠٤ هـ)

هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن ،
الطبري ، نلقب بهمد الدين ، المعروف
بإبنيكيا الهراسي بكسر الكاف وفتح الهاء والراء
المشددة . فقيه شافعي ، مفسر ، أصولي ،
متكلم . وثقته علي (إمام الحرميين) وهو أجل
تلامذته بعد الغزالي ، وحدث عن (إمام
الحرميين) وأبي علي الحسن ابن محمد الصفار
وغيرهما . روى عنه السلفي وسعد الخوري بن
محمد الأنصاري وآخرون . ودرس بالقطيفية ،
ووعظ .

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أيمن بن أم أيمن (٤ - ٩)

هو أيمن بن عبيد بن زيد بن عمرو بن
بلال ، وهو أخواسامة بن زيد بن حارثة .
روى عن النبي ﷺ . وعنه عطية بن
أبي رباح وابنه عبد الواحد . قال النسائي :
ما أحسب أن له صحبة . وكان أبو عمر في
الاستيعاب : وكان أيمن هذا ممن بقي مع
رسول الله ﷺ يوم حنين ولم ينهزم . وذكره

من تصانيفه : أحكام القرآن ، و لوامع
الندائل في زوايا المسائل ، وشفاء

ابن اسحاق فيمن استشهد يوم حنين.

[الاصابة ٩٢/١، وأسد الغابة ١/١٨٩،

وتذيب التهذيب ١/٣٩٤، والاستيعاب

. [١٢٨/١.

ت

الترمذي: هو محمد بن عيسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

ب

♦

ث

البخاري: هو محمد بن اسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٣

الثوري: هو سفيان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البراء بن عازب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

البيهقي: هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

البيضاوي: هو عبدالله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البيهقي: هو أحمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

الجرجاني: هو عبي بن عمدة الجرجاني:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٦

ح

جعفر بن أبي طالب (٨ - ٨ هـ)

هو جعفر بن أبي طالب (عبد مناف) بن عبد المطلب بن هاشم، أبو عبد الله، صحابي هاشمي. من شجعانهم، يقال له: جعفر الضياع، وهو من السابقين إلى الإسلام، أسلم قبل أن يدخل رسول الله ﷺ دار الأرقم ويدعو فيها، وهاجر إلى الحبشة في الهجرة الثانية، وكان خطيب القوم أمام ذلك الحبشة، فلم يزل هناك إلى أن هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، ثم جعله النبي ﷺ أمير الحبش إلى موته بعد زيد بن حارثة فاستشهد هناك رضي الله عنه، روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه عبد الله وعمرو بن العاص وابن مسعود وغيرهم.

[الإصابة ٢٣٩/١، وأسد الغابة ٣٤١/١، والاسيعاب ٢٤٢/١، وطبقات ابن سعد ٣٤/٤، ونهذب التهذيب ٩٨/٢، والأعلام ١١٨/٢].

الحازمي (٥٤٩ - ٥٨٤ هـ)

هو محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، أبويكر، الحازمي، الحمذاني الشافعي، محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه. سمع الحديث من عبد الأول ابن عيسى السجزي وأبي منصور شهر دار الدين وأبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي وغيرهم، وثقف على الشيخ جمال الدين وثق بن فضلان وغيره.

من تصانيفه: التاسخ والتسوخ في الحديث، وشروط الأئمة، وعجالة المبتدئ، وسلسلة الذهب فيها رواه الإمام أحمد عن الشافعي.

[شذرات الذهب ٢٨٢/٤، وفيات الأعيان ٤٢١/٣، وطبقات الشافعية ١٨٩/٤، والبيان ٣٣٢/١٢، ومعجم المؤلفين ٦٤/١٢]

حذيفة بن اليمان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

جعفر بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٣

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

بسام وأحمد بن أبيهم والحسن بن العباس
الجمال والحسين بن أحمد الحمزي
وعبيد الله بن محمد وغيرهم . وذكره الذهبي
في معرفة القراء الكبار . ومثل عنه أبو حاتم
فلم يرضه في الحديث .

الحسن بن زياد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

[غاية النهاية ١/ ١٤٩ ، وميزان الاعتدال
١/ ١٦٤ ، والجرح والتعديل ٢/ ٨٢ ، ومعرفة
القراء الكبار ١/ ٢٢٢] .

الحسن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الخلواتي : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحسين : هو الحسين بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الخلواتي : هو عبد العزيز بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحميري : هو إبراهيم بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

الخليعي : هو الحسين بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحكمم : هو الحكمم بن عتبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

حمزة بن حبيب (٨٠ - ١٥٦ هـ)

هو حمزة بن حبيب بن عمار بن أساعيل ،
أبو عمار ، الكوفي ، التيمي ، الزيات ، أحد
القراء السبعة ، كان من موالى التيم فنسب
إليهم . روى عن أبي إسحاق التيمي وأبي
إسحاق الشيباني والأعشى وعدي بن ثابت
والحكمم بن عتبة وحبيب بن أبي ثابت
وغيرهم . وعنه ابن المبارك وحسين بن علي

الخلواتي (؟ - ٢٥٠ هـ)

هو أحمد بن يزيد بن أزدادة ، أبو الحسن ،
الصفار الخلواتي ، المقرئ . من كبار الخذاق
المجودين . قرأ على أحمد بن محمد الفواس
وقالون وعلى خلف الزار وعلي هشام بن عمار
 وإبراهيم بن الحسن العلاف وجعفر بن محمد
الحشكني وغيرهم ، وقرأ عليه الفضل بن
شاذان وابنه العباس بن الفضل ومحمد بن

الباهلي وابنه عبدالله ابن خبيب وأبو معمر
عبدالله بن النخعي وقيس بن أبي حازم
وأبو وائل وغيرهم .

ولما رجع علي رضي الله عنه من صفين مر
بقبره ، فقال : رحم الله خبيبا أسلم راغبا
وهاجر طائعا وعاش مجاهدا . روي له
البخاري ومسنم ٣٢ حديثا .

[الاصابة ٤١٦/١ ، وحلية الأولياء
١٤٣/١ ، وتهذيب ١٣٥/٣ ، وأسد الغابة
٥٩٢/١ ، والأعلام ٣٤٤/٢] .

الجعفي وعبدالله بن صالح العجلي وأبو أحمد
الزبيري وغيرهم . قال العجلي : ثقة ، وقال
أبو حنيفة : غلب حمزة الناس على القرآن
والفرائض . وقال الثوري : ما قرأ حمزة حرفا
من كتاب الله إلا بأثر . قال ابن حجر : انعقد
الاجماع على نفى قراءته بالقبول ، لكن نقل
صاحب المغني (١/ ٤٩٢ ط ٣) عن أحمد أنه
كان يكره قراءة حمزة والكسائي لما فيها من
الكسر والادغام والتكلف وزيادة المد .

[تهذيب التهذيب ٢٧/٣ ، وميزان
الاعتدال ١/ ٦٠٥ ، ووفيات الأعيان
١٦٧/١ ، والأعلام ٣٠٨/٢] .

د

خ

الديوسي : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدردير : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدمسوقي : هو محمد بن أحمد الدسوقي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

خبيب بن الأرت (؟ - ٣٧ هـ)

هو خبيب بن الأرت بن جندلة بن سعد ،

أبو يحيى أو أبو عبدالله ، التميمي . صحابي

من السابقين . قيل : أسلم سادس سنة ، وهو

أول من أظهر إسلامه ، ولما أسلم استضعفه

المشركون فعذبوه ليرجع عن دينه ، فصبر إلى

أن كانت الهجرة ، ثم شهد انشاهد كلها .

روى عن النبي ﷺ . روى عنه إبراهيم

زفر: هو زفر بن الهذيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن أرقم:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٨

زيد بن حارثة (٩ - ٨ هـ)

هو زيد بن حارثة بن شراحيل، أبو

اسامة، الكلبي مولى رسول الله ﷺ.

صحابي، شهود المشاهد كلها وكان من

الرماة المذكورين وأخى رسول الله ﷺ بينه

وسين حمزة بن عبدالمطلب. قال سالم بن

عبدالله كنا ندعوزيد بن محمد حتى نزلت

آية: **وَادْعُوهُمْ لِأَسَائِهِمْ** وهو من أقدم

الصحابة إسلاماً. وكان النبي ﷺ لا يبعث

في سرية إلا أمره عليها، وكان يحبه ويقدمه،

وجعل له الإمارة في غزوة مؤتة، فاستشهد

فيها. روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه اسامة

والبراء بن عازب وابن عباس وغيرهم.

ولشام الكلبي كتاب **زيد بن حارثة** في

أخباره.

[الاصابة ١/ ٥٦٣، وتهذيب التهذيب

٤٠١/٣، والأعلام ٥٧/٣]

الرازي: هو محمد بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملي: هو خير الدين الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الرويانى: هو عبد الواحد بن اسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزبير بن العوام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

زوين حبيش:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٧

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زيد بن خالد الجهني :

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٨

س

(زيد بن صوحان) (٣٦ هـ - ٩٠ هـ)

هو زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث بن الهجرس بن صبرة، أبو سلمان، العسيري، من بني عبد الغيس، من ربيعة، ذكر ابن حجر في الإصالة: نقلًا عن ابن الكلبي: أن له صحيفة وقال ابن سعد: قد قيل لحديث وهو من نفعي أهل الكوفة. كان أحد أتباعه ابن الزبير، قطعت شراكه يوم يهودا، وما كان يوم الحمل قاتل مع علي حتى قتل: روى عن عمرو بن أبي وأبي بن كعب وسليمان الفارسي وغيرهم. وروى عنه أبو وائل وسالم ابن أبي الجعد وغيرهما.

[١] لإصابة ٥٨٢/١، ونهذيب بن عسافر ١٠/٦، وطائفت ابن سعد ١٢٣/٦، وتاريخ بغداد ٤٣٩/٨، والأعلام ٥٩/٣.

سالم بن عبدالله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

سحنون: هو عبدالسلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

سعد بن أبي وقاص: هو سعد بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السعد: هو معمر بن عمر التماراني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

سعيد بن عبد العزيز (٩٠ - ١٦٧ هـ)

هو سعيد بن عبد العزيز بن أبي يحيى، أبو حمزة، الشنقي. الدمشقي، قبة دمشق في عصره كان حافظ حجة، قال الامام أحمد بن حنبل: ليس بالشام أصح حديثًا منه. روى

الريثمي هو عثمان بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣



عن الزهري ومكحول وقتادة ونافع وعطاء
وغيرهم . وعنه ابن المبارك ووكيع وابن
مهدى وأبو مسهر وغيرهم . وقال أبو مسهر :
كان قد اختلط قبل موته . وقال النسائي : ثقة
مشت . وقال ابن معين : حجة .
[تذكرة ١/ ٢٣ ، وطبقات الحفاظ ٩٢ ،
وميزان الاعتدال ١٤٩/ ٢ ، وشذرات
الذهب ١/ ٢٦٣ ، والأعلام ٣/ ١٥١]

وروى عنه أبو نعيم النخعي وأبو
إبراهيم النخعي وعبد بن أبي السائب
وغيرهم . قال ابن معين وأبو عبيد : ثقة
[الأصابة ١١٨/ ٢ ، وسد الغابة ٢/ ٣٧٩ ،
وتحذيب التهذيب ١/ ٤٧٨ ، والنجوم الزاهرة
١/ ٢٠٣ ، وسير أعلام السلف ٤/ ٤٩ ،
وتذكرة الحفاظ ١/ ٥٠ ، والأعلام ٣/ ١٤٥] .

ش

سعيد بن السيب :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سمرة بن جندب :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

سهيل بن سعد الساعدي :

تقدم ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣

سويد بن غفلة (٩ - ٨١ هـ)

هو سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر بن
وداع ، أسومية الجعفي الكوفي قيل : له
صحبة ، ولم يصح . بن أسلم في حياة النبي
ﷺ ، ودخل المدينة يوم وفاة النبي ﷺ ،
وشهد الفداء والبرموك . روى عن أبي بكر
النخعي وعمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب
وبلال وأبي ذر رضي الله عنهم ، وغيرهم .

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشريبي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريح : هو شريح بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

الشمعي : هو عامر شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب مطالب أولي النهى: هو مصطفى بن

سعد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

ص

صاحب المفتي: هو عبدالله بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب مواهب الجليل: هو محمد بن محمد

الحطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب الهداية: هو علي بن أبي بكر

المرغباتي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

صفوان بن سليم (؟ - ١٣٢ هـ)

هو صفوان بن سليم، أبو عبدالله، وقيل

أبو الحارث، الزهري مولاهم المدني الفقيه.

روى عن ابن عمر وجابر بن عبدالله وأنس

وسعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن غنم

وغيرهم. وعنه زيد بن أسلم وابن المنكر

وموسى بن عقبة وابن أبي ذئب وإبراهيم بن

سعد وغيرهم. قال أحمد بن حنبل وابن سعد

وعلي ابن المدني ويعقوب بن ثبة: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٤/٤٢٧، وتذكرة

الحفاظ ١/١٣٤، والعبر ١/١٧٦].

صاحب الأشياء: هو زين الدين بن

إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

صاحب التخریب: هو القاسم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب العناية: هو محمد بن محمد بن محمود

الباقرتي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

صاحب الفواكه الدواني: ر: الثراوي.

صاحب مسلم الثبوت: ر: محب الله

عبد الشكور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

بن جحطب، أبو محمد، القمطاني، الجامعي،
الكوفي. أقرأ أهل الكوفة في عصره. كان
يسمى «سيد الثراء» وهو من رجال الحديث
الثقات. روى عن أنس وعبد الله بن أوفى
أوفى زيد بن وهب وسعيد بن جبير وسعيد بن
عبد الرحمن ومصعب بن سعد بن أبي وقاص
وغبرهم. وعنه أبو إسحاق السبيعي
واسماعيل بن أبي خالد وزيد بن الحارث
اليسامي وعبد الملك بن سعيد وغيرهم. قال
ابن معين وأبو حاتم، والمعجب: ثقة، وذكره
ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٢٩/٥، رحلية الأولياء،

١٤/٥، والأعلام ٢٣٠/٣].

ط

الطبري : ر: محمد بن جرير الطبري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

الطبري المكي : هو عبد الطبري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الطبراني : هو سليمان بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي : هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحطاوي : هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عائشة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الرحمن بن أبي ليلى:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٢

عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

طلحة بن مصرف (? - ١١٢ هـ)

هو طلحة بن مصرف بن كعب بن عمرو

ع

عبدالله بن زيد الأنصاري:

عدي بن حاتم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٠٤

عبدالله بن عباس:

عطاه بن أبي رباح:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبدالله بن عمرو:

عقبة بن عامر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عبدالله بن المبارك:

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عبدالمطلب بن يعلى:

علي بن يحيى: رواه ابن خلاد:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٥

عمار بن ياسر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٤

عثمان بن عبدالله بن أوس (٩ - ٩):

عمر بن الخطاب:

هو عثمان بن عبد الله بن أوس بن أبي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

أوس، الشقطي الطائفي، روي عن جده

عمر بن عبدالعزيز:

وعنه عمرو بن المغيرة بن شعبة وسليان بن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

هرمزان، وعنه إبراهيم بن ميسرة وعبدالله بن

عمران بن حصين:

عبد الله بن يحيى ومحمد بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

وأبوسعيد بن عوف الله المؤدب وغيرهم.

وذكره ابن حبان في الثقات.

عمرو بن شعيب:

[تهذيب التهذيب ١٢٩/٧، وبيزان

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

الاعتدال ٤٢/٣]

عمرو بن عوف المزني (مات آخر أيام معاوية)

هو عمرو بن عوف بن زيد بن مليحة بن عمرو، أبو عبد الله، المزني، روي عن النبي ﷺ وجاءت عنه عدة أحاديث من رواية كثير من عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وكثير صفوه، وذكر من حجر في الإصابة نقلًا عن من بعد أن أول غزوة شهدها الأبرار، ويقال أول مشاهدة الخندق وكان أحد اليكثنين الذين قال الله تعالى فيهم: (قولوا وأعينهم تفيض من الدمع).

[الإصابة ٩/٣، والاسنن ٩/٣، وتهذيب ١١٩٦/٣، وأسد الغابة ٧٥٦/٣، وتهذيب التهذيب ٨/٨٥].

الفضل بن العباس (؟ - ١٣هـ)

هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو محمد، الهاشمي القرشي من شجعان الصحابة ووجههم غزا مع رسول الله ﷺ مكة وحيا وثبت يومئذ مع رسول الله ﷺ وشهد معه حجة الوداع وردفه رسول الله ﷺ وراءه، فيقال: وردف رسول الله ﷺ، وخرج بعد وفاة النبي ﷺ محاضدا إلى الشام، فاستشهد في وقعة أجنادين (ملسطين) وقيل مات ناصية الأردن في طاعون عمواس له ٢٤ حديثا.

[طبقات ابن سعد ٥/٥٤، وتاريخ الخلفاء ١/١٦٦، الأعلام ٥/٣٥٥].

ق

العيني: هو محمود بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي أبو الطيب: هو طاهر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

القاضي حسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

غ

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

القفال: هو محمد بن أحمد الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

ل

القليوبي: هو أحمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الليث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

قيس بن عباد:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٧

م

ك

الماوردي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الكاساني: هو أبو بكر بن محمود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الكرعي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

عجاء بن حبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الكوهيكيلوني:

أورده الرملي الكبير في حواشيه على شرح
السروض ٢٢٦/٣ ولم نعثره على ترجمته فيها
لدينا من المراجع.

المعالي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٦

محمد بن جرير الطبري:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١



محمد بن الحسن الشيباني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

ن

محمد بن الحنفية :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٦

نافع : هو نافع المدني ، أبو عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

المرادوي : هو علي بن سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

النخعي : هو إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

المزني : هو إسماعيل بن يحيى المزني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

النسائي : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسروق :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٧

النسراوي (١٠٤٣ - ١١٢٥ هـ)

هو أحمد بن غنيم بن سالم من مهند

أبو العباس النسراوي - نسبة إلى مدينة نبرة

من أعمال أفرقية ، ثم تارك فقيه الأزهرى .

مشارك في بعض العلوم . قرأ على "شهاب

المنذرى" بالأزم الشيخ عبد الباقي المزرقاني

والشيخ الخرشبي وتلقاه بهما وأخذ الحديث

عنهما وعن يحيى النسراوي وعبد المعطي البصرى

وعبد السلام النخعي وغيرهم . عنه :

أبو العباس أحمد بن مصطفى الصباح وغيره

انتهت إليه الرئاسة في المذهب .

مسلم : هو مسلم بن الحجاج :

تقدمت في ج ١ ص ٣٧١

مطرف بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

معاذ بن جبل -

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مكحول :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

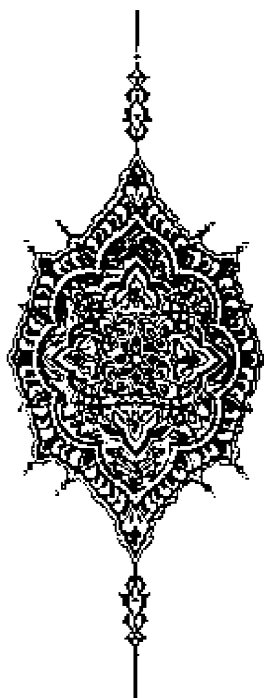
الآثار ١/٧٣، وهدية العارفين ١/١٦٩،
ومعجم المؤلفين ٢/٤١].

النسراوي: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

من تصانيفه: «الفواكه الدواني» على
رسالة ابن أبي زيد القيرواني، و«شرح على
الأجرومية» و«رسالة على البسطة»، و«شرح
على الرسالة النسراوية».

[شجرة النور الزكية ٣١٨، ومغائب



فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٨-٥	تعلم وتعليم	١٨-١
٥	التعريف	١
٥	الألقاظ ذات الصلة : التثقيف، التدريب، التأديب	١-٤
٦	الحكم التكليفي : المتعلم، والتعليم	٥-٧
٨	فضل التعليم والتعلم	٨
٩	آداب المعلم والمتعلم	
٩	أ- آداب المعلم	٩
١٠	ب- آداب المتعلم	١٠
١١	تعليم الصغار	١١
١٢	تعليم النساء	١٢
١٣	الضرب للتعليم	١٣
١٤	ضمان ضرب التعليم	١٤
١٥	الاستئجار لتعليم القرآن والعلم الشرعي	١٥
١٦	الاستئجار على تعليم الحرف والعلوم غير الشرعية	١٦
١٧	تعليم علوم محرمة	١٧
١٧	تعليم الجوارح	١٨
١٨	تعهد	
	انظر : عهد	
١٨	تعيم	
	انظر : عمارة	
١٨	تعمير	
	انظر : عمارة	
١٨-٢١	تعميم	١٨-١
١٨	التعريف	١
١٨	الحكم الإجمالي	
١٨	التعميم يكون في أمورها : الوضوء، العسل، النسيم، الدعاء ١-٢	

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢١	تعميم الأصناف الثمانية في الزكاة	٧
٢١	تعميم الدعوة إلى الولايات	٨
٢١	تعوذ	
	انظر : استعاذة	
٢١ - ٣٤	تعويد	٢٨ - ١
٢١	التعريف	١
٢١	الانفاظ ذات الصلة : الرقة ، التعجمة ، الودعة ، التوبة ،	٨ - ٢
	(التقل ، الفث ، الفخج) الرنمة	
٢٣	الحكم التكليفي للتعويد	٩
٢٣	القسم الأول :	
٢٣	ما لا يعقل معناه	١٠
٢٦	القسم الثاني :	
٢٦	ما كان تعويدا بكلام الله تعالى أو باسمه	١١
٢٧	القسم الثالث :	
٢٧	ما كان باسم غير الله	١٣
٢٧	الغرض من اتخاذ التعاويد	
	أولا : الاستشفاع :	
٢٧	أ - الاستشفاع بالقرآن	١٤
٢٩	ب - الاستشفاع بالأدعية المناسبة والأذكار المأثورة	١٥
٣٠	ثانيا : إستئمان الزوج :	
٣٠	ما يستخدم لتحبيب الزوجة أو الزوج	١٦
٣١	ثالثا : دفع ضرر العين :	
٣٠	أ - الإحصابة بالعين	١٧
٣١	ب - الوقاية من العين :	
٣١	أ - قراءة بعض الأدعية والأذكار من قبل المعائن	١٨
٣١	ب - الاسترقاء من العين	١٩

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٣١	ج - الاستشفاء من إصابة العين	٢٠
٣٢	د - المعروف بالإصابة بالعين وما عليه	٢١
٣٢	رابعاً : دفع البلاء :	٢٣
٣٢	أ - تعليق التعويضات على الإنسان	٢٣
٣٣	ب - تعليق التعويضات على الحيوان	٢٤
٣٣	تعليق الجنب والحائض التعاويذ	٢٥
٣٤	رقية الكافر للمسلم وعكس	
٣٤	أ - رقية الكافر للمسلم	٢٦
٣٤	ب - رقية المسلم للكافر	٢٧
٣٤	أخذ الأجرة على التعاويذ والرقى	٢٨
٣٥ - ٤٠	تعويض	٢١ - ١
٣٥	التعريف	١
٣٦	الألفاظ ذات الصلة : التتميم - التقويم - الأرض - الضمان	٢ - ٥
٣٦	حكم التعويض	٦
٣٦	التعويض عن الضرر	٧
٣٦	التعويض بتفويت العين	٨
٣٧	التعويض عن تفويت المنفعة	٩
٣٧	أ - أوقف	١٠
٣٧	ب - مال اليتيم	١١
٣٨	ج - المعدل للاستغلال	١٢
٣٨	التعويض بسبب التعدي والتضييق في العقود	
٣٨	أ - التعويض في عقود الأمانات	١٣
٣٨	ب - التعويض عن العيب في البيع	١٤
٣٨	ج - التعويض في الإجازة	١٥
٣٨	التعويض بسبب التعويض	١٦
٣٨	التعويض بسبب الإكراه	١٧

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٣٩	التعويض بال مباشرة أو بالتسبب	١٨
٣٩	تعويض ما تلحقه الدواب	
٣٩	ما يشترط لتعويض المتلفات	١٩
٣٩	ما يكون به التعويض	٢٠
٤٠	التعويض عن الأضرار المترتبة	٢١
٤٠	تعيب	
	انظر : خيار العيب	
٤٠	تعين	
	انظر : تعيين	
٤٠ - ٤٥	تعيين	١٧ - ١
٤٠	التعريف	١
٤٠	الألفاظ ذات الصلة :	
٤٠	أ - الإيهام	٢
٤١	ب - التخيير	٣
٤١	ج - التخصيص	٤
٤١	الحكم التكميلي	
٤١	أولا : التعيين عند الأصوليين	٥
٤١	ثانيا : التعيين عند الفقهاء	٦
٤١	أ - في الصلاة	٧
٤٢	ب - في الصوم	٩
٤٢	ج - في البيع	١٠
٤٣	د - تعيين المبيع والتمن	١١
٤٣	هـ - خيار التعيين	١٢
٤٤	و - التعيين في السلم فيه	١٣
٤٤	ز - في الوكالة	١٤
٤٥	ح - في الإجارة	١٥

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٤٥	هـ - في الطلاق	١٦
٤٥	ي - في الدعوى	١٧
٤٦ - ٤٩	تغريب	٥ - ١
٤٦	التعريف	١
٤٦	الأحكام المتعلقة بالتغريب	
٤٦	أولاً : التغريب في حد الزنى	٢
٤٧	من يغرب في حد الزنى	٣
٤٨	ثانياً : التعريب في حد الحرابة	٤
٤٨	ثالثاً : التعريب على سبيل التعزير	٥
٤٩	تغريب	
	انظر : غرر	
٤٩ - ٦٥	تغسيل الميت	٢٩ - ١
٤٩	التعريف	١
٤٩	الحكم التكليفي	٢
٥٠	ما ينبغي لغسل الميت ، وما يكره له	٣
٥١	النية في تغسيل الميت	٤
٥١	تجريد الميت وكيفية وضعه حالة الغسل	٥
٥٢	عدد الغسلات وكيفيةها	٦
٥٤	صفة ماء الغسل	٨
٥٤	ما يصنع بالميت قبل التمسيد وبعده	٩
٥٥	الحالات التي يعم فيها الميت	١٠
٥٦	من يجوز لهم تغسيل الميت	
٥٦	أ - الأحرار بتغسيل الميت	١١
٥٧	ب - تغسيل المرأة لزوجها	١٢
٥٨	ج - تغسيل الزوج لزوجته	١٣
٥٨	د - تغسيل المسلم للكافر وعكسه	١٤

المستحقة	الموضوع	الفقرة
٥٩	تغسيل الكافر للمسلم	١٥
٥٩	هـ - تغسيل الرجال والنساء للأطفال الصغار وعكسه	
٥٩	(١) تغسيل الرجال والنساء للأطفال الصغار	١٦
٦٠	(٢) تغسيل الصبي للنعيت	١٧
٦٠	و - تغسيل المتخريم الحلال وعكسه وكيفية تغسيل المحرم	١٨
٦١	ز - تغسيل الخشخاش المشكل	١٩
٦١	من يغسل من الموتى ومن لا يغسل	
٦١	أ - تغسيل الشهيد	٢٠
٦٢	ب - تغسيل البطون والنطمون وصاحب الدم وأمثالهم	٢١
٦٢	ج - تغسيل من لا يدري حاله	٢٢
٦٣	د - تغسيل موتى المسلمين عند اختلاطهم بالكفار	٢٣
٦٣	هـ - تغسيل البغاة وقطاع الطرق	٢٤
٦٣	و - تغسيل الجنين إذا استهل	٢٥
٦٤	ز - تغسيل جزء من بدن الميت	٢٦
٦٤	أخذ الأجرة على تغسيل الميت	٢٧
٦٤	دفن الميت من غير غسل	٢٨
٦٥	ما يترتب على تغسيل الميت	٢٩
٦٥ - ٧٠	تغليظ	١ - ٩
٦٥	التعريف	١
٦٥	المغلظ من النجاسات	٢
٦٦	العورة المغلظة	٣
٦٧	تغليظ الدبة	٤
٦٧	ما يجري التغليظ فيه من الدعاوى	٥
٦٨	صفة تغليظ الأيمان	٦
٦٩	التغليظ في اللعان	٨
٧٠	تغليظ عمرة التحزير	٩

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٧٠	تغير	
	انظر: تغيير	
٧٦ - ٧٠	تغير	١٠ - ١
٧٠	التعريف	١
٧٠	الألفاظ ذات الصلة :	
٧٠	التبديل	٢
٧١	الحكم التكليفي	
٧١	تغير أوصاف الله في الطهارة	٣
٧٢	تغير النية في الصلاة	٤
٧٢	تغير حالة الإنسان التكليفية في العبادات	٥
٧٣	تغير الاجتهاد في القيلة	٦
٧٤	تغير نصاب الزكاة في الحول	٧
٧٤	تغير الزوج أو الزوجة في النكاح من الحرية والدين	٨
٧٦	تغير المقصوب	٩
٧٦	تغير حالة الجاني أو المجني عليه	١٠
٧٦ - ٧٨	تفاوت	٤ - ١
٧٦	التعريف	١
٧٧	الألفاظ ذات الصلة :	
٧٧	التبرك	٢
٧٧	حكمه التكليفي	٣
٧٨	التفاوت المباح	٤
٧٨ - ٨١	تفرق	٤ - ١
٧٨	التعريف	١
٧٨	الألفاظ ذات الصلة :	
٧٨	التجزؤ	٢
٧٩	حكمه التكليفي	٣

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٧٩	التفرق المؤثر وحكمه	٤
٧٩	تفرق المتعاقدين بعد انعقاد البيع	٥
٧٩	الإكراه على التفرق	٦
٨٠	التفرق قبل القبض في بيع الثوبوي	٧
٨٠	التفرق قبل قبض رأس مال السلم	٨
٨٠	التفرق قبل التقابل في بيع المزابا	٩
٨١	تفرق المتاصلين قبل انتهاء المشروط	١٠
٨١	تفرق الصفقة	١١
٨١	تفرق المجتمعين في أثناء خطبة الجمعة	١٢
٨١	تفرق المرأة عند الصلاة	١٣
٨١	تفرق جمع وظهور فتيل	١٤
٨٢ - ٨٥	تفريط	١ - ١١
٨٢	التعريف	١
٨٢	الألفاظ ذات الصلة	
٨٢	الإفراط	٢
٨٢	الحكم الإجمالي	٣
٨٢	أ - التفريط في العبادات	٤
٨٣	ب - التفريط في عقود الأمانات	٥
٨٤	ج - التفريط في الوكالة	٦
٨٤	د - تفريط الأجير	٧
٨٤	هـ - التفريط في النفقة	٨
٨٥	و - تفريط الوصي	٩
٨٥	ز - التفريط في إنقاذ مال الغير	١٠
٨٥	ح - التفريط في إنقاذ حياة الغير	١١
٨٦ - ٩٢	تفريق	١ - ١٤
٨٦	التعريف :	١

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٨٦	الحكم التكليفي	
٨٦	يختلف حكم التفريق باختلاف متعلقه	
٨٦	أ- تفريق المال المحتلط خشية الصدقة	٢
٨٦	ب- تفريق أيام الصوم ، في التمتع	٣
٨٧	ج- تفريق صوم جزاءات الحج	٤
٨٧	د- تفريق الشواظ الطواف	٥
٨٨	هـ- التفريق بين الأم ولولدها	٦
٨٨	و- تفريق الصفقة لتعدد أحد الطرفين أو تعدد المبيع	٧
٨٩	تفريق الصفقة المشتملة على ما يجوز بيعه ، وما لا يجوز	
٨٩	مذهب الحنفية	٨
٨٩	مذهب المالكية	٩
٩٠	مذهب الشافعية	١٠
٩٠	مذهب الحنابلة	١١
٩١	ز- تفريق الصوم في الكفارات	١٢
٩٢	نتائج قضاء رمضان	١٤
٩١-٩٢	تفسير	١- ١٣
٩٢	التعريف :	١
٩٢	الألفاظ ذات الصدقة :	
٩٢	أ- التأويل	٢
٩٣	ب- البيان	٣
٩٣	حكم تفسير القرآن	٤
٩٤	أقسام تفسير القرآن	٥
٩٤	طرق التفسير	٦
٩٥	تفسير القرآن بمقتضى اللغة	٨
٩٦	شروط التفسير بالقرآن ، وأداته	٩
٩٧	مَنْ يتحدث كتب التفسير وحملها	١١

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٩٨	قطع سارق كتب التفسير	١٢
٩٨	تفسير المقرء أهمه في الإقرار	١٣
٩٩ - ١٠٢	تفسير	١ - ٧
٩٩	التعريف:	١
١٠٠	الألفاظ ذات الصلة: التعديل - التكفير	٢
١٠٠	الحكم الإجمالي	
١٠٠	تفسير الجلود في حد القذف	٤
١٠٠	تفسير مرتكب الكبائر	٥
١٠١	تفسير أهل البدع	٦
١٠١	تفسير من ليس فاسقا	٧
١٠٢	مواطن البحث	
١٠٢ - ١٠٤	تفصيل	١ - ٨
١٠٢	التعريف:	١
١٠٢	الألفاظ ذات الصلة: التسوية	٢
١٠٣	الحكم الإجمالي	٣
١٠٥ - ١٠٧	تفليح	١ - ٥
١٠٥	التعريف:	١
١٠٥	الألفاظ ذات الصلة: التفريق - الوشر	٢ - ٢
١٠٦	الحكم الإجمالي	٤
١٠٧	تفليس	
	انظر: إفلاس .	
١٠٧ - ١١٥	تفويض	١ - ١٩
١٠٧	التعريف:	١
١٠٨	الألفاظ ذات الصلة	
١٠٨	أ - التوكيل	٢
١٠٨	ب - التملك	٣

الصفحة	الموضوع	المنقرة
١٠٨	جدد التعديل	٤
١٠٨	الاحكام المتعلقة بالتفويض	
١٠٨	أولا : التفويض في النكاح	
١٠٨	حقيقة التفويض وحكمه	٥
١٠٩	أنواع التفويض	
١٠٩	للتفويض في النكاح على ضربين	٦
١٠٩	ما يجب في نكاح التفويض	٨
١١٠	ثانيا : التفويض في الطلاق	
١١٠	حكم التفويض في الطلاق	٩
١١١	حقيقة التفويض في الطلاق وصفه	١٠
١١١	ألفاظ التفويض في الطلاق	١١
١١٢	زمن تفويض الزوجة	١٢
١١٣	عدد الطلقات الواقعة باللفاظ التفويض ونوعها	١٣
١١٤	ثالثا : التفويض في الوزارة	١٤
١١٤	أنواع الوزارة	١٤
١١٤	تعريف وزارة التفويض	١٥
١١٤	مشروعيتهما	١٦
١١٤	شروط وزارة التفويض	١٧
١١٤	اختصاصات وزير التفويض	١٨
١١٥	تعهد وزراء التفويض	١٩
١١٨ - ١١٦	تقاضي	١ - ٥
١١٦	التعريف	١
١١٦	الالفاظ ذات الصلة : التعاطف ، التخلية	٢ - ٣
١١٧	الحكم الإجمالي	٤
١١٨ - ١٢٥	تقديم	١ - ١٤
١١٨	التعريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١١٨	التقادم المانع من سماع الدعوى	٢
١١٩	مدة التقادم مانع من سماع الدعوى	٣
١٢٠	الأعذار المبيحة لسماع الدعوى بعد حسن عشرة منه	٥
١٢٠	مضى تبدأ نطالبة الحق	٦
١٢٤	التقادم في الحدود :	
١٢٤	أ - تقادم الشهادة في الحدود	١٣
١٢٥	ب - تقادم الإقرار	١٤
١٢٥	تقاصص	
	انظر : مقاصة	
١٢٥	تقاضي	
	انظر : قضاء	
١٢٥	تقاييل	
	انظر : إقالة	
١٢٥ - ١٢٨	تقبيل	١ - ٨
١٢٥	التعريف	١
١٢٦	الالفاظ ذات الصلة - التكفاة - الالتزام	٢ - ٣
١٢٦	الحكم الإجمالي	٤
١٢٨ - ١٣٩	تقبيل	١ - ٢٤
١٢٨	التعريف	١
١٢٩	أقسام التقبيل	٢
١٢٩	أحكام التقبيل	
١٢٩	أولا : التقبيل الشرع	
١٢٩	أ - تقبيل الخمر الأسود	٣
١٢٩	ب - تقبيل الركن النجس	٤
١٣٠	ثانيا : التقبيل الموسع	
١٣٠	أ - تقبيل الاجبة	٥

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٣٠	ب - تقبيل الأمد	٦
١٣١	ج - تقبيل الرجل للرجل والمرأة للمرأة	٧
١٣١	د - تقبيل به نظام	٨
١٣١	هـ - تقبيل الأرض بين يدي القدماء والعظماء	٩
١٣١	و - التقبيل في الاعتكاف والتصيام	١٠
١٣١	ثالثاً : التقبيل المباح	
١٣١	أ - تقبيل المرأة والإكرام ، وتقبيل المودة والشفقة	١١
١٣٢	ب - تقبيل الميت	١٢
١٣٣	ج - تقبيل المصحف	١٣
١٣٣	د - تقبيل الخمر والعصم	١٤
١٣٤	أثار التقبيل	
١٣٤	أثر التقبيل في الوضوء	١٥
١٣٥	أثر التقبيل في الصلاة	١٦
١٣٥	أثر التقبيل على تصيام	١٧
١٣٦	أثر التقبيل في الاعتكاف	١٨
١٣٦	أثر التقبيل في الحج	١٩
١٣٧	أثر التقبيل في الرجعة	٢٠
١٣٧	أثر التقبيل في الطهارة	٢١
١٣٨	أثر التقبيل في الإيلاء	٢٢
١٣٨	أثر التقبيل في حرمة المصاهرة	٢٣
١٤٠ - ١٤٦	تقرير	١ - ١٥
١٤٠	التعريف	١
١٤٠	الأنفادات اتصال الصلاة ، الإقرار ، السكوت ، الإجازة	٢ - ٤
١٤١	الحكم لإحمال	
١٤١	أولاً : التقرير عند الأصوليين	٥
١٤١	ثانياً : التقرير عند الفقهاء	٧

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٤١	الاول : بمعنى ثبت حق المقرر في شيء وتأكيد	
١٤٢	الثاني : بمعنى استمرارية الأمر الموجود وإبقائه على حاله	
١٤٢	أ- في الشركة	٨
١٤٢	ب- في القراض	٩
١٤٢	ج- في القضاء	١٠
١٤٢	الثالث : التقرير بمعنى طلب الإقرار من المتهم وحله على الاعتراف	١١
١٤٦ - ١٤٩	تقسيم	١ - ٦
١٤٦	التعريف	١
١٤٧	الألفاظ ذات الصلة : التفتيح	٢
١٤٧	الحكم الإجمالي	
١٤٧	أولاً : عند الأصوليين	٣
١٤٨	ثانياً : عند الفقهاء	
١٤٨	تقسيم ما يستولى عليه المسلمون	٤
١٤٩	تقسيم الثروة	٦
١٥٠ - ١٥٣	تقصير	١ - ١٢
١٥٠	التعريف	١
١٥٠	الألفاظ ذات الصلة : التمدي ، النقص	٢ - ٣
١٥٠	حكمه التكليفي	٤
١٥٠	تقصير الشعر في الحج والعمرة	٥
١٥١	التقصير في حفظ ما يؤمن عليه	٦
١٥١	تقصير الحاكم في حكمه	٧
١٥١	تقصير الطبيب	٨
١٥١	تقصير الإزار	٩
١٥٢	تقصير الصلاة	١٠
١٥٢	تقصير خطبة الجمعة	١١

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٥٢	المتنصر في طلب الشفعة أو أراض العيب	١٢
١٥٣ - ١٥٤	تقليد	١ - ٣
١٥٣	التعريف	١
١٥٣	الحكم الإجمالي	٢
١٥٤	تقليد السب في الإحرام	٣
١٥٤ - ١٦٨	تقليد	١ - ١٣
١٥٤	التعريف	١
١٥٥	الألفاظ ذات الصلة : الإشعار	٢
١٥٥	الحكم التقليد	
١٥٥	أولاً : تقليد المدي	٣
١٥٦	حكم تقليد المدي	٤
١٥٦	ما يقلد من أهدي وما لا يقلد	٥
١٥٧	ما يقلد به وكيفيته التقليد	٦
١٥٨	تقليد أهدي هل يكون به الإنسان محرماً؟	٧
١٥٩	تمييز المدي وتزويجه بالتقليد	٨
١٥٩	ثانياً : تقليد التهام وما يعود به	٩
١٥٩	ثالثاً : تقليد المجتهد	١٠
١٦٠	حكم التقليد	١١
١٦٠	أ - حكم التقليد في العقائد	١٢
١٦٠	ب - حكم التقليد في الفروع	١٣
١٦٢	شروط من يجوز تقليده	١٤
١٦٢	من يجوز له التقليد	١٥
١٦٣	تعدد المقلين واختلافهم على المقلد	١٦
١٦٤	تقليد المذاهب	١٧
١٦٤	أثر العمل بالتقليد الصحيح	١٨
١٦٥	إتاء المقلد	١٩

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٦٦	هل المقلد من أهل الإجماع؟	٢٠
١٦٦	ما يصح له المقلد إذا تغير الإجماع	٢٢
١٦٧	التقليد في استقبال القبلة ومراقبة الصلاة وحول ذلك	٢٣
١٦٨ - ١٧٠	تقوم	١ - ٥
١٦٨	التعريف	١
١٦٩	الألفاظ ذات الصلة - اشمون.	٢
١٦٩	الحكم الإجمالي	٣
١٦٩	تقوم المتلفعات	٤
١٧٠	تقوم المنافع	٥
١٧١ - ١٨٠	تقوم	١ - ١٢
١٧١	التعريف	١
١٧١	الحكم الإجمالي	٢
١٧١	تقوم عروض التجارة	٣
١٧٣	تقوم جزء العبيد	٤
١٧٤	تقوم السلعة المعينة في خبر العيب	٥
١٧٥	التفويض في الربويات	٦
١٧٥	تقوم الجوائح	٧
١٧٦	التفويض في المقسمة	٨
١٧٦	تقوم نصاب السرقة	٩
١٧٨	تقوم حكومة العدل	١٠
١٧٩	تقوم جنابة البهائم	١٢
١٨٠ - ١٨٤	تفيد	١ - ٨
١٨٠	التعريف	١
١٨١	الألفاظ ذات الصلة : الإضائة ، الإخلاص : التخصيص ، التعليق ، الشرط .	٢ - ٦
١٨٢	الحكم الإجمالي	٧

الصفحة	الموضوع	الفقرة
١٨٥ - ٢٠٠	نقية	١ - ٣٢
١٨٥	التعريف:	١
١٨٥	الأنفاذ ذات الأصلية - الإدارة - المداهنة - اللطيق	٢ - ٤
١٨٦	مشروعية العمل بالنقية	٥
١٨٨	النقية من الأنياء	٨
١٨٩	حكم العمل بالنقية	٩
١٩١	شروط جواز النقية	١٧
١٩٥	أنواع النقية	٢٢
١٩٥	ما يحل فيه النقية	٢٣
١٩٥	إظهار الكفر وموالاته الكفار	
١٩٦	أكل لحم الميتة ونحوه	٢٤
١٩٦	النقية في بعض أفعال الصلاة	٢٥
١٩٧	النقية في البيع وغيره من التصرفات	٢٦
١٩٧	النقية في بيان الشريعة والحكم بها	٢٧
١٩٩	ما ينبغي للأحد بالنقية أن يراعيه	٣٠
٢٠١ - ٢٠٥	تكافؤ	١ - ٦
٢٠١	التعريف	١
٢٠١	حكم الكفاءة	٢
٢٠١	الكفاءة في النكاح	٣
٢٠٢	التكافؤ في الدماء	٤
٢٠٣	التكافؤ في المبالغة	٥
٢٠٤	التكافؤ بين أهل في السن	٦
٢٠٦ - ٢١٦	تكبير	١ - ٦١
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٦	الأنفاذ ذات الأصلية - التسبيح - التهليل - التحميد	٢
٢٠٦	أحكام التكبير	

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٠٦	تكبيرة الإحرام	٣
٢٠٧	تكبيرات الانتقالات	٤
٢٠٨	حكمية مشروعية تكبيرات الانتقال	٥
٢٠٩	ب - التكبيرات الراءد في صلاة العبدین	٧
٢١٠	ج - لتكبيرات في أول خطبتي العبادین	٨
٢١٠	د - التكبيرات في صلاة الاستسقاء	٩
٢١١	هـ - تكبيرات الجنائزة	١٠
٢١٢	نابا : اشكیر خارج الصلاة	
٢١٢	التكبير في الأذان	١١
٢١٣	للتكبير في الإقامة	١٢
٢١٣	رفع الصوت بالتكبير عقب المكتوبة	١٣
٢١٣	التكبير في طريق مصلى العبد	١٤
٢١٤	التكبير في أيام التشريق	١٥
٢١٤	التكبير عند الحجر الأسود	١٦
٢١٥	التكبير في نسعي بين الصفا والمروة	١٧
٢١٥	التكبير أثناء الوقوف بعرفة	١٨
٢١٥	التكبير عند رمي الجمار	١٩
٢١٥	التكبير عند الذبح والنسيء	٢٠
٢١٦	التكبير عند رؤية الخلال	٢١
٢٢٤ - ٢١٧	تكبيرة الإحرام	٨ - ١
٢١٧	التعريف	١
٢١٧	لحكم التكليفي	٢
٢١٩	شروط صحة تكبيرة الإحرام	
٢١٩	مقارنتها لنسبة	٤
٢٢٠	الإتيان بتكبيرة الإحرام فائ	٥
٢٢٠	الانطق بتكبيرة الإحرام	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٢٠	كون تكبيرة الإحرام بالمرية	٧
٢٢١	الشروط المتعلقة بلفظ تكبيرة الإحرام	٨
٢٢٢ - ٢٢٤	تكرار	٥ - ٦
٢٢٤	التعريف	١
٢٢٤	الألفاظ ذات الصلة : الإعادة	٢
٢٢٤	حكمه الإجمالي ومواضعه	٣ - ٥
٢٢٧ - ٢٢٩	تكفير	١ - ٢٣
٢٢٧	التعريف	١
٢٢٧	الألفاظ ذات الصلة :	
٢٢٧	أ - التشريك	٢
٢٢٨	ب - التفسير	٣
٢٢٨	الأحكام المتعلقة بالتكفير	
٢٢٨	أولاً : تكفير المسلم	٤
٢٢٨	التعزير من التكفير	٥
٢٢٩	متى يحكم بالكفر ؟	٦
٢٢٩	تكفير السكران	٧
٢٣٠	بم يكون التكفير	
٢٣٠	أ - التكفير بالاعتقاد	٨
٢٣٠	ب - التكفير بالقول	٩
٢٣١	تكفير من سب الله عز وجل	١٠
٢٣١	تكفير من سب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام	١١
٢٣١	تكفير مكفر الصحابة	١٢
٢٣٢	تكفير من سب الشيخين	١٣
٢٣٢	تكفير منكر الإجماع	١٤
٢٣٣	ج - التكفير بالعمل	١٥
٢٣٣	تكفير مرتكب الكبيرة	١٦

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٣٣	تكفير الساحر	١٧
٢٣٤	أثار التكفير	١٨
٢٣٤	أ - حيوط العمل	١٩
٢٣٤	ب - القتل	٢٠
٢٣٤	أثار التكفير على المكفر	٢١
٢٣٥	ثانيا : تكفير الذنوب	
٢٣٥	أ - الذنوب التي شرعت لها كفارات محددة:	٢٢
٢٣٥	ب - الذنوب التي لم تشرع لها كفارات محددة:	٢٣
٢٣٧ - ٢٤٨	تكفير	١٨ - ١
٢٣٧	التعريف	١
٢٣٧	الحكم التكليفي	٢
٢٣٧	صفة الكفن	٣
٢٣٩	أنواع التكفن	٤
٢٤١	تعميم الميت	١٠
٢٤٢	على من يجب الكفن؟	١١
٢٤٢	كيفية تكفين الرجل	١٢
٢٤٤	كيفية تكفين المرأة	١٢ م
٢٤٤	كيفية تكفين المحرم والمحرمة	١٣
٢٤٥	تكفين الشهيد	١٤
٢٤٧	إعداد الكفن مقدما	١٥
٢٤٧	إعادة تكفين الميت	١٦
٢٤٧	القطع بسرقة الكفن	١٧
٢٤٨	الكتابة على الكفن	١٨
٢٤٨ - ٢٥٠	تكليف	٤ - ١
٢٤٨	لتعريف	١
٢٤٨	الآلفاظ ذات الصلة : الأهلية - النذمة	٣ - ٢

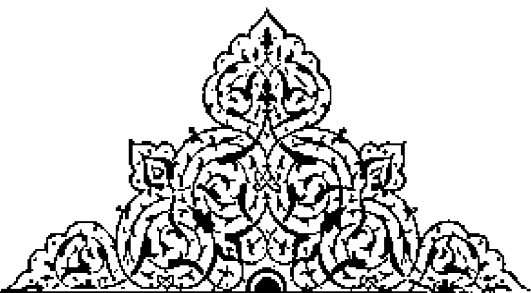
الصفحة	الموضوع	المقبرة
٢١٩	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٢٥٠	تكمي	
	منظر : كنية	
٢٥٠ - ٢٦٠	تلاوة	٢٢ - ١
٢٥٠	التعريف	١
٢٥٠	الألفاظ ذات الصلة : الترتيل - التجويد - الحذف	٤ - ٢
٢٥١	الحكم الإجمالي	٥
٢٥٢	آداب تلاوة القرآن	٦
٢٥٣	الجمعة	٧
٢٥٤	النية	٨
٢٥٤	الترتيل	٩
٢٥٥	التدبر	١٠
٢٥٥	تكرير الآية	١١
٢٥٥	البكاء عند التلاوة	١٢
٢٥٦	تحسين الصوت	١٣
٢٥٦	تفخيم التلاوة	١٤
٢٥٧	الجهير بالقراءة	١٥
٢٥٧	المفاضلة بين قراءة القرآن في المصحف	١٦
	وقرأته عن ظهر قلب	
٢٥٨	قطع القرآن لكلمة التام	١٧
٢٥٨	قراءة القرآن بالمحمية	١٨
٢٥٨	القراءة بالشواذ	١٩
٢٥٨	ترتيب القراءة	٢٠
٢٥٩	إستماع التلاوة	٢١
٢٥٩	السجود للتلاوة	٢٢

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٦٠ - ٢٦٦	تلبية	٨ - ١
٢٦٠	التعريف	١
٢٦١	الحكم الإجمالي	٢
٢٦١	صحتها : تنفق عليها بين الفقهاء	٣
٢٦٢	سم تصح التلبية ؟	٤
٢٦٣	رفع الصوت بالتلبية	٥
٢٦٤	الإكثار من التلبية	٦
٢٦٤	متى تبدأ التلبية ؟	٧
٢٦٥	متى تنتهي التلبية ؟	٨
٢٦٦	تلمجة	
	انظر : بيع التلمجة	
٢٦٦ - ٢٨٥	تلف	٢١ - ١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الحكم الإجمالي	٢
٢٦٦	أسباب التلف	٣
٢٦٧	أولاً : أثر التلف في العبادات :	
٢٦٧	أ - تلف زكاة المال	٤
٢٦٩	ب - تلف المال بعد وجوب زكاة الفطر	٥
٢٦٩	ج - تلف الأضحية	٦
٢٧٠	د - تلف الهدى	٧
٢٧١	ثانياً : التلف في عقود المعاوضات	
٢٧١	١ - تلف المبيع	٨
٢٧١	تلف كل المبيع قبل القبض	٩
٢٧٣	تلف بعض المبيع قبل القبض	١٣
٢٧٤	تلف بعض المبيع بفعل النائم قبل القبض	١٤
٢٧٥	تلف بعض المبيع بفعل المشتري	١٥

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٧٦	تلف بعض المبيع بفعل الأجني	١٦
٢٧٦	تلف كل المبيع بعد القبض	١٧
٢٧٧	تلف بعض المبيع بعد القبض	١٨
٢٧٧	ب - تلف رواند لمبيع	١٩
٢٧٧	ج - التلف في الإجارة	٢٠
٢٧٩	ثالثا : التلف في عقود الأمانات وما في معناها	٢١
٢٨١	رابعا : التلف في المزاولة والمساقاة	٢٣
٢٨١	خامسا : تلف المقتصوب	٢٤
٢٨١	سادسا : تلف الملقطة	٢٥
٢٨٢	سابعا : تلف شهر	٢٦
٢٨٢	أ - المصداق بيد الزوج وانقصان فاحش	
٢٨٢	ب - المصداق بيد الزوج والنقصان غير فاحش	
٢٨٢	ج - المصداق بيد الزوجة والنقصان فاحش	
٢٨٣	د - المصداق بيد المرأة والنقصان غير فاحش	
٢٨٥	ما يتنفقه البغاة	٣٠
٢٨٥	ما تنفقه الدواب	٣١
٢٨٦ - ٢٩٤	التلفيق	١ - ١٣
٢٨٦	التعريف	١
٢٨٦	الالفاظ ذات الصلة : الضرب - التقدير	٢ - ٣
٢٨٧	الأحكام الإجمالية ومواطن البحث	٤
٢٩٠	إدراك الجمعية بركعة ملفقة	٩
٢٩١	التلفيق في مسافة القصر لمن كان يحض سفره في البحر وبعضه في البر	١٠
٢٩٢	التلفيق في صوم الشهرين في كفارة الطهارة وما شبهها	١١
٢٩٣	التلفيق بين شهادتين لإثبات الردة	١٢
٢٩٣	التلفيق بين الغدايب	١٣

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٩٥ - ٢٩٧	تلقين	١ - ٩
٢٩٥	التعريف	١
٢٩٥	الألفاظ ذات الصلة : التعريض - التعليم	٢ - ٣
٢٩٥	الحكم الإجمالي	
٢٩٥	تلقين المحتضر	٤
٢٩٦	التلقين بعد الموت	٥
٢٩٦	تلقين المقر في الحدود	٦
٢٩٧	تلقين الخصم والشاهد	٧
٢٩٧	مواطن البحث	٩
٢٩٨	تلوم	١ - ٢
٢٩٨	التعريف	١
٢٩٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٣٠١	تراجم أعلام الفقهاء الواردة أسهلهم في الجزء الثالث عشر	
٣٢١	فهرس الجزء الثالث عشر	





تم بحمد الله الجزء الثالث عشر من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الرابع عشر، وأوله بحث «تمثيل»

